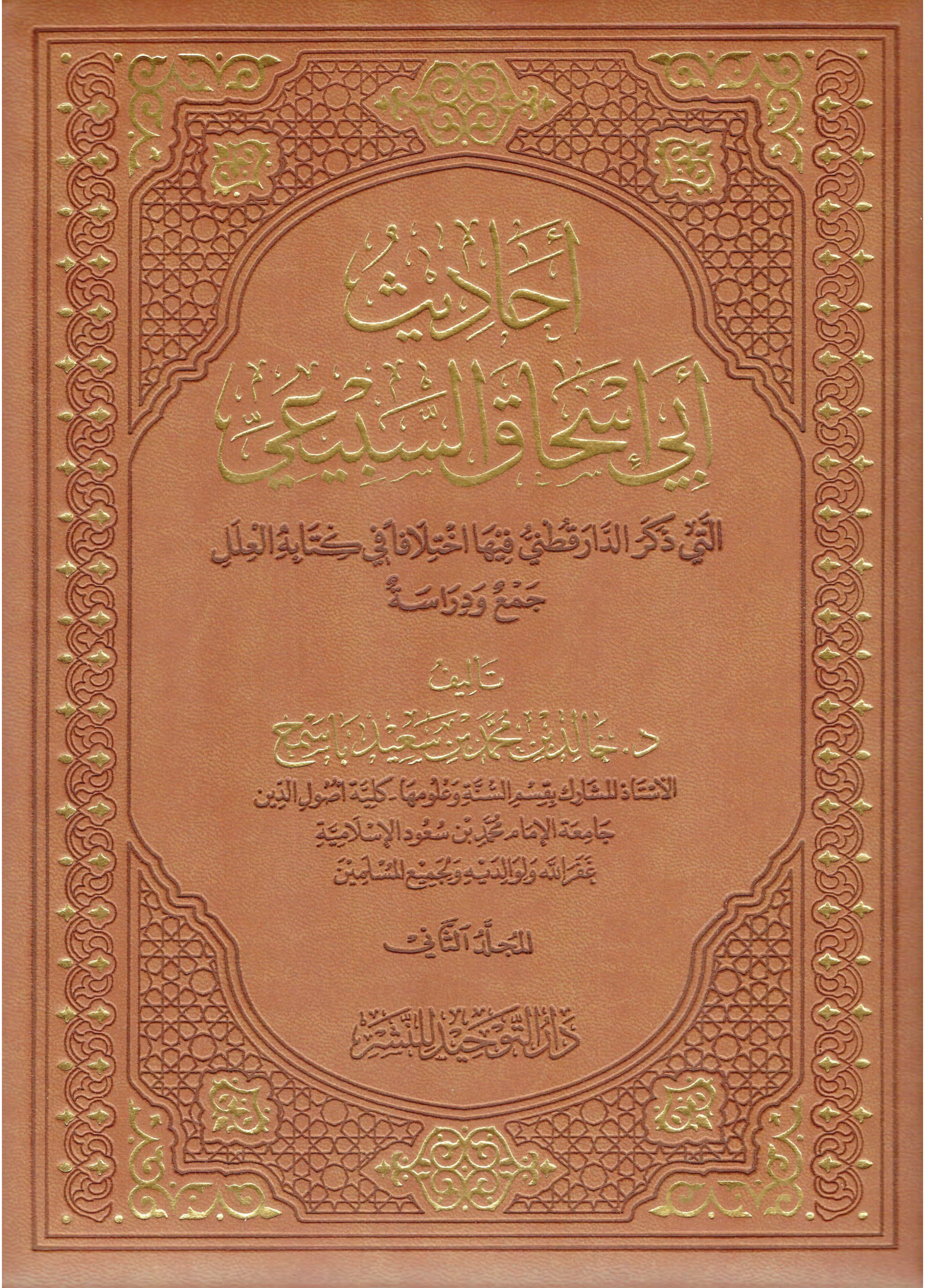
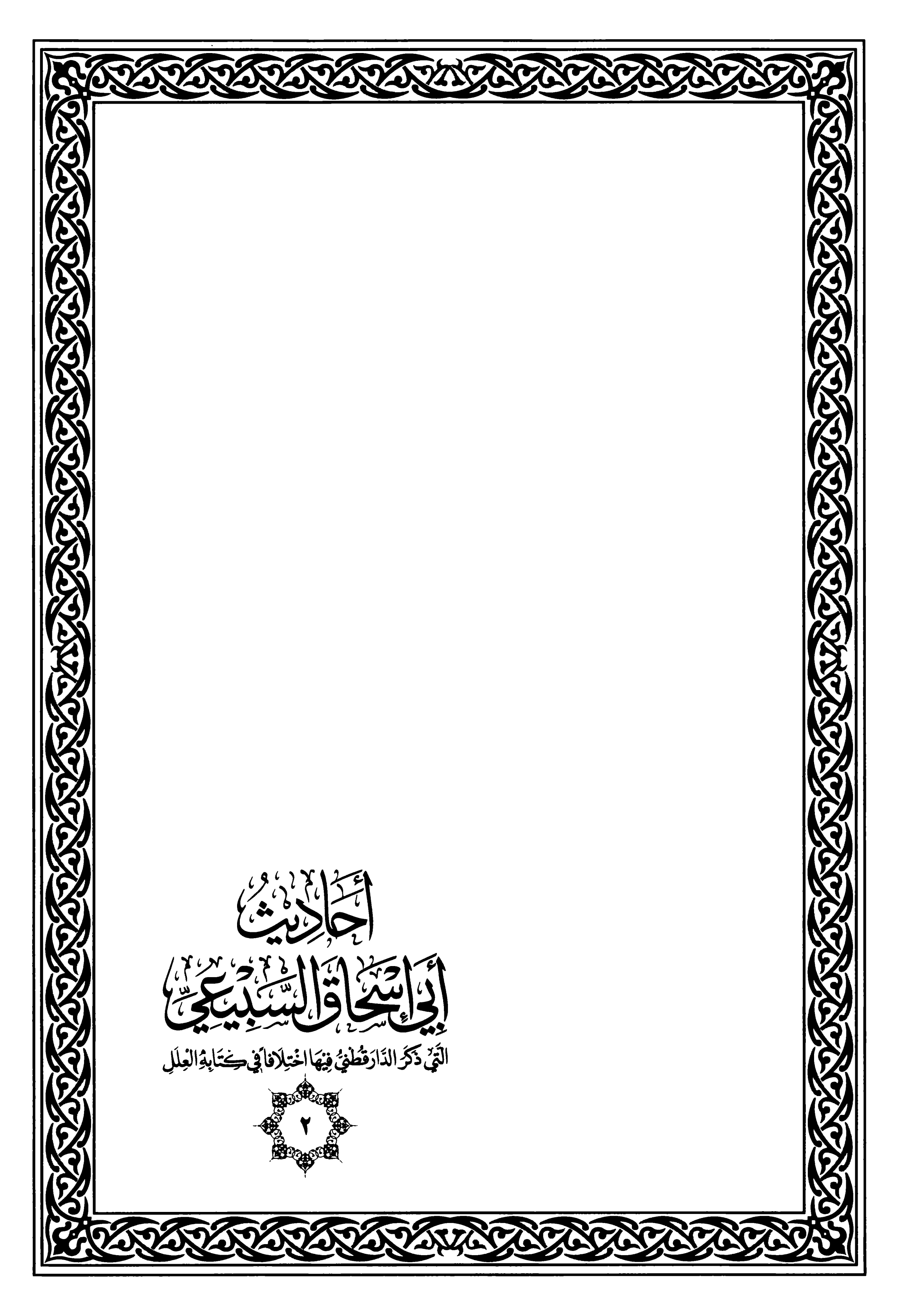
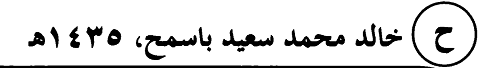

أحاديث
أبي إسحاق السبيعي
التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه العلل
جمع ودراسة
تأليف
د. خالد بن محمد بن سعيد باسمح
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها - كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين
المجلد الثاني
دار التوحيد للنشر


أحاديث
أبي إسحاق السبيعي
التي ذكر الدارقطني فيها اختلافا في كتابه العلل
٢


ح خالد محمد سعيد باسمح، ١٤٣٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

باسمح، خالد محمد سعيد

أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها إختلافاً في كتابه العلل جمع ودراسة./خالد محمد باسمح-الرياض،١٤٣٥هـ

٣ مج

ردمك ٤-١-٤٧٠١-٠١-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٨-٣-٤٧٠٣-٠١-٦٠٣-٩٧٨ (ج٢)

١- الحديث - علل أ- العنوان

ديوي ٢٣١،٣ ١٤٣٥/٣١٣٢

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٣١٣٢

ردمك: ٤-١-٤٧٠١-٠١-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٨-٣-٤٧٠٣-٠١-٦٠٣-٩٧٨ (ج٢)

الطبعة الأولى

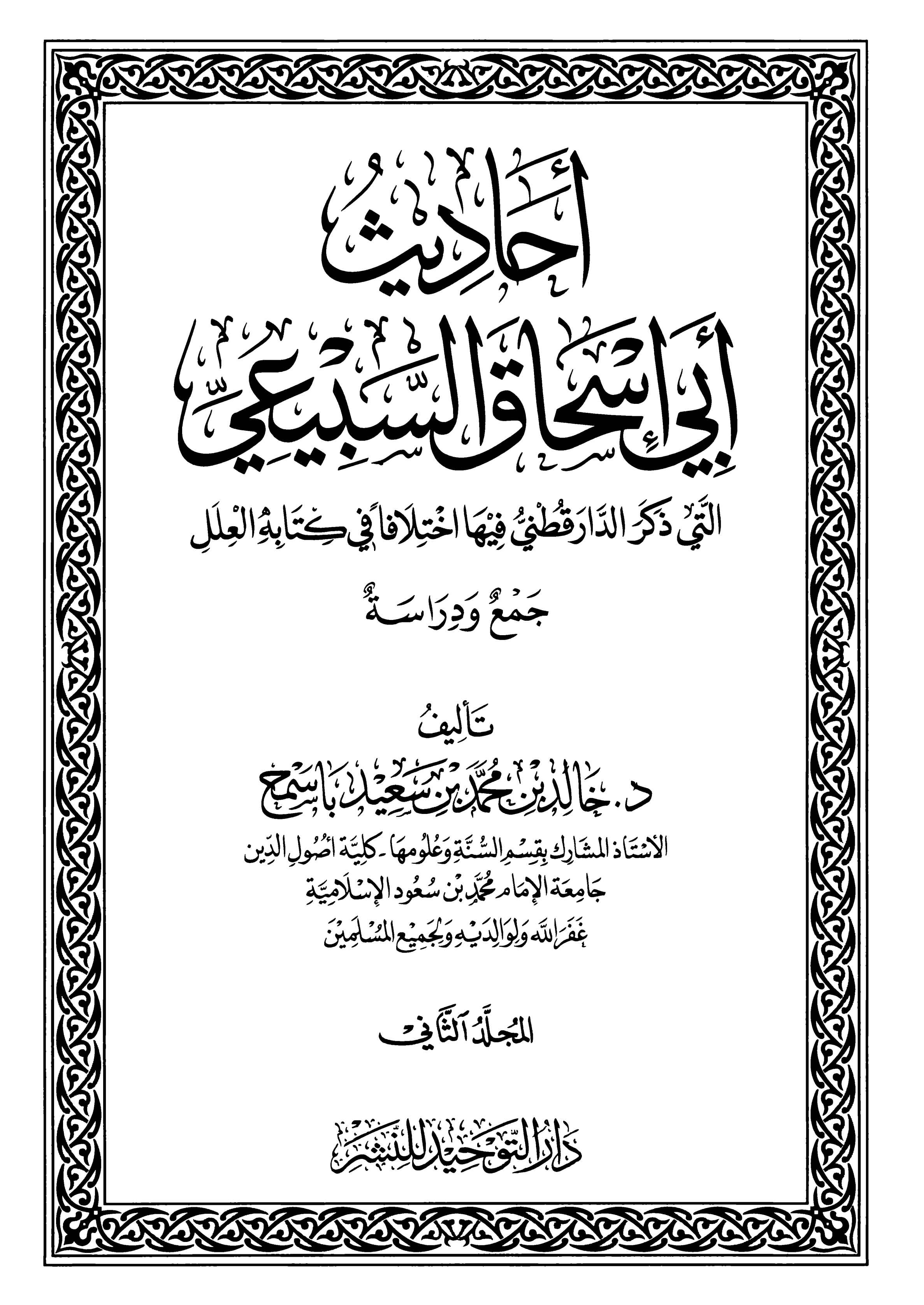
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م



الرياض - المملكة العربية السعودية

هاتف: ٠٠٩٦٦١٢٦٧٨٨٧٨ فاكس: ٠٠٩٦٦١٤٢٨٠٤٠٤

darattawheed@yahoo.com



أحاديث أبي إسحاق السبيعي

التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه العلل

جمع ودراسة

تأليف

د. خالد بن محمد بن سعيد باسمح

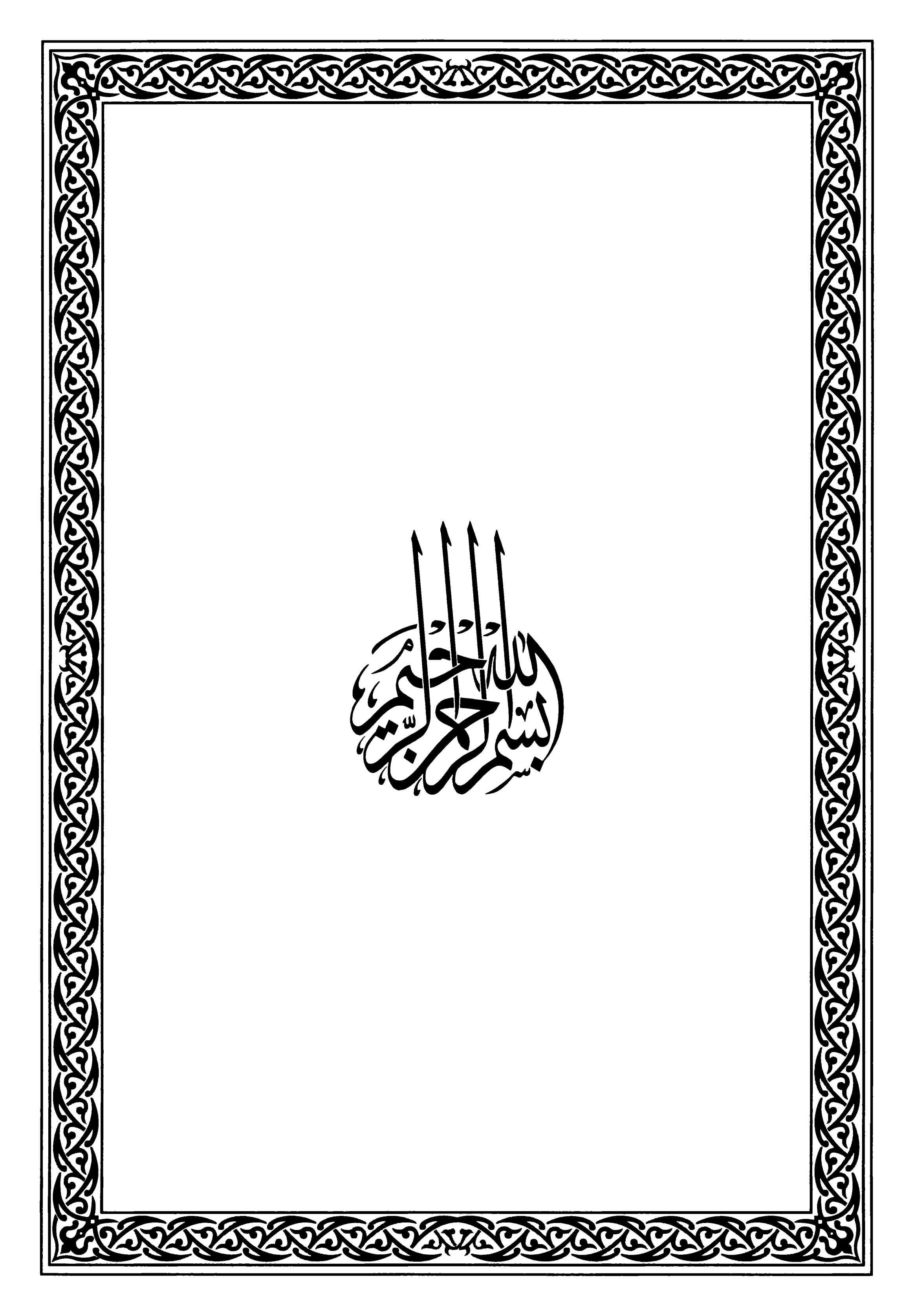
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها - كلية أصول الدين

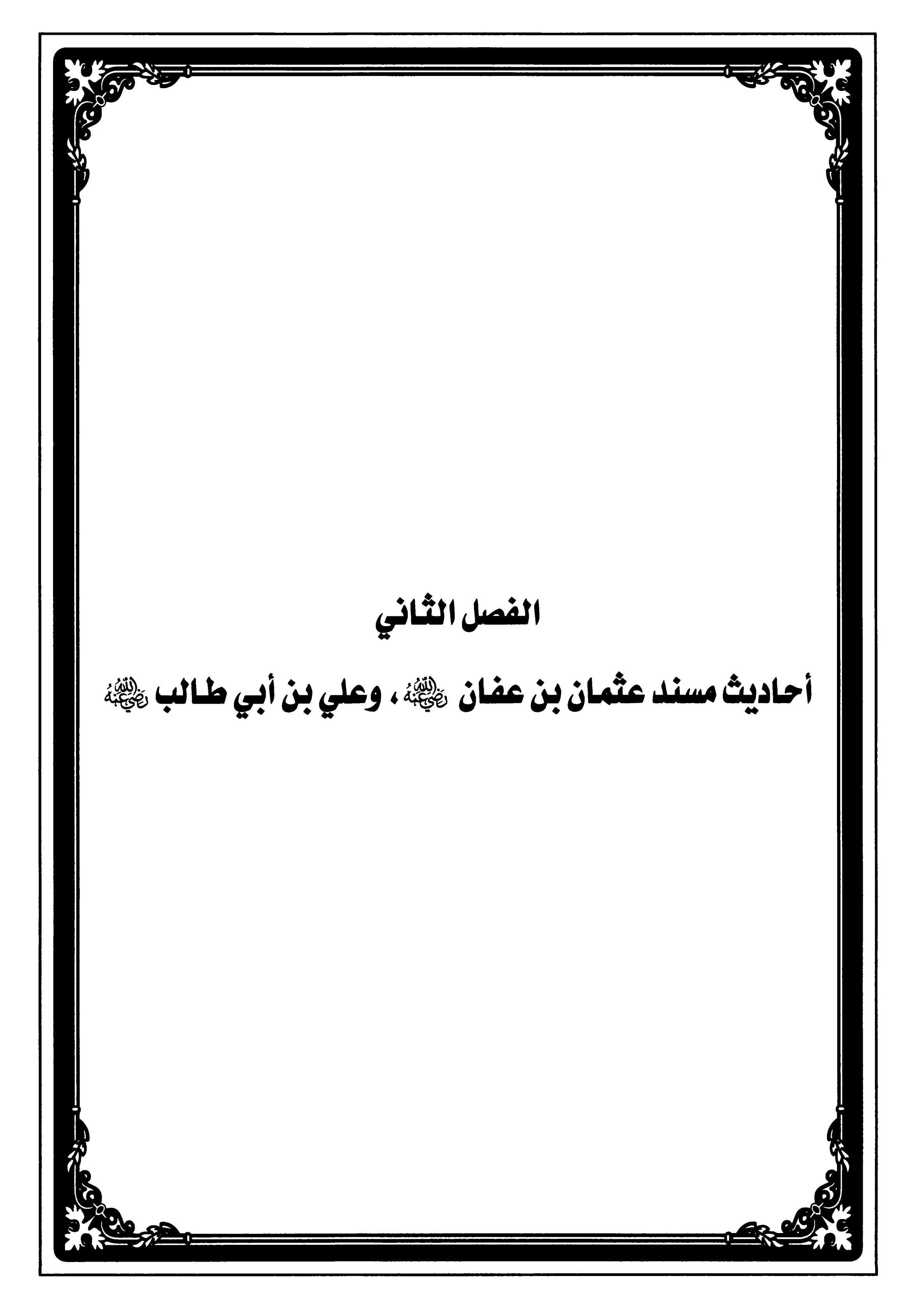
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

غفر الله ولوالديه ولجميع المسلمين

المجلد الثاني

دار التوحيد للنشر





الفصل الثاني

أحاديث مسند عثمان بن عفان رضي الله عنه، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، عن عثمان رضي الله عنه أنه لما حُصِرَ أَشْرَفَ عليهم فقال: أتعلمون أن رسول الله ﷺ قال حين انْتَفَضَ حراءٌ: «اثبت فما عليك إلا نبي، أو صديق، أو شهيد»، قالوا: نعم، قال رضي الله عنه: أتعلمون أنه قال في غزوة العسرة.. الحديث بطوله.

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، وشعبة، وعبد الكبير بن دينار، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ.

وخالفهم يونس بن أبي إسحاق، وإسرائيل بن يونس، فروياه عن أبي إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن.

وقول شعبة ومن تابعه أشبه بالصواب، والله أعلم»[1].

تخريج الحديث:

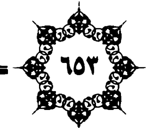
هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١- أبو إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، عن عثمان رضي الله عنه.

٢- أبو إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عثمان رضي الله عنه.

---

(١) «العلل» (٥٢/٣/س٢٨٢).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، عن عثمان رضي الله عنه.

أخرجه ابن شبه (٤/١١٩٥)، والترمذي (٣٦٩٩)، والبزار (٣٩٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦٤٣٧)، وفي «المجتبى» (٣٦١٠). ـ ومن طريقه الدارقطني في «السنن» (٤/١٩٨/ح١٠، ١١) ـ وابن خزيمة (٢٤٩١)، وابن حبان (٦٩١٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١١٧٠)، والآجري في «الشريعة» (١٤٥١)، والقَطِيْعي في زوائده على «فضائل الصحابة» (٨٤٩)، والحاكم (١/٤١٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/١٦٧)، وقوام السنة في «سير السلف» (١/١٦٣)، وابن عساكر في «التاريخ ـ ترجمة عثمان» (٣٣٧ـ٣٣٨)، والضياء (٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠) من طريق زيد بن أبي أُنَيْسَةَ.

والبزار (٣٩٩)، والدارقطني في «السنن» (٤/١٩٩/ح١٢). ـ ومن طريقه ابن حجر في «التغليق» (٣/٤٢٨) ـ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/١٦٧)، وعلقه البخاري (٥/٤٠٦/ح٢٧٧٨) من طريق شعبة بن الحجاج.

كلاهما (زيد، وشعبة) عنه به، ولفظ ابن شبه: عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ قال: «لما حُصِرَ عثمان رضي الله عنه أشرف عليهم فقال رضي الله عنه: أذكركم الله؛ هل تعلمون أن حراء حين انتفض قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اثبت حراء، فليس عليك إلا نبي، وشهيد، وشهيد»؟ قالوا: نعم، قال رضي الله عنه: أذكركم الله؛ هل

تعلمون أن رُومة لم يكن يشرب منها أحد إلا بثمن، فابتعتها ثم جعلتها للغني، والفقير، وابن السبيل؟ قالوا: نعم، قال ﷺ: أذكركم الله؛ هل تعلمون أن النبي ﷺ قال في جيش العسرة: «من ينفق نفقة مُتَقَبَّلَةً» ـ والناس يومئذ مَجْهُودون مُعْسِرون ـ فجهزتُ ذلك الجيش؟ قالوا: نعم، في أشياء عددها.. والباقون نحوه، إلا رواية البزار، وابن خزيمة، والطبراني، والحاكم فمختصرة، ولم يسق النسائي لفظ زيد، ولا ساق البزار لفظ شعبة.

وعلقه الدارقطني عن عبد الكبير بن دينار، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عثمان رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد (٤٢٠) ـ ومن طريقه الدارقطني في «السنن» (١٩٨/٤/ح٨)، وابن عساكر في «التاريخ ـ ترجمة عثمان» (٣٤٢) ـ وفي «فضائل الصحابة» (٨٠٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٣٠٩)، وعبد الله في زوائد «فضائل الصحابة» (٧٥١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦٤٣٦)، وفي «المجتبى» (٣٦٠٩) ـ ومن طريقه الدارقطني في «السنن» (١٩٨/٤/ح٩) ـ، والدارقطني في «السنن» (١٩٨/٤/ح٧)، وابن عساكر في «التاريخ ـ ترجمة عثمان» (٣٤٣) من طريق يونس بن أبي إسحاق.

والدارقطني في «السنن» (١٩٨/٤/ح٧) من طريق إسرائيل.

كلاهما (يونس، وإسرائيل) عنه به، نحوه، وفي بعضها زيادة.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق على وجهين، **فرواه عنه على الوجه الأول:**

زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، وشعبة بن الحجاج.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثاني:

يونس بن أبي إسحاق، وابنه إسرائيل.

فذهب الدارقطني رحمه الله إلى ترجيح الوجه الأول، ولعل المرجح له: أن رواة الوجه الأول في الجملة أوثق من رواة الوجه الثاني.

وقد مال ابن حجر عند الموازنة بين الوجهين إلى وجود تعارض بين مرجحات الوجهين، فمرجح الوجه الأول: اتفاق زيد، وشعبة عليه، في مقابل انفراد يونس بالوجه الثاني، ومرجح الثاني: أن آل الرجل أعرف به من غيرهم، وبنى ابن حجر على هذا احتمال الإسنادين عن أبي إسحاق، فلعله لم يقف على متابعة إسرائيل لأبيه[1].

(١) «الفتح» (٥/٤٠٧).

والذي أبداه ابن حجر وجيهٌ إلا أن انفراد يونس عن أبيه في مقابل اتفاق شعبة وزيد على وجه يدل على غلطه، فليس يونس بالحافظ والقوي في الرواية حتى عن أبيه، والأئمة متفقون على تأخر مرتبته.

ويشبه أن كلا الوجهين محفوظ عن أبي إسحاق، لثقة رواتهما وتقدمهم في معرفة حديثه، وتحمل أبي إسحاق للحديث من الوجهين محتمل لأمرين:

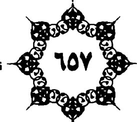
١ـ اتساعه في الرواية.

٢ـ استشهاد عثمان رضي الله عنه على فضائله، وإقرار كبار الصحابة رضي الله عنهم بالشهادة عليها في محضر من الناس مع الفتنة الحاصلة لابد لمثله أن يحمله الجمع من الناس فيشتهر وينتشر.

والحديث على الوجه الأول من رواية أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، عن عثمان رضي الله عنه، وفي سماع بعضهم من بعض بحث.

فأما سماع أبي إسحاق من أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ فقد تكلم فيه الدارقطني رحمه الله فقال: «لا نعلم أبا إسحاق سمع من أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ»، واستشهد بحديث شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن علي رضي الله عنه أنه كان يصلي بعد الجمعة ستاً[1]، قال شعبة: «فقلت

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٣٢/٢).



لأبي إسحاق: سمعته من أبي عبد الرحمن»؟ قال: «لا، حدثني به عطاء بن السائب عنه».

وانتقد العلائي قول الدارقطني فقال: «قلت: أخرج البخاري من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان ﷺ حديث: (لا يحل دم امرىء مسلم) وذلك مما يدل على سماعه منه لما تقدم من قاعدته، وليس في الذي ذكره الدارقطني ما يقتضي عدم سماعه منه مطلقاً»[1].

والحديث الذي أشار إليه العلائي ليس في البخاري، بل ليس في «الصحيح» بهذا الإسناد إلا هذا الحديث في استنشاد عثمان ﷺ للصحابة، وعلى كل فما ذكره العلائي جيد، إذ قد عُرف عن شعبة أنه لا يأخذ من مَرْوي شيوخه المدلسين إلا ما كان سماعاً فقط، لاسيما أبو إسحاق، والأعمش، وقتادة[2]، فهذا الحديث يدل على أن أبا إسحاق له سماع في الجملة من أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ بدليل رواية شعبة له على ما تقدم، وفي سؤال شعبة قرينة؛ إذ لو لم يسمع منه مطلقاً ما احتاج إلى سؤاله واكتفى بما هو معروف من أنه لم يسمع منه، لكن السؤال قرينة على وجود سماع إنما

---

(١) «جامع التحصيل» (٢٤٦).

(٢) انظر ما سبق: (ص١٨٩)، «جامع التحصيل» (١٠٢)، «التعريف» (١٨٦).

احتاج أن يتثبت سماع هذا الحديث بعينه من أبي عبد الرحمن، فنفي الدارقطني للسماع نفياً مطلقاً معارض بهذا الحديث، والأشبه أن أبا إسحاق صح له سماع من أبي عبد الرحمن لكن ربما دلس عنه أحياناً.

وأما سماع أبي عبد الرحمن من عثمان رضي الله عنه فمحل بحث أيضاً، فذهب شعبة[1]، وابن معين[2]، والإمام أحمد، وأبو حاتم[3] إلى نفي سماعه من عثمان رضي الله عنه.

وذهب البخاري إلى تصحيح سماعه من عثمان، وخرج من طريقه حديث عثمان رضي الله عنه: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»[4].

ووجه ابن حجر تخريج البخاري لحديث أبي عبد الرحمن فقال: «لكن ظهر لي أن البخاري اعتمد في وَصْلِهِ وفي ترجيح لقاء أبي عبد الرحمن لعثمان رضي الله عنه على ما وقع في رواية شعبة، عن سعد بن عبيدة من الزيادة وهي: أن أبا عبد الرحمن أقرأ من زمن عثمان رضي الله عنه إلى زمن الحجاج، وأن الذي حمله على ذلك هو الحديث المذكور، فدل على أنه سمعه في ذلك

---

(١) «المعرفة» (٢٠٧/٣)، «تهذيب الكمال» (٤١٠/١٤)، وزعم الذهبي في «السير» (٢٦٩/٤) أن شعبة لم يتابع على هذا القول، وفيه نظر كما ترى.

(٢) سؤالات ابن الجنيد (ت٦٠٣).

(٣) «المراسيل» للرازي (٩٤-٩٥)، «جامع التحصيل» (٢٠٨-٢٠٩)، «الفتح» (٧٥/٩-٧٦).

(٤) «الصحيح» (٧٤/٩/ح٥٠٢٧، ٥٠٢٨).



الزمـان، وإذا سمعـه في ذلـك الزمـان ولم يوصـف بالتـدليس اقتـضى ذلـك سماعه ممن عنعنه عنه وهو عثمان رضي الله عنه، ولاسيما مع ما اشتهر بين القـراء أنـه قـرأ القـرآن علـى عثمـان رضي الله عنه، وأسـندوا ذلـك عنـه مـن روايـة عاصـم بـن أبي النَّجُود وغيره، فكان هذا أولى من قول من قال إنه لم يسمع منه»[1].

وعندي على هذا التقرير ملحظان:

١ـ أن أبا عبـد الـرحمن سمـع الحـديث في زمـن عثمـان لا يظهـر منه مـا يقتـضي سماعـه مـن عثمـان رضي الله عنه مباشـرة، لأن الحـديث قـد ينتـشر، فيرويـه مرسلاً، وهذا الاحتمال وارد، لاسيما أن التابعين يقع منهم إرسال الحديث كثيراً لا على وجه التدليس.

٢ـ قراءة أبي عبـد الـرحمن للقـرآن علـى عثمـان جـاءت مـن طـرق فيهـا نظر، فمنها: عن حسين الجُعْفِيِّ، عن محمد بن أبان، عن علقمـة بـن مرثـد: أن أبـا عبـد الـرحمن تعلـم القـرآن مـن عثمـان رضي الله عنه، ذكرهـا الـذهبي وقـال: «محمد ليس بالحجة»[2].

ومنها: حديث عطاء بـن الـسائب: أن أبـا عبـد الـرحمن قـال: «أخـذنا القـرآن عـن قـوم أخبرونـا أنهـم كـانوا إذا تعلمـوا عـشر آيـات..»، هكـذا رواه

(١) «الفتح» (٧٦/٩).

(٢) «السير» (٢٦٨/٤)، وترجمة محمد في «اللسان» (١٠٩/٦).



حماد بن زيد وغيره، عن عطاء لم يسم فيه أحداً[(١)]، وخالفه يحيى بن كثير أبو النضر ـ وهو ضعيف باتفاق[(٢)] ـ فرواه عن عطاء وزاد فيه تسمية عثمان رضي الله عنه، وابن مسعود رضي الله عنه، وأُبي رضي الله عنه، قال الدارقطني بعد ذكره لروايته: «ولم يسمهم سواه، والأول أشبه»[(٣)].

ومنها: حديث رواه حفص بن سليمان الأَسَدِيُّ القارئُ، عن عطاء بن السائب وغيره عن أبي عبد الرحمن أنه قرأ على عثمان رضي الله عنه عامة القرآن، وكان يسأله عن القرآن فيقول رضي الله عنه: «إنك تشغلني عن أمر الناس فعليك بزيد بن ثابت..»، قال الذهبي عقب إيراده: «ليس إسنادها بالقائم»[(٤)]، وذلك بين لمكان حفص.

فهذا الذي وقفت عليه وليس منه شيء يثبت، وبناء على ما سبق فإن سماعه محل بحث وتوقف[(٥)].

---

(١) أخرجه ابن سعد (٦/١٧٢).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣١/٥٠٤).

(٣) «العلل» (٣/٦٠).

(٤) «السير» (٤/٢٧٠).

(٥) ولاشك أن الأصل مع من نفى السماع حتى يثبت ببينة، وليس في الحديث حجة لمن نفى اشتراط العلم بالسماع، وقد أجاد شيخنا الدكتور إبراهيم بن عبد الله اللاحم ـ وفقه الله ونفع بعلمه ـ ردّ هذا القول، فراجع كتابه النافع: «الاتصال والانقطاع» (٣٧٩) وما بعدها.

وأما إسناد الوجه الثاني من رواية أبي إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عثمان ﷺ، فإن سماع أبي إسحاق من أبي سلمة صحيح لأمور:

١ـ روى شعبة، عن أبي إسحاق قال: سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن، فذكر حديث أم سلمة ﷺ في صفة صلاة النبي ﷺ في آخر عمره[1].

٢ـ كانت لأبي سلمة بن عبد الرحمن رحلة إلى العراق، فدخل إلى الكوفة، والبصرة[2].

٣ـ لم أقف على من تكلم في سماع أبي إسحاق من أبي سلمة.

وأما سماع أبي سلمة بن عبد الرحمن من عثمان ﷺ فيظهر ـ والله أعلم ـ أنه لا يصح، فإن الأئمة نفوا سماعه من أبيه، وعبادة بن الصامت، وأبي الدرداء، وطلحة بن عبيد الله، ومن أم حبيبة، وزيد بن ثابت ﷺ[3]، وهؤلاء كلهم توفوا قبل عثمان ﷺ وبعده بيسير، وبعده بمدة ولا يصح له

---

(١) انظر: دراسة الحديث رقم (١١٥).

(٢) انظر: «السير» (٤/٢٨٩، ٢٩٠).

(٣) «المراسيل» (١٩٥)، «جامع التحصيل» (٢١٣)، «تحفة التحصيل» (١٨٠)، «تهذيب التهذيب» (١٢/١١٧).

سماع منهم، فكذا عثمان رضي الله عنه.

وحديث عثمان رضي الله عنه في استشهاده للصحابة روي من طرق أخرى أحسنها رواية الأحنف بن قيس عنه، وفيه ذكر البئر وتجهيز الجيش، ولم يذكر ما يتعلق بحراء، وزاد فيه توسعة عثمان رضي الله عنه للمسجد.

وروايته أخرجها الطيالسي (٨٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٣٩/ح١٢٠٧٢، ١١/١١٨/ح١٠٦٧٨، ١٥/٢٧٠/ح١٩٦٤٤) ـ ومن طريقه ابن حبان (٦٩٢٠)، والضياء (٣٤٨) ـ والإمام أحمد (٥١١)، والبزار (٣٩٠، ٣٩١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٣٠٣، ١٣٠٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤٣٩١، ٦٤٣٤)، وفي «المجتبى» (٣١٨٢، ٣٦٠٦، ٣٦٠٧)، وابن خزيمة (٢٤٨٧)، والقَطِيْعي في زوائده على «فضائل الصحابة» (٨٢٧)، والدارقطني في «السنن» (٤/١٩٤/ح١)، والبيهقي (٦/١٦٧)، والضياء في «المختارة» (٣٤٨) من طريق حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن جاوان، عن الأحنف به.

وعمرو بن جاوان لم يرو عنه إلا حصين، وصحح حديثه ابنُ خزيمة، وابنُ حبان وذكره في «الثقات»[1]، والضياءُ، فهذا ـ إن شاء الله ـ سند لا بأس به.

وأما تحرك الجبل فجاء من طرق أخرى منها حديث أنس رضي الله عنه عند

(١) (٧/١٦٨)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٢١/٥٦٤/ت٤٣٣٦).



البخاري (٣٦٧٥) وغيره[١].

الحكم على الحديث:

الحديث من كلا الوجهين محفوظ عن أبي إسحاق، لكنه من الوجه الأول محل توقف؛ لاختلاف الأئمة في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان رضي الله عنه، والجمهور على أنه منقطع.

ومن الوجه الثاني منقطع لأن أبا سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من عثمان رضي الله عنه.



(١) اختلفت الروايات في تسمية الجبل الذي وقعت عليه القصة، انظر: «الفتح» (٣٨/٧).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله **عن:**

حديث أبي جُحَيْفَةَ، عن علي رضي الله عنه: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر رضي الله عنه، ثم عمر رضي الله عنه.

فقال: «.. ورواه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، عن أبي جُحَيْفَةَ، واختلف عن أبي إسحاق.. وهو صحيح عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه.. وأما الاختلاف عن أبي إسحاق، فرواه جماعة منهم: أبو الأحوص، وعمر بن الطَّنَافِسِيُّ، ومسعر، وسفيان، وفطر، ويونس بن أبي إسحاق قالوا: عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه.

وقال حجاج بن محمد، وشبابة، عن يونس بن أبي إسحاق، [قالوا: عن أبي إسحاق][1]، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، وعبد خير، وهو صحيح عنهما.

وقد حدث به جماعة من أصحاب أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن عبد خير ـ أيضاً ـ منفرداً.

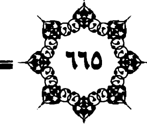
والقولان محفوظان عن أبي إسحاق»[2].

وسئل أيضاً عن الحديث من رواية عبد خير، عن علي رضي الله عنه:

---

(١) ما بين المعقوفين من طبعة الدباسي (١/٣٣٠).

(٢) «العلل» (٣/١٢٢/س٣١٥).



فقال: «رواه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، عن عبد خير، حدث به جماعة منهم: سفيان بن عيينة، وإسرائيل بن يونس، ويونس بن أبي إسحاق، ومنصور بن دينار، وأبو بكر بن عياش، وشريك، ومالك بن مِغْوَلٍ، وفطر، والعَرْزَمِيُّ، وإسماعيل بن مجالد، وسفيان الثَّوْري واختلف عنه:

فرواه زيد بن الحباب، وعطاء بن مسلم، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه.

وخالفهما يحي بن اليمان، فرواه عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه.

والقولان عن أبي إسحاق صحيحان.

وقد حدث به جماعة من الثقات ـ أيضاً ـ عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه.

ومنهم من جمع بين أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه وعبد خير.

وروي هذا الحديث عن محمد بن عجلان، ومحمد بن الفرات، وعن محمد بن جابر، وأبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

والصحيح حديث عبد خير، وأبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه»[1].

---

(١) «العلل» (٤/٣٦/س٤٢٢).



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثمانية أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، وعبد خير، عن علي رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٥ـ أبو إسحاق، عن أبي حية، عن علي رضي الله عنه.

٦ـ أبو إسحاق، عن عمير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن علي رضي الله عنه.

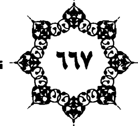
٧ـ أبو إسحاق، عن طلحة، عن علي رضي الله عنه.

٨ـ أبو إسحاق، عن علي رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/١٤/ح١١٩٩٩) ـ ومن طريقه عبد الله في زوائد «المسند» (٨٣٦) وفي زوائد «الفضائل» (٤٠٨) وفي «السنة» (١٣٧٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٢٠١)، وابن عساكر في «التاريخ ـ ترجمة عمر» (١٧٤ـ ١٧٥) ـ عن شريك.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٣٨٢)، وابن المقرئ في «المعجم»



(٥٩٦)، وابن عساكر في «التاريخ» (٧١٣/٩)، وفي ترجمة عمر منه (١٧٤) وترجمة عثمان (١٤٧) من طريق محمد بن القاسم الأَسَدِيِّ،

والقَطِيْعي في زوائده على «الفضائل» (٤٠٧) من طريق يحيى بن اليمان،

كلاهما (محمد، ويحيى) عن سفيان الثَّوْري.

والآجري في «الشريعة» (١٨١٠)، والقَطِيْعي في زوائده على «الفضائل» (٨٧٥)، وابن الطيوري في «الطيوريات» (ج٦/١٠٤/أ، ج٨/١٣٢/ب) من طريق قتيبة بن سعيد،

وابن عساكر في «التاريخ ـ ترجمة عمر» (١٧٤) من طريق موسى بن داود،

كلاهما (قتيبة، وموسى) عن أبي الأحوص.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٣٨٢)، وابن المقرئ في «المعجم» (٥٩٦)، وابن عساكر في «التاريخ» (٧١٣/٩)، وفي ترجمة عمر منه (١٧٤)، وفي ترجمة عثمان (١٤٧) من طريق محمد بن القاسم الأَسَدِيِّ، عن مسعر، وفطر بن خليفة، وخطاب بن كيسان.

وابن عساكر في «التاريخ» (٧١٣/٩) من طريق عيسى بن يونس، عن يونس بن أبي إسحاق.

وابن عساكر في «التاريخ» (٩/٧١٣) من طريق عمر بن عبيد الطَّنَافِسِيِّ.

ثمانيتهم (شريك، والثَّوْري، وأبو الأحوص، ومسعر، وفطر، وخطاب، ويونس، وعمر) عنه به، ولفظ شريك عند ابن أبي شيبة: قال علي رضي الله عنه: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، وبعد أبي بكر عمر، ولو شئت أن أحدثكم بالثالث لفعلت»، والباقون مثله، وفي بعضها: «ولو شئت أن أسمي الثالث سميت».

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد (٩٣٢) - ومن طريقه عبد الله في «السنة» (١٣٨٠)، وابن عساكر في «التاريخ» (٩/٧١٦) - وفي «الفضائل» (٦٠)، والخلال في «السنة» (٣٥٢)، وابن عساكر في «التاريخ» (٩/٧١٦)، وفي ترجمة عمر منه (١٧٥)، وابن قدامة في «منهاج القاصدين» (٣٨/أ)، والذهبي في «التذكرة» (٣/١١٢٣) وفي «السير» (١٨/٥٩)، من طريق ابن عيينة.

وعبد الله في زوائد «المسند» (٩٣٤)، وفي زوائد «الفضائل» (٤١٧)، وفي «السنة» (١٣٨٥) - ومن طريقه القَطِيْعي في «جزء الألف دينار» (٤٢)، وابن عساكر في «التاريخ - ترجمة عمر» (١٧٦) - من طريق سويد بن سعيد، عن الصبي بن الأشعث.

وعبد الله في زوائد «المسند» (١٠٦٠)، وفي زوائد «الفضائل» (٤٣)، وفي «السنة» (١٣٨٣) - ومن طريقه القَطِيْعي في «جزء الألف دينار» (٤٢)، وابن عساكر في «التاريخ - ترجمة عمر» (١٧٦) - من طريق عمر بن مُجاشِع.

وابن الأعرابي في «المعجم» (٧١) من طريق إسحاق بن منصور.

وابن عساكر في «التاريخ» (٧١٥/٩) من طريق مؤمل بن إسماعيل، وفي ترجمة عمر منه (١٧٦) من طريق عبيد الله بن موسى،

ثلاثتهم (إسحاق، ومؤمل، وعبيد الله) عن إسرائيل بن يونس.

وابن قانع في «الفوائد» (١٥٣/ب)، والقَطِيْعي في زوائد «الفضائل» (٦١٨) من طريق محمد بن الحسن، عن فطر بن خليفة.

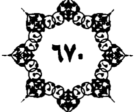
وابن قانع في «الفوائد» (١٥٣/ب) من طريق عطاء بن مسلم،

والدارقطني في «العلل» (٣٨/٤) من طريق زيد بن الحباب،

كلاهما (عطاء، وزيد) عن سفيان الثَّوْري.

والقَطِيْعي في زوائد «الفضائل» (٦١٩) - ومن طريقه ابن النَّقُّور في «الفوائد الحسان» (٥٤/ب) - وابن عساكر في «التاريخ» (٧١٦/٩) من طريق محمد بن عبيد الله العَرْزَمِيِّ.

وأبو الشيخ في «ذكر الأقران» (١٣٤)، وابن عساكر في «التاريخ - ترجمة عمر» (١٧٦) من طريق مالك بن مِغْوَلٍ.



وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٠٠)، وابن عساكر في «التاريخ» (٩/ ٧١٦)، وفي ترجمة عمر (١٧٧) من طريق النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ، عن شعبة ابن الحجاج.

وابن عساكر في «التاريخ» (٩/ ٧١٦) من طريق منصور بن دينار، وذكره عبد الله في زوائد «الفضائل» (٤٤٨) إلا أنه قال: أُخبرت عن منصور.

كلهم (ابن عيينة، والصبي، وعمر، ومنصور، وإسرائيل، وفطر، والثَّوْري، ومحمد، ومالك، ويونس، وشعبة) عنه به، بنحوه.

وعلقه الدارقطني عن شريك، وأبي بكر بن عياش، وإسماعيل بن مجالد، ولم أقف عليه مسنداً.

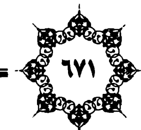
الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، وعبد خير، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الدارقطني في «العلل» (٣/ ١٢٧) من طريق شبابة، عن يونس ابن أبي إسحاق، عنه به، مثله.

وعلقه الدارقطني عن حجاج بن محمد، عن يونس، ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه عبد الله في «السنة» (١٣٨٦)، وفي زوائد «الفضائل» (٤١٨)،



وابن الصابوني في «تكملة إكمال الإكمال» (١٢٧) من طريق محمد بن الفرات.

وأبو الشيخ في «طبقات أصبهان» (١٣٠/٣)، وابن عساكر في «التاريخ» (٧٢١/٩)، وفي ترجمة عمر منه (١٧٥) من طريق عباد بن صهيب، عن محمد بن عجلان.

والنسفي في «القند» (١١٧) من طريق سفيان بن صالح السمرقندي، عن مقاتل ابن سليمان.

ثلاثتهم (محمد، وابن عجلان، ومقاتل) عنه به، بنحوه.

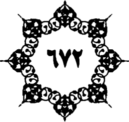
وعلقه الدارقطني عن أبي بكر بن عياش، ومحمد بن جابر ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن أبي حية، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه عبد الله في «السنة» (١٣٨٤)، وفي زوائد «الفضائل» (٤١٥) عن سويد بن سعيد، عن شريك، عنه به، بنحوه.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن عمير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن حبان في «الثقات» (٤٠٢/٨)، والسَّهْمِيُّ في «تاريخ جرجان» (٢٥١) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ ـ ترجمة عمر» (١٨٢)



ـ من طريق عبد الحميد بن عصام، عن أبي داود الطيالسي، عن أبي الأحوص، عنه به، بنحوه.

الوجه السابع: أبو إسحاق، عن طلحة، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٩/٧٢٣) من طريق خلف بن حَوْشب، عنه به، بنحوه وفيه زيادة.

الوجه الثامن: أبو إسحاق، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٠٠)، وابن عساكر في «التاريخ - ترجمة عمر» (١٧٧) من طريق عذافر، عن شعبة ـ.

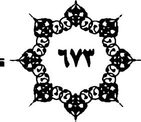
وأبو نعيم في «الإمامة والرد على الرافضة» (٧٠) من طريق بشار بن قيراط، عن إسرائيل.

وابن بلبان في «تحفة الصديق» (٥٧/أ) من طريق علي بن الحسن، عن شريك.

ثلاثتهم (شعبة، وإسرائيل، وشريك) عنه به، بنحوه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:



١ـ شريك بن عبد الله النَّخَعِيُّ، فرواه عنه على الوجه الأول:

ـ أبو بكر بن أبي شيبة، ثقة حافظ إلا أنه في طبقة من سمع من شريك متأخراً[١]، فهذا الوجه محفوظ عنه.

ورواه عن شريك على الوجه الخامس:

ـ سويد بن سعيد الحَدَثاني، صدوق إن حدث من كتابه أو قبل العمى مع التصريح بالسماع لكثرة تدليسه وما عدا ذلك فحديثه ضعيف[٢]، لكن سويداً انفرد بهذا الوجه، وقد أشار عبد الله بن أحمد إلى أن سويداً كان يضطرب فيه، فهذا الوجه غير محفوظ عن شريك.

ورواه عن شريك على الوجه الثامن:

ـ علي بن الحسن بن شقيق المروزي، ثقة لكن بالنظر إلى طبقته فليس بقديم السماع من شريك، فهذا الوجه محفوظ عن شريك.

٢ـ سفيان بن سعيد الثَّوْري، وقد اختلف عليه فرواه عنه على الوجه الأول:

ـ محمد بن القاسم الأَسَدِيُّ، متفق على ضعفه، ورماه بعض الأئمة

(١) «تهذيب الكمال» (١٦/٣٤/ت٣٥٢٦).

(٢) السابق (١٢/٢٤٧/ت٢٦٤٣)، «تهذيب التهذيب» (٤/٢٧٢/ت٤٧٠).

بالكذب[١].

ـ يحيى بن اليمان العجلي، ضعيف، وقد ضعف الأئمة حديثه لكثرة ما أتى به من المناكير عن الثَّوْري خاصة[٢].

فهذا الوجه عن الثَّوْري غير محفوظ لضعف رواته.

ورواه عن الثَّوْري على الوجه الثاني:

ـ عطاء بن مسلم الخفاف، ضعيف لكثرة خطئه[٣].

ـ زيد بن الحباب العُكْلي، ثقة ـ إن شاء الله ـ إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه وهم، وحديثه عن الثَّوْري خاصة فيه ضعف[٤]، إلا أن الراوي عن زيد وهو: أحمد بن بكر البَالِسي، ضعفه الدارقطني[٥]، وذكر ابن عدي[٦] أنه يروي المناكير عن الثقات، فهذا الطريق لا يثبت عن زيد.

فالرواية ـ على ما سبق ـ عن الثَّوْري غير محفوظة من كلا الوجهين، وقد أشار الدارقطني[٧] إلى أن الصواب عن الثَّوْري ما رواه ابن مهدي

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٠١/ت٥٥٥٠).

(٢) السابق (٣٢/٥٥/ت٦٩٥٣).

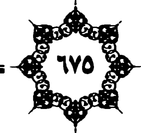
(٣) السابق (٢٠/١٠٤/ت٣٩٤٠).

(٤) انظر: «الكامل» (٣/٢١٠)، «تهذيب الكمال» (١٠/٤٠/ت٢٠٩٥).

(٥) «اللسان» (١/٢٣٧).

(٦) «الكامل» (١/١٨٨).

(٧) «العلل» (٤/٣٨ـ٤٠).



وغيره، عنه، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه، فليس للثوري في هذا الحديث رواية عن أبي إسحاق، والله أعلم.

٣ـ أبو الأحوص سلام بن سليم، وقد اختلف عليه، فرواه عنه على الوجه الأول:

ـ قتيبة بن سعيد البَغْلانيُّ، ثقة ثبت[١].

ـ موسى بن داود الضَّبِّيُّ، ثقة[٢].

فهذا الوجه محفوظ عن أبي الأحوص لثقة رواته.

ورواه عن أبي الأحوص على الوجه السادس:

ـ سليمان بن داود الطيالسي، ثقة حافظ[٣]، والراوي عنه هو: عبد الحميد بن عصام الجُرْجاني: وثقه صالح بن أحمد وزاد: «صدوقاً»[٤]، والبَرْدِيجي وزاد: «عجب»[٥]، والخليلي[٦]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٧]،

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٣/٥٢٣/ت٤٨٥٢).

(٢) السابق (٢٩/٥٧/ت٦٢٥١).

(٣) السابق (١١/٤٠١/ت٢٥٠٧).

(٤) «السير» (١٢/١٨١).

(٥) «تاريخ جرجان» (٢٥١).

(٦) «الإرشاد» (٢/٦٤٤).

(٧) (٨/٤٠٢).

وقال أبو حاتم: «صدوق»[1]، إلا أن الخليلي ساق له حديثاً أغرب فيه عن الطيالسي، فهذا يدل على أنه ربما أغرب، وهذا الحديث ظاهر الغرابة، فلم يأت به هكذا إلا هو، ويظهر لي أنه غير محفوظ، والله أعلم.

٤ـ فطر بن خليفة المَخْزُومِيُّ، ثقة تكلم فيه للتشيع[2]، وقد اختلف عليه، فرواه عنه على الوجه الأول:

ـ محمد بن القاسم الأَسَدِيُّ، تقدم حاله، فهذا الوجه لا يصح عنه.

ورواه عن فطر على الوجه الثاني:

ـ محمد بن الحسن بن الزبير الأَسَدِيُّ، صدوق فيه لين، خرج البخاري له حديثين متابعة[3]، وهذا الوجه هو المحفوظ عن فطر.

٥ـ إسرائيل بن يونس، وقد اختلف عليه، فرواه عنه على الوجه الثاني:

ـ إسحاق بن منصور السَّلُولِيُّ، صدوق[4].

ـ مؤمل بن إسماعيل القرشي، صدوق، وحديثه عن سفيان الثَّوْري

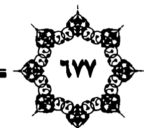
---

(١) «الجرح» (٦/١٦).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٣/٣١٢/ت٤٧٧٣).

(٣) السابق (٢٥/٦٧/ت٥١٤٩).

(٤) السابق (٢/٤٧٨/ت٣٨٤).



خاصة فيه غلط كثير[1].

- عبيد الله بن موسى.

فهذا الوجه محفوظ عن إسرائيل.

ورواه عن إسرائيل على الوجه الثامن:

- بشار بن قيراط، أبو نعيم النيسابوري، متفق على ضعفه ونكارة حديثه[2].

فهذا الوجه غير محفوظ عن إسرائيل لضعف راويه.

٦- شعبة بن الحجاج، وقد اختلف عليه، فرواه عنه على الوجه الثاني:

- النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ، ثقة[3].

ورواه عن شعبة على الوجه الثامن:

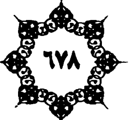
- عذافر، عن شعبة كذا في إسناد أبي نعيم في «الحلية»، ولم أقف على من اسمه: عذافر إلا راو ترجمه البخاري[4]؛ يروي عن الحسن، ويروي

(١) «تهذيب الكمال» (٢٩/١٧٦/ت٦٣١٩).

(٢) «الجرح» (٢/٤١٧)، «الكامل» (٢/٢٣)، «المجروحين» (١/٢١٨)، «أبو زرعة» (٢/٤٥٢)، «اللسان» (٢/٢٠٣).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٩/٣٧٩/ت٦٤٢١).

(٤) (٧/٩٧).



عنه ابن أبي عروبة في البصريين، وكذا ذكره ابن حبان[١]، وزاد الذهبي[٢]: أن هشيماً روى عنه، وقال ابن حجر: «مستور»[٣]، وأظن هذا الراوي هو الذي ذكره البَرْدِيجي في «طبقات الأسماء المفردة» وقال ما نصه: «عذافر، روى عنه شعبة، وحماد بن زيد، يروي عن أبي معشر، كوفي»[٤].

فتلخص من هذا أن عذافر يروي عن الحسن، وأبي معشر، ويروي عنه: شعبة، وحماد بن زيد، وابن أبي عروبة، وهشيم، ولم يوثقه أحد فقال ابن حجر: «مستور»، فإن كان هذا الراوي هو المقصود فهو مجهول الحال، ومخالفته للنضر بن شميل تدل على نكارة حديثه، وإن لم يكنه فإني لم أقف له على ترجمته، وينبغي أن يلاحظ أن عذافر هنا يروي عن شعبة لا العكس، فربما هو من نوع رواية الشيخ عن تلميذه أو وقع قلب في الإسناد، فالأمر يحتاج إلى تحرير، ولم أقف على ما يساعد عليه.

وقد استغرب أبو نعيم في «الحلية» هذا الحديث، وإن كان ابن عساكر في «التاريخ» بعد أن ساقه قال: «وقد أدرك أبو إسحاق علياً» فإن أراد أن يكون محفوظاً فليس بمُسلم، وأشد ما فيه نكارة قوله: «عن أبي إسحاق

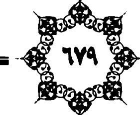
---

(١) (٣٠٦/٧).

(٢) «الميزان» (٦٢/٣).

(٣) «التقريب» (٤٥٧٩).

(٤) (ت٢٧١).



قال: سمعت علي بن أبي طالب»، هذا مع مخالفة راويه للنَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ.

ومما سبق فالمحفوظ عن أبي إسحاق من الأوجه في هذا الحديث ما يلي:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه.

رواه عنه: شريك، وأبو الأحوص، وعمر، ويونس.

وروي هذا الوجه من طريق الثَّوْري، ومسعر، وخطاب بن كيسان، وفطر ابن خليفة إلا أنه لا يصح عنهم لأنه من رواية محمد بن القاسم وقد تقدم حاله، وله طريق آخر عن الثَّوْري ولا يصح أيضاً كما سبق في دراسة الاختلاف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه.

رواه عنه: ابن عيينة، والصبي بن الأشعث، وعمر بن مُجاشِع، ومنصور دينار، وإسرائيل، وفطر بن خليفة، ومحمد بن عبيد الله العَرْزَمِيُّ، ومالك بن مِغْوَلٍ، وشعبة، وكل هؤلاء سبقوا إلا:

١ـ الصبي بن الأشعث السَّلُولِيَّ، وهو ـ إن شاء الله ـ ممن لا بأس بروايته ما لم يخالف أو ينفرد.

٢ـ عمر بن مُجاشِع المَدائِنيَّ، لا بأس به.

٣ـ منصور بن دينار الضَّبِّيَّ الكوفي البصري، الراجح فيه إن شاء الله ـ أنه لا بأس به، ولعل من ضعفوه بالنسبة لمن هو أوثق منه، هذا مع نص ابن عدي على قلة حديثه ومع هذا لم يسق له حديثاً واحداً ينكره.

٤ـ محمد بن عبيد الله العَرْزَمِيُّ، ضعيف جداً باتفاق.

٥ـ مالك بن مِغْوَلٍ البَجَلِيُّ الكوفي، ثقة ثبت.

وتقدم أنه غير محفوظ عن الثَّوْري.

وأما الوجه الرابع فليس بمحفوظ عنه، فقد روي من طريق محمد بن الفرات وهو: ضعيف باتفاق وبعضهم يكذبه[1]، ومن طريق ابن عجلان وهو: ثقة[2]، إلا أن الراوي عنه وهو: عباد بن صهيب متروك الحديث[3]، ومن طريق مقاتل بن سليمان وهو: ضعيف جداً متروك الرواية[4]، والراوي عنه وهو: سفيان بن صالح لم أقف له على ترجمة تبين حاله، وليس فيه أكثر مما ذكره النسفي في «القند» أنه ولي قضاء سمرقند[5]، فإن كان ثقة فمقاتل ليس كذلك.

وأما الوجه السابع فراويه: خلف بن حَوْشب الكوفي، صدوق، وقد تفرد بهذا الوجه، وليس خلف مذكوراً بسعة الرواية والاختصاص

---

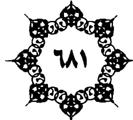
(١) «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٦٩/ت٥٥٤٠).

(٢) السابق (٢٦/١٠١/ت٥٤٦٢).

(٣) «اللسان» (٤/٢٣٥).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٨/٤٣٤/ت٦١٦١).

(٥) «القند» (١١٧).



بأبي إسحاق فيحتمل له مثل هذا التفرد، ومع هذا فقد خالف جماعة الرواة عن أبي إسحاق في لفظ الوجه الثاني، فرواه بلفظ: «سبق النبي ﷺ، وصلى أبو بكر رضي الله عنه، وثلث عمر رضي الله عنه، ثم خبطتنا فتنة يغفر الله عز وجل عن من يشاء»، أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ ـ أخبار المكيين» (٧٤)، وعبد الله في «السنة» (١٣٨١، ١٣٨٢) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ ـ ترجمة عمر» (١٨٦) ـ والمَحَامِلِيُّ في «الأمالي ـ رواية ابن مهدي» (ج١/١٢/أ) ـ ومن طريقه ابن عساكر أيضاً في «التاريخ ـ ترجمة عمر» (١٨٦).

فلأجل ما سبق فهذا الوجه ـ أعني السابع ـ يظهر أنه غير محفوظ لتفرد راويه، ومخالفته الجماعة في لفظه، والله أعلم.

فالدارقطني رحمه الله ذهب في الاختلاف على أبي إسحاق إلى ترجيح حفظ الوجه الأول والثاني، وإليه أيضاً ذهب الحافظ الثبت إمام الحديث بالعراق: عبد العزيز بن محمود ابن الأخضر[1] رحمه الله في تخريجه لمشيخة ابن النَّقُّور (٥٤/ب)، وعلل الدارقطني لهذا الترجيح بأن بعض الرواة جمع بين الإسنادين، وتقدم هذا من رواية شبابة، عن يونس.

ويقوي هذا الترجيح ما يلي:

---

(١) «السير» (٢٢/٣١).



١ـ أن كلا الوجهين رواه الثقات من أصحاب أبي إسحاق.

٢ـ يحتمل لأبي إسحاق مع سعة الرواية أن يأخذ الحديث من وجوه، ويقوي هذا أن علياً رضي الله عنه قام بهذا القول على المنبر، ومثله مما تتوافر الهمم لنقله، فلا يبعد أن يحدث به عن علي رضي الله عنه غير واحد.

وأبو جحيفة المذكور في إسناد الوجه الأول هو: وهب بن عبد الله السَّوائِيُّ، من صغار الصحابة رضي الله عنهم، وكان على شرطة علي رضي الله عنه[1]، وسماع أبي إسحاق منه مشهور.

وعبد خير المذكور في إسناد الوجه الثاني هو: عبد خير بن يزيد الهَمْدَانِيُّ، ثقة من الكبار المُقدَّمين في الرواية عن علي رضي الله عنه[2]، وسماع أبي إسحاق منه مشهور أيضاً.

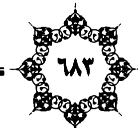
الحكم على الحديث:

الحديث صحيح من طريق أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه، ومن طريق أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه.



(١) «تهذيب الكمال» (٣١/١٣٢/ت٦٧٦٠).

(٢) السابق (١٦/٤٦٩/ت٣٧٣٤).



وسنل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من أصاب ذنباً فعوقب به، فالله أعدل من أن يُثَنِّي عقوبته على عبده، ومن أذنب ذنباً فستره الله، فالله أكرمُ من أن يعود على شيء قد عفا عنه).

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه يونس بن أبي إسحاق، والخليل بن مرة، والحكم بن عبد الله النَّصْري، وحفص بن سليمان، وأبو حمزة الثُّمَالِي: ثابت بن أبي صفية، عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه.

واختلف عن حفص بن سليمان، وأبي حمزة:

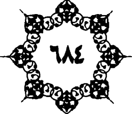
فقيل: عن حفص، عن أبي إسحاق، عن عون بن أبي جُحَيْفَةَ، عن أبيه رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه.

وهذا القول وهم من قائله، والصحيح عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه.

وقال عبد الملك بن أبي سليمان: عن أبي حمزة، عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه موقوفاً، ورفعه صحيح»[1].

---

(١) «العلل» (٣/١٢٨/س٣١٦).



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عنه على أربعة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن عون بن أبي جُحَيْفَةَ، عن أبيه رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه الإمام أحمد (٧٧٥، ١٣٦٥) ـ ومن طريقه ابن بَشْرَان في «الأمالي» (٢٣)، والسِّلَفِي في «المشيخة البغدادية» (٦٠/أ)، والضياء في «المختارة» (٧٦٨) ـ وابن ماجه (٢٦٠٤)، والترمذي (٢٦٢٦)، وابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (٥٢) ـ ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٤١٨٢) ـ والبزار (٤٨٢)، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (١/١٢٩/أ)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢١٨١)، والمَحَامِلِيُّ في «الأمالي» (١٩١) ـ ومن طريقه المِهْرَوَاني في «الفوائد المنتخبة» (١٠٥) ـ والطبراني في

«المعجم الصغير» (٤٦) ـ ومن طريقه الضياء (٧٦٧) ـ والدارقطني في «السنن» (٣/٢١٥/ح٤٠٣)، والحاكم (١/٧، ٢/٤٤٥، ٤/٢٦٢، ٣٨٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٥٠٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٣٢٨)، وفي «شعب الإيمان» (٦٧٣٣)، والقزويني في «التدوين» (٤/٥٦)، والضياء في «المختارة» (٧٦٨، ٧٧٠) من طريق حجاج بن محمد المِصِّيْصِيِّ، عن يونس.

وعبد بن حميد (٨٧) من طريق أبي شهاب عبد ربه بن نافع الحَنَّاط، عن أبي حمزة ثابت بن أبي صفية الثُّمَالِي.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٢٠١) من طريق الحكم بن عبد الله النَّصْري.

والدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٤٢٧) من طريق الخليل ابن مرة.

أربعتهم (يونس، وأبو حمزة، والحكم، والخليل) عنه به بنحو اللفظ المذكور في السؤال إلا في لفظ يونس عند الإمام أحمد، والترمذي، والحكيم، والطبراني ففيه: «فستر الله عليه وعفا عنه»، ولم يسق الضياء لفظه في الموضع الثاني، وفي لفظ ثابت، والحكم: «وما عفا الله عنه من ذنب في الدنيا فالله أكرم..» والباقي نحوه، زاد الحكم في روايته: «وستر بينكم وبين

الجن: بسم الله»[١].

وعلقه عن حفص بن سليمان ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عون بن أبي جُحَيْفَةَ، عن أبيه ﵁، عن علي ﵁ مرفوعاً.

علقه الدارقطني بصيغة التمريض عن حفص بن سليمان، عنه به، ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ ﵁، عن علي ﵁ موقوفاً.

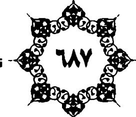
أخرجه البزار (٤٨٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢١٨٢) من طريق عبد الملك بن أبي سليمان، عن أبي حمزة[٢]، عنه به، بنحوه وفيه قصة وفيه: «وما من عبد مسلم يُذنب ذنباً فيعفو الله ﷻ عنه إلا كان الله أحلمَ وأكرمَ من أن يعود فيه يوم القيامة».

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي ﵁ مرفوعاً.

---

(١) أخرجه البزار أيضاً بنفس الإسناد إلا أنه اقتصر على الجملة الأخيرة في الجن (٤٨٤).

(٢) سقط من إسناد الطحاوي.



أخرجه المستغفري في «فضائل القرآن» (١٧١/أ) من طريق عبد الرحمن ابن يحيى، عن إسرائيل، عنه به بنحو اللفظ في الوجه الثالث وفيه زيادة.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أحد الرواة عن أبي إسحاق وهو أبو حمزة الثُّمَالِي، **فرواه عنه على الوجه الأول:**

- أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحَنَّاط، صدوق[١]، فهو وجه محفوظ عنه.

وروى عن أبي حمزة الوجه الثالث:

- عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمِيُّ، ثقة ربما أغرب[٢]، فهذا وجه محفوظ عن أبي حمزة، ويظهر أن الاختلاف منه، لأن أبا حمزة هذا ممن اتفق الأئمة على ضعف حديثه[٣].

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، فالوجه الأول رواه عنه:

١- يونس بن أبي إسحاق، تقدم أنه صدوق لكنه ليس بالقوي في أبيه.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٦/٤٨٥/ت٣٧٤٤).

(٢) السابق (١٨/٣٢٢/ت٣٥٣٢).

(٣) السابق (٤/٣٥٧/ت٨١٩).

٢ـ الحكم بن عبد الله النَّصْري، ترجمه البخاري وسكت عنه[١]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٢]، وقال الذهبي: «مجهول»[٣]، وقال ابن حجر: «مقبول»[٤]، لكنه انفرد في هذا الحديث بزيادة وهي: «وستر بينكم وبين أعين الجن: بسم الله»، وهذه الزيادة لا تعرف إلا من طريقه، وقد استغرب الترمذي روايته هذه[٥]، فمع ما في الرجل من الجهالة ففي روايته إغراب.

٣ـ أبو حمزة الثُّمَالِي تقدم أنه ضعيف.

٤ـ الخليل بن مرة الضُّبَعِيُّ البصري، وهو ضعيف[٦]، والراوي عنه وهو: القاسم بن عيسى، أبو العباس الضرير لم أقف على ترجمته.

فليس في رواة هذا الوجه من يُتكأ على نقله، وعليه فهو غير محفوظ عن أبي إسحاق.

وأما الوجه الثاني عن أبي إسحاق، فالدارقطني علقه عن حفص بن سليمان الأَسَدِيُّ، وهو متروك الحديث[٧]، وكأن الوهم فيه ليس من حفص

---

(١) (٢/٣٣٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (٧/١٠٦/ت١٤٣٣).

(٣) «المغني» (١/٢٧١).

(٤) «التقريب» (١٤٥٧).

(٥) «الجامع» (٢/٥٠٣/ح٦٠٦).

(٦) «تهذيب الكمال» (٨/٣٤٢/ت١٧٣٢).

(٧) السابق (٧/١٠/ت١٣٩٠).

فإن الدارقطني حكاه ممرضاً ثم قال عقبه: «وهذا القول وهم من قائله»، فهو غير محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثالث:

أبو حمزة الثُّمَالِي، وتقدم بيان الاختلاف عليه وأن هذا الوجه محفوظ عن أبي حمزة لكنه ليس محفوظاً عن أبي إسحاق لضعف راويه.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الرابع:

إسرائيل، إلا أن الراوي عنه وهو: عبد الرحمن بن يحيى لم يتضح لي تعيينه، ويشبه أنه وهم على أي حال، وأن راويه سلك جادة عن أبي إسحاق.

وقد رجح الدارقطني رحمه الله في الخلاف الوجه الأول، وهو ظاهر من جهة أنه أَمْثَلُها، ولضعف الأوجه الأخرى.

والحديث بإسناد الوجه الأول صححه الحاكم، والضياء المقدسي، وقال عنه الترمذي: «حسن غريب»[1]، وكذلك استغربه الخطيب البغدادي في تخريجه لفوائد المِهْرَوَاني[2]، وقال الذهبي: «إسناده جيد»[3].

---

(١) هكذا في «التحفة» (٧/٤٥٧)، وفي «الجامع» زيادة: صحيح.

(٢) (ص١٨٦) وما ذهب إليه من أنه لم يروه إلا يونس محل نظر كما اتضح من التخريج.

(٣) «مهذب السنن» (١٣٧١٤)، «فيض القدير» (٦/٦٦).

ولو سُلم ترجيح الوجه الأول على غيره فإن الحُكم بحفظه عن أبي إسحاق فيه نظر، فقد تقدم تبيان رواته وأحوالهم، فعندي أنه غير محفوظ عن أبي إسحاق من جميع الوجوه.

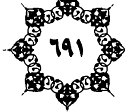
وللحديث طريقان آخران عن أبي جُحَيْفَةَ ﷺ:

الأول: أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (١٨٤٨٠) من طريق أبي سعيد محمد بن مسلم بن أبي الوضاح، عن أبي حسن، عن أبي جُحَيْفَةَ ﷺ، عن علي ﷺ موقوفاً، وأبو حسن المذكور لم يتبين لي.

والثاني: أخرجه ابن بَشْرَان في «الأمالي» (١٦١) وفي سنده اليمان بن عدي وهو ضعيف[١] ولم أجد له متابعاً، وشيخه في الحديث: مسعدة بن يحيى لم أقف على ترجمته.

وهناك طريق آخر للحديث عن علي ﷺ، أخرجه الإمام أحمد (٦٤٩)، وأبو يعلى (٤٥٣، ٦٠٨)، وابن أبي حاتم كما في «التفسير» لابن كثير (١/٢٠٨)، وأبوالدحداح أحمد التميمي في «جزء من حديثه» (١٧٦/ب)، والدارقطني في «المؤتلف» (٢/٨٢٨)، والحاكم (٤/٣٨٨)، والخطيب في «المؤتنف» (١٩٩/أ)، والمزي في «التهذيب» (٨/٢٦٢) من طريق أزهر بن راشد الكَاهِلِي، عن خَضِرِ بن القواس، عن أبي سُخَيْلَةَ، عن علي ﷺ.

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/٤٠٥/ت٧١٢٤)، «تهذيب التهذيب» (١١/٤٠٦).



وسنده ضعيف ؛ أزهر ضعفه ابن معين[1]، وخَضِرُ بن القواس قال أبو حاتم فيه : «مجهول»[2]، وأبو سُخَيْلَةَ ذكره ابن أبي حاتم وسكت عنه[3]، وقال ابن حجر في «التقريب»[4] : «مجهول».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف من رواية أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً لما تقدم من بيان أحوال رواته.



---

(١) «تهذيب الكمال» (٢/٣٢٢/ت٣٠٥).

(٢) السابق (٨/٢٦١/ت١٦٩٤).

(٣) «الجرح» (٩/٣٨٨).

(٤) (٨١٧٦).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الحارث، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في الصلاة الوسطى يوم الأحزاب وقوله ﷺ: «شغلونا عنها ـ يعني العصر ـ مَلأَ اللهُ أجوافَهُمْ وقبورَهُمْ ناراً».

فقال: «يرويه يعقوب بن محمد الزهري، عن ابن عيينة، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، ووقفه غيره عن ابن عيينة.

وكذلك رواه إسرائيل وغيره، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه قال: صلاة الوسطى: صلاة العصر.

ورواه محمد بن إسحاق، عن أبي إسحاق فرفعه.

وتابعه محمد بن كثير، عن الأجلح، عن أبي إسحاق فرفعه أيضاً، والموقوف أصح»[(١)].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

(١) «العلل» (٣/١٥٢/س٣٢٤).



١ ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي ﵁ مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي ﵁ موقوفاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي ﵁ مرفوعاً.

أخرجه مسدد كما في «المطالب العالية» (٣٥٣٨) من طريق محمد بن إسحاق.

وابن عدي (٦/ ٤٣٧) من طريق الوليد بن مسلم،

والخطيب البغدادي في «المتفق» (٣/ ١٩٦٢/ح١٥٨٨) من طريق حسين ابن زياد الطويل،

كلاهما (الوليد، وحسين) عن مقاتل بن سليمان.

والخِلَعِي في «الفوائد المنتقاة» (٤٩/أ) ـ ومن طريقه الدمياطي في «كشف المغطى» (٤٩) ـ من طريق محمد بن كثير، عن الأجلح بن عبد الله.

ثلاثتهم (ابن إسحاق، ومقاتل، والأجلح) عنه به وفي رواية الأجلح زيادة.

وعلقه الدارقطني عن يعقوب الزهري، عن ابن عيينة، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي ﵁ موقوفاً.

أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٥٠٤) من طريق الثَّوْري.

وفي (٢/٥٠٥) عن أبي الأحوص.

والطبري في «جامع البيان» (٥٣٨٠) من طريق أبي عاصم النبيل، وأبي أحمد الزُّبَيْري،

والدمياطي في «كشف المغطى» (٤٧) من طريق علي بن حرب،

وفي (٤٨) من طريق بشر بن مطر،

أربعتهم (أبو عاصم، وأبو أحمد، وعلي، وبشر) عن ابن عيينة.

والطبري (٥٣٨٤) من طريق مصعب بن سلام التميمي، عن الأجلح.

وفي (٥٣٨٥) من طريق عَنْبَسَةَ بنِ سعيد.

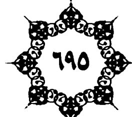
والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/١٧٥) من طريق إبراهيم بن طَهْمَان.

والسِّلَفِي في «المشيخة البغدادية» (٩٦/ب) من طريق خالد بن كثير.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/٥٧٠) من طريق إسحاق بن بشر، عن مقاتل، والحسن بن عُمَارة.

تسعتهم (الثَّوْري، وأبو الأحوص، وابن عيينة، والأجلح، وعنبسة، وإبراهيم، وخالد، ومقاتل، والحسن) عنه به مختصراً.

وعلقه الدارقطني عن إسرائيل ولم أقف عليه.



دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض الرواة عن أبي إسحاق وهم:

١ـ مقاتل بن سليمان، فرواه عنه على الوجه الأول:

ـ الوليد بن مسلم، ثقة إلا أنه يدلس ويسوي الأسانيد[١] وقد صرح بالسماع هنا.

ـ حسين بن زياد الطويل، قال الأَزْدِيُّ: «متروك مجهول»[٢].

فهذا محفوظ عن مقاتل.

ورواه عن مقاتل على الوجه الثاني:

إسحاق بن بشر البخاري، متفق على كذبه[٣].

وهذا الوجه ليس محفوظاً عن مقاتل.

٢ـ الأجلح بن عبد الله الكِنْدِيُّ، صدوق[٤]، وقد اختلف عليه، فرواه عنه على الوجه الأول:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣١/٨٦/ت٦٧٣٧).

(٢) «المغني» (١/٢٥٣)، «اللسان» (٣/١١١).

(٣) «اللسان» (٢/٤٨).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢/٢٧٥/ت٢٨٢).

محمد بن كثير الكوفي، ضعيف جداً[١]، فهذا الوجه غير محفوظ عن الأجلح.

ورواه عن عن الأجلح على الوجه الثاني:

مصعب بن سلاّم التميمي، ضعيف لسوء حفظه، كانت تنقلب عليه الأحاديث لا عن عمد[٢]، فهذا الوجه غير محفوظ عن الأجلح أيضاً.

فأما الاختلاف على أبي إسحاق، **فالوجه الوجه الأول رواه عنه:**

ـ مقاتل بن سليمان ـ في المحفوظ عنه ـ وتقدم أنه ضعيف جداً متروك الرواية.

ـ محمد بن إسحاق بن يسار وهو صدوق حسن الحديث إن صرح بالسماع ولم يخالف[٣]، وقد خالف هنا الثَّوْري، وأبا الأحوص وغيرهم فرفع الحديث، ولعله وهم في فهم قول الحارث: «وسألته» فظن المسئولَ النبيَّ ﷺ، ففسره من عنده بقوله: «وسألته يعني: النبي ﷺ»[٤]، ولم أقف على تصريحه بالسماع.

---

(١) «اللسان» (٦/٤٠٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٨/ت٥٩٨٤).

(٣) السابق (٢٤/٤٠٥/ت٥٠٥٧).

(٤) وسيأتي له وهم مثله في الحديث (٢٢).



وروي من حديث الأجلح ولا يثبت عنه.

فهذا الوجه ليس بمحفوظ عن أبي إسحاق.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثاني:

الثَّوْري، وأبو الأحوص، وابن عيينة، وعَنْبَسَةُ بنُ سعيد، وإبراهيم بن طَهْمَان، وخالد بن كثير، وهؤلاء سبقوا إلا:

١ـ عَنْبَسَةَ بنَ سعيد الأَسَدِيَّ، ثقة[١].

٢ـ خالد بن كثير الهَمْدَانِيَّ، لا بأس به[٢].

وروي من طريق الأجلح، ومقاتل، والحسن بن عُمَارة ولا يصح عنهم.

فالدارقطني رَحِمَهُ اللهُ رأى الوجه الموقوف أصح، وقوله ظاهر لأن رواته أوثق، مع ضعف الرواية عن أبي إسحاق على الوجه الأول.

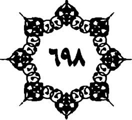
والحديث في إسناده الحارث بن عبد الله الهَمْدَانِيُّ المعروف بالأعور اختلف فيه والجمهور على تضعيف حديثه[٣]، وذكرت في ترجمة أبي إسحاق أنه خَلَفَ الحارثَ على امرأتِهِ فوقعت له كتب الحارث فكان

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٠٦/ت٤٥٣٠).

(٢) السابق (٨/١٥٤/ت١٦٤٦).

(٣) السابق (٥/٢٤٤/ت١٠٢٥).



يروي منها، حكاه الإمام أحمد[1]، أما هو فلم يسمع منه إلا ثلاثة أو أربعة أحاديث والباقي من الكتب؛ قاله أبو إسحاق لشعبة بن الحجاج[2]، وأبو بكر بن عياش فيما نقله عنه الإمام أحمد[3]، وابن نُمير[4]، والعجلي[5]، والجُوْزَجَاني وأشار إلى أن معرفة ذلك من الشائع بين أهل الحديث[6]، وحمل الذهبي هذا على أنه تدليس[7]، ولاشك أن الراوي إذا كان سمع من شيخٍ قليلاً ووجدنا له عنه رواية كثيرة فهو تدليس كما في قول أبي حاتم: «الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يرويه عن مجاهد مدلس»، وهو مقتضى تعريف التدليس باتفاق في هذه الصورة، لكن عندي أن عدّ رواية أبي إسحاق، عن الحارث من التدليس فيه نظر من وجهين:

---

(١) «الشجرة في أحوال الرجال» (٣٣-٣٤).

(٢) «التاريخ الأوسط» (٦٤٠)، «جزء القراءة خلف الإمام» (٢٤٢)، «الجرح والتعديل» (١/١٣٢، ١٤٨)، «الكامل» (١/٧٣، ٢/٤٤٩)، «حلية الأولياء» (٧/١٥٢، ١٥٥)، «تاريخ دمشق» (٤٦/٢٢٠، ٢٢٣)، «تهذيب الكمال» (٥/٢٤٥، ٢٢/١١١) «جامع التحصيل» (٢٤٥).

(٣) «العلل» (١٩٨٩، ٣٠٨٥، ٤٦٢٦).

(٤) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/١٨١).

(٥) «الثقات» (١٣٩٤)، «الكواكب النيرات» (٣٤٧-٣٤٨).

(٦) «الشجرة في أحوال الرجال» (٣٣-٣٤).

(٧) «السير» (٥/٣٩٨).



الأول: أن قصد إيهام السماع ـ وهو معتبر في معنى التدليس ـ متخلف هنا، فقد علم أنه لم يسمع منه إلا أربعة فالباقي غير مسموع.

الثاني: أنه لا واسطة ساقطة هنا أو مطوية في الرواية، إنما الرواية من كتب الحارث.

وهاهنا ضابط ذكره أبو داود السِّجِسْتاني ﷺ يمكن أن يستأنس به في معرفة نوع الأحاديث التي سمعها أبو إسحاق من الحارث فقال: «وأما أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي ﷺ، فلم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث، ليس فيها مسند واحد»[(١)]، وعليه، فكل حديث مرفوع رواه أبو إسحاق، عن الحارث فليس مما سمعه بل هو من الكتاب، وأما الموقوفات فالأصل عدم السماع وأن الرواية من كتب الحارث حتى يصح ذكر السماع، ولم أقف على من عَدَّ الأحاديث المذكورة في كلام الأئمة، لكن سبق أن الحديث إن جاء من طريق يحيى القطان فهو سماع لأنه كان لا يحدث بحديث أبي إسحاق، عن الحارث إلا بما كان مسموعاً لأبي إسحاق[(٢)].

وفي هذا الحديث لم أقف على سماع أبي إسحاق من الحارث، ولا

---

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف السنن (٣١).

(٢) انظر: (ص٢٤٩).

رأيتُهُ من طريق يحيى القطان، فالأصل أنه من الكتاب، ولم أقف على متابع للحارث في روايته عن علي رضي الله عنه.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه ضعيف.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الحارث عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «عفوتُ لكم عن صدقة الخيل والرقيق».

فقال: «يرويه أبو إسحاق عنه:

حدَّث به عن أبي إسحاق كذلك جماعة منهم:

عمرو بن قيس المُلائي، وإسرائيل، وزكريا بن أبي زائدة، وسفيان الثَّوْري، وشريك، والسيد بن عيسى الهَمْدَانِيُّ، وابن عيينة، وحجاج، وميسرة بن حبيب، وعبد العزيز بن مسلم، وقتادة، وسعيد بن أبي عروبة، وعمر بن عامر وغيرهم.

وخالفهم موسى بن عقبة، والأعمش ـ من رواية ابن نُمير عنه ـ والحجاج بن أَرْطَاة، وسفيان الثَّوْري ـ كذلك قال أبو أسامة عن الثَّوْري ـ ومعمر، وأبو عوانة، وعيسى بن إبراهيم أبو إسحاق العَبْدِيُّ، فرووه عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه.

ويشبه أن يكون القولان صحيحين، والله أعلم..»[1].

---

(١) «العلل» (٣/١٥٦/س٣٢٦).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه موقوفاً[١].

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن وهب في «الموطأ» (ل ٤٦) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/١١٨) ـ.

والإمام أحمد (١٠٩٧)، وابن ماجه (١٧٩٠) من طريق وكيع بن الجراح،

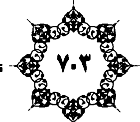
والإمام أحمد (١٢٤٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/٢٨)، وأبو بكر أحمد بن يوسف النَّصِيْبِيُّ في «الفوائد» (ج١/٢١٤/ب) من طريق يزيد بن هارون،

وعبد بن حميد (٦٥) من طريق عبد الملك بن عمرو العَقَدِيِّ،

والبزار (٨٤٠) من طريق مؤمل بن إسماعيل،

---

(١) هذا الوجه ذكره لما أسند بعض طرق الحديث.



والدارقطني في «العلل» (١٦٠/٣) من طريق عبيد الله بن موسى، ستتهم (ابن وهب، ووكيع، ويزيد، والعَقَدِيُّ، ومؤمل، وعبيد الله) عن الثَّوْري.

وأبو يوسف القاضي في «كتاب الخراج» (٧٧)، وابن وهب في «الموطأ» (ل ٤٦) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١١٨/٤) ـ والشافعي في «السنن المأثورة» (٣٧٢)، والحميدي (٥٤)، وأبو عبيد في «الأموال» (٢٥٤، ١٣٥٦)، وابن أبي شيبة (١٥٢/٣، ٢٤٢/١٤/ح١٨٢٣٣)، وابن ماجه (١٨١٣)، وأبو يعلى (٢٩٩، ٥٨٠)، والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند عمر» (١٣٣٢)، والمَحَامِلِيُّ في «الأمالي - ابن مهدي» (٦٠/ب) ـ ومن طريقه الأَبَرْقُوْهِيُّ في «معجم الشيوخ» (٣/أ) ـ وأبو القاسم عبد الرحمن ابن عمر الدمشقي «الفوائد» (٢/ل ٤٠٥) من طريق سفيان بن عيينة.

والطيالسي (١٢٦)، والإمام أحمد (١٢٤٢)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص/ل ١٢٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٨/٢)، وأبو بكر النَّصِيْبِيُّ في «الفوائد» (ج١/٢١٤/ب)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٦١/٢) من طريق شريك بن عبد الله النَّخَعِيِّ.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥٢/٣)، والإمام أحمد (٩٨٤) من طريح حجاج بن أرطاة.

وابن زنجويه في «الأموال» (١٨٧٠)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص/ل ١٢٢) من طريق إسرائيل بن يونس.

وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص/ل ١٢٢) عن مالك بن إسماعيل النَّهْدِيِّ،

وأبو داود (١٥٦٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٤/٤) من طريق عبد الله بن محمد النُّفَيْلِيِّ.

كلاهما (مالك وعبد الله) عن زهير بن معاوية.

وأبو يعلى (٥٦١) من طريق عمر بن عامر السُّلَمِيِّ.

والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند عمر» (١٣٣٣) من طريق عَنْبَسَةَ بنِ سعيد الكوفي.

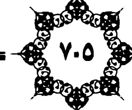
والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٩/٢) من طريق إبراهيم بن طَهْمَان.

والمَحَامِلِيُّ في «الأمالي ـ ابن مهدي» (٦١/أ) من طريق أبي بكر بن عياش،

وأبو الشيخ في «ذكر الأقران» (٨٣)، والدارقطني (١٢٦/٢/ح٤) من طريق عبد الله بن نُمير،

كلاهما (أبو بكر، وابن نُمير) عن سليمان الأعمش.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٤٠٤) من طريق ابن لهيعة، عن



موسى بن عقبة.

وفي «المعجم الصغير» (٦٤٩) من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة السَّدُوسي.

وابن المُظَفَّرِ في «غرائب حديث شعبة» (١٤٨) من طريق أبي قتادة عبد الله بن واقد، عن شعبة.

والدارقطني (٢/٩٨/ح١٨)، والخطيب البغدادي في «التاريخ» (٧/١٤١) من طريق السيد بن عيسى الكوفي.

والذهبي في «السير» (١٢/٤٧٤) من طريق خالد بن أبي خالد طهمان الكوفي.

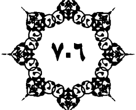
كلهم (الثَّوْري، وابن عيينة، وشريك، وحجاج، إسرائيل، وزهير، وعمر، وعنبسة، وإبراهيم، والأعمش، وموسى، وقتادة، وشعبة، والسيد، وخالد) عنه به، بنحو لفظ الحديث في السؤال، وفي بعضها زيادة.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه عبد الرزاق (٦٨٧٩، ٧٠٧٧) عن الحسن بن عُمَارة[1].

---

(١) سقط اسم أبي إسحاق من الإسناد في الموضع الأول.



وأبو عبيد في «الأموال» (١٣٥٧)، والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند عمر» (١٣٣٥) من طريق محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن موسى بن عقبة.

وأبو الجهم العلاء بن موسى الباهلي في «جزء من حديثه» (٥٣/ح٩٣) عن سَوَّار بن مصعب الكوفي.

والإمام أحمد (٧١١)، والدارمي (١٦٣٦)، وابن زنجويه في «الأموال» (٣٩١، ١٦٠٤، ١٨٧١)، وأبوداود في «السنن» (١٥٦٨) ـ ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٦/ ٦٢) ـ والترمذي (٦٢٠) ـ ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (١٥٨٢) ـ وعبد الله في زوائد «المسند» (١٢٣٢) ـ ومن طريقه الضياء (٥١١) ـ والبزار (٦٧٩)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥٧٤)، وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (٢٥١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١١٧، ١٣٤) من طريق أبي عوانة اليَشْكُرِيِّ.

والإمام أحمد (٩١٣) ـ ومن طريقه الضياء (٥١٢) ـ والبزار (٦٧٨)، والنسائي في «السنن» (٢٤٧٨)، وفي «السنن الكبرى» (٢٢٥٧) ـ ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٧/ ١٣٣) ـ والدارقطني في «السنن» (٢/ ١٢٦/ح٤)، والحسن بن أحمد المَخْلَدِيُّ في «الفوائد المنتخبة» (٢٥٦/أ) من طريق عبد الله بن نُمير،

وعبد الله في زوائد «المسند» (١٢٦٦، ١٢٦٨) من طريق أبي بكر بن



عياش الأَسَدِيِّ، وأبي عبيدة عبد الملك بن معن المَسْعُودِيِّ،

والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٨/٢) من طريق حفص بن غياث،

أربعتهم (ابن نُمير، وأبو بكر، وأبو عبيدة، وحفص) عن الأعمش.

والنسائي في «السنن» (٢٤٧٧)، وفي «السنن الكبرى» (٢٢٥٦) ـ ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٢٢٩/٥)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٣٣/١٧) ـ وابن خزيمة (٢٢٨٤)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥٧٥) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة،

والدارقطني في «العلل» (١٦١/٣) من طريق عبد الرزاق.

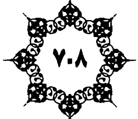
كلاهما (حماد، وعبد الرزاق) عن الثَّوْري.

والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند عمر» (١٣٣٤) من طريق المُعَلَّى بنِ هلالٍ.

وأبو بكر عبد الله الأَزْدِيُّ في «جزء من حديثه» (٩٩/ب) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢٦٣/٢) من طريق عمار بن رُزيق.

والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٤/٤) من طريق عبد الله النُّفَيْلِيِّ، عن زهير.



كلهم (الحسن، وموسى، وسَوَّار، وأبو عوانة، والأعمش، والثَّوْري، والمعلى، وزكريا، وعمار، وزهير) عن أبي إسحاق به، بنحو اللفظ المذكور في السؤال.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦٧٩٤، ٦٨٨٠) ـ ومن طريقه الدارقطني في «العلل» (٣/١٦١)، وابن حزم في «المحلى» (٥/٢٢٨، ٦/٣٨) ـ عن معمر بن راشد، عنه به، بنحو اللفظ المذكور في السؤال وعند عبد الرزاق زيادة.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض الرواة عن أبي إسحاق وهم:

١ـ سفيان بن سعيد الثَّوْري، فرواه عنه على الوجه الأول:

ـ عبد الله بن وهب، ثقة حافظ(١).

ـ وكيع بن الجراح، ثقة حافظ(٢).

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٦/٢٧٧/ت٣٦٤٥).

(٢) السابق (٣٠/٤٦٢/ت٦٦٩٥).



- يزيد بن هارون، ثقة ثبت[1].

- عبد الملك بن عمرو العَقَدِيُّ، ثقة[2].

- مؤمل بن إسماعيل، صدوق يخطئ كثيراً[3].

- عبيد الله بن موسى، تقدم مراراً وهو ثقة.

فهذا الوجه محفوظ عنه.

ورواه عن الثَّوْري على الوجه الثاني:

- حماد بن أسامة، وهو ثقة حافظ[4].

- عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ثقة حافظ تغير بعدما عمي وصار يتلقن، وهو مقدم في معمر على جميع البصريين، وفي حديثه عن الثَّوْري ضعف[5].

فهذا الوجه محفوظ عن الثَّوْري لأن راويه ثقة.

٢- زهير بن معاوية، فرواه عنه على الوجه الأول:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/٢٦١/ت٧٠٦١).

(٢) السابق (١٨/٣٦٤/ت٣٥٤٥).

(٣) السابق (٢٩/١٧٦/ت٦٣١٩).

(٤) السابق (٧/٢١٧/ت١٤٧١).

(٥) السابق (١٨/٥٢/ت٣٤١٥).

ـ مالك بن إسماعيل النَّهْدِيُّ، ثقة متقن[1].

ـ عبد الله بن محمد النُّفَيْلِيُّ، ثقة ثبت حافظ[2]، فهذا الوجه محفوظ عن زهير.

ورواه عن زهير على الوجه الثاني:

ـ عبد الله النُّفَيْلِيُّ، تقدم، وهذا أيضاً محفوظ لأن راويه ثبت.

٣ـ سليمان بن مهران الأعمش، ثقة حافظ، وفي روايته عن أبي إسحاق اضطراب ووهم كما تقدم، فرواه عنه على الوجه الأول:

ـ عبد الله بن نُمير الهَمْدَانِيُّ، ثقة[3].

ـ أبو بكر بن عياش الأَسَدِيُّ، صدوق إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه فضعيف[4].

ـ أبو عبيدة عبد الملك بن معن المَسْعُودِيِّ، ثقة[5].

ـ حفص بن غياث، ثقة ثبت إن حدث من كتابه قبل وبعد توليه

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٧/٨٦/ت٥٧٢٧).

(٢) السابق (١٦/٨٨/ت٣٥٤٥).

(٣) السابق (١٦/٢٢٥/ت٣٦١٨).

(٤) السابق (٣٣/١٢٩/ت٧٢٥٢).

(٥) السابق (١٨/٤١٧/ت٣٥٦٣).



القضاء، وأما تحديثه من حفظه ففيه تفصيل فما كان قبل ولايته القضاء ففيه وهم قليل، وأما بعد توليه القضاء ففيه وهم كثير، وكانت ولايته القضاء سنة سبع وسبعين ومئة، وبقي فيه خمس عشرة سنة، وتدليسه لا يضر[1].

فهذا الوجه محفوظ عن الأعمش.

ورواه عن الأعمش على الوجه الثاني:

- أبو بكر بن عياش، تقدم حاله.

- عبد الله بن نُمير، ثقة تقدم، وهذا أيضاً محفوظ.

٤ـ موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي الأَسَدِيُّ مولاهم، أبو محمد المدني ثقة، لم يثبت عن ابن معين تليينه، فقد أطلق توثيقه في رواية الدوري، وقال مرة: «ليس به بأس»، وقال مرة: «في روايته عن نافع شيء، ليس هو فيه كمالك وعبيد الله بن عمر».

قال ابن حجر: «فظهر أن تليين ابن معين له إنما هو بالنسبة إلى رواية مالك وغيره؛ لا فيما تفرد به، وقد اعتمده الأئمة كلهم..»[2].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٧/٥٦/ت١٤١٥)، «التهذيب» (٣/٤١٥/ت٧٢٥)، «التعريف» (٧٩/ت٩).

(٢) انظر: الدقاق (ت٣٥٣)، «تهذيب الكمال» (٢٩/١١٥/ت٦٢٨٢)، «التهذيب» (١٠/٣٦٠/ت٦٣٨)، «الهدي» (٤٤٦).



فرواه عن موسى على الوجه الأول:

ـ عبد الله بن لهيعة المصري، وقد فصلت ترجمته في رسالة أحاديث الترمذي، والخلاصة في حاله: أنه إذا حدث من كتابه ولم ينفرد فلا بأس بحديثه، ويعرف ذلك بأن يكون حديثه من رواية مَنْ سمّيتهم في ترجمته، وإن جاء حديثه من غير رواية هؤلاء أو تفرد بشيء فهو ضعيف لسوء حفظه، وتصريحه بالسماع لابد أن يكون في أصل كتابه وإلا فلا يعتد به[1].

والراوي عنه: عمرو بن خالد الحَرَّانِيُّ؛ ثقة[2] إلا أن طبقته متأخرة في السماع عن طبقة مَنْ كتب مِنْ أصول ابن لهيعة كابن المبارك، فلا يظهر لي تقدم سماعه، فهذا الوجه غير محفوظ إذاً.

ورواه عن موسى على الوجه الثاني:

ـ محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، ثقة[3]، فهذا الوجه محفوظ عنه.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، **فالوجه الأول رواه عنه:**

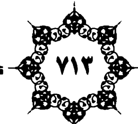
سفيان الثَّوْري، وسفيان بن عيينة، وشريك النَّخَعِيُّ، وحجاج بن

---

(١) «الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً» (١/٢٠١ـ٢٠٦).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢١/٦٠١/ت٤٣٥٦).

(٣) السابق (٢٤/٥٨٣/ت٥١١٧).



أرطاة، وإسرائيل، وزهير، وعمر بن عامر، وعَنْبَسَةُ بنُ سعيد، وإبراهيم بن طَهْمَان، والأعمش، والسيد بن عيسى، وخالد بن أبي خالد، وكل هؤلاء تقدموا إلا:

١ـ حجاج بن أرطاة النَّخَعِيّ، صدوق كثير الخطأ والتدليس فلابد من تصريحه بالسماع، وإن لم يصرح فحديثه ضعيف، ولا يحتج بما ينفرد به[١].

٢ـ عمر بن عامر السُّلَمِيّ، صدوق[٢].

٣ـ إبراهيم بن طَهْمَان الخراساني، ثقة يغرب[٣].

٤ـ السيد بن عيسى الكوفي، سكت عنه ابن أبي حاتم[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الأَزْدِيُّ: «ليس بذاك»، فالرجل فيه ضعف[٥].

٥ـ خالد بن أبي خالد طهمان السَّلُولِيّ، صدوق اختلط[٦].

وروي من طريق موسى بن عقبة، وقتادة، وشعبة ولا يصح لضعف الأسانيد إليهم.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٥/٤٢٠/ت١١١٢).

(٢) السابق (٢١/٤٠٣/ت٤٢٦٣).

(٣) السابق (٢/١٠٨/ت١٨٦).

(٤) «الجرح والتعديل» (٤/٣٢٤/ت١٤١٩).

(٥) «اللسان» (٤/١٣٤).

(٦) «تهذيب الكمال» (٨/٩٤/ت١٦٢٢).

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

الحسن بن عُمَارة، وموسى بن عقبة، وسَوَّار بن مصعب، وأبو عوانة، والأعمش، والثَّوْري، والمُعَلَّى بنُ هلالٍ، وزكريا، وعمار بن رُزيق، وزهير، وكل هؤلاء سبقوا إلا:

١ـ الحسن بن عُمَارة البَجَلِيَّ، متفق على ضعفه[1].

٢ـ سَوَّار بن مصعب الهَمْدَانِيَّ، منكر الحديث[2].

٣ـ الوَضَّاح بن عبد الله اليَشْكُري مولاهم، أبا عوانة الواسطي، وهو ثقة ثبت حجة فيما حدث به من كتابه[3]، وكان إذا حدث من حفظه ربما غلط، وحديثه عن أبي إسحاق قوي جداً حتى ساواه ابن معين بإسرائيل وزهير كما تقدم[4].

وضعفه ابن المديني في قتادة لضياع كتابه، ولينه ابن معين، ويعقوب

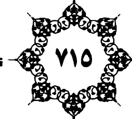
---

(١) «تهذيب الكمال» (٦/٢٦٥/ت١٢٥٢).

(٢) «اللسان» (٤/١٣١).

(٣) وذكر جمع من أهل العلم أن كتابه أثبت من حفظه، منهم عفان، وأحمد، ويعقوب بن شيبة، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وذكر بعضهم أنه إذا حدث من حفظه ربما وهم، انظر مصادر ترجمته الآتية وأيضاً: «الجرح والتعديل» (٩/٤٠).

(٤) انظر: «الاستغناء» (٢/٨٥٢)، «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٤١/ت٦٦٨٨)، «التهذيب» (١١/١١٦/ت٢٠٤).



السَّدُوسي[1]، ولعل هذا هو الذي جعل أبا هشام المغيرة بن سلمة المَخْزُومِيَّ يقول: «من لم يكتب عن أبي عوانة قبل سنة سبعين ومئة فإنه لم يسمع منه»[2].

وهذا لا يدل على تضعيفه مطلقاً فإنه ثقة إذا حدث من حفظه أيضاً، لكن قد تقع له الأوهام، وليس بضعيف مطلقاً، ولذا تعقب ابن حجر قول ابن المديني بقوله: «اعتمده الأئمة كلهم»[3].

وتكلم فيه بعض الأئمة كحماد بن زيد؛ بسبب القدر، إلا أنه تركه كما قاله أبو داود، حتى نفى ابن معين كونه قدرياً[4].

٤ـ المُعَلَّى بنَ هلالٍ الكوفي الطحان متفق على تكذيبه[5].

٥ـ عمار بن رُزَيْق الضَّبِّيَّ التميمي، أبا الأحوص الكوفي، وهو ثقة عند الجمهور، وقول أبي حاتم: «لا بأس به»، ونحوه قول النسائي، فلعله من تشددهما[6]، وسماعه من أبي إسحاق متأخر، نص عليه أبو حاتم الرازي[7].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/٤٦٣ـ٤٦٤)، «السير» (٨/٢٢١).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٣/٤٦٥).

(٣) «الهدي» (٤٤٩).

(٤) «الدوري» (٢/٦٢٩)، «الجامع» (٣/٢٥٩).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٩٧/ت٦١٠٢).

(٦) انظر: السابق (٢١/١٨٩/ت٤١٥٩)، «التهذيب» (٧/٤٠٠/ت٦٤٧).

(٧) «العلل» (١٩٨٩).



وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

معمر بن راشد، وتقدم أنه ليس بالقوي في أبي إسحاق.

فالدارقطني رحمه الله رأى تصحيح الوجهين الأولين عن أبي إسحاق فقال: «ويشبه أن يكون القولان صحيحين، والله أعلم»، أما وقف معمر فقد ذكره لما أسند الحديث من طريق عبد الرزاق ولم يعرض له حين الترجيح، وهو تقصير من معمر.

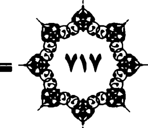
وسبق الدارقطني إلى ترجيح حفظ الوجهين: الإمام البخاري رحمه الله.

قال الترمذي رحمه الله: «وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: كلاهما عندي صحيح عن أبي إسحاق، يحتمل أن يكون روى عنهما جميعاً»[1]، وما اختاره الإمامان ظاهر لأن بعض أصحاب أبي إسحاق حَفِظَ الحديث بالوجهين جميعاً، كما تقدم من رواية الثَّوْري، وزهير، والأعمش، وهو مما يُحتمل لأبي إسحاق لسعة روايته.

والحديث على الوجه الأول في إسناده الحارث الهَمْدَانِيُّ، تقدم أنه ضعيف، ولم أقف على سماع أبي إسحاق هذا الحديث منه، فالظاهر أنه أخذه من كتاب الحارث.

---

(١) «الجامع» (٣/١٦).



وأما على الوجه الثاني ففيه: عاصم بن ضَمْرَةَ السَّلُولِيُّ الكوفي، وهو صدوق[1]، أكثر عنه أبو إسحاق وسماعه منه مشهور معروف.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً حسن، ومن طريق الحارث ضعيف.



(١) «تهذيب الكمال» (١٣/٤٩٦/ت٣٠١٢)، «إكمال تهذيب الكمال» (١٠٦/٧).

وسئل الإمام الدارقطني رَحِمَهُ الله عن:

حديث الحارث، عن علي رَضِيَ الله عَنْهُ، عن النبي ﷺ في النهي عن التختم بالذهب، ولبس القَسِّيِّ، والمُعَصْفَرِ، والقراءة في الركوع، والسجود، والفتح على الإمام.

فقال: «هو حديث يرويه أبو إسحاق واختلف عنه:

فرواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مرة، عن الحارث، عن علي رَضِيَ الله عَنْهُ، عن النبي ﷺ.

ورواه الثَّوْري، ووَرْقاء، وزهير، وشريك، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رَضِيَ الله عَنْهُ قوله.

والموقوف أصح»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ستة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن عبد الله بن مرة، عن الحارث، عن علي رَضِيَ الله عَنْهُ مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رَضِيَ الله عَنْهُ موقوفاً.

(١) «العلل» (٣/١٦١/س٣٢٧).



ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي ﵁ مرفوعاً.

٤ـ أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن علي ﵁ مرفوعاً.

٥ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي ﵁ مرفوعاً.

٦ـ أبو إسحاق، عن صَعْصَعَةَ بنِ صُوْحَانَ، عن علي ﵁.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عبد الله بن مرة، عن الحارث، عن علي ﵁ مرفوعاً.

علقه الدارقطني عن إسرائيل، ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي ﵁ موقوفاً.

أخرجه عبد الرزاق (٢٨٣٥) عن الثَّوْري.

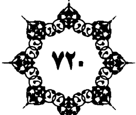
وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٤٣٧) عن أبي الأحوص.

كلاهما (الثَّوْري، وأبو الأحوص) عنه به.

وعلقه الدارقطني عن وَرْقاء، وزهير، وشريك ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي ﵁ مرفوعاً.

أخرجه الطيالسي (١٧٨)، والإمام أحمد (١٢٤٣)، وعبد بن حميد (٦٧)، وأبوداود (٩٠٥)، والترمذي (٢٨٢)، والطحاوي في «شرح المعاني»



(٢٦٠/٤)، وعبد الله بن يوسف بن بامَوَيْه في «جزء من حديثه» (١٠٧/أ) - وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢١٢/٣) - من طريق إسرائيل.

وعبد الرزاق (٢٨٣٦)، والرافعي في «التدوين» (٢٩٢/٢) من طريق الحسن بن عُمَارة.

والإمام أحمد (٦١٩)، وأبو بكر الشافعي في «الغَيْلانيات» (٣٢٤) - ومن طريقه الذهبي في «السير» (٧٩/٧) - من طريق حجاج بن أرطاة.

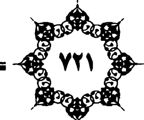
والبزار (٨٥٣) من طريق أبي سلمة مغيرة بن مسلم الخراساني.

وفي (٨٥٤) من طريق يونس بن أبي إسحاق.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٣١٢) النعمان بن راشد.

ستتهم (إسرائيل، والحسن، والحجاج، ومغيرة، ويونس، والنعمان) عنه به، ولفظ الطيالسي عن إسرائيل: «يا علي إني أحب لك ما أحب لنفسي، وأكره لك ما أكره لنفسي، لا تقرأ وأنت راكع، ولا وأنت ساجد، ولا تصل وأنت عَاقِصٌ شَعْرَكَ مقيلَ الشيطانِ، ولا تعبث بالحصى وأنت في الصلاة، ولا تَخَتَّمْ بالذهب، ولا تلبس القَسِّيَّ، ولا تركب المَياثِر».

وفي لفظ أحمد، والبيهقي، وعبد، والترمذي، وأبي داود، عن إسرائيل زيادة وكذا لفظ يونس، والحسن، ولم يسق الشافعي اللفظ، ولفظ أبي سلمة مختصر.



الوجه الرابع : أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن علي ﷺ مرفوعاً.

أخرجه الطيالسي (١٣٥) ـ ومن طريقه البزار (٧٢٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٩٣/٨) ـ، والإمام أحمد في «الأشربة» (١١٤)، والنسائي في «السنن» (٥١٦٧، ٩٤٦٩) من طريق زهير بن معاوية.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨١٧) ـ ومن طريقه ابن ماجه (٣٦٥٤)، وعبد الله في زوائد «المسند» (١١٠٢)، والضياء (٧٨٨) ـ.

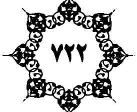
والترمذي (٢٨٠٨)، والنسائي في «السنن» (٥١٦٥)، وفي «السنن الكبرى» (٩٤٦٧) عن قتيبة بن سعيد،

والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٦٠/٤) من طريق أسد بن موسى،

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وقتيبة، وأسد) عن أبي الأحوص.

والإمام أحمد (١١٥٩)، وعبد الله في زوائد «المسند» (٨١٦، ١١١٣)، والبزار (٧٢٨)، وابن حبان (٥٤٣٨)، وابن السَّمَّاك في «حديثه» (ج٤/١١١/ب) ـ ومن طريقه الضياء في «المنتقى من مسموع مرو» (٨٩/أ) ـ وابن عدي (١٣٣/٧) من طريق شعبة.

وأبو يعلى (٦٠٥)، والنسائي في «السنن» (٥١٦٦)، وفي «السنن الكبرى» (٩٤٦٨)، وابن الأعرابي (١٢٥) ـ وعنه عبد الله بن بامَوَيْه في «جزء من حديثه» (١٠٧/ب) ـ والخطيب في «التاريخ» (٣١٩/٦)، وإبراهيم



الصَّرِيْفِيْنِيُّ (٨/ب) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

أربعتهم (زهير، وأبو الأحوص، وشعبة، وزكريا) عنه به، مختصراً، وفي رواية شعبة، وأبي الأحوص زيادة، وزاد زهير في الإسناد عن أبي إسحاق قال: حدثني هبيرة وأصحاب علي رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

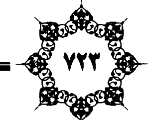
أخرجه الرافعي في «التدوين» (٢/٢٩٢) من طريق الحسن بن عُمَارة، عنه به مختصراً.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن صَعْصَعَةَ بنِ صُوْحَانَ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه النسائي في «السنن» (٥١٦٨)، وفي «السنن الكبرى» (٩٤٧٠) من طريق عمار بن رُزيق، عنه به مختصراً.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي الأحوص، فروى عنه الوجه الثاني:



ـ أبو بكر بن أبي شيبة ، ثقة حافظ تقدم مراراً ، فهذا وجه محفوظ.

وروى الوجه الرابع عن أبي الأحوص :

ـ أبو بكر بن أبي شيبة ، تقدم.

ـ قتيبة بن سعيد البَغْلاني ، ثقة ثبت[1].

ـ أسد بن موسى ، ثقة تقدم.

وهذا الوجه محفوظ أيضاً.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق ، **فروى الوجه الثاني عنه :**

سفيان الثَّوْري ، وأبو الأحوص ، فهذا محفوظ عنه لثقة رواته.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثالث :

إسرائيل ، ومغيرة ، ويونس بن أبي إسحاق ، والنعمان بن راشد ، والحجاج بن أَرْطَاة ، والحسن بن عُمَارة ، وكل هؤلاء تقدموا إلا :

١ـ مغيرة بن مسلم أبا سلمة القَسْمَلِيَّ السراج الخراساني ، صدوق[2].

٢ـ النعمان بن راشد الجَزَرِيَّ ، صدوق وفي حفظه سوء[3].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٣/٥٢٣/ت٤٨٥٢).

(٢) السابق (٢٨/٣٩٥/ت٦١٤٢) ، وانظر التعليق على كلام الدارقطني في : الحديث (٦٨).

(٣) السابق (٢٩/٤٤٥/ت٦٤٤٠).

وروى الوجه الرابع عن أبي إسحاق:

زهير بن معاوية، وأبو الأحوص، وشعبة بن الحجاج، وزكريا بن أبي زائدة، وهذا محفوظ فرواته أثبات.

وروى الوجه الخامس عن أبي إسحاق:

الحسن بن عُمَارة، وهذا غير محفوظ، فالحسن بن عُمَارة تقدم أنه ممن اتفق الأئمة على ضعفه.

وروى الوجه السادس عن أبي إسحاق:

عمار بن رُزيق، وعمار ثقة تقدم وسماعه متأخر، وتفرد بهذا الوجه، وقال النسائي بعد سياقه لرواية أبي الأحوص ثم ساق رواية عمار: «الذي قبله أشبه بالصواب»[1]، ويقوي قول النسائي أن عماراً لم يذكره الأئمة بمزيد اختصاص بأبي إسحاق، فتفرده بمثل هذا الإسناد عن أبي إسحاق محل نظر، فهو قول مرجوح، والوهم فيه ليس من أبي إسحاق لتغير حفظه، فقد روى الحديث عنه عدد ممن تأخر سماعهم فلم يذكروا صَعْصَعَةَ بنَ صُوْحَانَ كما قاله عمار بن رُزيق.

(١) «السنن الكبرى» (٥/٤٤١).



فالمحفوظ عن أبي إسحاق الوجه الثاني، والثالث، والرابع، وقد وازن الدارقطني رحمه الله بين الوجهين الأول، والثاني، فالأول سبق أني لم أقف عليه مسنداً، والدارقطني رجح الوجه الثاني، وهو الموقوف، ولعل موجب ترجيحه أنه من رواية الثَّوْري، وهو مقدم في أبي إسحاق.

أما الوجه الثالث فمثل الثاني من حيث الإسناد لكنه مرفوع، ولم يذكره الدارقطني في الاختلاف ويظهر أنه محفوظ إن شاء الله لما يلي:

١ـ روى المرفوع إسرائيل، وهو غير مدفوع في جده، وله مزيد اختصاص بأبي إسحاق، وعناية بحديثه، فرفعه الحديث زيادة ثقة مقبولة.

٢ـ لم ينفرد إسرائيل بالرفع، بل تابعه: أبوه يونس، والنعمان بن راشد، والمغيرة بن مسلم.

٣ـ الحديث محفوظ عن علي رضي الله عنه مرفوعاً من طريق هُبيرة بن يَرِيْم كما سبق، فليس بمستنكر أن يحفظ من طريق الحارث عنه رضي الله عنه مرفوعاً؛ فأبو إسحاق واسع الرواية فيُحتمل له حَمْل الحديث من وجوه.

٤ـ رواية الثَّوْري، وأبي الأحوص مختصرة تشبه أن تكون فتوى لعلي رضي الله عنه.

٥ـ في سياق إسرائيل قول النبي صلى الله عليه وسلم: «يا علي..»، وهذا لا يستقيم معه إلا الرفع وأرى أن هذه قرينة جيدة ما لم يثبت وهم الراوي في زيادتها، وإذ لا دليل على توهيمه فاعتبارها جيد.



والحديث من رواية أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي ﵁ ضعيف، فالحديث لم يسمعه أبو إسحاق من الحارث كما نص عليه أبو داود[1]، وقد تقدم أنه لم يسمع منه إلا أربعة أحاديث والباقي من الكتاب، ومع هذا فالحارث ضعيف[2].

وأما الوجه الرابع ففي إسناده: هُبيرة بن يَرِيْم الكوفي، وهبيرة خال زوج أبي إسحاق، لا بأس به[3]، ولم أقف على كلام للأئمة في سماعه من علي ﵁، وفي رواية زهير عند النسائي تصريحه بالسماع من علي ﵁، وقال الترمذي ﵀ عن حديثه هذا: «حسن صحيح».

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي ﵁ مرفوعاً ضعيف لمكان الحارث، ومن طريق هبيرة، عن علي ﵁ حسن إن شاء الله.

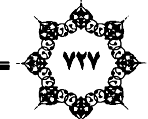


---

(١) «السنن» (٢/٢٢/ح٩٠٥).

(٢) انظر: (ص٦٩٨).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣٠/١٥٠/ت٦٥٥٢).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الحارث، عن علي رضي الله عنه: أن النبي ﷺ وأهلَهُ كانا يغتسلان من إناء واحد.

فقال: «يرويه إسرائيل، عن أبي إسحاق مرفوعاً.

ووقفه صباح بن يحي المُزَنِيُّ وغيره، عن أبي إسحاق.

وحديث إسرائيل أولى بالصواب.

وقيل: عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه، ولا يصح»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

---

(١) «العلل» (٣/١٦٥/س٣٣١).

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٣٦)، والإمام أحمد (٥٧٢)، وابن ماجه (٣٧٥)، والبزار (٨٤٦) من طريق إسرائيل، عنه به، بنحو اللفظ في السؤال، وعند ابن ماجه والبزار زيادة.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي ﵁ موقوفاً.

علقه الدارقطني عن صباح بن يحيى المُزَنِيِّ وغيره ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن سعيد، عن ابن عباس ﵄.

علقه الدارقطني عن إسرائيل، ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

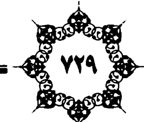
علق الدارقطني ﵀ عن إسرائيل الوجه الأول والثالث، والأول محفوظ عنه، وأما الثالث فلم أقف عليه وقد حكم بعدم صحته عنه.

وأما الوجه الثاني فعلقه عن صباح بن يحيى المُزَنِيِّ، وقد قال أبو حاتم عنه: «شيخ»(١)، وقال البخاري: «فيه نظر»(٢).

ونص الدارقطني على أن الوجه الأول أولى بالصواب من الوجه

(١) «الجرح» (٤/٤٤٢).

(٢) «التاريخ» (٤/٣١٤)، وانظر: «اللسان» (٤/١٨٢).



الثاني، وهذا ظاهر فالصباح المُزَنِيُّ لا يعارض بمثله الأثبات كإسرائيل.

والحديث على الوجه الأول فيه الحارث، وتقدم مراراً أنه ضعيف، ولم يصرح أبو إسحاق بالسماع منه فروايته هنا من الكتاب.

وقد صح الحديث من وجه آخر، فأخرج البخاري (٢٥٠) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد..».

وأخرج أيضاً (٢٥٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد».

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه ضعيف، وصح من حديث عائشة، وابن عباس رضي الله عنهم.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الحارث، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه كان إذا وضع جنبه قال ﷺ: «اللَّهُمَّ قني عذابك يوم تبعث عبادك».

فقال: «كذا قال جُبَارَةُ بنُ مُغَلِّسٍ، عن عبد الكريم الخَزَّاز، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

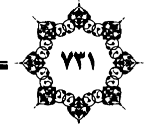
والصواب: عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه، وقيل: عن البراء رضي الله عنه، وقال: جميعاً صحيحين»[1].

وسئل عنه من حديث أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه كان إذا أوى إلى فراشه وضع يده تحت خده وقال ﷺ: «اللَّهُمَّ قني عذابك يوم تبعث عبادك» فقال:

«يرويه أبو إسحاق واختلف عنه، رفعه إسرائيل، وعلي بن عَابِس، عن أبي إسحاق.

ووقفه حُدَيْج بن معاوية، عن ابن مسعود رضي الله عنه، وغيره يرويه عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة قوله، وصحيحه عن أبي إسحاق، عن سعيد ابن عبيدة، عن البراء رضي الله عنه.

(١) «العلل» (٣/١٦٧/س٣٣٤).



ويشبه أن يكون حديث أبي عبيدة، عـن عبـد الله رضي الله عنه **محفوظـاً**، والله أعلم»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على اثني عشر وجهاً:

١ ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

٤ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة قوله.

٥ـ أبو إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما.

٦ـ أبو إسحاق، عن سعد بن عبيدة، عن البراء رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٧ـ أبو إسحاق، عن أبي بردة، عن البراء رضي الله عنه.

٨ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة بن عبد الله، ورجل، عن البراء رضي الله عنه.

٩ـ أبو إسحاق، عن عبد الله بن يزيد، عن البراء رضي الله عنه.

---

(١) «العلل» (٥/٢٩٥/ح٨٩٤).

١٠ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

١١ـ أبو إسحاق، عن أبي الكَنُود، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

١٢ـ أبو إسحاق، عن أبي بكر بن أبي موسى، عن عبد الله رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

علقه الدارقطني عن جُبَارَةَ بنِ الْمُغَلِّسِ، عن عبد الكريم الخَزَّاز، عنه به، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/٧٦/ح٦٥٨٩، ١٠/٢٥١/ح٩٣٦١)، وأبو يعلى (٥٠٠٥) من طريق عبيد الله بن موسى.

والإمام أحمد (٤٢٢٦)، وابن ماجه (٣٨٧٧) من طريق وكيع بن الجراح.

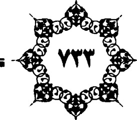
والترمذي في «الشمائل» (٢٤٢) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٩٢) من طريق حجاج بن محمد.

وأبو يعلى (٥٠٢١) من طريق يحيى بن آدم.

والطبراني في «الدعاء» (٢٤٨) من طريق عبد الله بن رجاء.

ستتهم (عبيد الله، ووكيع، وابن مهدي، وحجاج، ويحيى،



وعبد الله) عن إسرائيل.

وأبو يعلى (١٦٨٢) - وعنه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٥٠٨) - من طريق يونس بن بكير[1]، عن يونس بن أبي إسحاق،

والطبراني في «الدعاء» (٢٤٧) من طريق أحمد بن إشكاب، وعبد الله ابن عامر بن زرارة.

وابن عدي (٥/١٩٠)، والنَّرْسي في «الفوائد المنتقاة» (٢٠/أ) من طريق عبد الله بن عمر.

ثلاثتهم (أحمد، وابن عامر، وعبد الله) عن علي بن عَابِس.

وابن عدي في «الكامل» (٣/١٤٠) من طريق رَوْحِ بنِ مُسَافِرٍ.

أربعتهم (إسرائيل، ويونس، وعلي، وروح) عنه به، ولفظ ابن أبي شيبة في الموضع الأول: عن عبد الله رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان إذا نام قال: (اللهم قني عذابك يوم تجمع عبادك) وكان يضع يمينه تحت خده، والباقون نحوه.

---

(١) نسبه أبو الشيخ في روايته، وأما في رواية أبي يعلى فذُكر مرة مهملاً ومرةً مفسراً إما من الراوي عنه: عقبة بن مكرم أو من أبي يعلى فقال: عن يونس يعني: ابن محمد، والصواب أنه ابن بكير وليس ابن محمد البغدادي، فالأول هو المعروف بالرواية عن يونس ابن أبي إسحاق والله أعلم.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

علقه الدارقطني عن حُدَيْج بن معاوية، ولم أقف عليه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة قوله.

علقه الدارقطني ولم أقف عليه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب ﷺ.

أخرجه الطيالسي (٧٤٤) عن شعبة بن الحجاج.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/٧٦/ح٦٥٨٨، ١٠/٢٥١/ح٩٣٦٠) - ومن طريقه الطبراني في «الدعاء» (٢٥٠) - وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٥٠٤)، والرافعي في «التدوين» (٣/٢٦) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

والإمام أحمد (١٨٥٧٥، ١٨٦٥٤، ١٨٧١٨) - ومن طريقه الطبراني في «الدعاء» (٢٥٠) - والبخاري في «الأدب المفرد» (١٢٢٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٨٩)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٩٩٩)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٥٠٤)، وابن عامر في «جزء من حديثه» (٥٧/ب)، وابن منده في «التوحيد» (٢٢٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/٢١٥)، والرافعي في «التدوين» (٣/٢٦) من طريق سفيان الثَّوْرِيِّ.

والبخاري في «الأدب المفرد» (١٢٢٠) من طريق مالك بن إسماعيل،



عن إسرائيل.

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٨٨)، والطبراني في «الدعاء» (٢٥٠)، وابن منده في «التوحيد» (٢٢٩)، وأبو منصور السواق في «جزء من حديثه» (٥٧/ب) من طريق زهير بن معاوية.

والروياني (٢٩٤)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ٨٧)، والطبراني في «الدعاء» (٢٤٩، ٢٥٠)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٦٧٨) من طريق فطر بن خليفة.

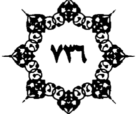
وابن حبان (٥٥٢٢)، والطبراني في «الدعاء» (٢٥٠) من طريق أبي الأحوص.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٦٣٦) من طريق هشام بن حسان.

وأبو يعلى (١٦٨٢) - وعنه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٥٠٨) - والأَزْجي في «الفوائد المنتقاة» (ج٢/ ١٠٧/ب) من طريق يونس بن بكير، عن يونس بن أبي إسحاق،

وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٥٠٨)، من طريق يونس بن أبي إسحاق.

وإسماعيل الصفار في «جزء من حديثه» (١٠/ب) - ومن طريقه ابن قدامة في «الفوائد» (٦٤/ب) - وأبو الشيخ في «الطبقات» (٥٠٥)،



والطبراني في «الدعاء» (٢٥٠)، وابن منده في «حديثه» (ج٩/١٧٧/أ)، من طريق حمزة بن حبيب الزيات.

والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/١٦٠) من طريق حُبَيِّب بن حبيب.

وعبد الغني المقدسي في «الترغيب في الدعاء» (١٠١) من طريق حماد ابن عبد الرحمن الكَلْبِيِّ.

والرافعي في «التدوين» (٣/٢٦) من طريق مِسْعَرِ بنِ كِدَامٍ.

كلهم (شعبة، وزكريا، والثَّوْري، وإسرائيل، وزهير، وفطر، وهشام، ويونس، وحمزة، وحُبَيِّب، وحماد، ومسعر) عنه به، بنحوه.

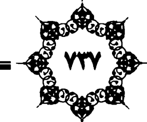
الوجه السادس: أبو إسحاق، عن سعد بن عبيدة، عن البراء رضي الله عنه.

علقه الدارقطني ولم أقف عليه على اللفظ المذكور في السؤال[1].

الوجه السابع: أبو إسحاق، عن أبي بردة، عن البراء رضي الله عنه.

أخرجه الترمذي (٣٣٩٩)، وفي «العلل الكبير» (٢/٩٠٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٩٤)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٥٠٦)، والحِنَّائِيُّ في «الفوائد» (ج٨/١٢٨/أ)، والبيهقي في «الدعوات» (٣٥١) من

(١) هذا الإسناد يروى به حديثٌ آخر.



طريق إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق[1]، عن أبيه يوسف، عنه به، بنحوه.

الوجه الثامن: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، ورجل، عن البراء رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد (١٨٤٩٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٩٠)، وأبو يعلى (١٧١١) من طريق محمد بن جعفر غندر، عن شعبة.

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٩٣) من طريق إبراهيم بن يوسف ابن إسحاق بن أبي إسحاق، عن أبيه يوسف.

كلاهما (شعبة، ويوسف) عنه به، بنحوه، وليس في لفظ يوسف ذكر التوسد.

الوجه التاسع: أبو إسحاق، عن عبد الله يزيد، عن البراء رضي الله عنه.

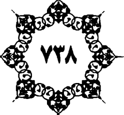
أخرجه الإمام أحمد (١٨٦٨٢) عن أسود بن عامر.

وفي (١٨٦٩٤) عن وكيع بن الجراح.

والترمذي في «الشمائل» (٢٤٢) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (١٣١٠)، وفي «الأنوار» (٤٧٧) - من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

---

(١) سقط ذكر يوسف من إسناد النسائي وأبي الشيخ، واستظهر النسائي أن الصواب ذكره في الإسناد وهو كذلك عند الباقين.



والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٩١) عن حجاج بن محمد المِصِّيْصِيِّ.

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١٠٠٣) من طريق محمد بن سابق.

خمستهم (أسود، ووكيع، وابن مهدي، وحجاج، ومحمد) عن إسرائيل، عنه به، بنحوه.

الوجه العاشر: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٢٠٦) من طريق أحمد بن إشكاب، عن علي بن عَابِس، عنه به، نحوه ولم يذكر التوسد.

الوجه الحادي عشر: أبو إسحاق، عن أبي الكَنُود، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٨٥/ح١٠٢٨٢) من طريق يحيى بن سليمان الجُعْفِيِّ، عن علي بن عَابِس، عنه به، نحوه ولم يذكر التوسد.

الوجه الثاني عشر: أبو إسحاق، عن أبي بكر بن أبي موسى، عن عبد الله رضي الله عنه.



أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣١٢/٨)، والبيهقي في «الدعوات» (٣٥٢) من طريق أبي بكر بن عياش، عنه به، بنحوه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض الرواة عن أبي إسحاق وهم:

١- إسرائيل بن يونس، فروى عنه الوجه الثاني:

عبيد الله بن موسى، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن رجاء، وهؤلاء ثقات كلهم، تقدموا مراراً، وكذلك رواه:

- حجاج بن محمد المِصِّيْصِيُّ، ثقة[1].

- يحيى بن آدم الكوفي، ثقة[2].

فهذا الوجه محفوظ عن إسرائيل.

وروى عن إسرائيل الوجه الخامس:

- مالك بن إسماعيل النَّهْدِيُّ، ثقة متقن[3]، فهذا أيضاً محفوظ.

وروى عن إسرائيل الوجه التاسع:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٤٥١/٥/ت١١٢٧).

(٢) السابق (١٨٨/٣١/ت٦٧٧٨).

(٣) السابق (٨٦/٢٧/ت٥٧٢٧).

ـ أسود بن عامر شاذان، ثقة[1].

ـ محمد بن سابق التميمي، صدوق[2].

وكذلك رواه عنه: وكيع، وابن مهدي، وحجاج بن محمد، وتقدموا، فهذا الوجه محفوظ أيضاً، وقد روى وكيع، وابن مهدي، وحجاج وجهين منها، وأما الذي رواه مالك فليس بمدفوع لأنه ثقة جليل، وسيأتي أن الخلاف من أبي إسحاق نفسه، فلا يستغرب أن يكون إسرائيل حفظ الجميع عن جده.

٢ـ علي بن عَابِس الأَسَدِيُّ، ضعيف لأنه يأتي بالمناكير عن الثقات كما ذكره أبو زرعة[3]، وقد اختلفوا عليه، فروى عنه الوجه الثاني:

ـ أحمد بن إشكاب الحضرمي الكوفي، ثقة[4].

ـ عبد الله بن عامر بن زرارة الكوفي، صدوق[5].

ـ عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان الكوفي مِشْكَدانَةُ، صدوق[6].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣/٢٢٦/ت٥٠٣).

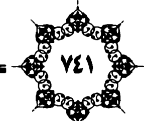
(٢) السابق (٢٥/٢٣٣/ت٥٢٣٠).

(٣) السابق (٢٠/٥٠٢/ت٤٠٩٣).

(٤) السابق (١/٢٦٧/ت١١).

(٥) السابق (١٥/١٤٢/ت٣٣٥٣).

(٦) السابق (١٥/٣٤٥/ت٣٤٤٤).



وروى عن علي الوجه العاشر:

أحمد بن إشكاب ثقة تقدم.

وروى عن علي الوجه الحادي عشر:

- يحيى بن سليمان الجُعْفِيُّ، صدوق يخطئ[1].

وهذه الأوجه إنما الاختلاف فيها من علي لضعفه، وقد توبع على الوجه الثاني، وأما العاشر، والحادي عشر فلم أقف له على متابع له فهي من مناكيره.

٣- شعبة بن الحجاج، اختلف عليه، فروى عنه الوجه الخامس:

- أبو داود سليمان الطيالسي، ثقة حافظ، تقدم.

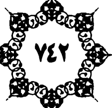
وروى عن شعبة الوجه الثامن:

- محمد بن جعفر غندر، ثقة ثبت لا سيما في شعبة، وكتابه حكم بينهم[2].

ويظهر - والله أعلم - أن كلا الوجهين محفوظ، وإنما الاختلاف من أبي إسحاق، فإن الطيالسي دون غندر في شعبة؛ لكنه قد توبع، وما رواه عن

(١) «تهذيب الكمال» (٣١/٣٦٩/ت٦٨٤٢).

(٢) السابق (٢٥/٥/ت٥١٢٠).



شعبة محفوظ عن أبي إسحاق، فلا يدفع أن يكون هذا الوجه عند شعبة أيضاً.

٤ـ يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، وقد ينسب إلى جده مباشرة فيقال: يوسف بن أبي إسحاق، ثقة[١]، وقد روى عنه ابنه إبراهيم ـ وفيه ضعف، لكن حديثه عن أبيه خاصة حسن[٢] ـ وجهان هما: السابع، والثامن، ولم يتابع على قوله في الوجه السابع: عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، فهذا الوجه ليس بالمحفوظ عن يوسف، وقد استغربه الترمذي، والحافظ النخشبي في تخريجه فوائد الحِنَّائِيِّ، وهو كما قالا.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/٤١١/ت٧١٢٧).

(٢) في الإسناد دونه: ابنه إبراهيم، وثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال أبو حاتم: «حسن الحديث يكتب حديثه»، وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة وليس بمنكر الحديث يكتب حديثه»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال ابن المديني: «ليس كأقوى ما يكون»، وقال النسائي: «ليس بالقوي» وضعفه أبو داود، والجُوْزَجَاني.
ويشبه ـ والله أعلم ـ أنه حسن الحديث لاسيما فيما روى عن أبيه، عن جده، وقد روى من طريقه البخاري في الصحيح نسخة بهذا الإسناد، وأما حديثه عن غير أبيه فلعل فيه ضعفاً يجعله دون الحسن لكن لا يسقطه، وأما قول أبي نعيم: «لم يسمع من أبيه شيئاً» كما نقله الذهبي، والعلائي فما أدري ما وجهه! وحديثه عند البخاري ـ وشرطه معلوم ـ وفي مواضع منه تصريحه بالسماع من أبيه.
انظر: «تهذيب الكمال» (٢/٢٤٩/ت٢٦٩)، «الميزان» (١/٧٦)، «جامع التحصيل» (ت١٤)، «تهذيب التهذيب» (١/١٨٣)، «تحفة التحصيل» (١/٢١).

وبقي في هذا الحديث من الأوجه عن أبي إسحاق: **الوجه الثاني عشر**، وراوي هذا الوجه عن أبي إسحاق هو: أبو بكر بن عياش، وتقدم بيان حاله، وقد تفرد أبو بكر بهذا الوجه، وخالف الثقات من أصحاب أبي إسحاق، وانفراده به يوهي أمره.

فالمحفوظ عن أبي إسحاق في هذا الحديث الأوجه التالية:

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله ﷺ مرفوعاً.

رواه إسرائيل، ويونس، وعلي بن عَابِس، ورَوْحُ بنُ مُسَافِرٍ، وهو محفوظ لأن إسرائيل ثقة ضابط لحديث جدّه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب ﷺ.

رواه عنه شعبة، والثَّوْري، وإسرائيل، وزهير، ويونس، ومسعر وغيرهم وهو محفوظ عنه لا شك فيه فهؤلاء الثقات من أصحابه إلا أن يونس انفرد من بينهم فذكر تصريح أبي إسحاق بالسماع من البراء ﷺ، ويونس ليس بالقوي في حديث أبيه فلا يحتج بقوله في مثل هذا الموضع الدقيق بل يزيد عدم الاعتداد بقوله أنه كان يذكر التحديث سجية كما تقدم في ترجمته، ومن كان هذا حاله فلا يصلح الركون لقوله؛ هذا مع ما سيأتي من بيان حفظ الواسطة بينهما في أوجه أخرى.

الوجه الثامن: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، ورجل، البراء رضي الله عنه.

رواه عنه شعبة، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، وهذا محفوظ لأنه رواته ثقات، فشعبة معروف المنزلة في أبي إسحاق، وأما يوسف فإن بعض الأئمة يراه أحفظ ولد أبي إسحاق واللِّيْنُ في ابْنِهِ تُقويه روايةُ شعبة.

الوجه التاسع: أبو إسحاق، عن عبد الله يزيد، عن البراء رضي الله عنه.

رواه عنه إسرائيل، وهو محفوظ، فإسرائيل ثبت مقدم عارف بحديث جده.

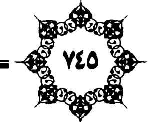
فالدارقطني رحمه الله رجح الوجه الثاني، والخامس، فقال عنهما: «جميعاً صحيحين»، وكأنه غير جازمٍ بخصوص الوجه الثاني فقد قال في جوابه الآخر عن السؤال: «ويشبه أن يكون حديث أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه محفوظاً».

وقبل النظر في الترجيح أذكر هنا ترجيح الترمذي رحمه الله في «العلل» فإنه حكى الأوجه الثاني، والخامس، والثامن، والتاسع ثم قال: «كأن حديث إسرائيل أقرب الروايات إلى الصواب وأصح والله أعلم لقول شعبة: عن أبي عبيدة ورجل آخر، فلعل الرجل أن يكون عبد الله بن يزيد»[1].

فاستظهر الترمذي رحمه الله برواية شعبة على صحة رواية إسرائيل إلا أنه لم

---

(١) «العلل الكبير» (٢/٩٠٧).





يحك عن إسرائيل إلا الوجهين الثاني، والتاسع.

والأقرب في نظري هو ترجيح الوجه الثامن والتاسع لحفظ رواتهما وتقدمهما في معرفة حديث أبي إسحاق، أما الوجه الخامس فهو وإن كان محفوظاً كما قال أبو الحسن إلا أنه مُدَلَّس لأمرين:

الأول: إدخال أبي إسحاق الواسطة بينه وبين البراء رضي الله عنه، فمرة أدخل أبا عبيدة، ومرة أدخل عبد الله بن يزيد.

الثاني: أنه لم يصرح في شيء من طرق الحديث بالسماع من البراء رضي الله عنه.

فإذا ضممت الأمرين أمكن حمل روايته عن البراء رضي الله عنه دون واسطة على التدليس لكني لا أرتضي القولَ به لمجرد العنعنة، ويكفى الناظر لو قال: لم أجد التصريح بالسماع لكن الجزم بالتدليس دون بينة فيه نظر، أما هاهنا فالبينة قائمة على وقوعه، وأما ما جاء في رواية يونس من التصريح بالتحديث فتقدم الكلام على عدم الاعتداد به.

وأما الوجه الثاني فإني لا أجزم بعدم حفظه، وتقدم قول الترمذي، والدارقطني فيه وما أعلاّهُ به، لكن لو قال ناظر: لعل أبا إسحاق أو أحداً دونه سلك الجادة فرواه من مسند ابن مسعود رضي الله عنه كان لقوله حظٌ من النظر، وبكل حال فالحديث من مسند البراء رضي الله عنه أصح والله أعلم.

وأما قول الدارقطني رحمه الله: «وصحيحه عن أبي إسحاق، عن سعيد بن عبيدة، عن البراء رضي الله عنه» فلا يفهم منه أنه يرجح هذا الوجه وهو الوجه السادس الذي مضى، ولعله رحمه الله أراد أن من روى الحديث عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة قولَهُ قد وهم في هذا، وأن الصواب هو: عن أبي إسحاق، عن سعد بن عبيدة، عن البراء رضي الله عنه.

وهذا الوجه الذي ذكره أبو الحسن لم أقف عليه في هذا الحديث، وإنما وقفت عليه بلفظ: أن النبي صلى الله عليه وسلم علّم رجلاً إذا أراد أن ينام أن يقول: «اللهم أسلمت وجهي إليك..» وهو حديث آخر ستأتي دراسته[1].

والحديث على الوجه الثاني ـ إن ثبت ـ في إسناده أبو عبيدة بن عبد الله ابن مسعود، متفق على توثيقه، وأنه لم يسمع من أبيه رضي الله عنه[2]، وإن كان الأئمة قد احتملوا روايته عن أبيه رضي الله عنه، قال يعقوب بن شيبة: «إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة، عن أبيه في المسند.. لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر»[3]، وقال علي بن المديني: «هو منقطع، وهو حديث ثبت»[4]، وأما سماع أبي عبيدة من

(١) انظر: دراسة الحديث (٤٠).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٤/٦١/ت٣٠٥١).

(٣) «شرح العلل» (١/٥٤٤).

(٤) السابق (١/٥٤٤).



البراء ﷺ فهو صحيح، وسماع أبي إسحاق من أبي عبيدة فصحيح مشهور.

وأما عبد الله بن يزيد الخَطْمي، فهو ثقة ولا تصح له صحبة في قول الجمهور[1]، وسماعه صحيح من البراء ﷺ، وسماع أبي إسحاق منه صحيح أيضاً.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي عبيدة، عن أبيه ﷺ - إن كان محفوظاً - منقطع، وعن أبي عبيدة، وعبد الله بن يزيد، عن البراء ﷺ صحيح.



(١) «تهذيب الكمال» (١٦/٣٠١/ت٣٦٥٦).

وسنن الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الحارث، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «الإسلام ثمانية أسهم: الصلاة، والزكاة، والجهاد..» الحديث، وفي آخره «وقد خاب من لا سهم له».

فقال: «تفرد به حُبَيِّب بن حبيب ـ أخو حمزة بن حبيب الزيات ـ عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وخالفه أصحاب أبي إسحاق، فرووه، عن أبي إسحاق، عن صِلَةَ ابنِ زُفَرٍ، عن حذيفة رضي الله عنه قوله، وهو الصواب.

.. ورفعه بعضهم عن أبي إسحاق، عن صِلَةَ، عن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث.

قال: ومن قال: عن حُبَيِّب بن حبيب، عن أخيه فقد وهم وهماً قبيحاً»[1].

تخريج الحديث:

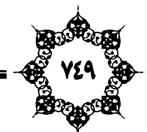
هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما موقوفاً.

---

(١) «العلل» (٣/١٧١/س٣٣٧).



٣ـ أبو إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ، عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق، عن صلة، عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه أبو يعلى (٥٢٣) ـ وعنه ابن عدي في «الكامل» (٤١٥/٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٧١٨٠) ـ والدارقطني في «العلل» (١٧٢/٣)، وفي «المؤتلف» (٦٢٧/٢) ـ ومن طريقه الرافعي في «التدوين» (٦/١) ـ وأحمد بن بهرام الحَرَمِيُّ في «الفوائد المنتقاة» (ج١٨٣/٧/ب)، وقوام السنة الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٣٠٢، ٨٥٩) من طريق حُبَيِّب بن حبيب الزيات، عنه به، ولفظ أبي يعلى: «الإسلام ثمانية أسهم: الإسلام سهم، والصلاة سهم، والزكاة سهم، والحج سهم، والجهاد سهم، وصوم رمضان سهم، والأمر بالمعروف سهم، والنهي عن المنكر سهم، وخاب من لا سهم له»، والباقون مثله مع تقديم وتأخير.

وعلق الدارقطني أن بعض الرواة قال: عن حُبَيِّب بن حبيب، عن أخيه حمزة، ولم أقف على هذا الإسناد.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما



موقوفاً.

أخرجه الطيالسي (٤١٣)، والبزار (٢٩٢٨)، والبيهقي في «الشعب» (٧١٧٩)، وابن الشجري في «الأمالي» (١/٢١) من طريق شعبة.

وعبد الرزاق (٥٠١١) ـ ومن طريقه ابن الأعرابي في «المعجم» (١٦٦) ـ وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/٣٥٢، ١١/٧/ح١٠٣٦٢) من طريق سفيان الثَّوْرِيِّ.

وعبد الرزاق (٥٠١١) ـ ومن طريقه ابن الأعرابي (١٦٦) عن معمر بن راشد.

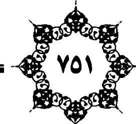
ثلاثتهم (شعبة، والثَّوْري، ومعمر) عنه به بنحوه، وفي لفظ عبد الرزاق، عن معمر قال: «بني الإسلام..»، ولم يسق البزار اللفظ تاماً.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ، عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه البزار (٢٩٢٧) من طريق يزيد بن عطاء، عنه به، بنحوه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن صلة، عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما موقوفاً.

أخرجه ابن الأعرابي (١٦٥) من طريق عبد الرحمن المَسْعُودِيِّ، عنه به، بنحوه سوى الجملة الأخيرة.



دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، **فروى عنه الوجه الأول:**

ـ حُبَيِّب بن حبيب الزيات، واهي الحديث[1]، ولم يأتِ بهذا الإسناد غيره، فهو غير محفوظ.

ورواه عن أبي إسحاق الوجه الثاني:

ـ شعبة، والثَّوْري وهما من أوثق من روى عنه، فهذا محفوظ عنه، ورواية معمر مثلهما إلا أنه خالفهما في اللفظ فقال: «بني الإسلام..»، ومعمر ليس بالقوي في أبي إسحاق.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثالث:

ـ يزيد بن عطاء اليَشْكُرِيُّ الواسطي، وسبق أنه لَيِّنُ الحديث[2]، وقد تفرد بهذا الحديث، وخالف برفعه شعبة، والثَّوْري، وهذا كاف في تعليل روايته.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الرابع:

ـ عبد الرحمن بن عبد الله المَسْعُودِيُّ، ثقة قبل اختلاطه، وأما حديثه

---

(١) «اللسان» (٢/٣٨٥).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١١/٣٥٠).

بعد الاختلاط فضعيف[1]، والراوي عنه: بقية بن الوليد صرح بالسماع من المَسْعُودِيِّ، لكن لم أقف على ما يدل على سماعه من المَسْعُودِيِّ قبل الاختلاط، وفي هذا الوجه من مخالفة المَسْعُودِيِّ لشعبة والثَّوْري ما يشعر ـ والله أعلم ـ أنه حدث به بعد الاختلاط.

وذهب الدارقطني إلى أن المحفوظ هو الوجه الثاني، وكذلك قال أبو زرعة، وأبو حاتم[2]، وابن رجب[3].

والحديث على هذا الوجه في إسناده عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ العَبْسِيِّ، وهو ثقة باتفاق[4]، وسمع منه أبو إسحاق وروى عنه كثيراً، وفي رواية شعبة تصريحٌ بسماعه هذا الحديث، وسماع صِلَةَ من حذيفة رضي الله عنه مشهور معروف.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن صِلَةَ، عن حذيفة رضي الله عنه موقوفاً صحيح.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٧/٢١٩/ت٣٨٧٢).

(٢) «العلل» (١٩٣٤).

(٣) «جامع العلوم والحكم» (١/١٠٠)، «فتح الباري» (١/٢٤).

(٤) «تهذيب الكمال» (١٣/٢٣٣/ت٢٩٠٢).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الحارث، عن علي رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «لا تقض رمضان في عشر ذي الحجة، ولا تعمدن صوم يوم الجمعة، ولا تحتجم وأنت صائم، ولا تدخل الحمام وأنت صائم».

فقال: «هو حديث يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مرة، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، من رواية مؤمل، عن إسرائيل.

ووقفه غيره عن إسرائيل.

ورواه الثَّوْري، وشعبة، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مرة، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

ورواه خالد بن ميمون، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً؛ ولم يذكر: عبد الله بن مرة، والموقوف أصح.

وروى محمد بن إسحاق ـ من رواية عبد الوارث عنه ـ عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وكذلك رواه محمد بن كثير، عن أجلح، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً أيضاً»[1].

(١) «العلل» (٣/١٧٥/س٣٣٩).

تخريج الحديث:

هـذا الحـديث رواه أبـو إسـحاق، واختلـف عليـه علـى خمـسة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن عبد الله بن مرة، عن الحارث، عن علي ﵁ مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن عبد الله بن مرة، عن الحارث، عن علي ﵁ موقوفاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي ﵁ مرفوعاً.

٤ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي ﵁ موقوفاً.

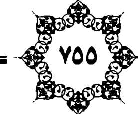
ومما لم يذكره الدارقطني:

٥ـ أبو إسحاق، عن علي ﵁ موقوفاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عبد الله بن مرة، عن الحارث، عن علي ﵁ مرفوعاً.

علقه الدارقطني عن مؤمل، عن إسرائيل، ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عبد الله بن مرة، عن الحارث، عن علي ﵁ موقوفاً.



أخرجه عبد الرزاق (٧٧١٢)[١]،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦٥/٣) عن وكيع بن الجراح،

والدارقطني في «العلل» (١٧٦/٣) من طريق يحيى القطان،

ثلاثتهم (عبد الرزاق، ووكيع، ويحيى) عن سفيان الثَّوْري.

وعبد الرزاق (٧٧١٢) عن معمر بن راشد.

والبيهقي في «المعرفة» (٩٠٤٩) من طريق الشافعي، عن رجل، عن شعبة.

كلاهما (الثَّوْري، ومعمر، وشعبة) عنه به، ولفظ عبد الرزاق، وابن أبي شيبة مختصر، ولفظ الدارقطني مثل الذي في السؤال.

وعلقه الدارقطني عن إسرائيل، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي ﵁ مرفوعاً.

أخرجه مسدد كما في «المطالب العالية» (١٠٥١)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٤١١) من طريق عبد الوارث، عن محمد بن إسحاق، عنه به مختصراً.

وعلقه الدارقطني عن أجلح ولم أقف عليه.

---

(١) وأخرجه عبد الرزاق أيضاً (٧٨١٢) إلا أن الإسناد هكذا: عبد الرزاق، عن أبي إسحاق، ولعل الساقط في الإسناد إما الثَّوْري أو معمر.

الوجه الرابع : أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٤/٣، ٧٤) عن أبي الأحوص، عنه به، مختصراً.

وعلقه الدارقطني عن خالد بن ميمون، ولم أقف عليه.

الوجه الخامس : أبو إسحاق، عن علي موقوفاً.

أخرجه البيهقي في «السنن» (٢٨٥/٤) من طريق يعلى بن عبيد الطَّنَافِسِيِّ، عن الثَّوْري، عنه به، بنحوه مختصراً.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على الثَّوْري، فروى عنه الوجه الثاني:

- عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ويحيى القطان، ووكيع بن الجراح، وهؤلاء من ثقات أصحابه، تقدموا مراراً.

وروى عن الثَّوْري الوجه الخامس:

- يعلى بن عبيد الطَّنَافِسِيُّ، وهو ثقة، إلا أن حديثه عن الثَّوْري فيه لَيْنٌ فقد ضعفه ابن معين فيه[1]، فهذا الوجه مرجوح عن الثَّوْري، والمحفوظ عنه الأول.

(١) «تهذيب الكمال» (٣٨٩/٣٢/ت٧١١٥).



وأما الاختلاف على أبي إسحاق فبقي منه ما يلي:

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عبد الله بن مرة، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً:

فرواه الثَّوْري - في المحفوظ عنه - ومعمر، وروي من طريق شعبة لكن الراوي عنه مبهم، فهذا الوجه محفوظ لجلالة الثَّوْري وحفظه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

روى الثالث محمد بن إسحاق، والرابعَ أبو الأحوص، فأما حذف عبد الله بن مرة فهو خلاف المحفوظ عن أبي إسحاق لكن عَصْبَ الغلط بهما غير بيّن لاحتمال أن يكون أبو إسحاق حدثهما به عن الحارث مباشرة، وقد جرت عادته بالرواية عنه كثيراً دون واسطة، ويحتمل أن يكونا سلكا الجادة بالرواية عن الحارث دون واسطة، وكأنه من أبي إسحاق أقرب لاختلاف قوله فتارة رفعه، وتارة وقفه، فلعله تغير حفظه له وحصل له نسيان فضعف ضبطه للحديث.

وقد رجح الحافظ أبو الحسن الدارقطني رحمه الله الوجه الذي رواه الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مرة، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، وقوله ظاهر لأن الثَّوْري أرجح منهما بإجماع أئمة الحديث.

والحديث على هذا الوجه في إسناده عبد الله بن مرة الهَمْدَانِيُّ الكوفي وهو ثقة[1]، وهو من أقران أبي إسحاق، ومن مشيخة الأعمش الذين أكثر عنهم، ولم أقف على تصريح أبي إسحاق بالسماع منه لكن روايته عنه، عن الحارث قرينة فيما يظهر على أنه لم يدلسه فقد جرت عادته بالرواية عن الحارث مباشرة سواء سماعاً أو من كتاب الحارث فإدخاله الواسطة هنا مشعر بأن احتمال التدليس بعيد.

وأما الحارث الأعور، فتقدم مراراً وهو ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث الموقوف ضعيف الإسناد لمكان الحارث الأعور.



(١) «تهذيب الكمال» (١٦/ ١١٤/ت٣٥٥٨).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الحارث، عن علي رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾ (الطور:٤٩)، قال رضي الله عنه: «ركعتان قبل صلاة الفجر».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه.

رواه ابن عيينة، والعلاء بن المسيب، وإسرائيل، والثَّوْري، عن أبي إسحاق موقوفاً.

واختلف عن الأجلح؛ فرواه يعلى بن عبيد، وأبو معاوية، عن الأجلح، عن أبي إسحاق موقوفاً أيضاً.

وخالفهما محمد بن كثير الكوفي؛ رواه عن أجلح ورفعه إلى النبي ﷺ.

وكذلك رواه محمد بن إسحاق، عن أبي إسحاق ـ من رواية عبد الوارث عنه ـ مرفوعاً أيضاً.

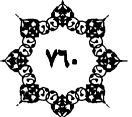
والصحيح موقوف»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

(١) «العلل» (٣/١٧٦/س٣٤٠).



٢ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٥٢٣) عن أبي الأحوص.

وابن جرير في «جامع البيان» (٢٢/٣٧٨) من طريق عَنْبَسَةَ بنِ سعيد، والثَّوْري، ومن طريق مصعب بن سلاّم، عن الأجلح بن عبد الله الكِنْدِيِّ.

والسِّلَفِي في «المشيخة البغدادية» (٩٦/ب) من طريق خالد بن كثير.

والدمياطي في «كشف المغطى» (٤٨) من طريق ابن عيينة.

ستتهم (أبو الأحوص، وعنبسة، والثَّوْري، والأجلح، وخالد، وابن عيينة) عنه به، ولفظ أبي الأحوص: عن علي رضي الله عنه قال: «﴿ وَأَدْبَـٰرَ ٱلسُّجُودِ ﴾ (ق: ٤٠): ركعتان بعد المغرب، و﴿ وَإِدْبَـٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾ (الطور: ٤٩): ركعتان بعد الفجر»، واقتصر الباقون على القطعة الأولى، وفي رواية خالد، وابن عيينة زيادة.

وعلقه الدارقطني عن العلاء بن المسيب، وإسرائيل، وعن يعلى بن عبيد، وأبي معاوية، عن الأجلح.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه مسدد كما في «المطالب العالية» (٣٧٢٦) من طريق محمد بن إسحاق.

والخِلَعِي في «الفوائد المنتقاة» (٤٩/أ) - ومن طريقه الدمياطي في «كشف المغطى» (٤٩) - من طريق محمد بن كثير، عن الأجلح.

كلاهما (ابن إسحاق، والأجلح) عنه به، بنحوه وفيه زيادة.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على الأجلح بن عبد الله الكِنْدِيِّ - وسبق أنه صدوق - فروى عنه الوجه الأول:

- مصعب بن سلاّم التميمي، ضعيف في حديثه عن شعبة، وأما حديثه عن غيره فلا بأس به[1].

وروى عن الأجلح الوجه الثاني:

- محمد بن كثير الكوفي، سبق أنه ممن اتفق الأئمة على نكارة حديثه.

فالمحفوظ عن الأجلح رواية مصعب، والله أعلم.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، **فالوجه الأول رواه عنه:**

أبو الأحوص، وعَنْبَسَةُ بنُ سعيد، والثَّوْري، والأجلح - في المحفوظ عنه - وخالد بن كثير، وابن عيينة، وكل هؤلاء سبق بيان أحوالهم وليس

(١) «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٨/ت٥٩٨٤).

فيهم ضعيف، فهذا محفوظ عن أبي إسحاق.

وأما الوجه الثاني فرواه عنه: محمد بن إسحاق بن يسار ـ وهو صدوق حسن الحديث إن صرح بالسماع ولم يخالف[1] ـ لكنه خالف الجماعة فرفع الحديث، ولعله وهم في فهم قول الحارث: «وسألته» فظن المسئولَ النبيَّ ﷺ، ففسّر قولَ الحارث: «وسألتُهُ» فقال من عنده: «يعني: النبي ﷺ»[2]، ولم أقف على تصريحه بالسماع من أبي إسحاق، فهذا الوجه ليس بمحفوظ عن أبي إسحاق.

ورجح الدارقطني رحمه الله الوجه الموقوف، وهو ظاهر لأن الثَّوْري وأبا الأحوص أولى بحديث أبي إسحاق من ابن إسحاق.

والحديث في إسناده الحارث الأعور وقد تقدم مراراً أنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً ضعيف لمكان الحارث الأعور.



(١) «تهذيب الكمال» (٢٤/٤٠٥/ت٥٠٥٧).

(٢) انظر وهماً مماثلاً في: الحديث (١٥).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الحارث، عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من ارتبط فرساً في سبيل الله، كان روثه، وبوله، في ميزانه يوم القيامة».

فقال: "رواه عبد الرزاق، عن الثَّوْري مرفوعاً.

وتابعه موسى بن عقبة، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق فرفعاه أيضاً، وزاد يوسف فيه حديثاً آخر: «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة»، قال ذلك: سعيد بن عنبسة، عن منصور ابن وردان، عن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، حدثناه جماعة عن أبي إسماعيل الترمذي، عن سعيد بن عنبسة.

وغيرهما يرويه عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً غير مرفوع إلى النبي ﷺ"[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

(١) «العلل» (٣/١٧٨/س٣٤٢).

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه الدارقطني في «العلل» (١٧٩/٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٣٥/٧) من طريق أبي مسعود أحمد بن الفرات،

وابن عدي في «الكامل» (٢٨٢/٦) من طريق محمد بن إسحاق السِّجْزي،

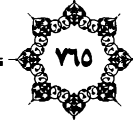
كلاهما (أحمد، ومحمد) عن عبد الرزاق، عن الثَّوْري.

والعقيلي في «الضعفاء» (١٥٥٣/٤)، والأُشْنَانِي في جزء من حديثه (٩) ـ ومن طريقه الخطيب في «موضح أوهام الجمع» (٢٦١/٢)، وقاضي المارستان في مشيخته «أحاديث الشيوخ الثقات» (١٢٥٨) ـ من طريق سعيد ابن عنبسة، عن منصور بن وردان، عن يوسف بن إسحاق.

والخُلْدِيُّ في «الفوائد» (٤٠/ب) عن القاسم بن محمد الدلال، عن إبراهيم بن الحسن، عن شعيب بن راشد.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٠٩، ١١٧٢) عن أحمد بن خُلَيْد الحلبي، عن عبد الله بن جعفر الرَّقِّيِّ، عن عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ.

أربعتهم (الثَّوْري، ويوسف، وشعيب، وزيد) عنه به، بمثل اللفظ في السؤال، إلا رواية الطبراني فهي بمعناه، وفي رواية يوسف زيادة حديث:



«والخيل معقود..».

وعلقه عن موسى بن عقبة ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي ﷺ موقوفاً.

أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/٤٨٢/ح١٥٣٣٨) من طريق إسرائيل، والبغوي في «مسند ابن الجعد» (٢٥٤٢) من طريق زهير.

كلاهما (إسرائيل، وزهير) عنه به، بنحوه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق على وجهين، فروى عنه الوجه الأول:

١ـ سفيان الثَّوْري، تفرد به أبو مسعود أحمد بن الفرات، عن عبد الرزاق، عن الثَّوْري، وأبو مسعود إمام حافظ متفق على توثيقه إلا أنه في طبقة من سمع من عبد الرزاق بأَخَرَةٍ[1]، وقيل: تفرد به أبو مسعود عن عبد الرزاق[2]، وهذا التفرد لا تدفعه متابعة محمد بن إسحاق السِّجْزي لأنه

(١) «تهذيب الكمال» (١/٤٢٢/ت٨٨).

(٢) «الحلية» (٧/١٣٥).

ضعيف يسرق الحديث، فلا يبعد أن يكون سرقه من أبي مسعود ورواه عن عبد الرزاق، فتفرد أبي مسعود عن عبد الرزاق بالحديث لا زال قائماً، ولا يندفع بمثل هذه المتابعة.

وعبد الرزاق ليس بالرفيع في الثَّوْري[1] وقد تفرد به أيضاً[2]، والأقرب أنه لا يصح عن الثَّوْري فلعله مما لُقنه بعد عَماهُ.

٢ـ يوسف بن إسحاق، تقدم بيان حاله وأنه ثقة، إلا أن الحديث من رواية سعيد بن عنبسة الرازي المترجم في «الجرح والتعديل»[3]، وهو متهم بالكذب، وإنما جزمت بذلك لأن الراوي عنه محمد بن إسماعيل الترمذي نَسَبَهُ رازياً في رواية أخرى وقعت عند الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي»[4] فتبين بها، وعليه فهذا الوجه لا يثبت عن يوسف.

٣ـ شعيب بن راشد الكوفي، سكت عنه البخاري، وقال أبو حاتم: «مجهول»، ووثقه الدارقطني، ومرة قال: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، فلعله صدوق إن شاء الله[5]، والراوي عنه: إبراهيم بن الحسن

---

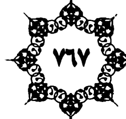
(١) «تهذيب الكمال» (٥٦/١٨)

(٢) «أطراف الأفراد» (٢٧٦).

(٣) (٥٢/٤)، وانظر: «اللسان» (٤٣/٤).

(٤) (٤٠٠/١).

(٥) انظر: «التاريخ الكبير» (٢٢٢/٤)، «الجرح والتعديل» (٣٤٦/٤)، «العلل» (٣٢٧/٥)، =



الثَّعْلَبِيُّ ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبوحاتم الرازي: «شيخ»[1]، فتفرده محل نظر، والراوي عنه هو: القاسم بن محمد الدلال ضعيف[2]، فهذا الطريق لا يصح.

٤ـ زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، تقدم مراراً وهو ثقة ذو أفراد.

فهذا الوجه لا يصح إلا عن زيد.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

ـ إسرائيل بن يونس، وزهير بن معاوية.

ولم يرجح الدارقطني في هذا الحديث شيئاً، وقد سبق في الحديث التاسع أنه رجح قول زيد بن أُنَيْسَةَ على قول الثَّوْري وزهير وغيرهما، لكن ليس ذا بلازم هنا.

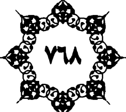
وسئل الإمامان الرازيان عن الحديث المرفوع من رواية زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، ويوسف ابن إسحاق فرجحا الوقف، وعلل له أبو زرعة بأن إسرائيل وزهيراً أحفظ ممن رفعه[3]، وأيضاً يمكن الترجيح له بأن إسرائيل وزهيراً أخص بأبي إسحاق من زيدٍ.

=«الثقات» (٦/٤٣٩) ويلاحظ أنه يرد في بعض المصادر: التغلبي بالتاء لا بالثاء.

(١) انظر: «الثقات» (٨/٨٠)، «الجرح والتعديل» (٢/٩٢).

(٢) انظر: (ص٥٣٩).

(٣) «العلل» (٩٤٦).



والأقرب ترجيح الموقوف كما قاله الإمامان، وسياق الدارقطني للخلاف واكتفاؤه بقوله في بيان المخالفين لمن رفع الحديث: «وغيرهما[1] يرويه.. موقوفاً» مشعر بأن هذا الأصح عنده، لكني لا أجزم بهذا عنه إلا أن الناظر في «العلل» يفهم هذا من طريقته في التعليل أحياناً[2].

والحديث في إسناده الحارث وهو: ضعيف، ولم يذكر أبو إسحاق سماعاً فيما وقفت عليه من الطرق، والأصل في روايته عنه الانقطاع فهو يروي من كتاب الحارث.

وقد ثبت الحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من احتبس فرساً في سبيل الله، إيماناً بالله، وتصديقاً بوعده، فإن شِبَعَهُ، ورِيَّهُ، ورَوْثَهُ، وبَوْلَهُ في ميزانه يوم القيامة»، أخرجه البخاري في «الصحيح» (٥٧/٦/ح٢٨٥٣).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً

---

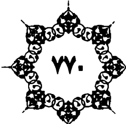
(١) ذكر الدارقطني الرفع من رواية ثلاثة كما مرَّ فلا أدري لم قال: وغيرهما، والأقرب أنه لم يعتبر رواية يوسف لظهور سقوطها والله أعلم.

(٢) سبق البحث في هذا (ص٤٠٧، ٤٥٧، ٤٩١).



ضعيف لحال الحارث، وصح مرفوعاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.





وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الحارث، عن علي رضي الله عنه قال: «فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على كل حر وعبد، صغير وكبير، نصف صاع من بر، وصاع مما سواه».

فقال: «يرويه أبو إسحاق، واختلف عنه، رواه أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه وقال فيه: نصف صاع من بر، واختلف عنه في رفعه، فرفعه أبو بكر محمد بن عبد الله بن غَيْلان، عن الحسن بن الصباح البزار، عن أبي بكر بن عياش، ووهم في رفعه، وغيره يرويه موقوفاً.

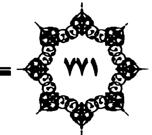
ورواه أبو عُمَيْسٍ ـ واسمه: عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ـ عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، وقال فيه: صاعاً من حنطة، ووقفه أيضاً، والصحيح الموقوف»(1).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) «العلل» (٣/١٧٩/س٣٤٣).



٢ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢/١٤٩/ح٤٧) عن محمد بن عبد الله ابن غَيْلان،

والحاكم في «المستدرك» (١/٤١١) من طريق أحمد بن سلمة.

كلاهما (محمد، وأحمد) عن الحسن بن الصباح، عن أبي بكر بن عياش، عنه به، بمثل اللفظ الذي في السؤال إلا أن عندهما: أو صاعاً من تمر.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢/١٤٩/ح٤٨) عن عبد الله بن أحمد المارِسْتاني، عن الحسن بن الصباح، عن أبي بكر بن عياش.

والدارقطني في «السنن» (٢/١٤٩/ح٤٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/٤١١) من طريق سلامة بن روحٍ، عن عُقيلِ بنِ خالِدٍ، عن أبي العُمَيْسِ عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود[1].

---

(١) سقط ذكر عتبة من إسناد الحاكم، والصواب إثباته كما عند الدارقطني وقد راجعت نسختين من «السنن» فوجدت المطبوع على الصواب، وكأن السقط في إسناد الحاكم قديم فقد نقله الحافظ ابن عبد الهادي في «التنقيح» (٢/١٤٦٤) كذلك واستغرب رواية عُقيل، عن أبي إسحاق وحُق له رحمه الله.

وأبو مسلم الكاتب في «مجلس من الأمالي» (٢٦٠/أ)، وأبو الحسين الأَزْدِيُّ في «حديث الليث، عن يزيد بن حبيب» (ج١/٣/أ) من طريق يزيد ابن أبي حبيب، عن خالد بن كثير الهَمْدَانِيِّ.

ثلاثتهم (أبو بكر، وعتبة، وخالد) عنه به، بنحوه، ورواية خالد مختصرة.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على الراوي عن أبي بكر بن عياش وهو: الحسن بن الصباح ـ وهو صدوق يهم[1] ـ فروى عنه الوجه المرفوع:

ـ محمد بن عبد الله بن غَيْلان، ثقة[2].

ـ أحمد بن سلمة النيسابوري، حافظ حجة[3]، فهذا محفوظ.

وروى عن الحسن بن الصباح الوجه الموقوف:

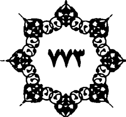
ـ عبد الله بن أحمد المارِسْتَاني، قال ابن قانع: «وقد تكلم فيه»[4]،

(١) «تهذيب الكمال» (٦/١٩١/ت١٢٣٩)، «التقريب» (١٢٥١).

(٢) «تاريخ بغداد» (٥/٤٤٥).

(٣) «السير» (١٣/٣٧٣).

(٤) «تاريخ بغداد» (٩/٣٨٢)، «الأنساب» (١١/٦٨)، «اللسان» (٤/٢٥٧).



وابن قانع نفسه متكلم فيه، لكن لم أجد في المارِسْتَاني توثيقاً.

وقد نقل ابن حجر أن الدارقطني في «السنن» بعد روايته عن ابن غَيْلان الوجه المرفوع قال: «وهِم هذا الشيخ فِي رفعِهِ، والصواب موقوف»، فيغلب على الظن أنه قصد ابن غَيْلان، فإنه روى بعده عن المارِسْتَاني، عن الحسن بن الصباح الموقوف، لكن يُشكل على هذا أن ابن غَيْلان توبع كما مرّ ولأجل هذا - والله أعلم - قال ابن حجر: «فالظاهِر أن الوهم فِيهِ مِن أَبِي بكرِ ابنِ عياشٍ»[1]، فالحمل على ابن غَيْلان فيه نظر، وعلى كُلٍّ فرواة الوجه المرفوع مقدمون على المارِسْتَاني، فقوله غير محفوظ، والأرجح عن الحسن: الوجه المرفوع.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، فرواه على الوجه الأول:

أبو بكر بن عياش، وقد تقدم أنه ليس بالقوي في أبي إسحاق وهذا الوجه هو المحفوظ من روايته كما سبق.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثاني:

١ـ خالد بن كثير الكوفي، تقدم ولا بأس به.

٢ـ عتبة بن عبد الله أبو العُمَيْسِ، ثقة[2]، لكن مدار روايته على سلامة ابن روح، عن عمه عُقيل بن خالد الأيلي، عن عتبة، وسلامة مختلف فيه،

---

(١) «الإتحاف» (١١/ ٣١٣).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٩/ ٣٠٩/ت٣٧٧٦).



فالبخاري علّق عنه في موضعين[1]، وابن خزيمة روى عنه في صحيحه واعتمد عليه في حديث عمّه، وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث»[2].

والجمهور على تضعيفه لما في حديثه من النكارة بل وعن عمّه كذلك وقد ساق ابن عدي بعضها[3]، ومِنَ الأئمة مَنْ ترك الرواية عنه كالإمام أحمد بن صالح المصري، والأقرب أنه ضعيفٌ وحديثه صالح للاعتبار إلا أن ينفرد، وفي بعض أفراده نكارة[4].

وإلى هذا فسماعه من عمّه محل نظر، فظاهر تخريج ابن خزيمة حديثه عن عمه أنه متصل لما علم من شرطه في الكتاب، لكن ورد ما يعكر عليه؛ فقال أحمد بن صالح: «سألت عنبسة بن خالد بن يزيد.. عن سلامة فقال: لم يكن له من السِّنِّ ما يسمع من عُقيل، قال: وسألت بِأَيْلَةَ عن سلامة، فأخبرني رجل من ثقاتهم أنه لم يسمع من عقيل، وحديثه عن كتب عقيل»، وعنبسة فيه شيء من جهة العدالة لكنه صدوق[5]، ويقويه ما ذكره الإمام ابن أبي حاتم عن الحافظ محمد بن مسلم بن واره قال: «قال لي إسحاق بن

---

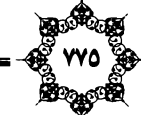
(١) (١٢٤٠، ١٥٩٠).

(٢) (٨/٣٠٠).

(٣) (٣/٣١٣-٣١٤).

(٤) «تهذيب الكمال» (١٢/٣٠٤/ت٢٦٦٥).

(٥) السابق (٢٢/٤٠٤/ت٤٥٢٩).



إسماعيل - يعني الأَيْلي -: ما سمعت سلامة قال قط: حدثنا عُقيل؛ إنما كان يقول: قال عقيل»، ثم سأله ابن أبي حاتم: «ما حال سلامة؟ قال: الكتب التي تروى عن عقيل صحاح»[1]، وإسماعيل بن إسحاق الأيلي صدوق[2]، وقول ابن وراة الأخير لا يعني - والله أعلم - تصحيح كل ما رواه سلامة من كتب عمه فقد أنكر الأئمة جملة أحاديث مما رواه عنه، لكنه قد يكون المقصود أن الكتب المروية عن عُقيل معلومة الصحة فما لا يوافقها يُعرف أنه غلط.

فالدارقطني رحمه الله في كلامه على الحديث مالَ إلى ترجيح الموقوف، وهو الأقرب والله أعلم؛ لأن رواة الموقوف أمثل من أبي بكر بن عياش راوي المرفوع، ويظهر أنه منفرد بالرفع كما تشير إليه عبارة الحاكم: «هكذا أسند عن علي، ووقفه غيره».

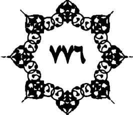
وبعد فالحديث - على ما سبق - لا يعرف بهذا اللفظ إلا من طريق الحارث الهَمْدَانِيِّ، وهو ضعيف، ولم يصرح أبو إسحاق بالسماع من الحارث.

أما متن الحديث فقد أشار الدارقطني إلى شيء من الاختلاف في ذكر البُر، ولم أقف على ذكر البُر إلا في رواية أبي بكر بن عياش، واختلفوا عليه

---

(١) «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٠١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢/ ٤٠٨/ت٣٤٠)، «التقريب» (٣٤٢).



في ذكره، ففي رواية محمد بن عبد الله بن غَيْلان، عن الحسن بن الصباح، عنه مرفوعاً، وكذا رواية عبد الله بن أحمد المارِسْتَاني، عن الحسن، عنه موقوفاً: قال: «نصف صاع من بُر».

وقال أحمد بن سلمة النيسابوري، عن الحسن، عنه مرفوعاً: «صاع من بُر».

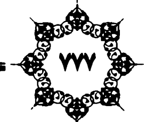
والرواية بنصف الصاع أقوى على ما في أبي بكر من اللِّيْنِ.

وأما ذكر صاع الحنطة فلم أَرَهُ في هذا الحديث إلا في رواية سلامة بن روح وفي صحته نظر لما سبق من حال سلامة وانقطاع روايته عن عمّه.

ولذِكْرُ الحنطة وجه آخر؛ فأخرج ابن أبي شيبة (١٧٢/٣)، وابن زنجويه (٢٣٧٥)، والدارقطني في «السنن» (١٥٢/٢/ح٦١)، والبيهقي (١٦١/٤) من طريق عبد الأعلى بن عامر الثَّعْلَبِيِّ، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، عن علي رضي الله عنه قال: «صاع من تمر، أو صاع من شعير، أو نصف صاع من حنطة»، هذا لفظ ابن أبي شيبة والباقون نحوه، وعبد الأعلى ضعيف يضطربون في حديثه رفعاً ووقفاً وفي إسناد روايته، بل قد ذكر أبو حاتم أن عبد الأعلى هذا وقع له كتاب الحارث الأعور[1]، وعليه فليس يبعد أن يكون حديثه عن أبي عبد الرحمن يرجع إلى حديث الحارث.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٥٢/١٦/ت٣٦٨٤).



الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، ومن طريق أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، عن علي رضي الله عنه ضعيف.

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث حارثةَ بنِ مُضَرِّبٍ، عن علي رضي الله عنه: «ما كان فينا فارس يوم بدر غير المقداد رضي الله عنه».

فقال: «يرويه إسرائيل، وشعبة، ويوسف بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن حارثة، عن علي رضي الله عنه.

واختلف عن شعبة: رواه عمرو بن حَكَّام، عن شعبة فقال: عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، وخالفه يحي القطان وغيره، رووه عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن حارثة، عن علي رضي الله عنه.

ورواه عمر بن أبي زائدة ـ أخو زكريا ـ عن أبي إسحاق، عن البراء رضي الله عنه، والصحيح حديث حارثة»[1].

تخريج الحديث:

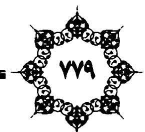
هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما.

(١) «العلل» (٣/١٨٤/س٣٤٨).



ومما لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ، عن علي رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الطيالسي (١١٨) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» (٢٥٥٣/٥) ـ،

وابن سعد (١٦٢/٣) عن عمرو بن هيثم،

والإمام أحمد (١١٦١) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤١/١٧) ـ وابن المنذر في «الأوسط» (١٦٠٣)، وأبو عروبة الحَرَّانِيُّ في «الأوائل» (٦٠) من طريق غندر،

والإمام أحمد (١٠٢٣) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤١/١٧) ـ وأبو يعلى (٢٨٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤١/١٧) ـ وابن خزيمة (٨٩٩) ـ وعنه ابن حبان (٢٢٥٧) ـ والطبري في «التاريخ» (٤٢٦/٢)، والبغوي في «معجم الصحابة» (٢٩٣/٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٥/٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٤٩/٣) من طريق عبد الرحمن بن مهدي،

والإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١٦٨٦)، وأبو يعلى (٣٠٥) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤١/١٧) ـ من طريق يحيى القطان،

وابن المقرئ في «المعجم» (٧٨٣) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤١/١٧) ـ من طريق أمية بن خالد،

والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣٩/٣) من طريق أبي عباد يحيى بن عباد،

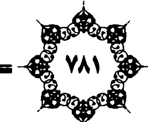
والبيهقي أيضاً في (٣٩/٣) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤١/١٧) ـ من طريق محمد بن أبي عدي،

ثمانيتهم (الطيالسي، وعمرو، وغندر، وابن مهدي، والقطان، وأمية، ويحيى، ومحمد) عن شعبة.

والخُلْدِيُّ في «الفوائد» (٤٠/ب) عن القاسم بن محمد الدلال، عن إبراهيم بن الحسن، عن شعيب بن راشد.

كلاهما (شعبة، وشعيب) عنه به، ولفظ الطيالسي عن علي ﵁ قال: «لقد رأيتنا ليلة بدر وما فينا أحد إلا نائم إلا النبي ﷺ، فإنه كان يصلي إلى شجرة ويدعو، وما كان فينا فارس إلا المقداد ﵁»، والباقون نحوه وبعضهم لا يذكر القطعة الأولى، وسقط من رواية الإمام أحمد في «الفضائل» كلمة: فارس، وفي رواية عمرو بن الهيثم، عن شعبة قال: «عن أبي إسحاق، عن رجل قد سماه أُراه حارثةَ بنَ مُضَرِّبٍ».

وعلقه الدارقطني عن إسرائيل، ويوسف بن إسحاق ولم أقف عليه.



الوجه الثاني : أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن عمرو بن حَكَّام، عن شعبة، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث : أبو إسحاق، عن البراء رضي الله عنه.

أخرجه ابن عدي (٢/ ١٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٤٠) ـ عن أحمد بن إبراهيم بن رُوزْبَة التُّسْتَرِيِّ، عن أبي حاتم الرازي، عن أبي أحمد بشر بن محمد بن أبان بن مسلم السُّكَّري الواسطي،

والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٣٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٤١) ـ من طريق مسلم بن إبراهيم الفَرَاهِيْدِي.

كلاهما (بشر، ومسلم) عن عمر بن أبي زائدة، عنه به، نحوه وفي لفظ السُّكَّري قال: «لم يكن فينا».

الوجه الرابع : أبو إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن شجرة في «الفوائد» (٢/ب) عن محمد بن عثمان وهو: ابن أبي شيبة الكوفي، عن عبد الحميد بن صالح البُرْجُمي الكوفي،

والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٣٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٤٢) ـ من طريق مالك بن إسماعيل النَّهْدِي،

كلاهما (عبد الحميد، ومالك) عن زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق،



عن الشَّعْبِيِّ قال: قال علي رضي الله عنه، فذكر نحوه، وزاد عبد الحميد مناظرة علي وابن عباس رضي الله عنهم في معنى العاديات.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه، **فروى عنه الوجه الأول:**

١ـ شعبة بن الحجاج، إمام مقدم في أبي إسحاق مطلقاً، وهذا الوجه هو الذي رواه ثمانية من أصحابه منهم: القطان، وابن مهدي، وغندر، وخالف الجميع: عمرو بن حَكَّام وهو ـ ضعيف، وله عن شعبة خاصة مناكير[1] ـ فرواه على الوجه الثاني وسبق أني لم أقف عليه فسواء صح عنه أو لم يصح فلا اعتبار لقوله عن شعبة: «عن الحارث» مما يدل على عدم ضبطه لكثرة ما يجيء عن أبي إسحاق، عن الحارث، فهي جادة يَسهلُ سُلوكها، وقد نص الدارقطني على انفراده[2].

أما الشك الذي في رواية عمرو بن الهيثم فلا يظهر لي له كبير أثر ـ إن شاء الله ـ والأغلب أنه من عمرو نفسه لا من شعبة بدليل رواية الحفاظ من

(١) «اللسان» (٤/٣٤٨).

(٢) «أطراف الأفراد» (٢٦٤).



أصحاب شعبة غير مترددين فيه.

٢ـ شعيب بن راشد الكوفي، سبق أنه صدوق إن شاء الله، إلا أن الإسناد إليه لا يصح، فهو من رواية القاسم بن محمد الدلال ومرَّ أنه ضعيف، وشيخ القاسم: إبراهيم بن الحسن التَّغْلَبِيُّ وهو قليل الحديث؛ تفرده محل نظر[١].

فالوجه الأول محفوظ عن أبي إسحاق من رواية شعبة، وأما الوجه الثاني فتقدم أنه لم يثبت عن شعبة.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

عمر بن أبي زائدة، صدوق قدري، وقدم أبو داود أخاه زكريا عليه[٢]، واختلف عليه في لفظ الرواية، فلفظ مسلم الفَرَاهِيْدِي ـ وهو ثقة مأمون[٣] ـ عنه: لم يكن يوم بدر فارس غير المقداد بن الأسود.

ولفظ أبي أحمد بشر السُّكَّري ـ ولا بأس به[٤] إن صحت الرواية عنه[٥]

(١) تقدم الكلام على رواة هذه السلسة (ص٧٦٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢١/٣٤٨/ت٤٢٣٤).

(٣) السابق (٢٧/٤٨٧/ت٥٩١٦).

(٤) «الكامل» (٢/١٨)، «اللسان» (٢/٢١٩).

(٥) سبق أن ابن عدي رواه عن شيخه أحمد بن إبراهيم بن رُوْزْبَة التُّسْتَرِيِّ، وأحمد لم أجد له ترجمة، ولم أر له عند ابن عدي إلا هذا الموضع فالله أعلم بحاله.

ـ عنه: لم يكن فينا يوم بدر فارس إلا المقداد بن الأسود، ورواية مسلم أرجح لأنه أتقن، وقول بشر في هذه الرواية: لم يكن فينا، فيه شيءٌ لأن البراء رضي الله عنه لم يشهد بدراً[١].

وقد انفرد عمر بن أبي زائدة بهذا الوجه، ولا يحتمل لمثله التفرد عن أبي إسحاق، هذا مع خلاف شعبة له، ويظهر لي أن هذا الوجه ـ والله أعلم ـ غير محفوظ، وابن عدي عدّ الحديث فيما أنكره على بشر السُّكَّري، فَتَرِدُ عليه متابعةُ مسلم الفَرَاهِيْدِي، فالغلط ـ والله أعلم ـ من عمر بن أبي زائدة.

وروى الوجه الرابع عن أبي إسحاق:

زهير بن معاوية، ثقة وسماعه من أبي إسحاق متأخر، وقد اختلف على زهير في المتن، فروى أبو غسان مالك بن إسماعيل النَّهْدِيُّ، عن زهير كرواية الجماعة.

ورواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة ـ وسبق أنه صدوق[٢] ـ عن عبد الحميد بن صالح البُرْجُمي ـ وهو صدوق ربما خالف[٣] ـ عن زهير، فزاد فيه قصة مباحثةٍ جرت بين ابن عباس رضي الله عنهما، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه في

---

(١) نبه عليه ابن عساكر (١٧/١٤٠) بعد سوقه الرواية.

(٢) انظر: (ص٥٤٣).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٦/٤٤٠/ت٣٧١٩).



معنى قوله تعالى: ﴿ وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ضَبْحًا ﴾ (العاديات: ١)، وهذه القصة في الحديث لم أقف على من تابعه عليها، وأبو غسان أثبت منه، فيظهر ـ والله أعلم ـ أن هذه الزيادة غير محفوظة في الحديث.

أما الثلاثة الأوجه الأولى فقد رجح منها أبو الحسن الوجه الأول، وترجيحه ظاهر لأنه المحفوظ عن شعبة، وشعبة مقدم في أبي إسحاق بإجماع.

وأما الوجه الرابع الذي رواه زهير فيظهر لي أنه محفوظ عن أبي إسحاق لكنه ليس من صحيح حديثه، فزهير متأخر السماع، وفيه غرابة بالنسبة للمعروف عن أبي إسحاق في هذا الحديث كما يظهر من الطرق التي ذكرها الدارقطني، فلعل أبا إسحاق أبدل الإسناد لما كبر.

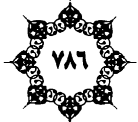
والحديث في إسناده حارثة بن مُضَرِّبٍ العَبْدِيُّ الكوفي، ثقة، من أصحاب علي رضي الله عنه المعدودين الثقات[1]، وسماع أبي إسحاق منه مشهور معروف.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن حارثة، عن علي رضي الله عنه موقوفاً صحيح.



(١) «تهذيب الكمال» (٥/٣١٧/ت١٠٥٨)، «تهذيب التهذيب» (٢/١٦٦).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث زيد بن يُثَيْعٍ، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن تَستَخْلِفُوا أبا بكر تجدوه زاهداً في الدنيا..» الحديث.

فقال: «هو حديث يرويه زيد بن يُثَيْعٍ، واختلف عنه:

فرواه أبو إسحاق، واختلف عن أبي إسحاق أيضاً:

فقال يونس بن أبي إسحاق، وإسرائيل - من رواية عبد الحميد ابن أبي جعفر الفراء عنه - وفضيل بن مرزوق، وجميل الخياط: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن علي رضي الله عنه.

وقال الحسن بن قتيبة: عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه.

وقال الثَّوْري: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن حذيفة رضي الله عنه.

وقال شريك: عن أبي إسحاق، وعثمان أبي اليقظان، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه.

وقال إسرائيل: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ مرسلاً لم يذكر علياً رضي الله عنه ولا حذيفة رضي الله عنه.

والمرسل أشبه بالصواب»[1].

---

(١) «العلل» (٣/٢١٤/س٣٦٨).



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن حذيفة رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه.

٥ـ أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ مرسلاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٥٩)، وفي «فضائل الصحابة» (٢٨٤) ـ ومن طريقه عبد الله في «السنة» (١٢٥٧)، وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/٢٥٣)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٠٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٣٤٠)، وعبد الغني المقدسي في «فضائل عمر» (٧٤/ب)، وابن الجَزَرِيِّ في «مناقب الأسد الغالب» (١٣/أ)، والضياء في «المختارة» (٤٦٣) ـ من طريق عبد الحميد ابن أبي جعفر، عن إسرائيل.

والبزار (٧٨٣) ـ وابن الجَزَرِيِّ في «مناقب الأسد الغالب» (١٢/ب) ـ والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢١٦٦)، وابن المُظَفَّرِ في «حديث حاجب الفَرْغَاني» (ج٢/٢٥٧/ب)، والحاكم في «المستدرك» (٣/٧٠)، وابن أبي يعلى

في «طبقات الحنابلة» (١/٢٥٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٣٤٠) من طريق فضيل بن مرزوق.

وأبو نعيم في «الحلية» (١/٦٤) من طريق إبراهيم بن هراسة، عن سفيان الثَّوْري.

ثلاثتهم (إسرائيل، وفضيل، والثَّوْري) عنه به، ولفظ الإمام أحمد في «المسند»: عن علي رضي الله عنه قال: قيل: يا رسول الله مَنْ [نُؤَمِّرُ][1] بعدك؟ قال: (إن تُؤَمِّرُوا أبا بكر تجدوه أميناً زاهداً في الدنيا، راغباً في الآخرة، وإن تُؤَمِّرُوا عمر تجدوه قوياً أميناً لا يخاف في الله لومة لائم، وإن تُؤَمِّرُوا علياً ـ ولا أُراكم فاعلين ـ تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم)، والباقون نحوه، ورواية أبي نعيم عن الثَّوْري مختصرة، ولم يسق ابن أبي يعلى لفظ إسرائيل.

وعلقه الدارقطني عن يونس، وجميل الخياط[2]، ولم أقف على روايتهما.

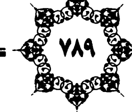
الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه.

أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٠٧) من طريق الحسن بن

---

(١) اختلفت نسخ «المسند» هنا: نُؤَمِّرُ، تُؤَمِّرُ، يُؤَمِّرُ، يُؤَمَّرُ، انظر التعليق على طبعة المكنز الإسلامي (ح٨٧٤)، وأُراه بالنون أنسب لما بعده.

(٢) له ترجمة في «اللسان» (٢/٣٤٤) ونقل عن الأَزْدِيِّ قال: «لا يصح حديثه».



قتيبة، عن يونس، عنه به، بنحوه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن حذيفة رضي الله عنه.

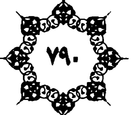
أخرجه حاجب الفَرْغَاني في «حديثه» (ج٢/٢٥٧/ب)، والعقيلي (٣/١١٠)، وابن عدي (٥/٣١٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣/١٤٢)، وفي «معرفة علوم الحديث» (٢٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/٦٤)، وفي «معرفة الصحابة» (١٩٠)، وفي «فضائل الخلفاء» (٢٣١) ـ ومن طريقه ابن الجَزَرِيِّ في «مناقب الأسد الغالب» (١٢/أ)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/٣٠٢)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٠٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق ـ ترجمة عمر» (٢٠٠) ـ وابن الشجري في «الأمالي» (١/١٤٣) من طريق النعمان بن أبي شيبة،

والعقيلي (٣/١١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٣٣٩) من طريق يحيى بن العلاء،

كلاهما (النعمان، ويحيى) عن الثَّوْري.

والحاكم في في «معرفة علوم الحديث» (٢٩)، والخطيب (١١/٤٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٣٣٩) من طريق أبي الصلت عبد السلام بن صالح، عن ابن نُمير، عن الثَّوْري، عن شريك النَّخَعِيِّ.

كلاهما (الثَّوْري، وشريك) عنه به، بنحوه.



الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن شريك، عن أبي إسحاق، وعثمان بن عمير أبي اليقظان، عن أبي وائل به، وعلَّقَ أبو نعيم في «فضائل الخلفاء» (ص١٧٨) مثلَهُ عن عاصم بن سيار المدني، عن شريك.

والذي وقفت عليه من رواية شريك، عن أبي اليقظان حسبُ؛ فأخرج البزار (٢٨٩٥)[1] عن عبد الله بن وضاح، عن يحيى بن اليمان،

وابن عدي (٤/١٦) عن أحمد بن عاصم الأقرع، ومحمد بن أحمد بن

---

(١) في هذه الرواية إشكال: فرواية البزار عن ابن وضاح، عن ابن اليمان، عن شريك، ولم يشر محققه إلى اختلافٍ في النسخ أو إشكالٍ في قراءةٍ، لكن الحديث ذكره الهيثمي في «كشف الأستار» (١٥٧٠)، وابن حجر في مختصره (١٢٣٠)، ورواية ابن الجَزَرِيِّ في «مناقب الأسد الغالب» (١٢/ب) من طريق البزار كلهم ذكروا الحديث وفيه: إسرائيل بدل شريك، ورأيت ابن كثير نقله في «جامع المسانيد» (٢٣٦٥) لكن ذكر محققه أن في الأصل: شريك، عن أبي الطفيل، عن أبي وائل، وأنهم أصلحوا الإسناد بناء على ما في «كشف الأستار».

وهذا أشكل عليَّ كثيراً ولم أجد ما يشفي الغُلة في تصويبه: هل هو عن شريك أم عن إسرائيل، لكن يغلب على ظني أنه عن شريك أخذاً بالأصل في رواية البزار، ويعضده ما عند ابن كثير وإن كان ما بعد شريك فيه غلط لكن الكتابين تتابعا في هذا الموضع، وأمر أخير وهو أن الدارقطني لم يحكه بهذا الإسناد إلا عن شريك وأظنه لو كان ذكر إسرائيل صحيحاً لاشتهر وهو من رواية شريك أشهر فهو - كما ترى - من ثلاثة طرق أخرى، والله أعلم بالصواب.

عيسى، عن جعفر بن سليمان النَّوْفَلي، عن بشر بن عُبيس، عن النضر بن عربي[1]،

والكلاباذي في «بحر الفوائد» (٤٦٦)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٩٠) وفي «فضائل الخلفاء» (٢٣٢)، وفي «الحلية» (١/ ٦٤) من طريق يحيى ابن عبد الحميد،

والحاكم (٣/ ٧٠) من طريق الأسود بن عامر،

أربعتهم (يحيى بن اليمان، والنضر، ويحيى بن عبد الحميد، والأسود) عن شريك، عن أبي اليقظان، عن أبي وائل[2]، عن حذيفة رضي الله عنه مختصراً، وساق ابن عدي أوّل اللفظ، وعَطَفَ في رواية أحمد الأقرع، عن جعفر، روايةَ شريك، عن أبي إسحاق، عن زيد مرسلاً وهو الوجه الخامس الآتي.

---

(١) فيه: النضر بن عدي، والصواب ما أثبته.

(٢) وقع في «الكامل»: عن شريك، عن أبي اليقظان عيسى بن كثير، عن حذيفة، وراجعت نسخة الظاهرية فإذا هي مثل المطبوع، وكذلك هو عند ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٣٨٧٠)، ولم أجد من يُكنى أبا اليقظان واسمه: عيسى بن كثير، ولا رأيت ترجمة لمن يُسمى: عيسى بن كثير يصلح أن يروي عن حذيفة رضي الله عنه لو كان صوابه: عن أبي اليقظان، عن عيسى بن كثير، عن حذيفة رضي الله عنه، وإنما رأيت آثاراً لعيسى بن كثير الأَسَدِيِّ الرَّقِّيِّ عن ميمون بن مهران، وحماد بن أبي سليمان فهذا متأخر جداً، ويغلب على الظن أنه غلط في أصل ابن عدي فاعتبرت ما في باقي الروايات عن شريك وخرّجتُهُ هنا.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ مرسلاً.

أخرجه ابن عدي (١٦/٤) عن أحمد بن عاصم الأقرع، عن جعفر بن سليمان النَّوْفَلي، عن بشر بن عُبَيْس، عن النضر بن عربي[١]، عن شريك، عنه به، وفي أوله زيادة.

وعلقه الدارقطني عن إسرائيل ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على الثَّوْري، فروى عنه الوجه الأول:

- إبراهيم بن هراسة وهي أمه، وأبوه اسمه: رجاء، الشَّيْبَانِيُّ الكوفي، متروك الحديث[٢]، فهذا الوجه غير محفوظ عن الثَّوْري.

ورواه عنه على الوجه الثالث:

- النعمان ابن أبي شيبة الجندي، ثقة[٣].

- يحيى بن العلاء البَجَلِيُّ، متروك الحديث[٤].

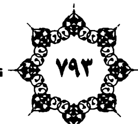
---

(١) تصحف في «الكامل» إلى: النضر بن عدي.

(٢) «اللسان» (٢١٦/١).

(٣) «تهذيب الكمال» (٤٥٠/٢٩/ت٦٤٤٣).

(٤) السابق (٤٨٤/٣١/ت٦٨٩٥).



ورواه على هذا الوجه أيضاً: عبد السلام بن صالح الهروي - وهو: ضعيف لروايته المناكير[1]، وزاد في إسناده ذكر شريك النَّخَعِيِّ وتفرد بذلك[2]، وبهذا تعلم أن كلام الحاكم[3] في أن الثَّوْري لم يسمع هذا من أبي إسحاق وأن بينهما شريكاً اعتداداً برواية عبد السلام محل نظر.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، **فالوجه الأول رواه عنه:**

١ـ إسرائيل؛ إلا أنه من رواية عبد الحميد بن أبي جعفر كيسان الكوفي، ترجمه البخاري وسكت عنه[4]، وقال أبو حاتم: «شيخ كوفي»[5]، وأثنى عليه شريك، وذكره ابن حبان في «الثقات»[6] فلا بأس به لكن لا يحتمل له التفرد، ويزيد الريبة بروايته عن إسرائيل؛ ما علقه الدارقطني عن إسرائيل مرسلاً، وعليه فرواية عبد الحميد، عن إسرائيل غير محفوظة لما سبق.

٢ـ فضيل بن مرزوق - وهو صدوق ربما وهم[7]، ففضيل ليس مذكوراً

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٨/ ٧٣/ت٣٤٢١).

(٢) «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٠٢).

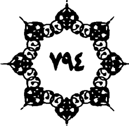
(٣) ويلتحق بهذا من ذكروا هذا الحديث تمثيلاً به على شيء من التدليس.

(٤) «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٨٠).

(٥) «العلل» للرازي (١/ ٢٩٤)، (٢/ ١٥٦).

(٦) (٨/ ٣٩٨)، وانظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٢٩٤) (٢/ ١٥٦)، «تعجيل المنفعة» (١/ ٧٨٤).

(٧) «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٣٠٥/ت٤٧٦٩).



بمزيد اختصاص بأبي إسحاق، فلا يقبل منه هذا، وعليه فهذا الوجه غير محفوظ عن أبي إسحاق.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثاني:

- يونس بن أبي إسحاق إلا أن الرواية **لا** تصح عنه لأن راويه عن يونس: الحسنُ بن قتيبة الخُزَاعِيُّ، متروك الحديث[1]، فهذا الوجه **لا** يصح.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثالث:

سفيان الثَّوْري، إلا أن في صحة هذا عن الثَّوْري نظراً، لأن النعمان الجندي من أقران الثَّوْري وليس معدوداً في أصحاب سفيان فضلاً عن رفعائهم، فلو كان هذا الحديث عند الثَّوْري، عن أبي إسحاق موصولاً كما رواه النعمان لتنافس في سماعه مثل القطان، وابن مهدي، ووكيع، وابن المبارك الذين أوعبوا حديث الثَّوْري، فهذا إن لم يُعد منكراً عن الثَّوْري لتفرد النعمان به، فلا أقل من يوصف بالغرابة الشديدة، ويُحتمل أن يكون الثَّوْري دلَّسه أو رواه مذاكرة فحُمل عنه هكذا، وتقدم البحث في روايته من طريق الثَّوْري عن شريك، عن أبي إسحاق وأنها **لا** تصح.

وأما الرواية عن أبي إسحاق على الوجه الرابع فتقدم أن الدارقطني علقها عن شريك، عن أبي إسحاق، وأبي اليقظان، عن أبي وائل، عن

(١) «اللسان» (٣/٦٩).



حذيفة رضي الله عنه، ولم يُسم أحداً قبل شريك، وعلقها أبو نعيم عن عاصم بن سيار المدني، عن شريك مثله، ولو صحت إلى عاصم فإنه لا يعرف بجرح ولا تعديل معتبر[1].

والذي وقفت عليه عن شريك مسنداً: الرواية عن أبي اليقظان وَحْدَهُ إلا في روايةٍ عند ابن عدي عطف عليها رواية شريك، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ مرسلاً، وسيأتي الكلام عليها في الوجه الخامس.

أما رواية شريك عن أبي اليقظان فلا تخلوا أسانيدها من لينٍ أو راوٍ لم أجد له ترجمة، وليست محل البحث إذ هي من غير طريق أبي إسحاق، ولذا سأختصر الكلام عن الطرق إلى شريك ـ على أني أرى الحديث يشبه أن يكون محفوظاً عنه لتعدد الطرق إليه[2] ـ وسأكتفي بالكلام على مدار الرواية

---

(١) «التاريخ الكبير» (٦/٤٩١)، «الجرح والتعديل» (٦/٣٤٤) وسمى أباه: سناناً، «الثقات» (٨/٥٠٦).

(٢) قد يعضد هذا ما أخرجه الترمذي (٣٨٢٨) عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، عن إسحاق بن عيسى، عن شريك، عن أبي اليقظان، عن زاذان، عن حذيفة رضي الله عنه الحديث، وفيه: قال الدارمي: «فقلت لإسحاق بن عيسى: يقولون هذا عن أبي وائل، قال: لا، عن زاذان إن شاء الله»، ثم قال الترمذي: «هذا حديث حسن، وهو حديث شريك»، فهذا النص يدل على شهرة هذا الحديث عن شريك، عن أبي اليقظان، عن أبي وائل، وأما روايته عن زاذان كما رواه إسحاق بن عيسى فهو وهم لكن لا أدري ممن فقد رأيتُ من تابع إسحاق عليه، والله أعلم.

وهو شيخ شريك: أبو اليقظان عثمان بن عُمير البَجَلِيُّ الكوفي، فقد اتُّفق على تضعيفه وكان غالياً في مذهب القوم ويؤمن بالرجعة[1]، فالرواية لا تثبت؛ بل روايتُهُ الحديثَ عن مثل أبي وائل شقيق بن سلمة إحدى الكُبَر والله المستعان.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الخامس:

شريك بن عبد الله النَّخَعِيُّ، وتقدم أن الرواية إن صحت عنه فهو مقدم في أبي إسحاق، إلا أن الرواية عنه مدارها على جعفر النَّوْفَلي، وهو من شيوخ الطحاوي، والطبراني وأجود ترجمة له نقلها العيني في «مغاني الأخيار»[2] فقال: «وقال أبو سعيد بن يونس فى «تاريخ الغرباء ممن قدم مصر»: جعفر ابن سليمان بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن المغيرة بن نَوْفل بن الحارث بن عبد المطلب، يكنى أبا القاسم، بصري[3] قدم إلى مصر وحدث بها، وخرج إلى الشام، وتوفى بفلسطين فى شوال سنة ست وثمانين ومئتين».

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٩/٤٦٩/ت٣٨٥١).

(٢) (١/١٢٤)، وينظر: «كشف الأستار» للسندي (٢٠)، «تراجم الأحبار» (١/٢٥٩)، ولم يعرض العيني لترجمته في «نخب الأفكار» (١٣/٤٠٠) اكتفاء بترجمته له في «المغاني» كما هو معروف من شرطه.

(٣) كذا قال ابن يونس، والمذكور في ترجمته، ومواضع الرواية عنه أنه مدني، فإن صح ما ذكره فلعله انتقل إلى البصرة بعدُ ثم قدم مصر ففلسطين وتوفي بها.



وترجمه الشيخ أبو الطيب المنصوري وأفاد بتخريج أبي نعيم حديثه في «المستخرج»، وتوثيق العراقي له، ثم انتهى إلى الحكم عليه بأنه مقبول(١).

وأرى الشيخ المنصوريَّ أحسنَ حين لم يبنِ على توثيق العراقي إذ لا يعرف له فيه سلف، فقد ترجمه الذهبي قبله، والعيني، والسخاوي بعده فلم يذكرا فيه توثيقاً، ولو ظفروا به لذكروه(٢).

وأما تخريج أبي نعيم حديثه فهو موضع واحد متابعة(٣)، ومثله أيضاً لا يُبنى عليه كبير شيء، وعليه فالرجلُ لا يُعرف فيه جرح ولا تعديل.

---

(١) «إرشاد القاصي والداني» (٢٣٦/ت٣١٩)، «محجة القرب» (٢٣٢/ح١٣٠).

(٢) **تنبيه**: ساق الشيخ المنصوري اسم جعفر فقال: ابن سليمان البرمكي المدني النَّوْفَلي، ونسبته برمكياً فيها نظرٌ، وأظن الشيخ بنى على رواية في «المعجم الصغير» للطبراني (٣١٧) وفيها: «حدثنا جعفر بن سليمان البرمكي المدني، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه قال: قال رسول الله: من سيدكم يا بني سلمة..» الحديث، وبنى عليها التدمري أيضاً في كما في حاشيته على «تاريخ الإسلام» (سنة ٢٨٦/١٤٠/ت١٧٣)، والأقربُ غلطُ نسبته برمكياً وأن ما في «المعجم» تحريف، فالحديث المذكور رواه الطبراني في «الكبير» (١٩/٨١/ح١٦٣) وفيه: النَّوْفَلي، وانظر: «جامع المسانيد» (٩٠٧٦)، وليس أبينُ في بيان غلطها من نَسَبِهِ الذي جَوَّدَهُ ابن يونس ورفعه إلى عبد المطلب مع اعتبار مواضع الرواية الأخرى عند الطحاوي والطبراني في غير ما كتابٍ، فهو هاشمي نوفلي، وما للبرامكة إليه سبيل.

(٣) (٤١٦).



والراوي عن شريك هو: النضر بن عربي العَامِرِيُّ، لا بأس به[1]، وهو قديم يروي عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما، وعكرمة، ومجاهد ونحوهم، لكني تتبعت روايات النضر بن عربي، عن شريك فلم أجد إلا هذه الرواية وأخشى الاعتداد بها، والبناء عليها لما فيها من الغرابة الشديدة.

وأختم بأن الإمام الدارقطني نص على غرابة الحديث وتفرد جعفر النَّوْفَلي بالحديث من طريق النضر، عن شريك، عن أبي اليقظان، عن حذيفة رضي الله عنه[2]، ومثله في التفرد والغرابة روايته هنا من طريق النضر، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن زيد مرسلاً، والأقرب أن هذه الرواية لا يعتد بها لما سبق بيانه.

والذي رجحه الدارقطني في الاختلاف وجه علقه عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن زيد مرسلاً، فإن صحت الرواية المعلقة عن إسرائيل مرسلاً فلاشك أنها الراجحة كما قاله أبو الحسن رحمه الله فالأوجه الموصولة فيها نكارة عمن رويتْ عنه من أصحاب أبي إسحاق.

وشيخ أبي إسحاق: زيد بن يُثَيْع الهَمْدَانِيُّ الكوفي، ثقة قليل الحديث[3]، وسماع أبي إسحاق منه معروف مشهور.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٩/٣٩٦/ت٦٤٣١).

(٢) «أطراف الأفراد» (٢٠٠٧).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٠/١١٥/ت٢١٣٢).



الحكم على الحديث:

الحديث لا يصح موصولاً ، أما الوجه المرسل فأنا متوقف فيه إلى حين الوقوف على إسناده إلى إسرائيل.



وسئل الإمام الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن:

حديث سعيد بن وهب، عن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه».

فقال: «حدث به الأعمش، وشعبة، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، عن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

واختلف عن الأعمش؛ فقال عبد الواحد بن زياد، عنه، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ.

وقال عبد الرزاق، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، وعبد خير.

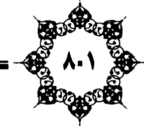
وقال فضيل بن مرزوق، عن أبي إسحاق، عن سعيد، وعمرو ذي مر.

وقال يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن سعيد ابن وهب، وزيد بن يُثَيْعٍ، وعمرو ذي مر.

وقال فطر، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، وعمرو ذي مر، وزيد بن يُثَيْعٍ؛ كقول يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق.

وقال شريك، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، وزيد بن يُثَيْعٍ.

وقال عمران بن أبان، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن زيد بن



يُثَيْعٍ وحده.

وقال إسحاق بن محمد العَرْزَمِيُّ، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، وزيد ابن وهب، ووهم، وإنما أراد: زيد بن يُثَيْعٍ.

وقال عمرو بن ثابت، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، وزيد ابن يُثَيْعٍ، وهُبيرة بن يَرِيْم، وحَبَّة العُرَني.

وقال الجراح بن الضحاك، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، وعمرو ذي مر، وحَبَّة العُرَني.

وقال الأجلح، عن أبي إسحاق، عن عمرو ذي مر وحده.

وقال أبان بن تغلب: عن أبي إسحاق، عن عمرو ذي مر وآخر لم يسمه.

وقال خالد بن عامر بن عَدَّاس، عن فطر، عن أبي إسحاق، عن الحارث الأعور، عن علي رضي الله عنه، ولم يتابع على: الحارث.

وأشبهها بالصواب قول الأعمش، وشعبة، وإسرائيل، وإسحاق بن أبي إسحاق[1]، ومن تابعهم، والله أعلم»[2].

(١) هكذا في الأصل، وفي طبعة الدباسي (١/ ٣٩٠)، والظاهر أنه يعني: يوسف بن إسحاق ابن أبي إسحاق، فقد سبق له تسميته.

(٢) «العلل» (٣/ ٢٢٤/س٣٧٥).



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة عشر وجهاً:

١ ـ أبو إسحاق، عن سعيد بن وهب، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن علي رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن سعيد بن وهب، وعبد خير، عن علي رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن سعيد، وزيد، وعمرو ذي مر، عن علي رضي الله عنه.

٥ـ أبو إسحاق، عن سعيد، وزيد، عن علي رضي الله عنه.

٦ـ أبو إسحاق، عن سعيد، وزيد بن وهب، عن علي رضي الله عنه.

٧ـ أبو إسحاق، عن سعيد، وزيد بن يُثَيْعٍ، وهُبيرة بن يَرِيْم، وحَبَّة العُرَني، عن علي رضي الله عنه.

٨ـ أبو إسحاق، عن عبد خير، وعمرو، وحَبَّة، عن علي رضي الله عنه.

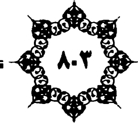
٩ـ أبو إسحاق، عن عمرو ذي مر، عن علي رضي الله عنه.

١٠ـ أبو إسحاق، عن عمرو ذي مر، وآخر، عن علي رضي الله عنه.

١١ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

١٢ـ أبو إسحاق، عن حُبْشِيِّ بنِ جُنَادَةَ رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.



١٣ـ أبو إسحاق، عن زيد بن أرقم ﵁، وعمرو ذي مر، عن النبي ﷺ.

١٤ـ أبو إسحاق، عن زيد بن أرقم ﵁.

١٥ـ أبو إسحاق، عن زيد بن أرقم ﵁، والبراء بن عازب ﵄.

١٦ـ أبو إسحاق، عن البراء بن عازب ﵄.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن سعيد بن وهب، عن علي ﵁.

أخرجه الإمام أحمد (٢٣١٥٦)، وفي «فضائل الصحابة» (١٠٢١) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٢٢٢)، والضياء (٤٧٩) ـ والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٤١٧)، والآجري في «الشريعة» (١٥٤١) من طريق محمد بن جعفر غندر، عن شعبة.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٤٢٩)، والضياء (٤٨١) من طريق الفضل بن موسى،

وابن عساكر (١٢/٢٢٣) من طريق يحيى بن يعلى،

كلاهما (الفضل، ويحيى) عن الأعمش.

وابن عساكر (١٢/٢٢٣) من طريق خالد بن عبد الله، عن الأجلح بن عبد الله الكِنْدِيِّ.

ثلاثتهم (شعبة، والأعمش، والأجلح) عنه به، ولفظ شعبة في «المسند»: عن أبي إسحاق قال: سمعت سعيد بن وهب قال: نَشَدَ عليٌّ الناسَ

فقام خمسة أو ستة من أصحاب النبي ﷺ فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، وفي رواية الأعمش زيادة الدعاء لمن والاه أو عاداه، وفي رواية الأجلح زيادة: «ألا إن الله وليي، وأنا ولي المؤمنين».

وعلقه الدارقطني عن إسرائيل، ولم أقف عليه، وستأتي روايته عن سعيد، وزيد بن يُثَيْعٍ جميعاً في الوجه الخامس.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/ ٦٧/ ح١٢١٤٠)[1]،

وابن أبي عاصم في «السنة» (١٣٧٤) ـ ومن طريقه الضياء (٤٦٤) ـ عن محمد بن خالد الواسطي،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٤١٩) من طريق عمران بن أبان،

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، ومحمد، وعمران) عن شريك.

وابن أبي عاصم في «السنة» (١٣٧٠) من طريق عبيد الله بن موسى، عن فطر بن خليفة.

كلاهما (فطر، وشريك) عنه به، ولفظ ابن أبي شيبة، وعمران، عن

---

(١) وقع فيه: عن أبي إسحاق، عن [سعيد بن وهب عن] زيد بن يُثَيْعٍ، كذا وضعت بين معقوفين، وليس ما بينهما في طبعة محمد عوامة (٣٢٧٥٤)، وطبعة الرشد (٣٢٦٢٧)، والصواب حذفها.

شريك مثل الأول مع زيادة الدعاء، ولفظ محمد عنه اقتصر فيه على القطعة الأولى من الحديث وهو لفظ فطر أيضاً.

وعلقه الدارقطني عن عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن سعيد بن وهب، وعبد خير، عن علي ﷺ.

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ٢٢٢) من طريق عبد الرزاق، عن إسرائيل، عنه به واقتصر على القطعة الأولى.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن سعيد، وزيد، وعمرو ذي مر، عن علي ﷺ.

أخرجه البزار (٧٨٦)، وابن عساكر (١٢/ ٢٢١) من طريق عبيد الله ابن موسى،

والعسكري في «المنتقى من حديثه» (٤٢/ب) من طريق علي بن هاشم،

كلاهما (عبيد الله، وعلي) عن فطر بن خليفة.

وابن قانع في «الفوائد» (١٦٥/ب) من طريق إسماعيل بن جعفر، عن إسرائيل.

كلاهما (فطر، وإسرائيل) عنه به، واقتصروا على القطعة الأولى إلا لفظ علي، عن فطر فنحوه.

وعلقه الدارقطني عن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، ولم أقف عليه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن سعيد، وزيد، عن علي رضي الله عنه.

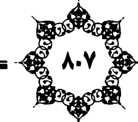
أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (٩٥٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٢٢٢/١٢)، وابن الجَزَرِيِّ في «مناقب الأسد» (٢/ب)، والضياء (٤٨٠)، والمزي (٩٩/١١) ـ والبزار كما في «كشف الأستار» (٢٥٤١) من طريق علي بن حكيم، عن شريك.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٤١٨) من طريق خلف بن تميم، عن إسرائيل.

كلاهما (شريك، وإسرائيل) عنه به، نحوه، ولفظ إسرائيل مختصر بالقطعة الأولى.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن سعيد بن وهب، وزيد بن وهب، عن علي رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن إسحاق بن محمد العَرْزَمِيِّ، عن شريك، ولم



أقف عليه.

الوجه السابع: أبو إسحاق، عن سعيد، وزيد، وهُبيرة بن يَرِيْم، وحَبَّة العُرَني، عن علي رضي الله عنه.

علقه الدارقطني هكذا عن عمرو بن ثابت، لكن أخرج الطبراني في «الكبير» (٥/١٩١/ح٥٠٥٨) من طريق عمرو، عن أبي إسحاق، عن هُبيرة ابن يَرِيْم، عن سعيد بن وهب، وحَبَّة العُرَني، وزيد بن أرقم: أن علياً فذكر نحوه، وأخشى أن صوابه: عن هُبَيْرَةَ، وسعيد إلى آخر مَنْ ذُكر كما علقه الدارقطني لا أنه من رواية هبيرة عن سعيد فهو غير معهود في الروايات.

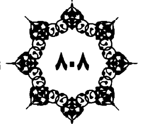
الوجه الثامن: أبو إسحاق، عن عبد خير، وعمرو، وحَبَّة، عن علي رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن الجراح بن الضحاك، عنه به، ولم أقف عليه.

الوجه التاسع: أبو إسحاق، عن عمرو ذي مر، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١٠٢٢)، والآجري في «الشريعة» (١٥٤٢) من طريق غندر، عن شعبة.

وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (٩٥١) عن علي بن حكيم، عن شريك.



والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٤١٨) من طريق خلف بن تميم، عن إسرائيل.

والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٧٦١) من طريق سهل بن عامر البَجَلِيِّ، عن عيسى بن عبد الرحمن السُّلَمِيِّ.

والعقيلي (٣/٩٨٩)، والخُلْدِيُّ في «الفوائد» (٤٤/أ)، وابن المقرئ في «المعجم» (١٥) - ومن طريقه ابن عساكر (١٢/٢٢٤) - من طريق جابر بن الحر.

والخُلْدِيُّ في «الفوائد» (٤١/أ) عن القاسم بن محمد الدلال، عن إبراهيم بن الحسن، عن شعيب بن راشد.

والطبراني في «الأوسط» (٢١٠٩) من طريق عبد الله بن الأجلح، عن أبيه.

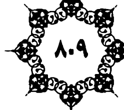
سبعتهم (شعبة، وشريك، وإسرائيل، وعيسى، وجابر، وشعيب، والأجلح) عنه به، بنحوه، واتفقوا على أن عَمْراً ذا مرٍ زاد فيه: وانصر من نصره، وأحب من أحبه، وأبغض من أبغضه، وأعز من أعانه.

الوجه العاشر: أبو إسحاق، عن عمرو ذي مر، وآخر، عن علي رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن أبان بن تغلب، ولم أقف عليه.

الوجه الحادي عشر: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن خالد بن عامر بن عَدَّاس، عن فطر، عن



أبي إسحاق ولم أقف عليه مسنداً، وقال الدارقطني: «لم يتابع عليه»[1].

الوجه الثاني عشر: أبو إسحاق، عن حُبْشِيٍّ بنِ جُنَادَةَ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن أبي عاصم (١٣٦٠)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/١٩٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/١٦/ح٣٥١٤)، وابن عدي (٣/٢٥٦)، وابن عساكر (١٢/٢٣٣) من طريق سليمان بن قَرْم الضَّبِّيِّ، عنه به بنحوه وفيه زيادة.

الوجه الثالث عشر: أبو إسحاق، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، وعمرو ذي مر، عن النبي ﷺ.

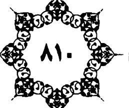
أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/١٩٢/ح٤٠٥٩) من طريق حُبَيِّب بن حبيب، عنه به، بنحوه وفيه زيادة.

الوجه الرابع عشر: أبو إسحاق، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٣٧٥) من طريق محمد بن خالد، عن شريك.

---

(١) نقله عنه ابن حجر في «اللسان» (٣/٢١٦).



وابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ٢٢٦) من طريق جَنَابِ بنِ نِسْطَاسٍ، عن فطر بن خليفة.

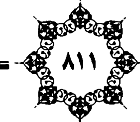
كلاهما (شريك، وفطر) عنه به، واقتصر محمد، عن شريك على القطعة الأولى، وزاد جناب، عن فطر زيادات نحو رواية عمرو ذي مر.

الوجه الخامس عشر: أبو إسحاق، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، والبراء بن عازب رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (١٦٤٣) - ومن طريقه ابن عساكر (١٢/ ٢٢٨) - وابن عدي (٦/ ٣٥٠)، وابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السنة» (٨٧)، وأبو نعيم في «فضائل الخلفاء» (١٨) من طريق موسى بن عثمان الحضرمي، عنه به، بنحوه وفيه زيادة في أوله.

الوجه السادس عشر: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أخرج النسائي في «السنن الكبرى» (٨٤١٩) من طريق عمران بن أبان، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن علي رضي الله عنه كما سبق وفيه: «قال شريك: فقلت لأبي إسحاق: هل سمعت البراء بن عازب يحدث بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم».



والدولابي في «الكنى والأسماء» (١٢٣٥)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٣٥٦)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/٢٤٤) من طريق أبي حنيفة سعيد بن بيان[١]، عن أبي إسحاق به وفيه زيادة كثيرة في أوله والدعاء في آخره.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ الأجلح بن عبد الله الكِنْدِيُّ، وهو صدوق كما سبق، فروى عنه الوجه الأول:

ـ خالد بن عبد الله الطحان الواسطي، ثقة ثبت حافظ، جازف ابن عبد البر فضعفه[٢].

وروى عنه الوجه التاسع:

ـ عبد الله بن الأجلح الكِنْدِيُّ، لا بأس به[٣].

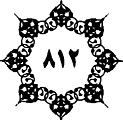
ويظهر احتمال تصحيح الوجهين عن الأجلح والله أعلم.

---

(١) أشار الخطيب إلى وهم شيخ ابن شاهين في اسم أبي حنيفة هذا.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٨/٩٩/ت١٦٢٥)، «التهذيب» (٣/١٠٠).

(٣) «التهذيب» (٥/١٣٩).



٢ـ شريك بن عبد الله النَّخَعِيُّ، وتقدم أنه مقدم في أبي إسحاق إن كانت الرواية من صحيح حديثه على ما تقدم من التفصيل في ذلك، فروى عنه الوجه الثاني:

ـ أبو بكر بن أبي شيبة، وتقدم مراراً أنه ممن سمع من شريك بأَخَرَةٍ.

ـ عمران بن أبان الواسطي، ضعيف[١].

ـ محمد بن خالد الواسطي، متهم بالكذب[٢].

وروى عن شريك الوجه الخامس، والتاسع:

ـ علي بن حكيم الأَوْدِيُّ، ثقة[٣]، وهو متأخر الطبقة في سماعه من شريك.

وأما الوجه السادس فعلقه الدارقطني عن إسحاق بن محمد العَرْزَمِيِّ، عن شريك، ولو صح إلى العَرْزَمِيِّ فإسحاق هذا ذكره ابن أبي حاتم وسكت عنه، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأشار الذهبي إلى أنه تكلم فيه[٤]، ففيه ضعف، وحكم الدارقطني عليه بالوهم في قوله: «عن زيد بن وهب» وقال: «إنما أراد: زيد بن يُثَيْعٍ»، فقوله غير محفوظ.

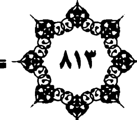
---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/٣٠٥/ح٤٤٧٩).

(٢) السابق (٢٥/١٣٩/ت٥١٧٨).

(٣) السابق (٢٠/٤١٥/ت٤٠٥٨).

(٤) «اللسان» (٢/٦٧).



وروى عنه الوجه الرابع عشر:

ـ محمد بن خالد الواسطي سبق وهو متهم بالكذب فهو غير محفوظ.

وروى عنه الوجه السادس عشر:

ـ عمران بن أبان سبق وهو ضعيف فهو غير محفوظ.

فتبين مما سبق أن الوجه الثاني، والخامس، والتاسع محفوظ عن شريك، إلا أنها من رواية من تأخر سماعه منه، وسيأتي بيان أثره في متون الروايات أما أسانيد هذه الوجوه فقد توبع عليها.

٣ـ فطر بن خليفة، تقدم أنه ثقة، وسماعه من أبي إسحاق يظهر أنه قديم، فروى عنه الوجه الثاني:

ـ عبيد الله بن موسى، ثقة تقدم مراراً، فهذا محفوظ عنه.

وروى عن فطر الوجه الرابع:

ـ علي بن هاشم البريدي، صدوق، وكان غالياً في التشيع وربما تفرد بشيء من فضائل علي لا يرويها غيره[١].

ـ عبيد الله بن موسى أيضاً.

فهذا الوجه محفوظ أيضاً، وقد جمعهما عبيد الله.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢١/١٦٣/ت٤١٤٧).



وروى عن فطر الوجه الحادي عشر:

ـ خالد بن عامر بن عَدَّاس، وسبق نقل قول الدارقطني بنفي المتابع له، ولم أجد لخالدٍ ترجمة سوى ما نقله ابن حجر في «اللسان» عن الدارقطني في هذا الحديث، ولم يزد شيئاً يبين حاله، فهو غير محفوظ عن فطر.

وروى عن فطر الوجه الرابع عشر:

ـ جَنَابُ بنُ نِسْطَاسٍ الجَنْبِيُّ، يروي عن: شريك النَّخَعِيِّ[1]، والأعمش، ومحمد العَرْزَمِيِّ[2]، وخالد بن علقمة[3]، وروى عنه: مبشر بن إسماعيل[4]، وابنه محمد بن جناب[5]، وإسماعيل بن صبيح[6]، إلا أني لم أقف على من تكلم عن ضبطه، وبكل حال فلم يتابع على هذا الوجه فهو غير محفوظ.

---

(١) «المعجم الأوسط» (١٧٥١، ١٧٥٩).

(٢) «الإكمال» لابن ماكولا (٢/١٣٤)، «تهذيب مستمر الأوهام» (١٥٧)، «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٢)، «اللسان» (٢/٣٤٥).

(٣) «تهذيب الكمال» (٨/١٣٤).

(٤) «المعجم الأوسط» (١٧٥١، ١٧٥٩).

(٥) «الإكمال» (٢/١٣٤، ١٣٥).

(٦) «تهذيب الكمال» (٣/١١٠).

٤ـ إسرائيل بن يونس، فروى عنه الوجه الثالث:

ـ عبد الرزاق الصنعاني، ثقة، وقد تفرد بذكر عبد خير في الإسناد، ولم أقف على تابعه عليه من أصحاب إسرائيل، ولا عن أبي إسحاق، وأظنه سبق إلى ذهنه ـ والله أعلم ـ لوروده كثيراً في أسانيد حديث علي رضي الله عنه.

وروى عن إسرائيل الوجه الرابع:

ـ إسماعيل بن جعفر المدني، ثقة[1]، فهذا محفوظ عنه.

وروى عن إسرائيل الوجه الخامس، والتاسع:

ـ خلف بن تميم التميمي، ثقة[2]، فهذان محفوظان عنه.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، فبقي منه ما يلي:

فرواه عنه على الوجه الأول:

شريك النَّخَعِيُّ، وشعبة، والأعمش، والأجلح بن عبد الله الكِنْدِيُّ.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثاني:

شريك النَّخَعِيُّ، وفطر بن خليفة.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثالث:

إسرائيل إلا أن ذكر عبد خير في الإسناد غير محفوظ لتفرد عبد الرزاق به.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣/٥٦/ت٤٣٣).

(٢) السابق (٨/٢٧٦/ت١٧٠٢).



ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الرابع:

فطر بن خليفة، وإسرائيل.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الخامس:

شريك النَّخَعِيُّ، وإسرائيل.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه التاسع:

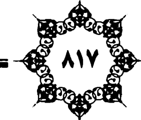
شريك، وإسرائيل، وشعبة، وعيسى السلمي، وجابر بن الحر، والأجلح الكِنْدِيُّ، وهؤلاء تقدموا مراراً إلا:

ـ عيسى بن عبد الرحمن السُّلَمِيَّ، ثقة[1]، وبالنظر إلى طبقته يظهر أنه قديم السماع من أبي إسحاق، والراوي عن عيسى: سهل بن عامر البَجَلِيُّ الكوفي؛ ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا يستحق، ولا يستوجب تصريح كذبه»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، روى لنا أحاديث بواطيل، أدركته بالكوفة وكان يفتعل الحديث»، وعبارة أبي حاتم مهلكة ولذا حكاها الذهبي بقوله: «كذبه أبو حاتم»[2]، وعبارة البخاري كافية في رده إن لم يُسلم

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/٦٣٠/ت٤٦٣٩).

(٢) انظر: «الجرح» (٤/٢٠٢)، «الثقات» (٨/٢٩٠)، «الكامل» (٣/٤٤٢)، «اللسان» (٤/١٢٢).



تكذيبه، وعليه فلا تثبت الرواية عن عيسى السلمي.

ـ جابرَ بنَ الحر النَّخَعِيَّ، سكت عنه ابن أبي حاتم[1]، وقال الأَزْدِيُّ: «يتكلمون فيه»[2]، وذكره الحاكم في جملة الثقات الذين يجمع حديثهم[3]، وهذا ليس بعمدة في توثيقه؛ فقد ذكر في هذا الفصل جملة من الضعفاء، وعلى كلٍ فقد توبع.

ـ شعيب بن راشد؛ وسبق أنه صدوق إن شاء الله، إلا أن الإسناد إليه لا يصح، فهو من رواية القاسم بن محمد الدلال ومرَّ أنه ضعيف، وشيخ القاسم: إبراهيم بن الحسن الثَّعْلَبِيُّ قليل الحديث؛ تفرده محل نظر[4].

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثاني عشر:

سليمان بن قَرْم الضَّبِّيُّ: شيعي سيء الحفظ[5]؛ فهذا غير محفوظ عن أبي إسحاق لضعف راويه.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثالث عشر:

حُبَيِّب بن حبيب أخو حمزة الزيات، وحُبَيِّب واهي الحديث تقدم

---

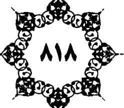
(١) «الجرح» (٢/٥٠١).

(٢) «اللسان» (٢/٢٨٥).

(٣) «المعرفة» (٢٤٦).

(٤) تقدم الكلام على رواة هذه السلسة (ص٧٦٧).

(٥) «تهذيب الكمال» (١٢/٥١/ت٢٥٥٥)، «الكامل» (٣/٢٥٥).



مراراً، فهذا غير محفوظ.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الخامس عشر:

ـ موسى بن عثمان الحضرمي: شيعي منكر الحديث[1]، فهذا لا يصح عنه.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه السادس عشر:

ـ سعيد بن بيان أبو حنيفة، وصفه ابن حجر بقوله: «شيخ»[2]، ولم أقف فيه على أكثر من ذلك، فلا يحتج بمثله عن أبي إسحاق، فهو غير محفوظ.

فالمحفوظ عن أبي إسحاق خمسة أوجه هي: الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس، والتاسع.

وانتهى الدارقطني رحمه الله في الاختلاف إلى الترجيح بقوله: «وأشبهها بالصواب قول الأعمش، وشعبة، وإسرائيل، و[يوسف بن] إسحاق بن أبي إسحاق ومن تابعهم».

وقول الدارقطني هذا يحتمل ـ والله أعلم ـ أمرين:

١ـ أن مراده الوجه الذي اتفقوا عليه كلهم، ولعل في هذا بعداً، لأن

---

(١) «العلل الكبير» (١/٤٥٨)، «أبو زرعة» (٢/٤٢٩)، «الكامل» (٦/٣٤٩)، «اللسان» (٧/١٨٦).

(٢) «نزهة الألباب» (١/٣٥٥).



من سماهم الدارقطني هنا لم يتفقوا كلهم على وجه واحد، لأنه علق الوجه الأول عن الأعمش، وشعبة، وإسرائيل، وهنا رجح أن قول يوسف بن إسحاق محفوظ أيضاً، ويوسف يرويه ويزيد فيه: زيد بن يُثَيْعٍ، وعمراً ذا مر، ولم ينفرد بذلك بل تابعه شعبة، وإسرائيل.

٢ـ أن يكون مراده مجموع ما هو محفوظ من رواية هؤلاء الذين سماهم في الترجيح، وكأن هذا ـ والله أعلم ـ أقرب لكلام الدارقطني.

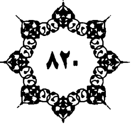
فعند تأمل وجوه الرواية المحفوظة عن هؤلاء الذين رجح الدارقطني رحمه الله قولهم يتبين ما يلي:

أ ـ سماع أبي إسحاق الحديث من ثلاثة من شيوخه وهم: سعيد بن وهب، وزيد بن يُثَيْعٍ، وعمرو ذو مر، وهذا محتمل لأبي إسحاق لاتساعه في الرواية والحفظ.

ب ـ جمعه الشيوخ الثلاثة في الرواية، وتارة اقتصاره على اثنين، أو واحد منهم، محمول على التفنن في الرواية.

وعليه فإن الحديث محفوظ عن أبي إسحاق، عن شيوخه الثلاثة، وذِكْرُ أمير المؤمنين رضي الله عنه له على المنبر، مع اشتماله على ما يتنافس الكوفيون على روايته لحبهم له رضي الله عنه، فاحتمال تعدد رواته كبير.

هذا ما يتعلق بالحديث من حيث الإسناد، أما متن الحديث فالمحفوظ منه



يعتمد على بيان حال شيوخ أبي إسحاق.

أما سعيد بن وهب الهَمْدَانِيُّ الخَيْوَانِيُّ فثقة[1]، كان كثير الملازمة لعلي رضي الله عنه حتى لقب بالقُرَاد[2].

وأما زيد بن يُثَيْعٍ فتقدم وهو ثقة.

وأما عمرو ذو مر الهَمْدَانِيُّ فممن ينفرد عنه أبو إسحاق بالرواية، وله أحاديث تفرد بها مناكير، لكن وثقه العجلي[3]، وهو تساهل كبير فيما يظهر، فقد نقل ابن حجر[4] أن البخاري قال فيه: «فيه نظر»، فالأشبه ـ والله أعلم ـ أن حديثه مما لا يحتج به[5].

فالمحفوظ من طريق أبي إسحاق ـ بناء على ما سبق ـ اللفظ الذي اتفق عليه الرواة عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، وزيد بن يُثَيْعٍ وهو: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، وزاد شريكٌ النَّخَعِيُّ، والأعمش: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه».

---

(١) «تهذيب الكمال» (١١/٩٧/ت٢٣٧٣).

(٢) ابن سعد (٦/١٧٠).

(٣) «الثقات» (٢/١٨٨).

(٤) «التهذيب» (٨/١٢١).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢٢/٣٠٢/ت٤٤٧٨)، «الكامل» (٥/١٤٢)، العقيلي (٣/٩٨٨)، «المجروحين» (٢/٣٣).

أما رواية شريك فتقدم أنها من رواية علي بن حكيم الأَوْدِيُّ، وهو من طبقة من تأخر سماعه من شريك، فليس هذا من صحيح حديثه.

وأما الأعمش فيتشيع وليس بالقوي في حديث أبي إسحاق، وله أوهام كثيرة، ومع هذا فلم أقف على سماعه من أبي إسحاق، فيمكن أن تكون الجملة الزائدة وهم منه، أو دلسها عن غيره.

أما رواية أبي إسحاق، عن عمرو ذي مر فإنهم اتفقوا على روايته بلفظ: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»، وذكر ألفاظاً تفرد بها عمرو ذو مر لم يتابع عليها.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، وزيد بن يُثَيْعٍ، عن علي رضي الله عنه بهذا القدر من المتن فقط: «من كنت مولاه فعلي مولاه» صحيح.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث سعيد بن ذي حُدَّان، عن علي رضي الله عنه قال: «قضى الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن الحرب خدعة».

فقال: «هو حديث يرويه أصحاب أبي إسحاق، عنه، عن سعيد ابن ذي حُدَّان، عن علي رضي الله عنه.

ورواه الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حُدَّان قال: حدثني من سمع علياً رضي الله عنه، وهو أصح؛ لأن سعيد بن ذي حُدَّان لم يدرك علياً رضي الله عنه»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

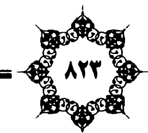
١ ـ أبو إسحاق، عن سعيد بن ذي حُدَّان، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن سعيد بن ذي حُدَّان، عمن سمع علياً رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن سعيد بن ذي حُدَّان، عن علي رضي الله عنه.

---

(١) «العلل» (٣/٢٢٧/س٣٧٦).



أخرجه الطيالسي (١٦٧) عن قيس بن الربيع.

وابن سعد (٦/ ٢٤٤)، وأبو عوانة (٤/ ٢١١/ح٦٥٣٥)، وابن قانع في «الفوائد» (١٦٥/أ)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٣) من طريق إسرائيل.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٥٢٩/ح١٥٥٠٩) من طريق زكريا ابن أبي زائدة.

وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١/ ٩٠/ح٦٩٦) ـ ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٢٥) ـ وأبو يعلى (٤٩٤)، والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند علي» (١٣) من طريق شريك النَّخَعِيِّ.

وأبو عوانة (٤/ ٢١١) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود،

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٩٢٣)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٢) من طريق محمد بن كثير،

كلاهما (أبو حذيفة، ومحمد) عن الثَّوْري.

خمستهم (قيس، وإسرائيل، وزكريا، وشريك، والثَّوْري) عنه به، ولفظ الطيالسي: عن علي رضي الله عنه قال: «إن الله عز وجل سمى الحربَ على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم الخدعةَ»، والباقون نحوه، ولم يسق أبو الشيخ رواية ابن رجاء، عن إسرائيل، وأبو عوانة رواية أبي حذيفة، وفي رواية زكريا زيادة، ورواية محمد ابن كثير مختصرة.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن سعيد بن ذي حُدَّان، عمن سمع علياً رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٥٢٩/ح١٥٥٠٨)، والسَّرِي ابن يحيى في «حديث الثَّوْري» (٨١) عن وكيع،

والإمام أحمد (٦٩٧، ١٠٣٤)، وعبد الله في زوائد «المسند» (٦٩٧)، والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند علي» (١٩٢) من طريق عبد الرحمن بن مهدي،

كلاهما (وكيع، وابن مهدي) عن الثَّوْري، عنه به، بنحوه، ورواية الإمام أحمد مختصرة.

دراسة الاختلاف:

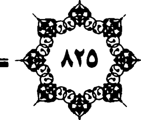
اختلف في الحديث على الثَّوْري، فرواه عنه على الوجه الأول:

ـ أبو حذيفة موسى بن مسعود، سبق أنه صدوق، وحديثه عن الثَّوْري ليس بالقوي.

ـ محمد بن كثير العَبْدِيُّ، صدوق له أفراد لاسيما ما أشار إليه ابن معين من انفراده بذكر ألفاظ السماع[1].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٣٤/ت٥٥٧١).



وخالفهما اثنان من أصحاب الثَّوْري الحفاظ: وكيعٌ، وابنُ مهدي، فما روياه هو المحفوظ الصحيح عن الثَّوْري.

وعليه فالوجه الأول محفوظ عن أبي إسحاق من رواية شريك بن عبد الله النَّخَعِيِّ، وإسرائيل، وزكريا بن أبي زائدة، وغيرهم، وهؤلاء ثقات فيه.

وخالفهم الثَّوْري، فرواه على الوجه الثاني فزاد في الإسناد رجلاً مبهماً، ورجح الدارقطني رحمه الله هذا الوجه فقال: «وهو أصح، لأن سعيد بن ذي حُدَّان لم يدرك علياً رضي الله عنه»، وعبارته لا تدل على تغليطه من رواه على الوجه الأول، فظهر بما سبق أن كلا الوجهين محفوظ عن أبي إسحاق، فربما ذكر أبو إسحاق الرجل المبهم، وربما حذفه، والأصح من روايتيه ذِكْرُ الرجل، وعلل الدارقطني لترجيحه بعدم إدراك سعيدٍ لعلي رضي الله عنه فلابد من واسطة، لكن ذكر الواسطة وحذفها راجع ـ فيما يظهر ـ إلى النشاط في الرواية لا لتغير الحفظ، لأن شريكاً قديم السماع وإسرائيل كذلك على الراجح.

وأما تصحيح الطبري الوجهَ الأولَ فمُتعقب بما ذُكر آنفاً، وإغفاله ـ مع وقوفِهِ عليه وروايتِهِ ـ ما زاده الثَّوْري في الإسناد مع عدم إدراك سعيد بن ذي حُدَّان علياً رضي الله عنه تساهلٌ ظاهرٌ، وردٌّ لقول حافظٍ ثبْتٍ مُقَدَّمٍ في أبي إسحاق، ثم التصحيحُ بعدُ مفتقرٌ إلى إثبات سماع سعيد من عليٍّ رضي الله عنه، وهو لم يدركه كما قاله الدارقطني رحمه الله فانتفى السماع.

والحديث على الوجه الراجح فيه ثلاث علل:

١ـ سعيد بن ذي حُدَّان الكوفي، ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ»[١]، وذكره أبو زرعة في «الضعفاء» وقال: «صالح»[٢]، وقال علي بن المديني: «.. وهو رجل مجهول لا أعلم أحداً روى عنه إلا أبو إسحاق»[٣]، ويظهر ـ والله أعلم ـ أن الرجل مرتفع عن حد الجهالة وإن لم يرو عنه إلا أبو إسحاق، لأن كلام أبي زرعة، وابن حبان فيه يدل على معرفتهما به وسبرهما لحديثه، وسماع أبي إسحاق منه معروف[٤]، لكني لم أقف على سماعه منه هذا الحديث مع قلة روايته عنه.

وأما تصحيح الطبري له ما تفرد به ـ إذ لم أقف له على متابع ـ فالبناء عليه هنا فيه نظر، لما تقدم من تساهله فيه.

٢ـ شيخه في الحديث لم يُسمَّ، فالحديث ضعيف من هذا الوجه للجهالة به.

٣ـ لم يأت الحديث مرفوعاً عن علي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد رواه

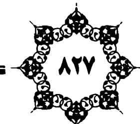
---

(١) «تهذيب الكمال» (١٠/٤٢٤/ت٢٢٦٦).

(٢) أبو زرعة (٢/٦٢٠).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٤/٢٦).

(٤) «فضل الصلاة على النبي ﷺ» لإسماعيل بن إسحاق (٨٥).



سويد بن غَفَلَةَ، وأبو جحيفة رضي الله عنه فجعلا هذه اللفظة موقوفة، وهذه العلة أشار إليها الطبري عند عَدِّهِ أسباب تعليل رواية سعيد عند بعض المحدثين فقال: «والثانية: أن المعروف من رواية ثقات أصحاب علي رضي الله عنه هذا الخبر عن علي رضي الله عنه الوقوف به عليه غير مرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم»[1]، وحديث سويد، عن علي رضي الله عنه أخرجه البخاري (٣٦١١) ولفظه عن علي رضي الله عنه قال: «.. وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة..».

ورواية أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه أخرجها الطيالسي (١٠٧) نحو رواية سويد.

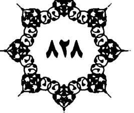
فبان بهذا أن شيخ سعيد بن ذي حُدَّان المُبهمَ قد خالف الثقات فرفع الحديث عن علي رضي الله عنه، وأصحابه رضي الله عنهم يقفونه، ولا يظهر لي أن يُحمّل سعيد هذا لما ذكره ابن حبان بقوله: «ربما أخطأ» إلا أن يتبين شيخه وحاله.

وحديث: «الحرب خدعة» صح من غير رواية علي رضي الله عنه، فقد أخرجه البخاري (٣٠٢٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه قال: «سمى النبي صلى الله عليه وسلم الحرب خدعة».

وأخرجه أيضاً (٣٠٣٠) من حديث جابر رضي الله عنه ولفظه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الحرب خدعة».

---

(١) «تهذيب الآثار» (١١٩).



الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف مرفوعاً من رواية علي رضي الله عنه، أما الموقوف فصحيح من طريق سويد، وأبي جحيفة رضي الله عنه، وقد صح مرفوعاً من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، وجابر رضي الله عنه.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث سويد بن غَفَلَةَ، عن علي رضي الله عنه في قصة الخوارج، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «يجيء أقوام في آخر الزمان أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية».

فقال: «.. وروى هذا الحديث أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه:

فرواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سويد بن غَفَلَةَ، عن علي رضي الله عنه.

ورواه سعاد بن سليمان، عن أبي إسحاق، عن قيس بن سويد، عن علي رضي الله عنه؛ ووهم.

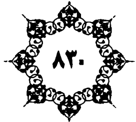
ورواه يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق فَضَبَطَهُ عن أبي إسحاق فقال: عن أبي قيس الأَوْدِيِّ، عن سويد بن غَفَلَةَ، عن علي رضي الله عنه، وهو الصواب»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه:

---

(١) «العلل» (٣/٢٢٨/س٣٧٧).



١ ـ أبو إسحاق، عن سويد بن غَفَلَةَ، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن قيس بن سويد، عن علي رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي قيس الأَوْدِيِّ، عن سويد بن غَفَلَةَ، عن علي رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

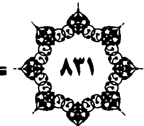
٤ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن سويد بن غَفَلَةَ، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد (١٣٤٥) ـ وعنه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١٤٩١) ـ والبزار (٥٦٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٥١١) من طريق إسرائيل، عنه به، ولفظ الإمام أحمد: عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يكون في آخر الزمان قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرَّمِيَّةِ، قتالهم حق على كل مسلم»، ولم يسق البزار المتن.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن قيس بن سويد، عن علي رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن سعاد بن سليمان، عن أبي إسحاق ولم أقف عليه.



الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي قيس الأَوْدِيِّ، عن سويد بن غَفَلَةَ، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه عبد الله في «السنة» (١٤٩٠)، والبزار (٥٦٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٥١٢)، وابن عدي (١/٢٣٦)، والذهبي في «السير» (٢٣/٥٦-٥٧)، وفي «التذكرة» (٤/١٤٢٥) من طريق إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، عن أبيه يوسف، عن جدّه أبي إسحاق به، مثله.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه البزار (٨٦٥) من طريق سعاد بن سليمان، عنه به نحوه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق واختلف عليه، فرواه عنه إسرائيل على الوجه الأول، وخالفه يوسف بن إسحاق فزاد في الإسناد ذكر أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان الأَوْدِيِّ بين أبي إسحاق وسويد، وهذا الوجه هو الذي رجحه الدارقطني رحمه الله وسيأتي توضيح وجه ترجيحه.

وأما الوجه الرابع فراويه: سعاد بن سليمان؛ كوفي اختلف في نسبته؛ وقد ترجمه ابن حبان في «الثقات»[1]، وقال أبو حاتم الرازي: «كان من عتق

(١) (٦/٤٣٥).

الشيعة وليس بقوى في الحديث»[1]، ولعل هذا ما جعل الذهبي يقول فيه: «شيعي، صويلح لم يترك»[2].

وأما قول ابن حجر: «صدوق يخطىء»[3]، فالأظهر أنه دون ذلك إلا أنه يصلح في المتابعات، وفي هذا الحديث أخطأ في موضعين:

أحدهما: ثاني الوجوه التي حكاها الدارقطني، فقال: عن أبي إسحاق، عن قيس بن سويد، عن علي رضي الله عنه، والظاهر أنه لم يضبط قوله: «عن أبي قيس الأَوْدِيِّ، عن سويد» فقال: «قيس بن سويد»[4] فألَّفَ الاسم من الاسمين!! هذا إن ثبت الإسناد إليه، وهو وهم على كل حال كما قد حكم عليه الدارقطني رحمه الله.

ثانيهما: الوجه الرابع فظاهر أنه سلك جادةً معروفةً، فلم يتابعه أحد على ذكر الحارث، والجميع رووه عن سويد بن غَفَلَةَ، عن علي رضي الله عنه.

أما ترجيح الدارقطني رحمه الله الوجه الثالث فلعل سببه ما يلي:

١ـ يوسف ثقة[5] بل بعض الأئمة يراه أحفظَ ولد أبي إسحاق، فزيادته

---

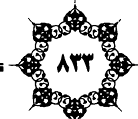
(١) (٣٢٤/٤).

(٢) (١٨١٦).

(٣) (٢٢٢٥).

(٤) لم أقف على راوٍ يسمى: قيس بن سويد، بل هو رجل مذكور في بعض أنساب العرب.

(٥) في الإسناد دونه: ابنه إبراهيم وتقدم الكلام عليه (ص٧٤٣).



مقبولة، وقد كان حذف أبي قيس الأَوْدِيِّ أسهل عليه، ولعل الدارقطني ﷺ عنى هذا حين قال: «فَضَبَطَهُ عن أبي إسحاق»، وقد يُستأنس ـ إن صح السند ـ بمتابعة سعاد بن سليمان الكوفي إذ قد أثبت واسطة بينهما وإن كان غلط في اسمها.

٢ـ ليس في طرق الوجه الأول تصريح بسماع أبي إسحاق من سويد بن غَفَلَةَ، ومع وصف أبي إسحاق بالتدليس فالأسلم الوجه الذي فيه الزيادة.

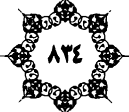
٣ـ لم أقف على سماع أبي إسحاق من سويد، وليس له عنه كبير رواية، وجُلّها نسخة يرويها عنه عَقيلٌ الجَعْديُّ، وهذا ترجمه البخاري فقال: «منكر الحديث»، وزاد ابن أبي حاتم عن أبيه: «ذاهبٌ، ويشبه أن يكون أعرابياً؛ إذا روى عن الحسن البصري قال: دخلت على سلمان الفارسي؛ فلا يُحتاج أن يسأل عنه»[1]، وسويد كوفي قد عاصره أبو إسحاق، وسماعه منه ممكن، فالرواية عنه دون واسطة مدلّسة.

وبناء على ما تقدم فلاشك في قوة ما اختار الدارقطني ﷺ.

والحديث على الوجه الراجح فيه: أبو قيس عبد الرحمن بن ثروان الأَوْدِيُّ وهو صدوق ربما خالف[2]، وهو من أقران أبي إسحاق ولم أقف

(١) «التاريخ الكبير» (٧/٥٣)، «الجرح والتعديل» (٦/٢١٩) وغيرهما.

(٢) «تهذيب الكمال» (١٧/٢٠/ت٣٧٧٨).



على سماعه منه لكن نزوله في الرواية عنه مشعرٌ بأنه لم يُدلسه.

وقد صح الحديث من طريق خيثمة بن عبد الرحمن، عن سويد به، أخرجه البخاري (٣٦١١) ولفظه: إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ، فلأن أخر من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم، فإن الحرب خدعة، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يأتي في آخر الزمان قوم، حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة».

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن أبي قيس، عن سويد، عن علي رضي الله عنه صحيح إن صح سماع أبي إسحاق من أبي قيس، وأما حديث خيثمة بن عبد الرحمن، عن سويد فعند البخاري.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين.

فقال: «.. وروى هذا الحديث أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه:

فرواه الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن القاسم بن مُخَيْمِرَةَ، عن شريح ابن هانئ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وتابعه حماد بن شعيب، عن أبي إسحاق.

وتابعهما أيضاً: محمد بن مصعب القَرْقَسَاني ـ ولم يكن حافظاً ـ فرواه عن مالك بن مِغْوَلٍ، وإسرائيل، وزهير، وأبي عوانة، عن أبي إسحاق ورفعه أيضاً.

وخالفه أصحاب زهير، وأصحاب إسرائيل فرووه عنهما، عن أبي إسحاق موقوفاً.

وكذلك رواه أبو الأحوص سلام بن سليم، ويونس بن أبي إسحاق، والحسن بن صالح، ويزيد بن أبي زياد، عن أبي إسحاق موقوفاً..»[1].

---

(١) «العلل» (٣/٢٣٠/س٣٧٩).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ستة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن القاسم بن مُخَيْمِرَةَ، عن شريح بن هانئ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن القاسم، عن شريح، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن شريح بن هانئ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٤ـ أبو إسحاق، عن علي بن ربيعة، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٥ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

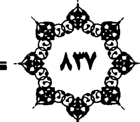
٦ـ أبو إسحاق، عن البراء رضي الله عنه مرفوعاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن القاسم بن مُخَيْمِرَةَ، عن شريح بن هانئ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ك/٧/ب) من طريق حماد بن شعيب.

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٨١) من طريق يوسف بن عدي، عن أبي الأحوص.

والطبراني في «جزء ما انتقاه عليه ابن مردويه» (١٥) عن عبد الله بن



محمد بن أبي السَّرِي العسقلاني، عن أبيه، عن مصعب بن ماهان،

والدارقطني في «العلل» (٢٣٧/٣) عن أبي القاسم الحسن بن محمد البَجَلِيِّ، وأبي الحسن علي بن محمد الشَّيْبَانِيِّ، عن إبراهيم بن إسحاق بن أبي العَنْبَس، عن قبيصة بن عقبة.

كلاهما (مصعب، وقبيصة) عن الثَّوْري.

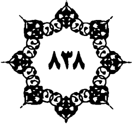
ثلاثتهم (حماد، وأبو الأحوص، والثَّوْري) عنه به، ولفظ الطحاوي: عن شريح قال: رأيت علياً رضي الله عنه فسألته عن المسح على الخفين فقال: «كنا نؤمر إذا كنا سفراً أن نمسح ثلاثة أيام ولياليهن، وإذا كنا مقيمين فيوماً وليلة»، ولم يسق ابن أبي خيثمة، والطبراني الحديث تاماً.

وعلقه الدارقطني عن محمد بن مصعب القَرْقَسَاني، عن مالك بن مِغْوَلٍ، وإسرائيل، وزهير، وأبي عوانة، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن القاسم، عن شريح، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٨٠/١)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ك/٧/ب) من طريق أبي بكر بن عياش.

وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ك/٧/ب) من طريق الحسن بن صالح.



والبغوي في «الجعديات» (٢٥٦٧) ـ ومن طريقه الجوزقاني في «الأباطيل والمناكير» (٣٧٣) ـ عن علي بن الجعد،

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٨٤) من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل،

وابن الأعرابي في «المعجم» (٢١٨٤) من طريق يحيى بن أبي بكير،

والزهري في «حديثه» (٦١٢) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ١٩٦) ـ وفي «المشيخة» (٣٥/أ) من طريق أحمد بن يونس،

أربعتهم (علي، ومالك، ويحيى، وأحمد) عن زهير بن معاوية.

وابن قانع في «الفوائد» (١٥٢/ب) من طريق أبي سلمة الكِنْدِيِّ[1]، والعلاء بن المسيب.

والدارقطني في «العلل» (٣/ ٢٣٧) من طريق عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل.

والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٧٧) من طريق زياد بن خيثمة.

سبعتهم (أبو بكر، والحسن، وزهير، وأبو سلمة، والعلاء،

---

(١) والحديث رواه ابن لؤلؤ كما في «التدوين» (٢/ ٢٧٢) عن محمد بن عبد السلام السلمى، ثنا شيبان، ثنا أبو سلمة الكندى به ولم يذكر القاسم، ومحمد من شيوخ ابن عدي ترجمه في «الكامل» (٦/ ٣٠٥) وبين كذبه وإلزاقه الأحاديث على الشيوخ كشيبان، فلعل الدارقطني لم يَخْبُرْهُ حين وثقه كما في سؤالات حمزة السهمي (ت٢٦).



وإسرائيل، وزياد) عنه به، مختصراً، وفي رواية زهير قصة سؤال عائشة ﵂ أولاً، ولم يسق ابن أبي خيثمة لفظ أبي بكر بن عياش.

وعلقه الدارقطني عن أبي الأحوص، ويونس، ويزيد بن أبي زياد، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن شريح بن هانئ، عن علي ﵁.

أخرجه ابن حَيُّوْيَهْ في «جزء من حديثه» (ج٣/١٢٧/ب) عن إسحاق ابن حمدان النيسابوري، عن حَمِّ بنِ نوح، عن سَلْمِ بنِ سالمٍ البَلْخِيِّ، عن الثَّوْري، عن يونس، عنه به، بنحوه وفيه سؤال عائشة ﵂.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن علي بن ربيعة، عن علي ﵁ مرفوعاً.

أخرجه الإمام أحمد (٧٤٩) ـ ومن طريقه ابن قدامة في «مناقب الأسد الغالب» (٣٥/ب) ـ من طريق الحجاج بن أَرْطَاة، عنه به، وأحال على لفظ سابق.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي ﵁ مرفوعاً.

أخرجه ابن قانع في «الفوائد» (١٥٤/ب) من طريق الحجاج بن أَرْطَاة، عنه به، مختصراً.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن البراء ﵁ مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٢٥/ح١١٧٤)، وفي «الأوسط» (٥٧٨٨) من طريق موسى بن الحسين السَّلُولِيِّ،

وابن عدي في «الكامل» (٤/٩٠)، والدارقطني في «المؤتلف» (٣/١٤٤٢)، والمخلص كما في «تنقيح التحقيق» (١/٥٢٠) من طريق أحمد ابن إبراهيم الموصلي[1]،

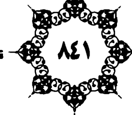
كلاهما (موسى، وأحمد) عن الصُّبَي بن الأشعث، عنه به، مختصراً.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على الثَّوْري، وسأقدم الكلام على الوجه الثالث ثم أذكر الرواية عنه على الوجه الأول وما فيها من الاختلاف، فأما الوجه الثالث فرواه: إسحاق بن حمدان النيسابوري، عن حَمِّ بن نوح، عن سَلْمِ بنِ سالمٍ البَلْخِيِّ، عن الثَّوْري.

وإسحاق هو: ابن حمدان بن العباس أبو يعقوب النيسابوري نزيلُ بَلْخ، قال الخطيب البغدادي: «وكان من أهل الفهم والمعرفة»، ونقل عن الحافظ أبي علي الحسين بن علي النيسابوري قال: «كتبنا عن إسحاق بن

(١) شك ابن عدي في اسم الموصلي فقال: أحمد بن إبراهيم أو علي الموصلي.



حمدان النيسابوري ببغداد، وهو شيخ ثقة عنده غرائب»[1]، وقال الذهبي: «عنده عجائب عن حَمٍّ»[2]، وهذه العجائب من شيخه كما سيأتي بعده.

وأما حَمٌّ[3] فسكت عنه ابن أبي حاتم[4]، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أغرب»[5]، وقال الخليلي: «تعرف وتنكر في روايته»[6].

وأما سَلْمٌ فمتفق على ضعفه[7]، وأنكر ما في الرواية قوله: عن الثَّوْري، عن يونس بن أبي إسحاق، فهذا إن لم يكن من غلطِ ابْنِ نوحٍ؛ فلا يَسْلَمُ من سَلْمٍ.

أما الرواية عن الثَّوْري على الوجه الأول فلها طريقان:

الأول: من طريق عن عبد الله بن محمد بن أبي السَّرِي العسقلاني، عن أبيه، عن مصعب بن ماهان المروزي، عن الثَّوْري.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٩٢).

(٢) «تاريخ الإسلام» (وفيات ٣١١-٣٢٠/ ٦٢٤).

(٣) كذا ضبطه ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (٢/ ٢٩٥) بفتح الحاء وتشديد الميم، وأما ابن ماكولا (٢/ ٥٤٠) فضبط فتح الحاء فقط.

(٤) (٣/ ٣١٩).

(٥) (٨/ ٢١٩).

(٦) (٣/ ٩٤٦).

(٧) «اللسان» (٤/ ٦٥).

فعبد الله بن محمد العسقلاني ترجمه السمعاني ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[1]، وأبوه: محمد بن المتوكل الهاشمي مولاهم العسقلاني، صدوق لكنه كثير الغلط وقد لَيَّنَهُ أبو حاتم[2].

ومصعب بن ماهان لا بأس به، وربما انفرد بما لا يتابع عليه عن الثَّوْري وغيره[3].

فهذا الطريق كما ترى فيه لِيْنٌ وغرابةٌ شديدةٌ لا تخفى؛ ولذا صار مما ينتقى، فالحديث كوفي بالثَّوْري فمن فوقه، ثم صار مروزياً بمصعب، ثم عسقلانياً بمحمد[4].

الثاني: من طريق أبي القاسم الحسن بن محمد البَجَلِيِّ، وأبي الحسن علي بن محمد الشَّيْبَانِيِّ، عن إبراهيم بن إسحاق بن أبي العَنْبَس، عن قبيصة ابن عقبة.

---

(١) (٤٥١/٨).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤٢٤/٩).

(٣) «الكامل» (٣٦٢/٦)، «تهذيب الكمال» (٣٩/٢٨/ت٥٩٨٨).

(٤) ذكر السمعاني أن محمداً منسوب إلى عسقلان الشام، أما ابنه فمنسوب إلى عسقلان بلخ، وأظن هذا يحتاج إلى مزيد تحرير، وأما ابن الأثير في «اللباب» فطوى ذكر الابن فيمن ينسب إلى عسقلان بلخ (٣٣٩/٢ـ٣٤٠) فلا أدري هل حذفه عمداً أم لا؟ نبهت عليه لحاجته للتحرير ولطرافته.

أما البَجَلِيُّ فقد ترجمه الخطيب[1] ولم يذكر شيئا في حاله، وأما علي الشَّيْبَانِيُّ فوثقه الخطيب، والسمعاني[2].

وشيخهما ابن أبي العَنْبَس فوثقه الدارقطني، والخطيب، ومسلمة بن القاسم الأندلسي، وذكره ابن حبان[3].

وقبيصة بن عقبة السَّوائِيُّ، ثقة، وحديثه عن الثَّوْري محتج به ما لم يخالف أصحاب الثَّوْري الكبار[4].

وقبل النظر في حفظ الرواية عن قبيصة ينبغي معرفة أن ابن أبي العَنْبَس خولف في الرواية عن قبيصة؛ فرواه الحافظ أبو بكر محمد بن إسحاق الصاغاني[5]، عن قبيصة، عن الثَّوْري، عن عمرو بن قيس المُلائي، عن

---

(١) (٤١٨/٧).

(٢) «تاريخ بغداد» (٧٩/١٢)، «الأنساب» (٤٣٧/٧).

(٣) «الثقات» (٨٨/٨)، «تاريخ بغداد» (٢٥/٦)، «الثقات» لابن قطلوبغا (١٥٢/٢).

(٤) «تهذيب الكمال» (٤٨١/٢٣/ت٤٨٤٣)

(٥) «تهذيب التهذيب» (٣٥/٩)، وروايته أخرجها أبو عوانة (٧٢٠) عن الصاغاني به.
وله طريق آخر من رواية الثقة الزاهد محمد بن أسلم الطوسي وقد وثقه الرازيان كما في «الجرح» (٢٠١/٧) وثناء أهل العلم عليه كثير كما في ترجمته من «السير» (١٩٥/١٢)، وروايته أخرجها أبو نعيم في «الحلية» (٢٥٢/٩) عن أبي نصر أحمد بن الحسين بن أحمد ابن عبيد المَرْواني، عن أبي محمد زنجويه بن محمد النيسابوري اللبّاد، عن محمد بن أسلم، وزنجويه وثقه الخليلي في «الإرشاد» (٨٥٨/٣) وهو أحد راويي «التاريخ الأوسط» عن=

الحكم بن عتيبة، عن القاسم بن مُخَيْمِرَةَ، عن شريح بن هانئ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

وما رواه الصاغاني، عن قبيصة هو المعروف عن الثَّوْري من رواية غيره، فكذلك رواه: عبد الرزاق[1]، وإسحاق بن يوسف الأزرق[2]، ومحمد بن يوسف الفِرْيابي[3]، وزيد بن الحباب[4].

فالأقرب أن الرواية من طريق الثَّوْري، عن أبي إسحاق غير محفوظة، والأرجحَ من روايَتَيْ قبيصةَ الروايةُ الموافقةُ للجماعة عن الثَّوْري لأن راويها الصاغاني أحفظ وأجل من ابن أبي العَنْبَس، وإن كنت لا أستبعد أن يكون الوهم من قبيصة لأنه يُخالِف في حديث الثَّوْري ويَهِمُ عليه، فَلَعَلَّهُ أو أَحَدٌ دونَهُ انتقل ذهنه من عمرو بن قيس إلى عمرو بن عبد الله فزاده تفسيراً بأبي إسحاق، وأمرٌ آخر قد يُساعد في هذا وهو أن الرواية عن الثَّوْري، عن

=البخاري وانظر: «السير» (١٤/٥٢٢)، لكن المَرْواني شيخ أبي نعيم مترجم في «الأنساب» (١١/٢٥٨)، «السير» (١٦/٣٩٥) وما ذكرا شيئاً في حاله.

(١) «المصنف» (٧٨٩)، «الأمالي» (٩٢) ومن طريقه مسلم (٢٧٦)، وأحمد (١١٢٦، ١٢٤٤) والنسائي في «المجتبى» (١٢٨) وغيرهم.

(٢) أخرجها أحمد (١١٢٦)، وأبو عوانة (٧٢١).

(٣) أخرجها الدارمي (٧٤١)، وأبو عوانة (٧١٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٨١).

(٤) أخرجها أبو عوانة (٧٢٠).

أبي إسحاق، عن القاسم ـ لو كانت محفوظة ـ ما كانوا ليتركوها وينزلوا درجة في الرواية عن الثَّوْري، عن عمرو، عن الحكم، عن القاسم والله أعلم بالصواب.

فأما الاختلاف على أبي إسحاق، فروى عنه الوجه الأول:

أبو الأحوص، وحماد بن شعيب الحِمَّانِيُّ ـ وهو ضعيف باتفاق[1] ـ.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثاني:

إسرائيل بن يونس، وزهير، وأبو بكر بن عياش، وهؤلاء تقدموا مراراً، وممن روى هذا الوجه أيضاً:

١ـ الحسن بن صالح بن حي الهَمْدَانِيُّ، ثقة متقن[2].

٢ـ أبو سلمة عثمان بن مُقْسِمٍ الكِنْدِيُّ، العمل عند الأئمة على ضعفه وترك حديثه، وكان شيبان لا يسميه لضعفه فيُكنّيه[3].

٣ـ العلاء بن المسيب الأَسَدِيُّ، ثقة[4].

٤ـ زياد بن خيثمة الجُعْفِيُّ، ثقة[5].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١٧٩/٣).

(٢) «تهذيب الكمال» (٦/١٧٧/ت١٢٣٨).

(٣) «اللسان» (٥/١٥٦).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٢/٥٤١/ت٤٥٨٨).

(٥) السابق (٩/٤٥٧/ت١٠٣٩).



وأما الوجه الثالث عن أبي إسحاق فلا يصح عن الثَّوْري كما تقدم.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الرابع، والخامس:

- الحجاج بن أَرْطَاة، تقدم أنه لا يحتج بما ينفرد به، وقد اضطرب فيه كما ترى فمرة يجعله عن علي بن ربيعة، ومرة عن عاصم بن ضَمْرَةَ، وكل هذا لم يأت إلا من طريقه فهو غير محفوظ لانفراده به عن أبي إسحاق مع اضطرابه فيه.

ورواه عنه على الوجه السادس:

- الصُّبَي بن الأشعث، تقدم أنه لا بأس بروايته ما لم ينفرد أو يخالف، وقد تفرد بهذا الوجه، واستنكر ابن عدي هذا الوجه من روايته فقال: «هذا عن أبي إسحاق عن البراء ﵁ لا أعرفه إلا من حديث الصُّبَي عنه»، ولعل مثلَهُ ممن لا يحتمل له التفرد بمثلِهِ، ومع تفرده فقد اضطرب فيه فتارة يرفعه كما تقدم من رواية موسى السَّلُولِيِّ، وأحمد الموصلي، وتارة يقفه كما خرجه الدارقطني في «المؤتلف» (١٤٤٢/٣) من طريق أبي همام شجاع بن الوليد السَّكُوني عنه، وعلى كل حال فهو منكر عن أبي إسحاق، والمرفوع أشد نكارة.

فتلخص مما سبق أن أقوى الأوجه عن أبي إسحاق هو الوجه الأول، والثاني، والدارقطني ﵀ لم يرجح في الاختلاف الواقع على أبي إسحاق،



ورجح صحة رفعه لاتفاق الثقات من أصحاب الحكم بن عتيبة ـ وهو ثقة ثبت ـ على رفعه عن القاسم بن مُخَيْمِرَةَ الهَمْداني، عن شريح بن هانئ الحَارِثِيِّ، ومن هذا الطريق خرّجه مسلمٌ في «الصحيح».

وبناء على الدراسة السابقة للاختلاف على أبي إسحاق فالأرجح عنه فما يظهر لي ـ والله أعلم ـ هو الوجه الثاني لأن رواته أكثر، وفيهم من هو أحفظ لحديث أبي إسحاق، وأكثر اختصاصاً به، وأقدم سماعاً كإسرائيل، فالقول قولهم إن شاء الله، ولم ينفرد أبو إسحاق بوقفه على القاسم بل تابعه غير واحد كما هو بيّن لمن تتبع طرق الحديث أو نظر في كلام الدارقطني.

وشيخ أبي إسحاق: القاسم بن مُخَيْمِرَةَ الهَمْدانيُّ، ثقة كوفي الأصل، كان مؤدباً بها ثم نزل دمشق[(١)]، وشيخه: شريح بن هانئ الحَارِثِيُّ، ثقة مخضرم[(٢)].

ولم أقف في طرق الحديث على تصريح أبي إسحاق بالسماع من القاسم لكنه محتمل، فقد عاصره أبو إسحاق، وله عنه رواية قليلة جداً[(٣)]،

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٣/٤٤٢/ت٤٨٢٥).

(٢) السابق (١٢/٤٥٢/ت٢٧٢٩).

(٣) وقفت له على ثلاثة أحاديث هذا أحدها، والثاني: عن القاسم، عن شريح، عن عائشة رضي الله عنها حديث: «ناوليني الخمرة» أخرجه إسحاق (١٧٨٧)، ولم أر تصريحه بالسماع فيه أيضاً، والثالثُ ذكر القاسم فيه وهم وسيأتي في الدراسة برقم (٩٩).

وهذه القلة تورث ريبة في سماع أبي إسحاق منه، وأخشى أنه حمله عن الحكم بن عتيبة، عن القاسم ثم دلسه عنه لشهرة الحديث عن الحكم، وإلا فإني متوقف في الحكم باتصاله بين أبي إسحاق، والقاسم.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن القاسم بن مُخَيْمِرَةَ، عن شريح ابن هانئ، عن علي رضي الله عنه موقوفاً صحيح إن صح سماع أبي إسحاق من القاسم، وقد صحح مسلم، والدارقطني رفعه من طريق الحكم بن عتيبة، عن القاسم، عن شريح، عن علي رضي الله عنه.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث شريح بن النعمان الصَّايِدِيِّ، عن علي رضي الله عنه في الأضاحي: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نَسْتَشْرِفَ العينَ، والأذنَ، ولا نُضحي بمُقابَلَةٍ، ولا مُدابَرَةٍ، ولا خَرْقاءَ، ولا شَرْقاءَ».

فقال: «هو حديث يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه:

فرواه إسرائيل، وزهير، وزياد بن خيثمة، ويونس بن أبي إسحاق، وشريك، وأبو بكر بن عياش، وعلي بن صالح، وحُدَيْج بن معاوية وغيرهم، عن أبي إسحاق، عن شريح بن النعمان، عن علي رضي الله عنه.

ولم يسمع هذا الحديث أبو إسحاق من شريح، حدث به أبو كامل مظفر بن مدرك، عن قيس بن الربيع قال: قلت لأبي إسحاق: سمعته من شريح؟ قال: حدثني ابنُ أَشوع عنه.

ورواه الجراح بن الضحاك، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن أَشْوَعَ، عن شريح بن النعمان، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

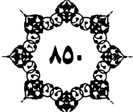
وكذلك رواه قيس بن الربيع، عن ابن أَشْوَعَ سمعه منه مرفوعاً.

ورواه الثَّوْري، عن ابن أَشْوَعَ، عن شريح، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

ويشبه أن يكون القولُ قولَ الثَّوْري، والله أعلم»[1].

---

(١) «العلل» (٣/٢٣٧/س٣٨٠).



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ستة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن شريح بن النعمان، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن سعيد بن أَشْوَعَ، عن شريح، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن سعيد بن أَشْوَعَ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

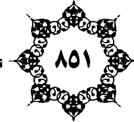
٤ـ أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٥ـ أبو إسحاق، عن سلمة بن كهيل، عن حُجَيَّةَ بنِ عدي، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٦ـ أبو إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ، عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن شريح بن النعمان، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه الإمام أحمد (١٠٦١)، والدرامي (١٩٩٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/٢٢٩)، والترمذي (٤/٧٣)، والحاكم (٤/٢٢٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠/١٧٢)، والخطيب في «الأمالي» (٢٠٤/ب)، والبيهقي (٩/٢٧٥)، والضياء في «المنتقى من مسموع مرو» (١٢٢/ب) من



طريق إسرائيل بن يونس.

والإمام أحمد (١٢٧٤) ـ ومن طريقه الضياء (٤٨٧) ـ وأبو داود (٢٧٩٧) ـ ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (١٨٩٧٣) ـ، والنسائي في «السنن» (٤٣٧٣)، وفي «السنن الكبرى» (٤٤٦٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/١٦٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/٢٧٥)، وفي «السنن الصغرى» (١٨٨٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٢/٤٥١) من طريق زهير بن معاوية.

والإمام أحمد (٦٠٩) ـ ومن طريقه الضياء (٤٨٨) ـ وابن ماجه (٣١٤٢)، والنسائي في «السنن» (٤٣٧٤)، وفي «السنن الكبرى» (٤٤٦٤)، وابن الجارود (٩٠٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/١٦٩)، والعسكري في «تصحيفات المحدثين» (٢/٤٩٤)، والحاكم (٤/٢٢٤) من طريق أبي بكر بن عياش.

والإمام أحمد (١٠٦١) عن علي بن صالح.

والترمذي (١٤٩٨)، والعسكري (٢/٤٩٤) من طريق شريك النَّخَعِيِّ.

والنسائي في «السنن» (٤٣٧٥)، وفي «السنن الكبرى» (٤٤٦٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/١٦٩)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/٤٩٧) من طريق زياد بن خيثمة.



والنسائي في «السنن» (٤٣٧٢)، وفي «السنن الكبرى» (٤٤٦٢) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

سبعتهم (إسرائيل، وزهير، وأبو بكر، وعلي، وشريك، وزياد، وزكريا) عنه به، مثل اللفظ المذكور في السؤال مع تقديم وتأخير عند الإمام أحمد في رواية إسرائيل وعلي بن صالح، وزاد زهير: ولا عَوْراء، ومثله زياد ابن خيثمة إلا أنه اختصر أول الحديث[1]، وزاد أبو بكر: ولا جدعاء واختصر أوله، ولم يسق البخاري، والترمذي لفظ إسرائيل، ولا ساق الطحاوي، والبيهقي لفظ زهير.

وعلقه الدارقطني عن يونس، وحُدَيْج بن معاوية ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن سعيد بن أَشْوَعَ، عن شريح، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

رواية الجراح نقلها أبو حاتم الرازي كما في «العلل» (١٦٠٦) فقال: «رأيت في كتاب عمر بن علي بن أبي بكر الكِنْدِيِّ، عن أبيه، عن الجراح بن الضحاك الكِنْدِيِّ، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن أَشْوَعَ، عن شريح بن النعمان، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ..».

(١) وقع عند الخطيب: ولا غرباء، وهو تصحيف صوابه: خرقاء.



وأخرجه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١٢٧٩/٢) ـ ومن طريقه ابن حزم (٣٥٩/٧) ـ والحاكم (٢٢٤/٤) من طريق أبي كامل مُظفر بن مدرك، عن قيس بن الربيع، عنه به، ولم يسوقا لفظ الحديث بل أحال الحاكم على لفظ إسرائيل.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن سعيد بن أَشْوَعَ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٢٩/٤) ـ ومن طريقه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١٢٧٩/٢) ـ من طريق إبراهيم بن أبي الوزير عمر بن مطرف البصري، عن أبي وكيع الجراح بن مليح، عنه به، ولم يسق لفظه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١١٠٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٩٧٣) من طريق محمد بن بكار الهاشمي، عن الجراح ابن مليح، عنه به، ولفظ عبد الله: أمر رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن فصاعداً، وليس عند الطبراني: فصاعداً.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن سلمة بن كهيل، عن حُجَيَّةَ بنِ عدي، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه البزار (٧٥٤)، وابن خزيمة (٢٩١٥)، والمَحَامِلِيُّ (٢٠٤)،

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٩٣٩١)، والحاكم (١/٤٦٨) من طريق جرير بن حازم، عنه به، واقتصر على أول الحديث وفيه زيادة.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ، عن حذيفة ﷺ مرفوعاً.

أخرجه البزار (٢٩٣٢)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٩٤٢١) من طريق محمد بن كثير القرشي المُلائي، عن أبي سنان سعيد بن سنان، عنه به، واقتصر على أول الحديث.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على الجراح بن مليح، **فروى عنه الوجه الثالث:**

إبراهيم بن أبي الوزير عمر بن مطرف البصري، وهو ثقة[1].

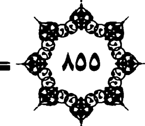
وروى عن الجراح الوجه الرابع:

محمد بن بكار الهاشمي مولاهم البصري، وهو ثقة[2].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢/١٥٧/ت٢١٨).

(٢) السابق (٢٤/٥٢٥/ت٥٠٩٠).



فهذان محفوظان عنه، والاختلاف من الجراح نفسه، فقد اضطرب في حديثه فمرة يسقط ذكر شريح بن النعمان كما في الوجه الثالث، وهذا خلاف رواية الجماعة عن أبي إسحاق فقد اتفقوا على ذِكْرِ شريحٍ فلا بد منه في الإسناد[1].

وأما روايته مرة أخرى عن هُبَيْرَةَ، فقد تفرد بها الجراح كما قال الطبراني، ولا يحتمل لمثله التفرد بهذا دون أصحاب أبي إسحاق مع مخالفته لهم في الإسناد، واضطرابه فيه.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق فروى عنه الوجه الأول:

إسرائيل بن يونس، وزهير بن معاوية، وأبو بكر بن عياش، وعلي بن صالح بن حي، وشريك النَّخَعِيُّ، وزياد بن خيثمة، وزكريا بن أبي زائدة، وهذا الوجه محفوظ لأن منهم ثقات أصحابه، وقد تقدموا مراراً، إلا أن زيادة أبي بكر بن عياش: «ولا جدعاء» غير محفوظة لتفرده بها عن سائر أقرانه، وليس من القوة بحيث يعتمد على انفراده، وأما زيادة زهير: «ولا عوراء»

---

(١) ذهب العلامة المعلمي في تعليقه على «بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري» (٤٦/ح٤) إلى أن التقصير في ذكر شريح إن كان فهو من محمد بن المثنى وهو العنزي الراوي عن ابن أبي الوزير، وأظن في هذا بُعداً، بل الجراح أولى بنسبة التقصير إليه، لكن الشيخ أراد أن يُبرأ البخاري من عهدة سقوط ذكر شريح الذي استدركه أبو حاتم فرحم الله الجميع.

فقد تابعه عليها زياد بن خيثمة فيظهر لي ـ والله علم ـ أنها محفوظة.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثاني:

١ـ الجراح بن الضحاك الكِنْدِيُّ، لا بأس به[١].

٢ـ قيس بن الربيع، تقدم الكلام عنه وأن حديثه إن جاء من رواية القدماء كشعبة والثَّوْري فحسن أو كان تحديثه من كتابه، أما المتأخرون فلا يقبل حديثه لأن كتابه أفسده ابنه، ولأنه صار يقبل التلقين، والراوي عنه هنا: أبو كامل مظفر بن مدرك الخراساني ـ وهو متفق على إمامته وبصره بالحديث والرجال[٢] ـ ولم أر نصاً لأحد في تقدم سماعه من قيس، فتأملت طبقته فرأيت الأئمة الذين تركوا حديث قيس وأدركوه وقد تغير وصار يقبل التلقين كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وعفان بن مسلم فإذا أبو كامل من طبقتهم، وبعضهم أكبر سناً، وبعضهم توفي بعده.

لكن الاعتداد بنقله هنا ـ في نظري ـ لا غبار عليه، لأن رواية الجراح تدل على أن ما نقله قيس له أصلٌ، ثم إن حِفْظَهُ سؤالَ أبي إسحاق وجوابَهُ لاسيما مع زيادة راوٍ في الإسناد منبئٌ عن ضبطه، وحذفه كان أسهل.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٤/٥١٤/ت٩٠٨).

(٢) السابق (٢٨/٩٨/ت٦٠١٧).



وقد ذهب أبو حاتم - اعتباراً بروايةِ الجراحِ - والدارقطنيُّ - اعتباراً بما نقلَهُ قيسٌ - إلى أن الأشبه ذكر ابن أَشْوَعَ في إسناد أبي إسحاق، ويتأيد قولهما بما عرف عن أبي إسحاق من ارتكاب التدليس، ولم يصرح بالسماع من شريحٍ، فلا شك أن الأسلم هو الإسناد الذي فيه زيادة راو.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثالث، والرابع:

الجراح بن مليح، وتقدم أنه اضطرب فيه فليس قوله بمحفوظ.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الخامس:

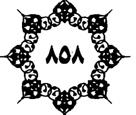
- جرير بن حازم الأَزْدِيُّ ثقة، تكلم في حديثه عن قتادة فقط، وقد تفرد جرير بالحديث عن أبي إسحاق كما قاله البزار، والطبراني وأشار إلى مخالفته للناس فقال: «ورواه الناس عن أبي إسحاق، عن شريح بن النعمان، عن علي رضي الله عنه»، وفي لفظه زيادات لم يأت بها عن أبي إسحاق غيره، وقد صحح ابن خزيمة هذا الإسناد، لكن تفرد جرير بهذا الإسناد، وسياقة المتن فيها غرابة، وأميل إلى أنه منكرٌ عن أبي إسحاق والله أعلم.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه السادس:

- سعيد بن سنان، أبو سنان الشَّيْبَانِيُّ، ثقة[1]، إلا أن الراوي عنه وهو:

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٠/٤٩٢/ت٢٢٩٤).



محمد بن كثير القرشي الكوفي، متفق على نكارة حديثه[1]، وقد تفرد بهذا كما قال البزار والطبراني والدارقطني[2]، فهذا الإسناد منكر غير محفوظ.

فالمحفوظ عن أبي إسحاق في هذا الحديث هو الوجه الأول، والثاني.

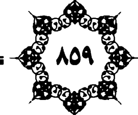
أما الوجه الأول والثاني فالسبب فيهما هو أبو إسحاق، فمرة بيَّن الواسطة، ومرة حذفها، وتقدم أن الثاني أسلم إسناداً، وهو الذي رجحه أبو حاتم، والدارقطني، وروايته على الوجه الأول مدلّسة فإن شريكاً كما سيأتي كوفي وقد عاصره أبو إسحاق.

وعلى هذا فإن الاختلاف في رفعه ووقفه على ابن أَشْوَعَ، فأبو إسحاق رواه عنه مرفوعاً، والثَّوْري وقفه عنه، وصحح المرفوع: الترمذي فقال: «حسن صحيح»، وابن خزيمة، وابن الجارود، وابن حبان، والحاكم، والضياء، لكن هذا التصحيح للحديث على وجهه الأول متعقب بما سبق من التدليس.

والدارقطني رحمه الله رأى أن قول الثَّوْري أشبه، وكذلك قال البخاري قبله، فإنه ساق أوجه الاختلاف في الحديث ثم ذكر رواية إسرائيل المرفوعة

(١) «اللسان» (٦/٤٠٧).

(٢) «أطراف الأفراد» (١٩٧٤).



وعقبها بقوله: «ولم يثبت رفعه»[1]، ولعل سبب ترجيحهما رواية الثَّوْري الموقوفة حفظ سفيان.

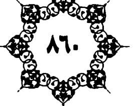
وهنا أمر آخر يحسن التنبيه عليه لأنه أشكل عليَّ فظننتُ أن الثَّوْري مختلف عليه، فسياق البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/٢٢٩) لرواية الثَّوْري وقع فيه قصورٌ لعله راجع إلى النُّسَخِ وهذا نصه: «قال لنا أبو نعيم، وقال وكيع: عن سفيان، عن سعيد بن أَشْوَعَ: سمعت شريح بن النعمان الصَّايِدِيَّ يقول: لا مقابلة، ولا مدابرة، ولا شرقاء، سليمة العين والأذن»، فعلى هذا السياق فالحديث عن شريح قولَهُ.

وصواب العبارة كما أسندها الدارقطني في «المؤتلف» (١٢٧٩/٣) هكذا: «قال لنا أبو نعيم، ووكيع، عن سفيان، عن سعيد بن أَشْوَعَ قال: سمعت شريح بن النعمان الصَّايِدِيَّ قال: سَمِعتُ علياً يقول: سليمة العين والأذن» كذا المتن عنده أخصر مما في «التاريخ».

والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أن الرفع محفوظ لأن أبا إسحاق حافظ، فزيادته مقبولة، فلعل ابن أَشْوَعَ قصَّر به فوقفه حين حدثَ به الثَّوْرِيَّ، وربما لم ينشط لسياقه تاماً كما تدل عليه الرواية عند البخاري حيث وَقَفَهُ واقتصر على قوله: «سليمة العين والأذن» والله أعلم بالصواب إذ القرائن متعارضة

---

(١) «التاريخ الكبير» (٤/٢٢٩ـ٢٣٠).



كما ترى لكن هذا غاية الجهد، والله المستعان.

والحديث على هذا الوجه فيه: سعيد بن عمرو بن أَشْوَعَ الهَمْدَانِيُّ قاضي الكوفة، وثقه العجلي، والحاكم[1]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[2]، وخرج له البخاري ومسلم حديثين[3]، وقال النسائي: «ليس به بأس»، ورماه الجُوْزَجَاني بالتشيع، والأقرب أنه ثقة كما قال الجمهور[4]، ولم أقف على رواية أبي إسحاق عنه إلا هذا الحديث.

وفيه: شريح بن النعمان الصَّايِدِيُّ، رآه أبو حاتم شبيه المجهول، وفيه

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (١٠٠).

(٢) (٦/٣٦٩).

(٣) البخاري (١٤٧٧، ٣٢٣٥)، ومسلم (١٧٧، ٥٩٣).

تنبيه: قال البخاري: «ورأيت إسحاق بن إبراهيم يحتج بحديث ابن أَشْوَعَ» ذكره البخاري في «الصحيح»، كتاب الشهادات، باب من أمر بإنجاز الوعد (١/٤٠٠)، وعزاها مغلطاي في «الإكمال» (٥/٣٣٥) إلى «التاريخ الأوسط»، وكذا ابن حجر في «التهذيب»، وقد راجعت «التاريخ» بطبعتَيْه فلم أجد هذا النص فيه وهو كما ترى في «الصحيح» لكن ذكر هذا القول في جملة أقوال التعديل يحتاج إلى تأمل، فقد قال ﷺ: «باب من أمر بإنجاز الوعد.. وقضى ابن الأَشْوَعَ بالوعد وذكر ذلك عن سمرة بن جندب.. قال أبو عبد الله: ورأيت إسحاق بن إبراهيم يحتج بحديث ابن أَشْوَعَ»، قال ابن حجر في «الفتح» (٥/٢٩٠): «والمراد أنه كان يحتج به في القول بوجوب إنجاز الوعد»، وعليه فذكره على أنه من جنس أقوال التعديل المتعلقة بالاحتجاج بالراوي فيه نظر.

(٤) انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/٦٧).

نظر فقد قال زهير، عن أبي إسحاق: «كان رجل صدق»، وذكره ابن حبان، وابن شاهين، وابن خلفون في الثقات وزاد: «كان رجلاً مشهوراً، صدوقاً في حديثه»[1]، وقال ابن خراش: «صدوق»[2]، وقال الذهبي: «جيد الأمر، صالح»[3]، وقال ابن حجر[4]: «صدوق»، وهو كما قال، ويقوي أمره تصحيح عدد من أهل العلم حديثه.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن سعيد بن أَشْوَعَ، عن شريح بن النعمان، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً حسن دون لفظ: «ولا جدعاء» الذي زاده أبو بكر بن عياش، ولفظ: «ولا عوراء» زاده زهير، وزياد بن خيثمة وسماعهما متأخر.



(١) «تهذيب الكمال» (١٢/٤٥٠/ت٢٧٢٨)، «تهذيب التهذيب» (٤/٣٣٠).

(٢) «تلخيص المتشابه» (١/٤٩٨).

(٣) «الميزان» (٢/٢٦٩)، وانظر: «المغني» (١/٢٩٧).

(٤) «التقريب» (٢٧٩٢).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث شريك بن حنبل، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مصلانا».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه أبو وكيع الجراح بن مليح، عن أبي إسحاق، عن شريك ابن حنبل، عن علي رضي الله عنه قال: «نُهي عن أكل الثوم إلا مطبوخاً»، قاله مسدد، عن أبي وكيع.

ووقفه يحي الحِمَّانِيُّ، عن أبي وكيع ولم يقل: نُهي.

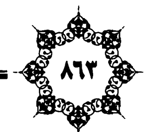
وخالفه قيس بن الربيع، فرواه عن أبي إسحاق، عن عمير بن قُمَيْمٍ، عن شريك بن حنبل، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

ويشبه أن يكون قول قيس أولى بالصواب، لأن يونس بن أبي إسحاق رواه عن أبي هلال ـ وهو عمير بن تميم ـ عن شريك بن حنبل، عن علي رضي الله عنه»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه في متنه وإسناده، فالمتن

(١) «العلل» (٣/٢٤٢/س٣٨٣).



الأول لفظه: «**نُهي عن أكل الثوم إلا مطبوخاً**»، واختلف عليه في إسناده على أربعة أوجهٍ:

١ـ أبو إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن عمير بن قُمَيْمٍ، عن شريك بن حنبل، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق، عن شريك بن حنبل قوله.

والمتن الثاني لفظه: «**من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا**»، واختلف عليه في إسناده على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٢ـ أبو إسحاق، عن عمير بن قُمَيْمٍ، عن شريك، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الحديث الأول:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه أبو داود (٣٨٢٤) - ومن طريقه البيهقي في «السنن» (٧٨/٣)، و«المعرفة» (٥٦٦٧) - والترمذي (١٨٠٨)، وابن عبد البر (٦/ ٤٢٠) من طريق مسدد، عن الجراح بن مليح، عنه به، ولفظ أبي داود: عن علي رضي الله عنه قال: نُهي عن أكل الثوم إلا مطبوخاً، والباقون مثله.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه الإمام أحمد في «العلل - رواية عبد الله» (٤١٦٢) عن عبد الرحمن بن مهدي،

والترمذي (١٨٠٩) من طريق وكيع بن الجراح،

كلاهما (ابن مهدي، ووكيع) عن الجراح بن مليح، عنه به، ولفظ الترمذي: عن علي رضي الله عنه قال: «لا يصلح أكل الثوم إلا مطبوخاً»، ولم يسق الإمام أحمد اللفظ.

وعلقه الدارقطني عن يحيى الحِمَّانِيِّ، عن الجراح ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عمير بن قُمَيْمٍ، عن شريك بن حنبل، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

هذا الوجه علقه الدارقطني عن قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق، عن



عمير، ولم أقف عليه.

وعلقه الدارقطني أيضاً عن يونس، عن عمير، عن شريك، عن علي رضي الله عنه، واستشهاده بروايته على ترجيح قول قيس يدل على أن روايته مرفوعة، ويحتمل أن تكون موقوفة وساقها لاتفاقهما على زيادة عمير.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن شريك بن حنبل قوله.

أخرجه الإمام أحمد في «العلل - رواية عبد الله» (٤١٦٢) عن ابن مهدي، عن الثَّوْري، عنه به، ولم يسق اللفظ.

وعلقه أبو حاتم في «العلل» (١٤٩٠) عن ابن مهدي، عن الثَّوْري به وذكر أول متنه: «لا يحل أكل الثوم».

الحديث الثاني: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا»:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه البزار (٨٠٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٢٣٧، ٢٣٨) من طريق قيس بن الربيع، عنه به، مثله.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عمير بن قُمَيْمٍ، عن شريك، عن النبي رضي الله عنه.



أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٥١٠) عن وكيع بن الجراح،

وفي (٨/٣٠٤/ح٤٥٣٩) عن أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ[1]،

وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/٣٢٩)، وابن المُظَفَّرِ في «غرائب شعبة» (١٩٩) - وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٧٣٦)[2] -

كلاهما (ابن قانع، وابن المُظَفَّرِ) عن أحمد بن محمد بن بشار، عن يحيى بن السَّرِي، عن شبابة بن سَوَّار،

ثلاثتهم (وكيع، والفضل، وشبابة) عن يونس بن أبي إسحاق.

وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/٣٢٩)، وابن المُظَفَّرِ في «غرائب شعبة» (١٩٩) - وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٧٣٦) -

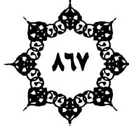
كلاهما (ابن قانع، وابن المُظَفَّرِ) عن أحمد بن محمد بن بشار، عن يحيى بن السَّرِي، عن شبابة، عن شعبة بن الحجاج.

كلاهما (يونس، وشعبة) عن أبي إسحاق.

---

(١) جاء الإسناد في «المصنف» هكذا: عن يونس بن أبي إسحاق، عن عمير، وأشار المحقق إلى أن في أصل «المصنف» كان الإسناد هكذا: عن يونس، عن أبي إسحاق، فغيره المحقق بناء على رواية البغوي في «معجم الصحابة» التي أخذها من «الإصابة»، ولم يتنبه إلى أن يونس قد اختلف عليه كما سأذكره في التخريج والدراسة.

(٢) سقط ذكر أبي إسحاق من إسناد «المعرفة» المطبوع، والتصويب من المخطوط (١/٣١٧/ب)، وكذلك في رواية ابن المظفر في «الغرائب».



والبغوي في «معجم الصحابة» (ل ٢٩٣) عن علي بن المنذر،

وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ٣٣٨) عن الحسن بن عُلَيْلٍ العنزي، عن أبي كريب،

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٧٣٥) عن أبي عمرو بن حمدان، عن الحسن بن سفيان، عن يوسف بن موسى القطان،

ثلاثتهم (علي، وأبو كريب، ويوسف) عن محمد بن فضيل،

والبغوي في «معجم الصحابة» (ل ٢٩٣) عن محمد بن إسماعيل الواسطي، عن وكيع، وعن زياد بن أيوب، عن علي بن غراب، وعن عباس بن محمد، عن قراد أبي نوح،

أربعتهم (محمد، ووكيع، وعلي، وقراد) عن يونس بن أبي إسحاق.

كلاهما (أبو إسحاق، ويونس) عن عمير بن قُمَيْمٍ به، بمثله إلا رواية ابن أبي شيبة، والبغوي، وأبي نعيم عن ابن فضيل فبمعناه، وانفرد علي بن غراب، عن يونس بزيادة: «فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه ابن آدم» ولم أجد من تابعه عليه في هذا الحديث وهي غريبة.

واختلفت الروايات في تسمية شيخ أبي إسحاق وسيأتي الكلام عليه.

وفي رواية ابن قانع من طريق محمد بن فضيل، ورواية البغوي من طريق قراد تصريح شريك بن حنبل بالسماع من النبي ﷺ، وفي رواية

ابن قانع عن ابن فضيل تَسْمِيَةُ شَرِيكٍ: شريك بن شرحبيل، وفي روايته من طريق شبابة، عن يونس، وشعبة تَسْمِيَةُ شَرِيكٍ: شرحبيل العَنْسِيّ[1].

دراسة الاختلاف:

تقدم أن الاختلاف وقع على أبي إسحاق في لفظ الحديث وأسانيده، وسأتناول كل لفظ على حده.

فأما اللفظ الأول: **(نُهي عن أكل الثوم إلا مطبوخاً)** فقد اختلف عنه في أسانيده على وجوه، فالوجه الأول والثاني مدارهما على أبي وكيع الجراح بن مليح الرُّؤاسِيُّ وقد تقدم مراراً وهو: صدوق ربما وهم، وقد اختلف عليه، **فروى الوجه الأول عنه:**

- مسدد بن مسرهد وهو ثقة[2]، **فهذا الوجه محفوظ عنه.**

ورواه عن الجراح على الوجه الثاني:

- ابنه وكيع، وعبد الرحمن بن مهدي، **فهذا محفوظ أيضاً.**

---

(١) **تنبيه:** لما أسند أبو نعيم رواية شبابة، عن يونس، وشعبة قال بعدها: «رواه قيس، وأبو وكيع وغيرهما، عن أبي إسحاق نحوه»، ولم أقف على رواية لأبي وكيع على نحو رواية هؤلاء إنما وقفت على اللفظ الأول، وأما قيس فسبق تخريج روايته وقد زاد علياً رضي الله عنه في الإسناد.

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٧/٤٤٣/ت٥٨٩٩).



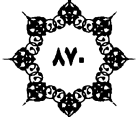
والظاهر ـ والله أعلم ـ أن التردد في الرفع والوقف إنما هو من الجراح نفسه، لأن الرواة عنه ثقات حفاظ، وقد سئل أبو حاتم عن روايةٍ لقيس بن الربيع مثل رواية الجراح على الوجه الأول وحكم بأنه حديث خطأ لكني لم أقف عليها.

وأما الوجه الثالث عن أبي إسحاق ففيه أمران:

الأول: من جهة اللفظ، فظاهر كلام الدارقطني أن رواية قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق، عن عمير، ورواية يونس بن أبي إسحاق، عن عمير بلفظ الحديث الأول، والذي وجدته من الطرق عنهما بلفظ الحديث الثاني.

الثاني: تعليق الدارقطني عن يونس، عن عمير، عن شريك، عن علي رضي الله عنه، واستشهاده بروايته على ترجيح قول قيس في الوجه الثالث يدل على أن روايته مرفوعة، ويحتمل أن تكون موقوفة وساقها لاتفاقهما على ذِكْر عمير في الإسناد.

فإن قيل: الدارقطني ذكر رواية قيس وأراد بيان إسناد الحديث الثاني وهو الحديث الذي سُئل عنه أَوَّلَ الأمر، فهذا محتملٌ لكن التي وقفت عليها من رواية قيس بلفظ الحديث الثاني وهي دون ذكر عمير كما مرَّ في التخريج ـ وسيأتي الكلام عليها ـ اللهم إلا أن يكون كل هذا من اضطراب قيس في الرواية.



وأما الوجه الرابع عن أبي إسحاق فرواه عنه:

ـ سفيان بن سعيد الثَّوْري ولاشك أنه محفوظ عنه.

أما الراجح في هذا الحديث فيتعلق به أمران:

الأول: الدارقطني حكى الأوجه الثلاثة الأولى ولم يذكر رواية الثَّوْري، ورجح الوجه الثالث لأن قيساً زاد عميراً بين أبي إسحاق، وشريك، وعضد ذلك بقول يونس، عن عمير، واتفاقهما على الرواية من طريق عمير مع عدم تصريح أبي إسحاق بالسماع من شريك يدل على ترجيح قول قيس على قول أبي وكيع الجراح بن مليح، والذي قرره الدارقطني بيّن لكن يُشكل عليه ما سيأتي.

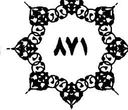
الثاني: لم يذكر الدارقطني رواية الثَّوْري وهي مؤثرة في الترجيح، وقد وقفت على أقوال ثلاثةٍ من الأئمة قبله تكلموا على هذا الحديث وبعضهم اتكأ على رواية الثَّوْري في الترجيح وإليك أقوالهم:

١ـ الإمام أحمد، فقد أعلَّ ـ فيما يظهر ـ رواية الجراح بمخالفة الثَّوْري له، فقال عبد الله: «سُئل عن حديث الفِرْيابي، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي هلال[1]، عن شريك بن شرحبيل[2]؟ قال أبي: هو شريك بن

---

(١) كنية عمير بن قُمَيْمٍ وستأتي في ترجمته (ص٨٧٤).

(٢) سيأتي الكلام على غلط بعض الرواة في اسمه ونسبه كما في رواية الفِرْيابي هذه ولم أقف=



حنبل، قال أبي: قال أبو وكيع: عن أبي إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي، قال أبي: وقال الثَّوْري: عن أبي إسحاق، عن شريك بن حنبل موقوف؛ كلاهما عن ابن مهدي»[1].

٢ـ أبو حاتم الرازي، قال ابنه: «وسألت أبي عن حديث رواه قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي عن النبي ﷺ قال: لا يحل أكل الثوم.

قال أبي: هذا حديث خطأ؛ منهم من يقول: عن أبي إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي قوله موقوفاً.

ورواه عبد الرحمن بن مهدي، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن شريك بن حنبل ـ لم يقل: عن علي ـ: لا يحل أكل الثوم، وهو أشبه عندي؛ لأن الثَّوْري أحفظهم»[2].

٣ـ الترمذي، فقد خرج رواية الجراح مرفوعة وموقوفة ثم قال: «ليس إسناده بذلك القوي» ولم يعين أَيَّهما فكأنه عنى أصل الرواية عن علي رضي الله عنه كما يشير إليه قول الإمام أحمد وأبي حاتم.

=عليه مسندة.

(١) «العلل» (٣/٥٩).

(٢) «العلل» (١٤٩٠).



وبعد ما تقدم فالأظهر في حديث النهي عن أكل الثوم إلا مطبوخاً هو أنه من قول شريك بن حنبل ولا يصح عن علي رضي الله عنه موقوفاً، ولا مرفوعاً، وكل من رواه عن علي رضي الله عنه فوقفه فقد أخطأ، وأشد منهم خطأً قول من رفعه.

ووجه الترجيح هو ما ذكره أبو حاتم والمفهوم من تصرف الإمام أحمد، فأوثق وأحفظ من روى هذا الحديث هو الثَّوْري، وغيره يضطرب فيه كالجراح، وقد يكون من رفعه قد اشتبه عليه هذا اللفظ مع اللفظ الثاني فتداخلا لتشابههما وتعلقهما بأكل الثوم.

ويبقى بعد هذا النظر في سماع أبي إسحاق من شريك، ولم أقف عليه، وحديثه الثاني يدل على أنه لم يسمع منه مباشرة لأنه روى عن عمير، عنه.

وأما اللفظ الثاني: **(من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا)**، فقد اختلف فيه على وجهين، فروى الأول منهما عن أبي إسحاق:

- قيس بن الربيع، وقد تقدم حاله مراراً، والرواة عنه هنا وهما: يحيى ابن آدم[1]، وأبو غسان مالك بن إسماعيل[2] متأخرا الطبقة في السماع عنه، فليس هذا من قوي حديثه.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣١/١٨٨/ت٦٧٧٨).

(٢) السابق (٢٧/٨٦/ت٥٧٢٧).



ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثاني:

- شعبة بن الحجاج، ويونس بن أبي إسحاق، وهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق.

والراجح هو الوجه الثاني عن أبي إسحاق لأنه من رواية يونس، وشعبة وهو أوثق من قيس بن الربيع، وزيادة قيسٍ ذِكْرَ عليٍّ رضي الله عنه في إسناد هذا اللفظ يدل على انتقال ذهنه للحديث الآخر وهو قد روى كليهما.

والحديث على اللفظ الثاني في إسناده عمير بن قُمَيْمٍ[(١)]، ....

---

(١) اختلف الرواة والمترجمون له في اسمه على أربعة أوجه:

الأول: عمير بن قُمَيْمٍ، هكذا سُمي في عامة الطرق التي روي بها حديث شريك باللفظ الثاني سوى من سيأتي استثناؤه في الأوجه التالية، وكذا جاء اسمه في روايات أخرى كرواية سعيد بن منصور في التفسير من «السنن» (٤١٦) عن هشيم، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن عمير، ورواية ابن سعد (٦/ ٢٢٠) عن يحيى بن عباد، والخلال في «السنة» (١٥٩٥) من طريق وكيع، كلاهما (يحيى، ووكيع) عن يونس، عن عمير بن قُمَيْمٍ، عن غلام لحجر الكِنْدِيِّ، ورواية ابن زنجويه في «الأموال» (٢٢٠) عن محمد بن يوسف الضبي، عن يونس، عن عمير، واتفقت نسخ «المصنف» لابن أبي شيبة في رواية أبي نعيم، عن يونس في حديث شريك بن حنبل الذي معنا، فانظر طبعة عوامة (١٢/ ٣٩٧/ ٢٤٩٧٥)، وطبعة الرشد (٨/ ٢٢٢/ ٢٤٨٥٦).

وبهذا الاسم ترجمه ابن سعد (٦/ ٣٠٠) فقال: «أبو هلال عمير بن قُمَيْمٍ بن يرم التغلبي»، كذا عنده: يرم، ولعله: يريم وسقطت الياء فقد ذكر البخاري في «التاريخ» (٦/ ٥٣٧) روايةً عن عيسى بن يونس، عن أبيه، عن عمير بن قُمَيْمٍ بن يريم، عن ابن عباس رضي الله عنهما. =

= وبهذا الاسم دون تسمية الجدّ ترجمه ابن أبي حاتم (٦/٣٧٨) تحت باب القاف، وابن عبد البر في الاستغناء (٢/٩٧٤)، وابن نقطة في «تكملة الإكمال» (١/٤٦٩)، وابن حجر في «تبصير المنتبه» (١/٢٠٣) وضبطاه بالتصغير، وقد أشار ابن حجر إلى أن البخاري ذكر أباه، وقد راجعت مظانه على اختلاف الأسماء فلم أجده فلعله سقط.

الثاني: عمير بن فهيم، هكذا وقع عند ابن أبي شيبة عن وكيع، عن يونس في الطبعة الهندية (٢/٥١٠)، وذكر محققا طبعة الرشد (٣/٥٩٢/ح٨٧٤٠) أن كل النسخ على هذا، وأما في طبعة عوامة (٥/٥٣٢/٨٧٤٨) فأصلح الاسم اجتهاداً وأشار إلى اضطراب النسخ دون بيان ما وقع فيها.

الثالث: عمير بن تميم، هكذا وقع في روايات البغوي من طرقها الأربعة (محمد بن فضيل، ووكيع، وابن غراب، وقراد) عن يونس بن أبي إسحاق، عن عمير، وفي رواية الدولابي (ط/الفاريابي) (٣/١١٤٨) من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمير.

وبهذا الاسم ترجمه البخاري (٦/٥٣٦)، وابن حبان (٥/٢٥٤)، ولم يتعقب الرازيان البخاريَّ في كتاب «بيان الخطأ» (٩١) في الاسم نفسه، وكذلك سماه الأَزْدِيُّ في «المخزون» (١٢١) حين ذكر انفراده بالرواية عن شريك بن حنبل لكن قال: «عميرة».

الرابع: عمير بن يريم، كذا في روايةٍ لابن أبي شيبة من الطبعة الهندية (٢/٣٨٢)، عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عمير، ومثله طبعة عوامة (٥/١٩٧/٧٦٨٧)، والرشد (٣/٣٧٨/٧٦٧٩) ولم يشر الجميع إلى اختلاف في النسخ، وبهذا الاسم جاء في أربع روايات عند ابن أبي داود في «المصاحف»؛ (٢١٠، ٢١٦) من طريق شعبة، (٢١١) من طريق إسرائيل، (٢١٣) من طريق الثَّوْري؛ ثلاثتهم عن أبي إسحاق عنه، وفي رواية الدولابي (٣/١١٤٩) من طريق زهير، عن أبي إسحاق، عن عمير.

وأقرب الأقوال الأول، وإن صح ما قاله ابن سعد: «عمير بن قُمَيْمٍ بن يرم»، وقريب منه قول ابن حبان: «عمير بن تميم بن يريم»، فالقول الرابع ليس ببعيد ويمكن الجمع بينهما بأن مَن قال: عمير بن يريم نسب عميراً إلى جدّه.



أبو هلال[1] التغلبي[2]، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وساق له البخاري حديثاً ثم قال: «لا يتابع عليه»، وذكره في «الضعفاء»[3]، وسكت عنه ابن أبي حاتم، وقال: «وكان معروفاً قليل الحديث»، فقول ابن حجر: «لا يعرف»[4]، الظاهر أنه أراد من جهة عدالته، ويظهر - والله أعلم - أنه صاحب أفراد لا يتابع عليها، فقد ذكر له البخاري حديثاً، وهذا حديث آخر، فالرجل في حديثه نكارة فلا تقبل أفراده.

وأما شريك بن حنبل العَبْسي[5]، فقد ذكره ابن حبان في التابعين من

---

(١) كذا في عامة المصادر السابقة، وبعضهم قال: أبو تهلل، وذكر البخاري في «التاريخ» عن وكيع قال: أبو يهلل.

(٢) هكذا في أكثر الروايات والمصادر ووقع في شيء يسير: الثعلبي والأقرب: التغلبي.

(٣) ذكر هذا الحافظ ابن حجر في «اللسان» (١٣٢/٨)، ولم أقف عليه في المطبوع.

(٤) المصدر السابق (١٣٢/٨).

(٥) وقع لبعض الرواة في اسم ونسب شريك ثلاثة أوهام، **أولها**: من قال: شريك بن شراحيل، وهذا وقع في رواية أبي نعيم من طريق يوسف القطان، عن محمد بن فضيل، عن يونس بن أبي إسحاق، وفي رواية الحسن بن عُلَيْلٍ العنزي، عن أبي كريب، عن محمد ابن فضيل، عن يونس، وجاء في رواية الفِرْيابي التي سئل عنها الإمام أحمد وسبق النص بتمامه (ص٨٧١)، وأهل العلم وهّموا من قال ذلك فالصواب: شريك بن حنبل، وكذلك وقع في عامة الروايات، وانظر: «التاريخ الكبير» (٢٣٨/٤)، أما ما نقله مغلطاي (٢٤٥/٦) عن ابن حبان، وتبعه ابن حجر في «التهذيب» (٣٣٢/٤) فالظاهر أن كلام ابن حبان وقع في بعض النسخ مقلوباً كما يفيده كلامهما وكلام المصحح في حواشي المطبوع، والأقرب أن الأصوب من نسخ=

«الثقات»، وكذا ابن سعد وقال: «معروف قليل الحديث»[1]، قال أبو حاتم: «روى عن النبي ﷺ مرسل، ليست له صحبة، ومن الناس من يدخله في المسند»[2]، وقال ابن حجر: «ثقة.. لم تثبت له الصحبة»[3]، وأما التصريح

=«الثقات» ما كان موافقاً لكلام البخاري في «التاريخ» وهو الأقرب للروايات عنه، ومن عادة ابن حبان متابعة البخاري كما أفاده ابن حجر في «التهذيب» (٤/٤٥٢) وابن حجر يذكر أن نسخته من كتاب «الثقات» سقيمة كما في «التهذيب» (٨/٤٠٣).

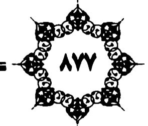
وثاني الأوهام: من قال في اسمه: شرحبيل، وهذا وقع عند ابن قانع فقال (١/٣٢٩): «شرحبيل العنسي كذا قال وإنما هو: شريك بن شرحبيل..» ثم ساق عن أحمد بن محمد بن بشار البزاز، عن يحيى بن السَّرِي، عن شبابة، عن شعبة ويونس وفيها الاسم كما ذكره، وواضح من قوله: «كذا قال» أنه أراد انتقاد من قال ذلك لكنه لم يعينه، مع أن قول ابن قانع: إنما هو: شريك بن شرحبيل مخالف لقول أهل العلم كما تقدم، وانظر: «الإصابة» (٣/٣٩٥)، ثم إن بيان الواهم يحتاج إلى تأمل فأخشى أن يكون الغلط من ابن قانع نفسه؛ تَوَهَّمَ هذا الأمرَ لأن ابن المظفر روى عن شيخ ابن قانع الحديثَ نفسَهُ وفي روايته: شريك العبسي.

وثالثها: نِسْبَتُهُ عَنْسياً بالنون كما في القول الذي حكاه ابن قانع ولم أقف عليه إلا في هذه الرواية، وهو عبسي بموحدة تحتية كما ذكره عامة أهل العلم وقيدوه في كتب المؤتلف والمشتبه، ويؤيده الاتفاق على أنه كوفي، والعبسيون هم من نزل الكوفة أما العنسيون فنزلوا الشام.

(١) «الطبقات» (٦/٢٣٦).

(٢) «الجرح» (٤/٣٦٤)، «المراسيل» (٣١٦).

(٣) «التقريب» (٢٨٠٠)، وانظر: «تهذيب الكمال» (١٢/٤٥٩/ت٢٧٣٤).



بسماع شريك من النبي ﷺ فقد جاء في روايتين:

١ـ رواية الحسن بن عُلَيْلٍ العنزي ـ وهو صدوق[١] ـ عن أبي كريب، عن محمد بن فضيل عند ابن قانع، وخالف الحسن في هذا: علي بن المنذر الأَوْدي ـ وهو ثقة[٢] ـ عند البغوي، ويوسف بن موسى القطان ـ وهو صدوق[٣] ـ عند أبي نعيم، فتفرد الحسن بهذا السماع من هذه الطبقة محل نظر كبير وفيه نكارة.

٢ـ رواية قراد أبي نوح ـ وهو ثقة له أفراد[٤] ـ وقد تفرد بهذا من بين ستة من الرواة عن يونس منهم: وكيع، وأبو نعيم، وهؤلاء أجود منه، ومثل هذا محل نظر.

ومع هذا فالإسناد ضعيف إلى شريك لوجود عمير، فنفي الصحبة لا شك فيه، ولهذا جزم أبو حاتم بأن حديثه مرسل، وقد أشار الترمذي إلى هذا لما خرج حديثه[٥].

---

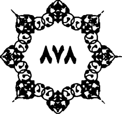
(١) «تاريخ بغداد» (٣٩٨/٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٤٥/٢١/ت٤١٤٠).

(٣) السابق (٤٦٥/٣٢/ت٧١٥٩).

(٤) السابق (٣٣٥/١٧/ت٣٩٢٧).

(٥) وانظر: «الإصابة» (٧٣/٥)، وقال ابن حجر في «التهذيب» (٣٣٢/٤): «وأورد ابن منده حديثه وفيه التصريح بسماعه عن النبي ﷺ ثم ذكر أنه روي عنه، عن علي رضي الله عنه وهو=



وقد صح النهي عن قربان المسجد لمن أكل الثوم في أحاديث، منها ما أخرجه البخاري (٨٥٦) من حديث عبد العزيز بن صهيب قال: سأل رجل أنس بن مالك: ما سمعت نبي الله ﷺ يقول في الثوم؟ فقال: قال النبي ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنا ـ أو: لا يصلين معنا».

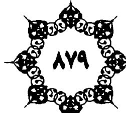
الحكم على الحديث:

الحديث الأول الصواب أنه من قول شريك بن حنبل، فإن ثبت سماع أبي إسحاق منه وإلا فهو منقطع.

وأما الثاني فمرسل لأن شريكاً ليس صحابياً، والرواية عنه تفرد بها عمير بن قُمَيْمٍ التغلبي وتقدم أنه لا تقبل أفراده.



=الصواب» فالأقرب أن ابن منده أراد بيان غلط من ذكر سماع شريك من النبي ﷺ وأن الصواب أنه يروي عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ، أما إن قصد تصويب هذا الوجه فقد تقدم (ص٨٧٤) أنه خلاف رواية شعبة، عن أبي إسحاق وهي المحفوظة.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال له: «ألا أعلمك كلمات إن قلتهن غفر لك ـ على أنه مغفور لك ـ ...» الحديث.

فقال: «هو حديث يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه:

فقال إسرائيل، وسفيان الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، عن علي رضي الله عنه.

وخالفهما علي، والحسن ابنا صالح، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، ونصير بن الأشعث، وأبو أيوب الإفريقي فرووه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلِمَة، عن علي رضي الله عنه.

وقال إسحاق بن منصور: عن الحسن بن صالح، عن أخيه علي، عن أبي إسحاق، عن رجل لم يسمه، عن علي رضي الله عنه.

وخالفه يحي بن آدم فقال: عن الحسن بن صالح، عن أخيه، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلِمَة، عن علي رضي الله عنه.

ورواه هارون بن عنترة، عن أبي إسحاق، عن مهاجر المدني، عن عطية بن عمر، عن علي رضي الله عنه.

ورواه حسين بن واقد، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.



وأشبهها بالصواب قول من قال: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلِمَة، عن علي رضي الله عنه، ولا يدفع قول إسرائيل: عن أبي إسحاق، عن ابن أبي ليلى، عن علي رضي الله عنه، وحديث هارون بن عنترة، وحديث الحسين بن واقد جميعاً وهم، والله أعلم.

وقول الحسن بن صالح مرة: عن أبي إسحاق، ومرة: عن أخيه، عن أبي إسحاق هما صحيحان»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ستة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي رضي الله عنه.

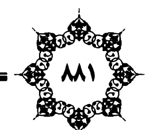
٢ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلِمَة، عن علي رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن رجل، عن علي رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن مهاجر المدني، عن عطية بن عمر، عن علي رضي الله عنه.

٥ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

(١) «العلل» (٤/٧/س٤٠٧).



ومما لم يذكره الدارقطني:

٦ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن ليلى، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد (١٣٦٣)، وفي «فضائل الصحابة» (١٢١٦) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٦٥٠)، وابن البخاري في «المشيخة» (٧٠)، وعبد الرحمن بن قدامة في «المشيخة» (ج٦/٧/ب)، والحَرَّانِيُّ في «المشيخة» (٢٥/أ)، وابن رشيد في «ملء العيبة» (١٨٨/٣) ـ وعبد الرحمن ابن قدامة في «المشيخة» (ج٦/٧/أ)، والضياء في «المنتقى من مسموع مرو» (٨٢/ب) و(١٣٨/ب) من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم.

والترمذي في «نوادر الأصول» (٢/٢٠٩/ب)، والحاكم (١٣٨/٣)، ومحمد بن مخلد في «جزء من حديثه» (١٧٢/أ)، وأحمد بن بهرام الحَرَمِيُّ في «الفوائد العوالي» (ج٧/١٧٢/أ)، وابن عساكر في «المشيخة» (٢٤/أ)، والضياء في «المختارة» (٦٤٩)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٦٦٢/٢) من طريق أحمد بن عبد الله بنِ يونس،

والترمذي في «نوادر الأصول» (٢/٢٠٩/ب)، والسِّلَفِي في «معجم

السفر» (٤٠٥/ح١٤٢٧)[1] من طريق عبيد بن الصباح،

وابن أبي عاصم في «السنة» (١٣١٤) - ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٦٤٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٤٢١)، والشجري في «الأمالي» (٢٢٨/١) من طريق يحيى بن آدم،

والبزار (٦٢٧) من طريق عبد الله بن رجاء،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٦٣٠، ٨٣٦٠، ١٠٣٩٨) من طريق خلف بن تميم،

وفي (٨٤١٣) من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل،

والحاكم (١٣٨/٣) من طريق عبيد الله بن موسى،

ثمانيتهم (أبو سعيد، وأحمد، وعبيد، ويحيى، وعبد الله، وخلف، ومالك، وعبيد الله) عن إسرائيل.

والدارقطني في «العلل» (٩/٤) عن علي بن محمد بن عبيد، عن داود ابن يحيى، عن أبي كريب محمد بن العلاء، عن قبيصة، عن سفيان الثَّوْري.

كلاهما (إسرائيل، والثَّوْري) عنه به، ولفظ الإمام أحمد عن

---

(١) الإسناد فيه هكذا: عن عبيد بن الصباح، عن أبي إسحاق، وأستظهرُ أنه عن إسرائيل، عن أبي إسحاق كما في رواية «النوادر»، انظر: «اللسان» (١٢٢/٥)، «تهذيب الكمال» (٩٩/٢٤/ت٤٩٣٤).

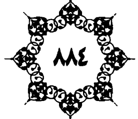


إسرائيل: عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أعلمك كلمات إذا قلتهن غفر لك ـ على أنه مغفور لك ـ لا إله إلا الله العلي العظيم، لا إله إلا هو الحليم الكريم، سبحان الله رب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين»، ولفظ ابن أبي عاصم، والطبراني، والشجري، والحاكم، والحَرَمِيُّ فيه تقديم وتأخير، ولم يسق الحكيم لفظ ابن يونس، وعبيد، ولا النسائي لفظ مالك، وليس في رواية الثَّوْري جملة: على أنه مغفور لك.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلِمَة، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٠٤) ـ وعنه عبد بن حميد (٧٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٣١٦) ـ والإمام أحمد (٧١٢) ـ ومن طريقه عبد الرحمن بن قدامة في «المشيخة» (ج٦/٧/أ)، وابن رشيد في «ملء العيبة» (١٨٦/٣) ـ والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٦٣١، ٨٣٥٦، ١٠٣٩٩)، والضياء في «المختارة» (٦٠٢)، وفي «مشايخ الإجازة» (ج٣/٢٦٩/ب) من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزُّبَيْري،

وابن أبي عاصم في «السنة» (١٣١٥)، والترمذي في «نوادر الأصول» (٢/٢٠٩/ب)، والبزار (٧٠٥)، والحَمَّامي كما في «مجموع فيه مصنفات أبي الحسن الحَمَّامي» (٧٢) من طريق علي بن قادم،



والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٣٥٨) من طريق خالد بن مخلد.

وابن حبان (٦٩٢٨) من طريق عبد الرحيم بن سليمان،

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٤٢١)، وفي «المعجم الصغير» (٣٥٠) ـ ومن طريقه الشجري في «الأمالي» (١/٢٤٥) ـ والدارقطني في «العلل» (٤/١٠)، والشجري في «الأمالي» (٢/١٧٨) من طريق يحيى بن آدم ـ وتفرد به[1] ـ عن الحسن بن صالح،

وابن المقرئ في «المعجم» (٦٩٢) من طريق سليمان بن عبد الملك القُوْصي،

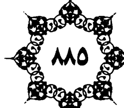
ستتهم (الزُّبَيْري، وعلي، وخالد، وعبد الرحيم، والحسن، وسليمان) عن علي بن صالح.

وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٥٩٧/ح١٣١٧)، والآجري في «الشريعة» (٤/٢٠٧٥/ح١٥٦٠)، والشجري في «الأمالي» (١/٢٢٩) من طريق نصير بن أبي الأشعث القُرَادِيِّ.

والترمذي في «نوادر الأصول» (٢/٢٠٩/ب)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٤٠٠)، والضياء في «المختارة» (٦٠٣)، وابن البخاري في

---

(١) قاله الطبراني، والدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٣٢٨) طبعة دار الكتب وتحرف فيها يحيى بن آدم إلى: يحيى بن إبراهيم، والتصويب من طبعة التدمرية (٣٣٧).



«المشيخة» (٥٨٦) من طريق يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق.

والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٥٦/٩) من طريق أبي أيوب عبد الله بن علي الإفريقي.

أربعتهم (علي، ونصير، ويوسف، وعبد الله) عنه به، مثله ورواية النسائي عن خالد فيها تقديم وتأخير، وفي رواية الزُّبَيْري - عند غير النسائي في الموضع الأول - وابن قادم، وعبد الرحيم عن علي بن صالح، وكذا رواية يوسف، ونصير، وعبد الله زيادة، ولم يسق ابن أبي عاصم لفظ الزُّبَيْري، ولا النسائي لفظ يوسف.

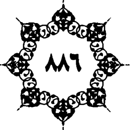
وعلقه الدارقطني عن الحسن بن صالح، عن أبي إسحاق، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن رجل، عن علي رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن إسحاق بن منصور، عن الحسن بن صالح، عن أخيه علي، عن أبي إسحاق به، ولم أقف عليه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن مهاجر المدني، عن عطية بن عمر، عن علي رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن هارون بن عنترة، عن أبي إسحاق به، ولم أقف



عليه وحكم عليه بأنه وهم.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي ﷺ.

أخرجه الترمذي (٣٥٠٤)، والقَطِيْعي في زوائده على «فضائل الصحابة» (١٠٥٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٣٦١، ١٠٤٠١)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٧٦٣) ـ ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/٤٦٣) ـ من طريق الفضل بن موسى، عن حسين بن واقد، عنه به، بأخصر منه.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي ﷺ موقوفاً.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨٣٥٨، ١٠٣٩٧) من طريق أحمد بن خالد، عن إسرائيل، عنه به، بلفظ: «كلمات الفرج: لا إله إلا الله العلي العظيم، لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله رب السموات السبع، ورب العرش العظيم، والحمد لله رب العالمين».

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على إسرائيل، فروى عنه الوجه الأول:

ـ عبد الله بن رجاء، وعبيد الله بن موسى وهؤلاء تقدموا مراراً وهما ثقتان



في إسرائيل لا سيما عبيد الله فهو أوثق من روى عنه، وكذلك روى هذا الوجه:

- أبو سعيد عبد الرحمن بن عبد الله البصري مولى بني هاشم، ثقة ربما وهم[1].

- أحمد بن عبد الله بن يونس، ثقة حافظ[2].

- عبيد بن الصباح، ضعيف[3].

- يحيى بن آدم القرشي، ثقة حافظ[4].

- خلف بن تميم التميمي، ثقة[5].

- مالك بن إسماعيل أبو غسان، ثقة ثبت[6].

فهذا الوجه محفوظ عنه.

وروى عن إسرائيل الوجه السادس:

أحمد بن خالد الوَهْبي، ثقة[7]، وروايته وقع فيها وهم حيث دخل

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٧/٢١٧/ت٣٨٧١).

(٢) السابق (١/٣٧٥/ت٦٤).

(٣) «اللسان» (٥/١٢٢).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣١/١٨٨/ت٦٧٧٨).

(٥) السابق (٨/٢٧٦/ت١٧٠٢).

(٦) السابق (٢٧/٨٦/ت٥٧٢٧).

(٧) السابق (١/٢٩٩/ت٣٠).

عليه حديث في حديث، إذ روى أحمد بن خالد، عن إسرائيل الحديث بلفظ: كلمات الفرج: لا إله إلا الله.. وساقه موقوفاً، وهو غريب عن إسرائيل بهذه السياقة.

وقد رواه يحيى بن آدم عن إسرائيل فميز المرفوع والموقوف، وميز إسناد كلٍّ منهما، وروايته أخرجها عبد الرحمن بن قدامة في «المشيخة» (ج٦/٧/أ) عن إسرائيل على الوجه الأول مثل رواية الجماعة، زاد يحيى في آخره قال: «قال إسرائيل: وحدثنا أبو إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، عن علي رضي الله عنه قال: هي كلمات الفرج».

والأثبت عن إسرائيل في المرفوع رواية الجماعة، أما الوجه الخامس فالمحفوظ بذاك الإسناد عن أبي إسحاق ما في رواية يحيى بن آدم، والله أعلم.

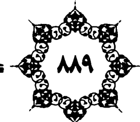
وأما الاختلاف على أبي إسحاق **فالوجه الأول رواه عنه:**

إسرائيل بن يونس.

ورُوي هذا الوجه من طريق الثَّوْري، لكن الدارقطني لم يعتمد في الترجيح على روايته، وساقها عن علي بن محمد بن عبيد[1]، عن داود بن

---

(١) أبو الحسن البزاز، ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧٣/١٢) وقال: «وكان ثقة أميناً حافظاً عارفاً».



يحيى[1]، عن أبي كريب محمد بن العلاء، عن قبيصة، عن سفيان الثَّوْري، وقال: «تفرد به أبو كريب، عن قبيصة، عن الثَّوْري»، فلعل هذا التفرد هو المانع له من الاعتماد على رواية الثَّوْري عند الترجيح، فالوجه إذاً محفوظ من رواية إسرائيل، عن أبي إسحاق.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

١، ٢ـ علي بن صالح بن حي، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق وقد تقدم أنهما ثقات لاسيما يوسف فهو رفيع في جده.

٣ـ نصير بن أبي الأشعث القُرَادِيُّ، ثقة[2].

٤ـ عبد الله بن علي الإفريقي، أبو أيوب الكوفي الأزرق، صدوق قد يخطئ[3].

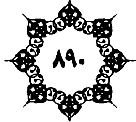
فهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق، فرواته ثقات، واستغربه الحافظ ابن أبي الفوارس في تخريجه حديث الحَمَّامي فقال: «هذا حديث غريب من حديث علي بن صالح عن أبي إسحاق..»، ولم يظهر لي وجه الغرابة، وقد

---

(١) هو: ابن محمد بن بشير الكوفي، قال الدارقطني: «ثقة حافظ» سؤالات الحاكم (٦١، ٩٩).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٩/٣٦٨/ت٦٤١٢).

(٣) السابق (١٥/٣٢٤/ت٣٤٣٧)، «إكمال التهذيب» (٨/٧٤)، «التهذيب» (٥/٣٢٥/ت٥٦١)، «التقريب» (٣٤٨٧).



رواه ستةٌ عن علي بن صالح، وتابع علياً ثلاثةٌ فالله أعلم بمقصوده.

وأما الوجه الثالث، والرابع فتقدم أني لم أقف عليهما، وحكم الدارقطني على الوجه الرابع بأنه وهم.

وروى الوجه الخامس عن أبي إسحاق:

ـ حسين واقد المروزي، صدوق ربما وهم[1]، وهذا الوجه استغربه الترمذي فقال: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه؛ من حديث أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه»، وقد جاء من طرق كما مرَّ.

واستغرب الطبراني الحديث عن حسين بن واقد فقال: «لم يروه عن الحسين إلا الفضل بن موسى»، وهو: السِّيْناني، ثقة ربما أغرب[2]، فإن سَلِمَت الرواية من الفضل بن موسى فالحديث من أوهام حسين بن واقد، فلم يُتابَع على قوله، قال النسائي بعد تخريج روايته: «وإنما أخرجناه لمخالفة الحسين بن واقد لإسرائيل ولعلي بن صالح»، فلعل وهمه من جهة سلوكه جادة مشهورة عن أبي إسحاق.

فالدارقطني رحمه الله ذهب إلى أن أشبهها بالصواب الوجه الثاني، وأن قول إسرائيل لا يُدفع.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٦/٤٩١/ت١٣٤٦).

(٢) السابق (٢٣/٢٥٤/ت٤٧٥٠).



والذي ذهب إليه الدارقطني رحمه الله ظاهر، فهو قولٌ لجماعةٍ في مقابل قول إسرائيل وفيهم: يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق وهو حافظ لحديث جدّه.

وعدم دفع قول إسرائيل لمكانته وحفظه لحديث جدّه، ولا يُنكر أن يكون لأبي إسحاق فيه إسنادان لاتساعه في الرواية، لكن الوجه الثاني من رواية الجماعة أشبه كما اختاره الدارقطني رحمه الله، لاسيما مع ضبطهم أنه عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي رضي الله عنه، وقد كانت الرواية عن ابن أبي ليلى، عن علي رضي الله عنه أسهل عليهم وأعلى إسناداً والله أعلم.

والحديث على الوجه الأول في إسناده: عبد الرحمن بن أبي ليلى، تابعي جليل متفق على ثقته[1]، لم أقف على سماع أبي إسحاق منه، ولم أقف على من نفاه، وهو بلديه، لكنه لم يكثر عنه، ويُدخل أحياناً عمرو بن مرة، لكن رواية يحيى بن آدم، عن إسرائيل التي سبق ذكرها مشعرة - والله أعلم - بسماعه الحديث من ابن أبي ليلى، لأنه روى أصل الحديث عنه دون واسطة، ثم روى عن عمرو، عنه القطعة الموقوفة، ولو أنه دَلَّسَ أصلَ الحديثِ عن ابن أبي ليلى فلِمَ لَمْ يُلحق به القطعة الموقوفة؟ فالأشبه أنه سمعه منه.

والوجه الثاني فيه: عمرو بن مرة بن عبد الله المرادي الجَمَلي، أبو عبد الله

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٧/٣٧٢/ت٣٩٤٣).



الكوفي، ثقة حافظ وكان لا يدلس، وعده ابن مهدي في حفاظ الكوفة وقال: «أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يخطئ، منهم: عمرو بن مرة»[1]، وسمع منه أبو إسحاق هذا الحديث[2].

وشيخه: عبد الله بن سَلِمَة الجَمَلي المُرَادي، والجمهور على أن الجَمَلي غير عبد الله بن سلِمَة الهمْداني الذي روى عنه أبو إسحاق مباشرة، وعبد الله الجَمَلي المُرَادي ثقة لكنه تغير بعدما كبر، وممن سمع منه في الكبر عمرو بن مرة الراوي عنه هنا[3].

فالحديث بالإسناد الثاني فيه ضعف يسير، إلا أن عبد الله قد تابعه ابنُ أبي ليلى إن كان إسرائيل حَفِظَهُ.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلِمَة، عن علي رضي الله عنه حسن، وإن صحت رواية إسرائيل فهو صحيح.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٣٢/ت٤٤٤٨)، «التهذيب» (٨/١٠٢/ت١٦٣)، «الجامع في الجرح والتعديل» (٢/٣٠٧).

(٢) قاله ابن معين كما تاريخ الدوري (٣٠٣٥) ولم أقف عليه صريحاً فيما رأيته من الطرق.

(٣) «تهذيب الكمال» (١٥/٥٠/ت٣٣١٣).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عبد خير، عن علي رضي الله عنه في المسح على ظهر الخف.

فقال: «يرويه عن عبد خير جماعة اختلفوا عليه فيه، فرواه أبو إسحاق، عن عبد خير، فاختلف عليه في إسناده وفي لفظه.

فقال حفص بن غياث، وعيسى بن يونس، ووكيع: عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، وتابع الأعمش: يونس بن أبي إسحاق، وسفيان الثَّوْري، وإسرائيل، وحكيم بن زيد، فرووه عن أبي إسحاق، عن عبد خير كذلك.

وخالفهم إسماعيل بن عمرو البَجَلِيُّ، فرواه عن حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، ووهم في قوله: الحارث.

واختلفوا في لفظ الحديث، فقال حفص بن غياث: عن الأعمش فيه «لو كان الدين [رأياً][1] لكان أسفل الخف أولى بالمسح».

وقال عيسى بن يونس، ووكيع، عن الأعمش فيه: «كنت أُرَى أن باطن القدمين أحق بالمسح من أعلاهما»، وتابعهما يونس بن أبي إسحاق، وإسرائيل، والثَّوْري، عن أبي إسحاق.

---

(١) كذا في نسخ «العلل» كما أشار إليه المحقق لكنه أصلحها إلى: «بالرأي» اعتماداً على سنن أبي داود.

والصحيح من ذلك قول من قال: «كنت أُرَى أن باطن الخفين أحق بالمسح من أعلاهما»، وكذلك قال حكيم بن زيد، عن أبي إسحاق..»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه في إسناده ومتنه، **فأما الاختلاف عليه في الإسناد فعلى وجهين:**

١ ـ أبو إسحاق، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

وأما الاختلاف في متنه فعلى وجهين:

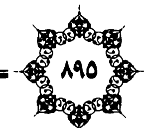
١ـ عن علي رضي الله عنه قال: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح..».

٢ـ عن علي رضي الله عنه قال: «لو كان الدين بالرأي لكان باطن القدمين أحق بالمسح..».

ـ الاختلاف على أبي إسحاق في الإسناد:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه.

(١) «العلل» (٤/٤٣/س٤٢٤).



هذا الوجه سيأتي تخريجه بالتفصيل عند تخريج روايات الاختلاف على أبي إسحاق في المتن، فإن الرواة مع اختلافهم في المتن متفقون على إسناده.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي.

وهذا الوجه علقه الدارقطني عن إسماعيل بن عمرو البَجَلِيِّ، عن حفص بن غياث، عن الأعمش، عنه به، ولم أقف عليه مسنداً.

ـ الاختلاف على أبي إسحاق في المتن:

الوجه الأول: عن علي ﷺ قال: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح..».

أخرجه أبو داود (١٦٣) ـ ومن طريقه ابن حزم (٢/١١١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١١/١٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٢٩٢)، وفي «السنن الصغرى» (١١٥)، وابن قدامة في «مناقب الأسد» (٣٤/ب) ـ والدارقطني في «السنن» (١/٢٠٤/ح٤)، والبيهقي في «الخلافيات» (٩٩٩)، وفي «المعرفة» (٢٠٧٩)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢٤٤) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء،

والدارقطني في «السنن» (١/١٩٩/ح٢٣) من طريق أبي هاشم الرفاعي،

والدارقطني في «السنن» (١/١٩٩/ح٢٣)، والبيهقي في «السنن



الكبرى» (١/ ٢٩٢) من طريق إبراهيم بن زياد،

والدارقطني في «السنن» (١/ ١٩٩/ح٢٤) من طريق سفيان بن وكيع،

والبيهقي في «المدخل» (٢١٩) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة،

خمستهم (محمد، والرفاعي، وإبراهيم، وسفيان، وأبو بكر) عن حفص بن غياث.

وأبو الشيخ في «ذكر الأقران» (٩٣) من طريق يعقوب الدورقي، عن وكيع.

كلاهما (حفص، ووكيع) عن الأعمش.

ومحمد بن الحسن الشَّيْبَانِيُّ في «الحجة على أهل المدينة» (١/ ٤٠) عن إسماعيل بن عياش، عن الوليد بن عباد، عن عمر بن مُجاشِع.

كلاهما (الأعمش، وعمر) عنه به، ولفظ أبي داود: عن علي رضي الله عنه قال: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه»، والباقون مثله إلا في رواية وكيع، وعمر بن مُجاشِع ففيها: «الخفين».

وعلقه الدارقطني عن حكيم بن زيد، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: عن علي رضي الله عنه قال: «لو كان الدين بالرأي لكان باطن القدمين أحق بالمسح..».



أخرجه ابن راهويه كما في «المحلى» (٢/٥٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٨)، وابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (٦١) ـ ومن طريقه الذهبي في «السير» (١٣/٣٠٠) ـ وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (١٢٢) من طريق عيسى بن يونس،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/١٩)،

والإمام أحمد في «المسند» (٧٣٧)،

وعبد الله في زوائد «المسند» (٩١٧، ١٠١٣) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٦٦٢) ـ عن إسحاق بن إسماعيل،

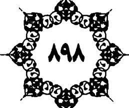
وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٠١٣) ـ ومن طريقه الضياء (٦٦٢) ـ وأبو يعلى (٣٤٦، ٦١٣) ـ ومن طريقه الضياء (٦٦٣) ـ من طريق أبي خيثمة زهير بن حرب،

أربعتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وإسحاق، وأبو خيثمة) عن وكيع ابن الجراح،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/١٨١) ـ ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (٢٧٠) ـ.

وأبو داود (١٦٥) عن أبي كريب محمد بن العلاء،

والبزار (٧٨٨) عن عبد الله بن سعيد الكِنْدِيِّ،



وأبو الشيخ في «ذكر الأقران» (٩٤) من طريق عمر بن حفص،

أربعتهم (ابن أبي شيبة، ومحمد، وعبد الله، وعمر) عن حفص بن غياث،

وأبو داود (١٦٤) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٩٢) - من طريق يزيد بن عبد العزيز،

والبزار (٧٨٩)، والهروي في «ذم الكلام» (٢٧٠) من طريق محاضر بن المُوَرِّع،

خمستهم (عيسى، ووكيع، وحفص، ويزيد، ومحاضر) عن الأعمش.

والإمام أحمد (١٢٦٣)، والدارمي (٧٤٢)، والبزار (٧٩٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٩٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٩٢)، وفي «الخلافيات» (١٠٠٠) من طريق يونس بن أبي إسحاق.

والدارقطني في «العلل» (٤/ ٤٧) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، عن الثَّوْري.

والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٩٢) من طريق إبراهيم بن طَهْمَان.

أربعتهم (الأعمش، ويونس، والثَّوْري، وإبراهيم) عنه به، ولفظ ابن أبي شيبة، عن وكيع، الأعمش: عن علي رضي الله عنه قال: «لو كان الدين بالرأي كان باطن القدمين أحق بالمسح على ظاهرهما، ولكن رأيت رسول

الله مسح ظاهرهما»، والباقون نحو هذا اللفظ، وفي رواية يونس عند الجميع بدل القدمين: «النعلين» إلا البيهقي، وأحال الدارقطني بلفظ الثَّوْري على رواية ساقها من طريق المسيب بن عبد خير، عن أبيه ولفظها بمعنى رواية وكيع، عن الأعمش.

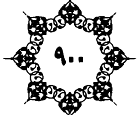
وعلقه الدارقطني عن إسرائيل، ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

تقدم أن الاختلاف عقده الدارقطني على أبي إسحاق في الإسناد والمتن، ثم تبين من تفصيلِهِ لَـهُ أن الاختلاف وقع في المتن، **فأما الإسناد فالخلاف** جاء عن حفص بن غياث فقط؛ فرواه إسماعيل بن عمرو البَجَلِيُّ - وهو ضعيف صاحب مناكير[1] - عن حفص بن غياث - ولم يُتابع - فجعله من رواية الحارث، عن علي رضي الله عنه، وخالَفَهُ: عمر بن حفص بن غياث، وأبو كريب، وابن أبي شيبة، فرووه عن حفص كقول الجماعة عن أبي إسحاق، والدارقطني رحمه الله وهم إسماعيل في ذكر الحارث، وقوله ظاهر.

وأما الاختلاف في المتن فإن الأعمش وبعض الرواة عنه وقع عليهم

(١) «الكامل» (١/ ٣٢٢)، «اللسان» (١/ ١١٨).



اختلاف وهم:

١ـ حفص بن غياث، وهو ثقة ثبت إن حدث من كتابه قبل وبعد توليه القضاء، وأما تحديثه من حفظه ففيه تفصيل فما كان قبل ولايته القضاء ففيه وهم قليل، وأما بعد توليه القضاء ففيه وهم كثير[١]، فروى عنه اللفظ الأول: «**لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح..**»: أبو كريب محمد بن العلاء، وابن أبي شيبة، وهما حافظان تقدما.

وروى عن حفص اللفظ الثاني: «**لو كان الدين بالرأي لكان باطن القدمين أحق بالمسح..**»: أبو كريب، وابن أبي شيبة، وابنه عمر ـ وهو ثقة[٢] ـ فالوجهان محفوظان، وسبب الاختلاف هو من حفص نفسه؛ لأن ابنه عمر قال بعد روايته الحديث عن أبيه: «كان أبي يحدث به حفظاً: الخفين، فلما نظر في الكتاب فوجد فيه: القدمين»، فظهر بهذا أن الوهم بسبب رواية حفص للحديث من حفظه، فلما راجع الكتاب فإذا هو كرواية الجماعة عن الأعمش ليس فيه: الخفين.

٢ـ وكيع بن الجراح، ثقة حافظ، تقدم مراراً، وراوي اللفظ الأول عنه:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٧/٥٦/ت١٤١٥).

(٢) السابق (٢١/٣٠٣/ت٤٢١٦).



ـ يعقوب بن إبراهيم الدورقي، ثقة[1].

وروى اللفظ الثاني عنه:

الإمام أحمد، وابن أبي شيبة، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وإسحاق ابن إسماعيل الطَّالْقَاني، وهؤلاء أجل، وأحفظ، وأكثر عدداً، ويكفي مثل الإمام أحمد.

فالمحفوظ عن وكيع رواية الجماعة، كما هي رواية حفص بن غياث، وعيسى بن يونس، ويزيد بن عبد العزيز، ومحاضر بن المُوَرِّع، عن الأعمش.

فبان بما سبق تفصيله في الاختلاف على الأعمش وعلى بعض الرواة عنه، أن اللفظ الأول عن أبي إسحاق لا يصح من رواية الأعمش.

وأما رواية عمر بن مُجاشِع ـ وقد تقدم أنه لا بأس به ـ فإن الإسناد إليه فيه نظر، فمحمد بن الحسن ليس بالقوي، وشيخه في الحديث إسماعيل بن عياش تقدم أنه ضعيف إذا روى عن غير أهل بلده[2]، وشيخه الوليد بن عباد ذكره ابن عدي وقال: «ليس بمستقيم»، وذكر تفرد إسماعيل بالرواية عنه[3]، فهذا الإسناد محل نظر، ولا يحتمل أن يكون محفوظاً.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/٣١١/ت٧٠٨٣).

(٢) انظر: (ص٥٠٥).

(٣) «الكامل» (٧/٨٤)، «اللسان» (٧/٢٨٩).



وأما اللفظ الثاني فهو محفوظ من رواية الأعمش، والثَّوْري، وإبراهيم ابن طَهْمَان، وتقدموا، وكذلك رواه يونس إلا أنه قال: النعلين، وهو غريب عن أبي إسحاق ـ أعني ذكر النعلين ـ فلم يأتِ إلا عن يونس كما قاله أبو نعيم في «الحلية».

وبقي الترجيح بين اللفظ الأول، والثاني بالنسبة لأبي إسحاق، فالدارقطني يذهب إلى ترجيح اللفظ الأول فقال ﷺ: «والصحيح من ذلك قول من قال: كنت أرى أن باطن الخفين أحق بالمسح من أعلاهما، وكذلك قال حكيم بن زيد، عن أبي إسحاق، ومما يقوي ما ذكرناه؛ ما رواه خالد ابن علقمة، وعبد الملك بن سلع، والحسن بن عقبة أبو كيران وغيرهم، عن عبد خير: أن علياً رضي الله عنه غسل قدميه ثلاثاً وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل»[1].

فيلاحظ أن الدارقطني رحمه الله علل لاختياره في الاختلاف على أبي إسحاق بموافقت الوجه الأول عنه لروايات أقرانه عن عبد خير، وأنهم لما ذكورا القدمين ذكروا معها الغسل لا المسح، بخلاف الوجه الثاني عن أبي إسحاق ففيه ذكر المسح مع القدمين، واستشهد بروايات خالد بن علقمة، وعبد الملك بن سلع، والحسن بن عقبة، عن عبد خير.

---

(١) «العلل» (٤/ ٤٦).



وقد سبق البزار رحمه الله في «المسند» إلى نحو ما ذهب إليه الدارقطني رحمه الله إلا أنه ذهب إلى توهية حديث الأعمش، فقال بعد سياقه حديث عبد الله بن سعيد، عن حفص، وحديث محاضر بن المورع عن الأعمش ولفظهما: «ما كنت أحسب إلا أن بطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما، حتى رأيت النبي ﷺ: يمسح على ظاهر قدميه» قال: «وهذا الحديث رواه الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي بهذا اللفظ، ورواه أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي: أن النبي ﷺ غسل رجليه، وهكذا رواه خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي، عن النبي ﷺ: غسل رجليه ثلاثاً حيث توضأ، والأخبار ثابتة عن علي - من وجوهٍ - عن النبي ﷺ أنه غسل رجليه، فإذا ثبت ذلك عن علي، عن النبي ﷺ: أنه غسل رجليه ثلاثاً؛ فقد وَهِيَ حديثُ الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، وقد ذكرنا علة هذا الحديث في غير هذا الموضع وفساده بأكثر من هذا الكلام فاستغنينا عن إعادة ذكره بعد»[1].

وله كلام أيضاً في رواية يونس وفيها ذكر النعلين كما تقدم فقال: «وهذا الحديث إنما حمله أهل العلم على أنه كان على طهارة هذا لمن ثَبَّتَ الخبرَ، ولا يحتمل غير ذلك إذ كان الخبرُ عن عبد خير، عن علي: أن

---

(١) (٣/٣٦-٣٨).



النبي ﷺ غسل رجليه»[1].

ويمكن مباحثة اختيار الدارقطني بما يلي:

١ـ تقدم أن اللفظ الأول غير محفوظ عن الأعمش، ورواية عمر بن مُجاشِع إسنادها فيه نظر، فاللفظ ليس محفوظاً عمن ذكرهم الدارقطني، فأولى ألاّ يكون محفوظاً عن أبي إسحاق.

٢ـ حكيم بن زيد الذي استشهد الدارقطني بروايته ليس ممن يحتج بروايته، ولم أقف على رأي الدارقطني في حاله، لكن أبا حاتم قال فيه: «صالحٌ؛ هو شيخ»[2]، وخطّأه في حديثٍ[3]، وقال الأَزْدِيُّ: «فيه نظر»[4].

٣ـ طرق الحديث عن عبد خير مشعرة بأن حديث ذكر المسح على باطن القدمين أو الخفين غير حديث الوضوء، ففي طريق حديث المسح وُصف وُضُوؤُهُ رضي الله عنه بالخِفَّةِ، أما حديث الوضوء ففيه أنه غسل كل عضو ثلاثاً عدا الرأس، وهذا ليس وضوءاً خفيفاً، فكأنهما حديثان مختلفان أو واقعتان مختلفتان.

---

(١) (٣/٤٢).

(٢) «الجرح» (٣/٢٠٤).

(٣) «العلل» (٢/٣٢١).

(٤) «اللسان» (٣/١٧٥).



ويبقي أن ترجيح الوجه الثاني عن أبي إسحاق لا يلزم منه ثبوته عن عبد خير، فهذا يقتضي إنشاء نظر آخر بين أبي إسحاق وأَضرابِهِ ممن روى الحديث عن عبد خير، ثم النظر والموازنة بين اختلافهم على عبد خير.

ثم إن رواية أبي إسحاق بذكر القدمين يمكن توجيهها كما قال وكيع بن الجراح رحمه الله بعد أن روى عن الأعمش هذا الحديث ـ ولفظه: «كنت أرى أن باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظاهرهما» ـ قال وكيع رحمه الله: «يعني: الخفين»[1]، وقريب منه توجيه أبي بكر الحميدي رحمه الله لما خرج رواية سفيان بن عيينة، عن أبي السوداء عمرو النَّهْدِي، عن المسيب بن عبد خير، عن أبيه قال: رأيت علي بن أبي طالب يمسح ظهور قدميه، ويقول: «لولا أني رأيت رسول الله ﷺ مسح على ظهورهما لظننت أن بطونهما أحق»، قال الحميدي عقبه: «إن كان على الخفين فهو سنة، وإن كان على غير الخفين فهو منسوخ»[2].

ويقوي قول وكيع أن بعض الروايات جاءت مقيدة بذلك حتى مع ذكر القدمين، فلفظ رواية أبي كريب، عن حفص عند أبي داود: «لو كان الدين بالرأي لكان باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما، وقد مسح النبي ﷺ

---

(١) سنن أبي داود (١/ ٢٢٧).

(٢) «المسند» (١/٢٦/ح٤٧).



على ظهر خفيه»[1]، ولهذا قال البيهقي: «.. فهذا وما روي في معناه إنما أريد به قدما الخف»[2]، وتأويل حديث الأعمش ـ مع كونه لم ينفرد به كما قد يفهم من كلام البزار بل تابعه الثَّوْري، وإبراهيم بن طَهْمَان ـ أولى من التأوُّلِ لرواية يونس التي أغرب فيها بذكر النعلين فلم يتابعه عليها أحد.

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن الرواية عن أبي إسحاق باللفظ الثاني هي المحفوظة، ولا يصح عنه سواها، إلا أنها تحتاج توجيهاً كالذي ذكره وكيع بن الجراح، ثم البيهقي.

والحديث في إسناده عبد خير تقدم أنه ثقة[3].

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه بلفظ: «لو كان الدين بالرأي لكان باطن القدمين أحق بالمسح..»، إسناده صحيح، وهو حديث آخر سوى حديث صفة الوضوء.



(١) سنن أبي داود (١/ ٢٢٦).

(٢) «السنن الكبرى» (١/ ٢٩٢).

(٣) انظر: (ص٦٨٣).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث علي بن ربيعة الوالِبِيِّ الأَسَدِيِّ، عن علي رضي الله عنه في ركوب الدابة وما يقال عند ذلك.

فقال: «حَدَّثَ به أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، عن علي بن ربيعة، رواه عن أبي إسحاق كذلك: منصور بن المعتمر، وعمرو بن قيس المُلائي، وسفيان الثَّوْري، وأبو الأحوص، وشريك، وأبو نوفل علي ابن سليمان، والأجلح بن عبد الله واختلف عنه:

فقال مصعب بن سلاّم: عن الأجلح، وأبو يوسف القاضي، عن ليث ـ جميعاً ـ: عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، وَوَهِمَا.

والصواب ما رواه شيبان، عن الأجلح، عن أبي إسحاق، عن علي ابن ربيعة، وكذلك قال أصحاب أبي إسحاق عنه.

وأبو إسحاق لم يسمع هذا الحديث من علي بن ربيعة، يُبَيِّنُ ذلك ما رواه عبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة قال: قلت لأبي إسحاق: سمعته من علي بن ربيعة؟ فقال: حدثني يونس بن خباب، عن رجل، عنه.. فهو من رواية أبي إسحاق مرسلاً..»[1].

---

(١) «العلل» (٤/٥٩/س٤٣٠).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ - أبو إسحاق، عن علي بن ربيعة الوالِبيِّ، عن علي رضي الله عنه.

٢- أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

٣- أبو إسحاق، عن يونس بن خباب، عن رجل، عن علي بن ربيعة، عن علي رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن علي بن ربيعة الوالِبيِّ، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الطيالسي (١٣٤) - ومن طريقه ابن منده في «التوحيد» (٧٩٥) - وأبو داود (٢٥٩٥)، والترمذي في «الجامع» (٣٤٤٦)، وفي «الشمائل» (٢٢٣) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (١٣٤٣)، وفي «الأنوار» (٣٠٦)، وعلي المقدسي في «الأربعين في فضل الدعاء» (١٦٩) - والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٧٤٨)، وابن حبان (٢٦٩٨)، والطبراني في «الدعاء» (٧٨١)، وابن منده في «التوحيد» (٧٩٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٨١، ٩٨٢) وعبد الغني المقدسي في «الترغيب في الدعاء» (١٢٤) من طريق أبي الأحوص.

وعبد الرزاق (١٩٤٨٠) - ومن طريقه أحمد (٩٣٠)، وعبد بن حميد (٨٨)، والمَحَامِلِيُّ في «الدعاء» (١٨)، والطبراني في «الدعاء» (٧٨٢)،



والبيهقي (٥/٢٥٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣٤٢)، وفي «الأنوار» (١١٢١)، والضياء (٦٧٧) ـ عن معمر بن راشد.

والإمام أحمد (٧٥٣)، والمَحَامِلِيُّ في «الدعاء» (١٧) من طريق يزيد ابن هارون، عن شريك النَّخَعِيِّ.

والإمام أحمد (١٠٥٦)، وعبد بن حميد (٨٩)، والطبراني في «الدعاء» (٧٨٣)، وابن منده (٧٩٦)، والبيهقي في «الدعوات» (٤٠٧) من طريق إسرائيل.

والبخاري في «التاريخ الأوسط» (٣/١٩١)، والدارمي في «الرد على بشر» (٢/٨٨١)، والمَحَامِلِيُّ في «الدعاء» (١٦) ـ ومن طريقه الدارقطني في «العلل» (٤/٦٢)، والطَّامَـذِيُّ في «الفوائد» (١٠٥/ب)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (١٢٨٢) ـ والآجري في «الشريعة» (٦٤٤)، والطبراني في «الدعاء» (٧٨١)، وابن منده في «التوحيد» (٧٩٧)، والحِنَّائِيُّ في «الفوائد» (ج٥/٧١/أ)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٧٢٥) من طريق الثَّوْري.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٧٤٩، ١٠٢٦٣) ـ وعنه ابن السني (٤٩٦) ـ وأبو يعلى (٥٨٦) ـ ومن طريقه الضياء (٦٧٦) ـ والمَحَامِلِيُّ في «الدعاء» (١٩) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «المشيخة» (٦٩/ب) ـ والآجري

(٦٤٥)، والطبراني في «الدعاء» (٧٨١)، والحاكم في «المستدرك» (٢/٩٩) من طريق منصور بن المعتمر.

والمَحَامِلِيُّ في «الدعاء» (٢٠) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة،

والطبراني في «الدعاء» (٧٨٦) عن محمد ابن أبي زرعة الدمشقي، عن هشام بن عمار، عن محمد بن شعيب بن شابور، عن شيبان بن عبد الرحمن،

كلاهما (حماد، وشيبان) عن الأجلح بن عبد الله الكِنْدِيِّ.

والخُلْدِيُّ في «الفوائد» (٤٠/ب) عن القاسم بن محمد الدلال، عن إبراهيم بن الحسن الثَّعْلَبِيِّ، عن شعيب بن راشد.

وابن حبان (٢٦٩٧) من طريق علي بن سليمان الكَلْبِيِّ.

والطبراني في «الدعاء» (٧٨٧) من طريق عبد الرحمن الرُّؤاسِيِّ.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤/٥٩) من طريق عمرو بن قيس.

كلهم (أبو الأحوص، ومعمر، وشريك، وإسرائيل، والثَّوْري، ومنصور، والأجلح، وشعيب، وعلي، وعبد الرحمن، وعمرو) عنه به، ولفظ الطيالسي: عن علي بن ربيعة قال: شهدت علياً رضي الله عنه أُتي بدابة ليركبها، فلما وضع رجله في الركاب قال: بسم الله، فلما استوى على ظهرها قال: الحمد لله، ثلاث مرات، وقال: الله أكبر، ثلاث مرات، ثم

قال: سبحانك إني ظلمت نفسي فاغفر لي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، ثم ضحك، فقلت: يا أمير المؤمنين، من أي شيء ضحكتَ؟ قال: رأيتُ رسول الله ﷺ فعلَ مثلَ ما فعلتُ ثم ضحك، فقلت: يا رسول الله، من أي شيء ضحكتَ؟ قال: «إن ربك ﷻ يَعْجَبُ من عبده إذا قال: اغفر لي ذنوبي، يَعْلَمُ أنه لا يغفر الذنوبَ غَيْرِيْ»، وفي رواية الجميع عن أبي الأحوص، والنسائي، وأبي يعلى عن منصور، والثَّوْري، وشريك زيادة قراءة آية: (سبحان الذي سخر..)، واقتصر الجميع في رواية الثَّوْري إلا المَحَامِلِيُّ، والطبراني، والخطيب، والحِنَّائِيُّ على القطعة الأخيرة، وفي رواية شعيب وعلي زيادة في أولها، ورواية شيبان، عن الأجلح، ورواية الرُّؤاسِيِّ مختصرتان، وفي رواية البيهقي عن أبي الأحوص، ورواية الطبراني عن الثَّوْري: يضحك بدل: يعجب، وساق الحاكم أول اللفظ وأحال بباقيه.

واختلف الرواة عن أبي إسحاق، وعلى مَنْ دونه في قول علي بن ربيعة: شهدتُ علياً رضي الله عنه أتي بدابة ليركبها، فعامة الرواة قالوا كذلك، وبعضهم قال: كنتُ رَدِيْفَ علي رضي الله عنه، أو: رِدْفَ علي رضي الله عنه، كما في بعض الطرق عن الثَّوْري، ومنصور، وهي رواية إسرائيل.

وذكر الإمام أحمد، عن عبد الرزاق أن معمراً كان يقول مرة: عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأكثر ذلك يقول: أخبرني من شهد علياً رضي الله عنه حين

ركب؛ لم يذكر سماعاً، وكذلك رواية شيبان، عن الأجلح، ورواية عبد الرحمن الرُّؤاسِيِّ، وعلي الكَلْبِيِّ، وعمرو بن قيس لا يذكرون سماعاً ولا إرداف علي بن ربيعة، وقال عمرو بن قيس وَحْدَهُ: أردف علي بن أبي طالب رضي الله عنه رجلاً.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن فضيل في «الدعاء» (٥٦) - ومن طريقه ابن السني (٤٩٩)، وابن عساكر في «الأربعين البلدانية» (٦١) - عن الأجلح، عنه به، ولفظه: عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه خرج من باب القصر، قال: فوضع رجله في الغرز فقال: بسم الله، فلما استوى على الدابة قال: الحمد لله الذي كرَّمنا، وحَمَلَنا في البر والبحر، ورزقنا من الطيبات، وفضَّلنا على كثير ممن خلق تفضيلاً، سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون، رب اغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت.

وعلقه الدارقطني عن مصعب بن سلاّم، عن الأجلح، وعن أبي يوسف القاضي، عن ليث بن أبي سليم، عن أبي إسحاق، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن يونس بن خباب، عن رجل، عن علي بن ربيعة، عن علي رضي الله عنه.



أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (٨٠٠)، وفي «الجرح والتعديل» (١٦٨/١)، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٥١/٤) وابن منده في «التوحيد» (٧٩٨)، والحاكم في «تاريخ نيسابور» كما في «إتحاف السادة المتقين» للزبيدي (٤٦٤/٧)[1] من طريق عبد الرحمن بن بشر العَبْدِيِّ النيسابوري[2]،

وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٦٨/١) من طريق أبي زياد حماد بن زاذان القطان،

كلاهما (العَبْدِيُّ، والقطان) عن ابن مهدي، عن شعبة قال: قلت لأبي إسحاق: ممن سمعته؟ قال: من يونس بن خباب، فأتيت يونس بن خباب فقلت: ممن سمعته؟ فقال: من رجل رواه عن علي بن ربيعة[3].

وأخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (٧٩٩) عن أبيه قال: «حدثني أبو زياد القطان عن يحيى بن سعيد: قال كنتُ أَعجبُ من حديث على بن

---

(١) وانظر: «الفتوحات الربانية» لابن علان (٦٢١/٢).

(٢) فائدة: الرواية خرجها الحاكم في ترجمة عبد الرحمن بن بشر العَبْدِيِّ كما في تعليقة على «تحفة الأشراف» (٤٣٦/٧).

(٣) كذا وقع في عامة المصادر أن الرواية عن رجل عن علي بن ربيعة، وكذلك في طبعة محمود زايد من «التاريخ» (٢٩٠/١-٢٩١) ففيها: «من رجل أراه عن علي بن ربيعة»، ومثله في طبعة اللحيدان (٤٣٥/١)، وأما في طبعة الرشد (١٩٠/٣): «من رجل أُراه علي بن ربيعة» فسقط حرف [عن] قبل اسم علي، فصار السياق مخالفاً لباقي المصادر والطبعات الأخرى للكتاب.

ربيعة: كنتُ رِدْفَ علي؛ لأن علي بن ربيعة كان حَدَثاً في عهد علي، ومِثْلُهُ أَنْكَرْتُ أن يكون رِدْفَ عليٍّ، حتى حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن علي بن ربيعة، قلت لسفيان: سَمِعَهُ أبو إسحاق من علي بن ربيعة؟ فقال: سألتُ أبا إسحاق عنه فقال: حدثني رجل، عن علي بن ربيعة».

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على الأجلح بن عبد الله الكِنْدِيِّ، وتقدم أنه صدوق، فروى عنه الوجه الأول:

- أبو أسامة حماد بن أسامة، ثقة حافظ[1].

- شيبان بن عبد الرحمن التميمي النَّحْوِيُّ، متفق على توثيقه[2]، لكن روايته لم أجدها إلا عند الطبراني، وشيخه فيها: محمد ابن الحافظ أبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي لم أظفر بما يبين حاله[3]، ويغلب على الظن ثبوت الرواية عن شيبان كما يُفهم من سياق الدارقطني فقال: «والصواب ما رواه شيبان».

---

(١) «تهذيب الكمال» (٧/٢١٧/ت١٤٧١).

(٢) السابق (١٢/٥٩٢/ت٢٧٨٤).

(٣) انظر: «تاريخ دمشق» (٥٤/٩٨)، «تاريخ الإسلام» (سنة ٢٨١-٢٩٠/٢٧١).



وروى عنه الوجه الثاني:

ـ محمد بن فضيل الضَّبِّيُّ، ثقة[1].

ورجح الدارقطني في الاختلاف على الأجلح قول شيبان المخالف لما علقه عن مصعب بن سلاّم، عن الأجلح، وعلل لذلك بالإشارة إلى موافقة رواية شيبان، عن الأجلح لأصحاب أبي إسحاق، وما قاله ظاهر هذا مع متابعة أبي أسامة له، فمن رواه عن الأجلح من حديث الحارث الأعور، عن علي رضي الله عنه ـ كمحمد بن فضيل ـ قد سلكوا جادة مشهورة، وخالفوا الجماعة عن أبي إسحاق، فهذا الوجه ليس محفوظاً عن أبي إسحاق، فإما الغلطُ من الأجلح إذ تردَّدَ فيه بقرينة أن رواة الوجهين عنه ثقات ـ وهذا أقرب فيما يظهر لي ـ أو غَلِطَ عليه ابنُ فضيلٍ إلا إن كان ما علّقه الدارقطني عن مصعب ثابتاً فالغلط من الأجلح.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق فالوجه الأول رواه عنه:

أبو الأحوص، ومعمر، وشريك، وإسرائيل، والثَّوْري، ومنصور، والأجلح ـ في أصح القولين عنه ـ وشعيب بن راشد، وعلي بن سليمان، وعبد الرحمن الرُّؤاسِيُّ، وعمرو بن قيس، وهؤلاء تقدموا إلا:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٩٣/ت٥٥٤٨).

ـ علي بن سليمان الكسائيّ، أبا نوفل الدمشقي، صدوق يغرب[1].

ـ عبد الرحمن بن حميد الرُّؤاسِيّ، ثقة[2].

فهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق إلا ما انفرد به معمر من ذكر السماع بين أبي إسحاق وعلي بن ربيعة، ومعمر سبق أنه ليس بالقوي في أبي إسحاق، فانفراده دون أصحاب أبي إسحاق ـ الذين هم أعلى وأوثق منه فيه ـ محل نكارة كيف وقد ثبتت الرواية عن أبي إسحاق بعدم سماعه الحديث من علي بن ربيعة؟! وقد غَلِطَ من اعتدَّ بهذا التصريح.

وفي رواية شعيب بن راشد، وعلي بن سليمان الكسائي زيادات لا أرى ثبوتها عن أبي إسحاق لغرابتها عنه، أو لضعف إسنادها إلى راويها كرواية شعيب راشد[3]، وفي إسناد رواية عمرو بن قيس راوٍ اسمه: محمد بن عبد الله بن بكّار، أبو عبد الله البُسْريُّ الدمشقي لم أقف على بيان حاله[4].

ووقع في الروايات عن أبي إسحاق اختلاف في صفة رواية علي بن ربيعة الحديثَ عن علي رضي الله عنه وسماعه منه، وسيأتي تفصيله والبحث فيه

---

(١) «الجرح» (٦/١٨٨)، «الثقات» (٧/٢١٣)، «تاريخ دمشق» (١٢/١٠٧)، «اللسان» (٥/٢٣٠).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٧/٧٢/ت٣٨٠٤).

(٣) تقدم الكلام على ضعف الإسناد إليه (ص٧٦٧).

(٤) انظر: «تاريخ دمشق» (٥٣/٣٢٩)، «تاريخ الإسلام» (سنة ٢٣٢/٣٣٢).



لاحقاً بإذن الله تعالى.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

- سفيان الثَّوْري.

- شعبة بن الحجاج.

وكلاهما أبانا عن علة الرواية على الوجه الأول، ففي جواب الثَّوْري ليحيى القطان، وسؤال شعبة لأبي إسحاق وجوابِهِ له أنه لم يسمع الحديث من علي بن ربيعة، وإنما سمعه من يونس بن خباب، وإن كان الثَّوْري أبهم اسمه.

وهاهنا ملحظ على سياق الدارقطني رحمه الله للوجه كما هو في قصة شعبة مع أبي إسحاق التي تقدمت بلفظها، فقوله في حكاية جواب أبي إسحاق لشعبة: «حدثني يونس بن خباب، عن رجل، عنه»، كأنه ـ والله أعلم ـ اختصر الجواب، لأن الواسطة الثانية في الإسناد أبان عنها سؤال شعبة ليونس ابن خباب، وأما أبو إسحاق فذكر واسطة واحدة لعله أبهمها مرة كما في جوابه للثوري، وسماها مرة كما في جوابه لشعبة، ولو أنه قال: حدثني يونس بن خباب، عن رجل، عن علي بن ربيعة، لاستقام ـ في نظري ـ أن يقال: دلّسه أبو إسحاق عن رجلين[1].

(١) وقريب من هذا أو مثله قول الحافظ ابن حجر في «أمالي الأذكار» مستدركاً بقصة شعبة=



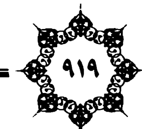
وعلى كلٍّ فقد تبين من استقصاء شعبة رحمه الله على أبي إسحاق أنه لما حَدَّثَ به عن علي بن ربيعة كان قد دلّسه وأسقط يونس بن خباب[1]، وإنما قلت إن إسقاط يونس تدليس من أبي إسحاق بدلالة سؤال شعبة، فإما أن أبا إسحاق له سماعٌ من علي بن ربيعة، وإما لأنه معاصر له وسماعه منه محتملٌ، فاحتاج شعبة لسؤاله استثباتاً في كلا الحالين، وإلا لاكتفى شعبة بمعرفة عدم سماع أبي إسحاق منه.

فتبين بهذا أن كلا الوجهين محفوظ عن أبي إسحاق، وأن الاختلاف سببه تدليس أبي إسحاق، والدارقطني لم يَعْرِضْ للترجيح بين الوجه الأول والثالث، لكنه بيّن عدم سماع أبي إسحاق للحديث من علي بن ربيعة كما أفاده توقيف شعبة له.

وممن سبق الدارقطني رحمه الله إلى تعليل الوجه الأول استدلالاً بقصة

=على تصحيح الحاكم مع تخريجه القصة في «تاريخ نيسابور»: «فقد دلت هذه القصة على أن أبا إسحاق دلّسه بحذف رجلين، فالعجب من الحاكم كيف ذَهَلَ عنها في المستدرك»، انظر: «إتحاف السادة المتقين» للزبيدي(٤٦٤/٧)، «الفتوحات الربانية» (٦٢١/٢) وفي نظري أن أبا إسحاق إنما دلس واسطة واحدة فقط.

(١) **فائدة**: نقل ابن أبي حاتم في «الجرح» (٧٥/١) عن سفيان الثَّوْري توهينه سماع أبي إسحاق من علي بن ربيعة في حديث لم يُعينه، ولم أدرِ ما هو، فأردتُ الإشارة إليه للفائدة لعله يوقف عليه من جهة أخرى.



شعبة: أبو حاتم الرازي رحمه الله[1]، وعليه فقول الترمذي رحمه الله عن حديث أبي الأحوص، عن أبي إسحاق: «هذا حديث حسن صحيح» غير مُسلم، ولعله رحمه الله لم يقف على علته.

ويونس بن خباب: رافضي شتّام ترك الرواية عنه جملة من الأئمة لذلك، ومنهم من ضعفه لنكارةٍ في حديثه، أو لاضطرابه، بل كذبه يحيى القطان، وقليلٌ وثقه وأثنى عليه، ورأى أبو داود حديث شعبة عنه مستقيماً[2]، والأقرب تضعيفه كما هو قول الجمهور، ولعل شعبة كان ينتقي ما يحدث به عنه، فيكون حديثه من رواية شعبة أمثل من غيره.

وشيخ يونس راوٍ مبهم، وقد جاءت تسميته بشقيق الأَزْدِيِّ في بعض الطرق، فأخرج الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٧٥)، وفي «الدعاء» (٧٧٩) من طريق ابن لهيعة: حدثني عبد ربه بن سعيد، عن يونس بن خباب، عن شقيق الأَزْدِيِّ به، لكن تفرد به ابن لهيعة كما ذكره الطبراني، والدارقطني[3]، وابن لهيعة ضعيف فلا يصلح الاعتداد به في تسمية شيخ يونس لكني لا أجزم بغلطه[4]، ثم إن شقيقاً هذا لم أجد له ترجمة فهو

---

(١) (١/٢٧١-٢٧٢).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٠٣/ت٧١٧٤)، «الميزان» (٤/٤٧٩).

(٣) «أطراف الأفراد» - طبعة التدمرية (٣٦٨)، ووقع سقط في طبعة دار الكتب العلمية (٣٥٨).

(٤) علق الدارقطني في «العلل» (٤/٦١)، والمزي في «التحفة» (٧/٤٣٦) وجهاً عن شعيب=

مجهول(١).

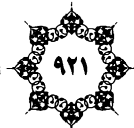
وزعم الطبراني أنه شقيق بن أبي عبد الله؛ وفيه نظر، فابن أبي عبد الله قيل: هو مولى آل الحضرمي، وقيل: هو مولى بني هاشم، وهو ثقة معروف(٢)، بخلاف شيخ يونس فهو أزدي فظاهرٌ أنهما اثنان، ولم يتابع الطبرانيَّ أحدٌ، ولو كان شيخ يونس هو: ابن أبي عبد الله الثقة لصاحَ به وما أبهمه.

=ابن صفوان الثقفي أبي يحيى الكوفي فقال: عن يونس بن خباب، عن شقيق بن عقبة الأَسَدِيِّ، عن علي بن ربيعة، وشعيب ضعيف، عامة ما يرويه لا يتابع عليه، انظر ترجمته: (ص١٤٥)، ولم أقف على إسناد روايته، ولو صح إلى شعيب فقد يدل على أن لقول ابن لهيعة وجهاً، وغلط فيه شعيب للتقارب بين الاسمين: شقيق الأَزْدِيُّ وشقيق العَبْدِيُّ، فانتقل ذهنه إلى هذا الثقة المعروف بدل ذاك المجهول.

تنبيه: ذكر الحافظ ابن حجر أربع احتمالات في شيخ يونس فقال: «والرجل الذي ما سماه أحدُ أربعةٍ وصلت إلينا رواياتهم له عن علي بن ربيعة: شقيق الأَزْدِيُّ، والحكم بن عتيبة، وإسماعيل بن عبد الملك بن أبي [الصفيراء]، والمنهال بن عمرو.. وقد وضح لي أن الذي لم يسم منهم هو شقيق الأَزْدِيُّ»، واستأنس لقوله الأخير برواية ابن لهيعة «الفتوحات الربانية» (٦٢١/٢).

(١) قال الحافظ ابن حجر كما في «الفتوحات الربانية» لابن علان (٦٢١/٢): «وشقيق هذا ما عرفت اسم أبيه ولا حاله هو».

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٥٥٤/١٢/ت٢٧٦٨)، «التهذيب» (٣٦٣/٤)، وقارن في ولائه بترجمة أخيه داود.



وعليه فقد رجع الأمر إلى الرواية عن مبهم، وهذا ـ والله أعلم ـ وجه حكم الدارقطني في آخر كلامه بأن الحديث من رواية أبي إسحاق مرسلٌ، وعنى بالإرسال ـ والله أعلم ـ عدم اتصاله لوجود الراوي المبهم، والراوية عن المبهم من جنس المنقطع كما ذكره الحاكم[1]، وعرف من استعمالات الأئمة اطلاق الإرسال على كل منقطع، أو أن هذا المبهم لا يُتحقق سماعه من علي بن ربيعة فصار فيه إرسال، ولو صحت تسميته بشقيق الأَزْدِيِّ فيبقى ـ بعد ثبوت عدالته ـ إثبات سماعه من علي بن ربيعة.

أما علي بن ربيعة الوالِبِيُّ، أبو المغيرة الكوفي الذي عليه مدار الطرق فثقة[2]، وكان صغيراً على عهد علي رضي الله عنه، وله سماع صحيح في الجملة منه[3]، لكن يبقى النظر في سماعه هذا الحديث من علي رضي الله عنه، وقد كان يحيى القطان رحمه الله ينكر ما ذكر في هذا الحديث من إرداف علي رضي الله عنه لعلي بن ربيعة كما تقدم ذكره، ويُعلل لذلك بأنه كان صغيراً، وكأنه لما أجابه الثَّوْري فصار

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (٧٠).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٠/٤٣١/ت٤٠٦٨).

(٣) كقوله: سمعت علياً رضي الله عنه يقول: «يا ابن التياح، أسفر أسفر بالفجر»، أخرجه أبو نعيم في «كتاب الصلاة» (٣١٨)، وعبد الرزاق (٢١٦٥) وغيرهما من طريق الثقة: سعيد بن عُبَيْدٍ الطائيِّ، أبي الهذيل الكوفيِّ، عن علي بن ربيعة به، وانظر ترجمة سعيد في: «التهذيب» (٤/٦٢).



الحديث إلى سماع أبي إسحاق له من رجل لم يُسم اطمأن إلى سلامة استنكاره لذكر الإرداف، والظاهر لي أن كلام يحيى القطان ﵀ متعلق بهذه القضية فقط، لا أنه متعلق بنفي السماع بالكلية أو نفي السماع للحديث نفسه وهذا صريح قوله المتقدم: «لأن علي بن ربيعة كان حَدَثاً في عهد علي، ومِثْلُهُ أَنْكَرْتُ أن يكون رِدْفَ عليٍّ»، والله أعلم.

أما النظر في سماع علي بن ربيعة لهذا الحديث خاصة من علي ﵁ فقد تقدم بيان اختلاف الروايات في ذكر سماعه أو شهوده ركوب علي ﵁ على الدابة وفي جملة منها ذكر الحديث دون بيان السماع، والكُلُّ مما لا يُحتجُّ به إذ تبيّن أن حديث أبي إسحاق رَجَعَ إلى الرواية عن ضعيف، عمّن لم يُسمّ، أو سُمّي ولم تُعرف حاله، فاحتاج الأمر إلى النظر في الطرق الأخرى عن علي بن ربيعة، **وقد وقفت على ثلاث روايات أخرى هذا تفصيلها:**

١ـ رواية المنهال بن عمرو، عن علي بن ربيعة:

أخرجها المَحَامِلِيُّ في «الدعاء» (٢٣) ـ وعنه ابن بطه في «الإبانة» (٧/١٠٤/ح٧٥) ـ،

وابن بطه في «الإبانة» (٧/١٠٤/ح٧٥) عن محمد بن مخلد الدوري العطار، وأبي بكر عبد الله بن محمد بن زياد الشافعي النيسابوري،

ثلاثتهم (المَحَامِلِيُّ، والعطار، والنيسابوري) عن أبي حاتم محمد بن



إدريس الرازي،

والطبراني في «الدعاء» (٧٧٨) عن بشر بن موسى الأَسَدِيِّ البغدادي،

كلاهما (أبو حاتم، وبشر بن موسى) عن عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي،

والحاكم (٢/٩٨) من طريق السَّرِي بن خزيمة، عن سعيد بن سليمان الواسطي المعروف بسعدويه[1]،

كلاهما (العجلي، وسعدويه) عن فضيل بن مرزوق، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن علي بن ربيعة قال: «كنت ردفاً لعلي رضي الله عنه فلما وضع رجله في الركاب قال: بسم الله، فلما استوى على ظهر الدابة قال: الحمد لله، ثلاث مرات، ثم قال: سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون، ثم قال: لا إله إلا الله، سبحانك إني ظلمت نفسي، فاغفر لي ذنبي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، ثم قال: بإحدى شفتيه فضحك، ثم قال: إني كنت ردفاً للنبي صلى الله عليه وسلم فصنع كما صنعت، فقلت له كما قلت لي، فقال: إن الله عز وجل يضحك إلى عبده إذا قال: لا إله

---

(١) فائدة: نقل مغلطاي في «الإكمال» (١٠/٢٦٠) عن مسلم بن الحجاج سماعه الحديث عن محمد بن عبد الوهاب العَبْدِيِّ النيسابوري، عن [سليمان الواسطي] عن فضيل بن مرزوق به وساق أول متنه فقط، ولم أجد سليمان هذا وأظنه غلط صوابه: سعيد بن سليمان المعروف بسعدويه والله أعلم.

إلا أنت سبحانك، إني ظلمت نفسي فاغفر لي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت قال: عبدي عرف أن له رباً يغفر ويعاقب»، وهذا لفظ المَحَامِلِيُّ، والطبراني ولفظ الحاكم نحوه.

ولفظ ابن بطه: عن علي بن ربيعة، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ: «إن الله تعالى يضحك إلى عبده إذا قال: لا إله إلا أنت سبحانك إني ظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، قال: عبدي عرف أن له رباً يغفر ويعاقب»، لم يذكر إردافاً ولا سماعاً، وليس فيه الدعاء عند الركوب، وابن بطه رواه في سياق واحد عن ثلاثة من شيوخه: المَحَامِلِيُّ، والدوري، والنيسابوري، ولفظ المَحَامِلِيُّ عُلِمَ من روايته في «الدعاء»، فبقي أنه لفظ أحد شيخَيْه الآخرَيْن، أو لفظ كِلَيْهما، ولم أجد الرواية عن كل واحد مفرداً، فالحاصل أنهما أو واحدٌ منهما خالف المَحَامِلِيَّ في الرواية عن أبي حاتم الرازي، عن العجلي، عن فضيل، لكن قد رواه بلفظ الإرداف بطوله: بشر بن موسى، عن العجلي، عن فضيل، وتابعه سعدويه الحافظ، عن فضيل.

وفضيل بن مرزوق صدوق ربما وهم[1]، وميسرة بن حبيب ثقة[2]،

---

(١) انظر: (ص١٥٨).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٩/١٩٢/ت٦٣٢٦).



والمنهال بن عمرو ثقة على الراجح[1]، وهذه الطريق هي أحسن أسانيد الحديث في قول الدارقطني، ولعل الحافظ أبا موسى المديني عنى حفظ الحديث بهذا الطريق فقال: «محفوظ من مسند أمير المؤمنين وابن عم رسول الله ﷺ.. معروف برواية أبي المغيرة علي بن ربيعة.. عنه»[2]، لكن الحديث تفرد به فضيل ـ ولا يعرف إلا من طريقه ـ عن ميسرة، عن المنهال، وهذه ـ في نظري ـ غرابة شديدة.

وقد ذهب الحافظ ابن منده إلى أن شيخ يونس بن خباب المبهم هو المنهال بن عمرو استدلالاً برواية فضيل[3]، وكنتُ مِلْتُ في أصل الرسالة إلى أن هذا القول له حظٌّ من النظر، وأن إبهام شعبة له في سؤالِهِ يونسَ بنِ خباب لعله لما عُرف من رأيه في المنهال، وأنه كان يترك الرواية عنه على عَمْدٍ.

ثم لما تأمّلتُهُ رأيتُ فيه بعداً، فاحتمال[4] أن يكون المبهم أحد رجلين آخرين هما: إسماعيل بن عبد الملك الأَسَدِيُّ، أو الحكم بن عتيبة مساوٍ لاحتمال أنه المنهال، فالرواية من طريقهما لا تفترق عن الرواية من طريق

(١) «تهذيب الكمال» (٢٨/٥٦٨/ت٦٢١٠).

(٢) فوائد الطَّامَذِيِّ ـ تخريج الحافظ أبي موسى المديني (١٠٦/أ).

(٣) «كتاب التوحيد» (٣/٢٥٥)، وذكره الحافظ ابن حجر على الاحتمال كما تقدم (ص٩٢١).

(٤) لاحظ ما سبق نقله عن الحافظ ابن حجر (ص٩٢١).



المنهال، ولو كانت الرواية جاءت عن المنهال من طريق يونس بن خباب نفسه لاستقام القول، بل العمل برواية ابن لهيعة ـ على ضعفها ـ أقرب من هذا، وقد ذكرتُ قبل أن شيخ يونس لو كان ثقة لسماه وما أبهمه، وهذا يُضعف تسمية المبهم بأحدٍ من الثقات والله أعلم بالصواب.

٢ـ رواية إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصُّفَيْراء رفيعٍ الأَسَدِيِّ الكوفي، عن علي بن ربيعة:

أخرجها ابن أبي شيبة (١٠/٢٨٤/ح٩٤٥٠)،

وأحمد بن منيع كما في «إتحاف الخيرة» للبوصيري (٦٢٦٢)،

والبخاري في «التاريخ الأوسط» (٤/١٠٩٣)،

والمَحَامِلِيُّ في «الأمالي» (٢١٠)، وفي «الدعاء» (٢١) عن محمد بن إشكاب،

والمَحَامِلِيُّ أيضاً في «الدعاء» (٢١) عن يوسف بن موسى،

والطبراني في «الدعاء» (٧٧٧) عن علي بن عبد العزيز البغوي،

والآجري في «الشريعة» (٦٤٣) من طريق زهير بن محمد المروزي،

وابن بطه في «الإبانة» (٧/١٠٣/ح٧٤) من طريق أبي زرعة الدمشقي،

والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٨٠) من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني، وشعيب بن أيوب،



عشرتهم (ابن أبي شيبة، وابن منيع، والبخاري، وابن إشكاب، ويوسف، والبغوي، وزهير، وأبو زرعة، ومحمد، وشعيب) عن أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ،

والبزار (٧٧١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٣٤١) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد[1]،

وابن خزيمة في «التوحيد» (٣٤١) من طريق عبد الله بن داود الخريبي،

وابن قانع في «معجم الصحابة» (٧٧٥)، والطبراني في «الدعاء» (٧٧٧) من طريق خلاد بن يحيى، وعطف الطبراني رواية خلاد على رواية البغوي، عن أبي نعيم،

والآجري في «الشريعة» (٦٤٣) من طريق أبي يحيى عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّانِيِّ،

خمستهم (أبو نعيم، وأبو عاصم، والخريبي، وخلاد، والحِمَّانِيُّ) عن إسماعيل بن عبد الملك، ولفظ ابن أبي شيبة: عن علي بن ربيعة قال: «جعلني علي رضي الله عنه خلفه..» فذكر نحوه، والباقون مثله، وبعضهم قالوا: أردفني علي رضي الله عنه، أو: كنت ردف علي رضي الله عنه، والمعنى متقارب بين هؤلاء.

ولفظ البخاري، وأبي زرعة، عن أبي نعيم، ولفظ خلاد بن يحيى عند

---

(١) سقط ذكر أبي عاصم من طبعة «التوحيد» والتصويب من «إتحاف المهرة» (١١/٥٨٠).

ابن قانع: عن علي بن ربيعة، عن علي ﷺ: أن رسول الله ﷺ..؛ لم يذكروا إردافاً ولا سماعاً، وفي لفظ ابن قانع عن خلاد بن يحيى: عن علي ابن ربيعة، عن علي ﷺ قال: حملني رسول الله ﷺ وسار بي.

وإسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصُّفَيْراء رفيعٍ الأَسَدِيُّ الكوفي ليس بالقوي عند الجمهور لكثرة وهمه[1].

٣ـ رواية الحكم بن عتيبة، عن علي بن ربيعة:

أخرجها المَحَامِلِيُّ في «الدعاء» (٢٢)، وفي «الأمالي» (٢١١)، والطبراني في «الدعاء» (٧٨٠)، والثَّعْلَبِيُّ في تفسيره «الكشف والبيان» (٨/٣٢٩)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (١١١٨) من طريق عمران بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، عن أبيه، عن الحكم بن عتيبة به، ولفظ المَحَامِلِيُّ: ، عن علي بن ربيعة، عن علي بن أبي طالب ﷺ: عن النبي ﷺ أنه كان إذا وضع رجله في الركاب قال: «بسم الله، فإذا استوى على الدابة قال: الحمد لله، ثم قال: سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون، وكبر ثلاثاً، وهلل ثلاثاً»، والباقون مثله، ولم يذكروا سماعاً ولا إردافاً.

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٣١٦).



وعمران ترجمه البخاري[١]، وابن أبي حاتم[٢] وسكتا عنه، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٣]، فليس فيه توثيق معتبر، وقال ابن حجر: «مقبول»[٤]، وأبوه مشهور بسوء حفظه، والحكم ثقة يدلس، ولم أقف على سماعه من علي بن ربيعة على أني لم أجد له كثيرَ رواية عنه، فهذه الرواية إسنادها ضعيف لما تقدم.

فتبين مما سبق أن الطرق ليس فيها ما يصلح البناء عليه في سماع علي ابن ربيعة الحديث من علي رضي الله عنه، وأحسنها حالاً حديث المنهال لكن فيه غرابة شديدة مع اختلاف الرواة في ذكر السماع وعدمه، والأصل عدمه، ولابد من سلامة الناقل له، والله أعلم بالصواب.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق ضعيف لمكان يونس بن خباب وشيخه المبهم، والطرق الأخرى عن علي بن ربيعة لا تسلم من علة.



---

(١) (٤٢٦/٦).

(٢) (٣٠٥/٦).

(٣) (٤٩٦/٨).

(٤) «التقريب» (٥٢٠١).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عاصم بن ضَمْرَةَ، عـن علي رضي الله عنه قـال: «مـن كل الليـل أوتـر رسول الله ﷺ وانتهى إلى السحر».

فقال: «يرويه مُطَرِّفُ بنُ طَرِيْفٍ واختلف عنه: فرواه هشيم، عـن مُطَرِّفٍ، عن أبي إسحاق، عن بعض أصحاب علي رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه.

وقال عَبْثَرٌ: عن مُطَرِّفٍ، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه.

ورواه يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن عاصم، والحارث، عن علي رضي الله عنه، وهو محفوظ عنهما»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن بعض أصحاب علي رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، والحارث، عن علي رضي الله عنه.

(١) «العلل» (٤/٦٣/س٤٣١).



وممّا لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن بعض أصحاب علي رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٨٧) عن هشيم، عن مُطَرِّفٍ، عنه به ولفظه عن علي رضي الله عنه قال: «من كل الليل أوتر رسول الله ﷺ، من أوله، وأوسطه، وآخره، ولكن ثبت الوتر لرسول الله ﷺ من آخر الليل».

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الطيالسي (١١٧) ـ وعنه عبد بن حميد (٧٢) ـ والإمام أحمد (٦٥٣، ٨٢٥، ١١٥٢، ١٢١٤) ـ ومن طريقه الضياء (٥٣٠) ـ وعبد بن حميد (٧٢)، وابن ماجه (١١٨٦)، وعبد الله في زوائد «المسند» (١٢٥٩) ـ ومن طريقه السِّلَفِي في «المشيخة البغدادية» (٣٢٢/أ)، والضياء (٥٣٣) ـ والبزار (٦٨٠)، والبَاغَنْدي الكبير في «الأمالي» (٥٤، ٧٠)، وأبو يعلى (٣٢٢) ـ ومن طريقه الضياء (٥٣٢) ـ وابن خزيمة (١٠٨٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/١٦٩/ح٢٦١٠)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٣٤٠)،

وابن العديم في «بغية الطلب» (٢٧٧٢/٦) من طريق شعبة[1].

والإمام أحمد (٥٨٠)، وعبد الله في زوائد «المسند» (١٢١٧) - ومن طريقه الضياء (٥٣١)، والبزار (٦٨٠)، وأبو يعلى (٥٩٧) من طريق محمد ابن فضيل،

والطحاوي في «شرح المعاني» (٣٤٠/١) من طريق أسباط بن محمد،
كلاهما (محمد، وأسباط) عن مُطَرِّفِ بنِ طَرِيْفٍ.

والطحاوي في «شرح المعاني» (٣٤٠/١) من طريق إبراهيم بن طَهْمَان.

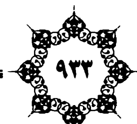
وابن قانع في «الفوائد» (١٥١/ب)، وتمام في «الفوائد» (٩٨٨) من طريق الحجاج بن أَرْطَاة.

أربعتهم (شعبة، ومُطَرِّفٌ، وإبراهيم، والحجاج) عنه به، مثل لفظ ابن أبي شيبة في الوجه الأول، وبعضهم بمعنى آخر الحديث، ولم يسق الطحاوي لفظ شعبة وإبراهيم.

وعلقه الدارقطني عن عَبْثَرِ بن القاسم، عن مُطَرِّفٍ، ولم أقف عليه.

---

(١) أسند الدارقطني من طريق أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرَّقَاشي، عن بشر بن عمر، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عاصم، والحارث، وذكر تفرد أبي قلابة به، انظر: «أطراف الأفراد» (٣٧٦)، وأبو قلابة - إن صح الإسناد إليه - حافظ كان يخطئ إذا حدث من حفظه، وتغير لما سكن بغداد، ولم أعرف من دونه، وانظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤١٩/٦).



الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، والحارث، عن علي رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن يونس به، ولم أقف عليه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد (٦٥١)، والبزار (٨٤٨) من طريق إسرائيل، عنه به نحوه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على مُطَرِّفِ بنِ طَرِيْفٍ - وهو ثقة باتفاق كما سبق - **فروى عنه الوجه الأول:**

- هشيم بن بشير السلمي، ثقة ثبت، كثير التدليس[(١)]، وقد صرح بالسماع، وذكر البخاري أنه ربما وهم في الأسانيد[(٢)].

وروى عن مطرف الوجه الثاني:

- محمد بن فضيل الضَّبِّيُّ، ثقة[(٣)].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٧٢/ت٦٥٩٥).

(٢) «العلل الكبير» (١/١٣٦).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٩٣/ت٥٥٤٨).



ـ أسباط بن محمد القرشي، ثقة ربما أخطأ في حديث الثَّوْري[1].

وكلا الوجهين محفوظ وغاية ما في رواية هشيم: إبهام شيخ أبي إسحاق، فلعله شكٌّ من هشيم ـ وهو أقرب ـ أو من مطرف.

وسمّى مطرف ـ في الرواية الأخرى ـ وشعبة، وإبراهيم بن طَهْمَان شيخ أبي إسحاق: عاصم بن ضَمْرَةَ، فهو وجه محفوظ عنه لأنهم ثقات.

وسماه إسرائيل ـ وهو ثقة ثبت في جدّه ـ: الحارث، فهذا محفوظ أيضاً.

والدارقطني رحمه الله يرى أنه محفوظ عنهما، وهذا ظاهرٌ لما يلي:

١ـ كلا الوجهين من رواية الثقات عن أبي إسحاق.

٢ـ يحتمل لأبي إسحاق ـ مع اتساعه في الرواية ـ أخذه الحديث من أكثر من وجه.

والحديث على الوجه الأول إسناده حسن، وعاصم صدوق، وبعض من يعل بعنعنة أبي إسحاق لا مدخل لكلامهم هنا، فالحديث من رواية شعبة عنه، وإن لم يكف هذا ففي رواية الطيالسي، وأحمد، والطحاوي، وابن العديم تصريح أبي إسحاق بالسماع من عاصم.

وأما الثاني ففيه الحارث الأعور تقدم مراراً، والعمل على تضعيف

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢/٣٥٤/ت٣٢٠).



حديثه، وسماع أبي إسحاق منه أربعة أحاديث والباقي كتاب، ولم يصرح بالسماع هنا.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه حسن.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله **عن:**

حديث عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لو كنت مستخلفاً على أمتي أحداً من غير مشورة لاستخلفت ابن مسعود».

فقال: «رواه منصور بن المعتمر، وسفيان الثَّوْري، عن أبي إسحاق، واختلف عن منصور:

فرواه القاسم بن معن، عن منصور، عن أبي إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه.

وقيل: عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن علي رضي الله عنه[(١)].

وخالفه زهير[(٢)]، فرواه عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

وكذلك رواه الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، ولا نعلم حدث به عن أبي إسحاق كذلك غيرهما.

ورواه مالك بن مِغْوَلٍ، عن أبي إسحاق مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال عبد العزيز بن أبان: عن سفيان، عن منصور، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه»[(٣)].

---

(١) انظر ما سيأتي: (ص٩٣٨).

(٢) يريد أن زهيراً خالف القاسم بن معن في الرواية عن منصور بن المعتمر كما بينته طرق الحديث.

(٣) «العلل» (٤/٦٤/س٤٣٢).



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن علي رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨٢١٠)، والحاكم (٣/٣١٨)، والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (ج٥/٢٥٤/أ) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق ـ ترجمة ابن مسعود» (٥٤ـ٥٥) ـ من طريق القاسم بن معن[(١)]، عن منصور بن المعتمر، عنه به، ولفظ النسائي: عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو كنت مستخلفاً أحداً على أمتي من غير مشورة لاستخلفت عليهم عبد الله بن مسعود»، والباقون نحوه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن علي رضي الله عنه.

هذا الوجه علقه الدارقطني دون تسمية أحداً من رواته، ولم أقف

---

(١) في سنن النسائي: أبو القاسم بن معن، وانظر: «التحفة» (٧/٣٩١/ح١٠١٤٣).

عليه، والأقرب عندي أنه وجه مروي من طريق منصور، عن أبي إسحاق، وربما كان من طريق القاسم بن معن، عن منصور، لأن كلام الدارقطني من قوله: «واختلف عن منصور.. وكذلك رواه الثَّوْري» أبان جمع الطرق تعلقه بالاختلاف على منصور، والله أعلم.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن سعد (٣/١٥٤)، والإمام أحمد (٥٦٦) ـ ومن طريقه ابن عساكر «ترجمة ابن مسعود» (٥٧) ـ والفسوي (٢/٥٣٤)، والبزار (٨٥٢) من طريق إسرائيل.

والإمام أحمد (٨٤٦، ٨٥٢) ـ ومن طريقه ابن عساكر «ترجمة ابن مسعود» (٥٥) ـ والترمذي (٣٨٠٨) ـ وعنه خيثمة الأَطْرَابُلْسي كما في «أسد الغابة» (٣/٣٨٨) ـ والبزار (٨٣٧)، والبغوي في «معجم الصحابة» (ل٣٢٨)، وفي «الجعديات» (٢٦٠٣) ـ ومن طريقه ابن عساكر «ترجمة ابن مسعود» (٥٦) ـ والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٣٩١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١/١٤٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر «ترجمة ابن مسعود» (٥٥) ـ من طريق زهير بن معاوية،

والدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٢٧٧) ـ ومن طريقه ابن عساكر «ترجمة ابن مسعود» (٥٥) ـ من طريق أبي خالد عبد العزيز بن أبان

الأموي، عن سفيان الثَّوْري،

كلاهما (زهير، والثَّوْري) عن منصور بن المعتمر.

وابن أبي شيبة (١٢/١١٣/ح١١٢٧٨)، والإمام أحمد في «المسند» (٧٣٩)، وفي «الفضائل» (١٥٣٨)، وابن ماجه (١٣٧)، والترمذي (٣٨٠٩)، وابن عساكر «ترجمة ابن مسعود» (٥٦) من طريق وكيع بن الجراح،

والبزار (٨٣٨)، والنجاد في «مجلس من الأمالي» (١٥/ب) من طريق موسى بن مسعود،

وابن عساكر «ترجمة ابن مسعود» (٥٦) من طريق محمد بن كثير،

وابن عساكر «ترجمة ابن مسعود» (٥٦)، وفي «الأمالي ـ المجلس ٢٨٠» (٨١/ب) من طريق قاسم بن يزيد الجَرْمِيِّ،

(وكيع، موسى، ومحمد، وقاسم) عن الثَّوْري.

ثلاثتهم (إسرائيل، ومنصور، والثَّوْري) عنه به، بنحوه، ولم يسق البزار لفظ موسى بن مسعود.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن النبي ﷺ مرسلاً.

علقه الدارقطني عن مالك بن مِغْوَلٍ، عنه، ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض الرواة عن أبي إسحاق وهم:

١ـ الثَّوْري، فرواه عنه وكيع بن الجراح، وموسى بن مسعود النَّهْدِيُّ، ومحمد بن كثير، وقاسم بن يزيد الجَرْمِيُّ فجعلوه عن أبي إسحاق دون واسطة، وهؤلاء تقدم بيان حالهم مراراً إلا: قاسماً الجَرْمِيَّ وهو: ثقة[1]، فهذا الوجه محفوظ عن الثَّوْري.

وخالفهم عبد العزيز بن أبان، أبو خالد الأموي وهو: متروك الحديث[2]، فجعله عن الثَّوْري، عن منصور، عن أبي إسحاق، وهذا منكر عن الثَّوْري، واستغربه الدارقطني ونص على تفرده بهذا الوجه عن الثَّوْري[3]، واتفق الجميع على أن الرواية عن الثَّوْري على الوجه الثالث حسب.

٢ـ منصور بن المعتمر، فالقاسم بن معن رواه عنه، عن أبي إسحاق على الوجه الأول: عن عاصم بن ضَمْرَةَ، وقاسم بن معن المَسْعُودِيِّ ثقة مذكور بالاتساع في رواية الحديث[4].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٣/٤٦٠/ت٤٨٣٥).

(٢) السابق (١٨/١٠٧/ت٣٤٣٤).

(٣) «أطراف الأفراد» (١/١٩٦/ح٢٧٧).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٣/٤٤٩/ت٤٨٢٧).

وخالفه زهير بن معاوية، فرواه عن منصور، عن أبي إسحاق على الوجه الثالث: عن الحارث، وزهير ثقة ثبت تقدم مراراً، وتفرد بهذا عن منصور كما نص عليه الطبراني.

والأقرب أن منصوراً مضطرب فيه، وإن حفظ عنه الوجه الثاني: عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، فيؤكد اضطرابه في روايته، والأصح من روايتيه الوجه الثالث لموافقته رواية المختصين بأبي إسحاق كالثَّوْري وإسرائيل، ورواية منصور عن أبي إسحاق من جنس الرواية عن الشيوخ فإنه ليس من أصحابه المختصين به، قال الإمام أحمد رحمه الله: «منصور إذا نزل إلى المشايخ اضطرب؛ إلى أبي إسحاق، والحكم، وحبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل..»[1].

فالحديث رواه عن أبي إسحاق على الوجه الأول:

- منصور بن المعتمر، من رواية القاسم بن معن المَسْعُودِيِّ عنه.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثالث:

الثَّوْري، وإسرائيل، ومنصور - من رواية زهير عنه -.

فالدارقطني رحمه الله لم يرجح بين هذين الوجهين، لكن أشار إلى تفرد

(١) انظر: مسائل صالح (١٥٣/٣)، «شرح العلل» (٨٠١/٢)، كتابي في أحاديث الترمذي (٨٦٧/٢).

زهير، عن منصور، وتفرد الثَّوْري بروايته أبي إسحاق، عن الحارث، ولعله ذهل عن رواية إسرائيل[1].

والذي يظهر - والله أعلم - أن الوجه الثالث أرجح لما يلي:

١- الثَّوْري، وإسرائيل من ثقات أصحاب السَّبِيْعِيِّ المختصين به.

٢- منصور - وإن كان ثقة ثبتاً - لكنه دون ذلك بالنسبة للرواية عن أبي إسحاق، ولم يكن له اختصاص بأبي إسحاق، وقد اضطرب في الرواية، فتارة يوافق الثَّوْري وإسرائيل، وتارة يخالفهما، فما وافق رواية الأثبات عن السَّبِيْعِيِّ أولى من الرواية التي خالف فيها.

والحديث على الوجه المحفوظ عن أبي إسحاق فيه الحارث الأعور وهو ضعيف كما مرَّ مراراً، وقد سبق أن أبا إسحاق لم يسمع منه شيئاً مسنداً، فكل مسند رواه عن الحارث فهو من كتابه.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً ضعيف.



(١) وقال الترمذي رحمه الله: «هذا حديث إنما نعرفه من حديث الحارث، عن علي».



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه: «كان النبي ﷺ إذا دخل العشر الأواخر من رمضان، شَمَّرَ، وشَدَّ المِئْزَرَ، وأَيْقَظَ أهلَه».

فقال: «يرويه هشيم، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عاصم ابن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه، ووهم فيه.

وخالفه غير واحد عن شعبة فقالوا: عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عن علي رضي الله عنه.

وكذلك قال الثَّوْري، وإسرائيل، وأبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عن علي رضي الله عنه.

ورواه أحمد بن أبي [طيبة](١)، عن عَنْبَسَةَ بنِ الأَزهر، عن أبي إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن علي رضي الله عنه، ووهم فيه.

والصحيح حديث هُبَيْرَةَ..»(٢).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

---

(١) في المطبوع: «ظبية»، وكذا في طبعة الدباسي (٢/٣٩)، وصوابه: «طيبة» كما في «المؤتلف» للدارقطني (٢/١٠٥)، «الإكمال» (٥/٢٤٩) وغيرهما.

(٢) «العلل» (٤/٦٦/س٤٣٣).



١ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن علي رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن علي رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق، عن هانئ بن هانئ، وهُبيرة بن يَرِيْم، عن علي رضي الله عنه.

٥ـ أبو إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن الأعرابي (٢٠٢٩)، وابن قانع في «الفوائد» (١٥٤/ب)، والدارقطني في «العلل» (٤/٦٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٣١٤)، وفي «فضائل الأوقات» (٧٥) من طريق هشيم، عن شعبة، عنه به، ولفظ ابن الأعرابي: عن علي رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ إذا كان العشر الأواخر من رمضان شَمَّرَ، وشَدَّ المِئْزَرَ»، والباقون نحوه، ولم يسق الدارقطني اللفظ.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الطيالسي (١٢٠)،

والإمام أحمد في «المسند» (٧٦٢) وعبد الله في زوائده (١١٠٤)، وأبو يعلى (٢٨٢، ٣٧٢) ـ ومن طريقه ابن عدي (٧/١٣٣)، والضياء



(٧٨٩) ـ، وابن المقرئ (١٢٦٨) من طريق عبد الرحمن بن مهدي،

والإمام أحمد (١١٥٣)، والبزار (٧٢٤) من طريق غندر.

وابن أبي الدنيا في «التهجد وقيام الليل» (٢٩٧) من طريق النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ،

وعبد الله في زوائد «المسند» (١١١٥) من طريق سَلْمِ بنِ قتيبة،

والفِرْيابي في كتاب «الصيام» (١٥٩) من طريق يحيى القطان،

ستتهم (الطيالسي، وابن مهدي، وغندر، والنضر، وسلم، والقطان) عن شعبة بن الحجاج.

وعبد الرزاق (٧٧٠٣) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٧/١٣٥) ـ وابن أبي شيبة (٢/٥١٣)، والإمام أحمد (٧٦٢، ١٠٥٨)، والسَّرِي بن يحيى في «حديث الثَّوْري» (٥٠)، والترمذي (٧٩٥)، وعبد الله في زوائد «المسند» (١١٠٤)، وأبو يعلى (٢٨٢، ٣٧٢، ٣٧٣) ـ ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» (٧/١٣٣) والضياء (٧٨٩) ـ والفِرْيابي في كتاب «الصيام» (١٥٩)، وأبو طاهر بن فيل البَالِسي في «جزء من حديثه» (١٥/ب)، وابن المقرئ (١٢٦٨)، وابن الشجري في «الأمالي» (٢/٦١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/١٣٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/٢٣٧) من طريق الثَّوْري.

وابن أبي شيبة (٢/٥١٣، ٣/٧٧) ـ وعنه عبد الله في زوائد «المسند»

(١١٠٣) وفي زوائد «الزهد» (١١٩٢)، والفِرْيابي في كتاب «الصيام» (١٥٧) - وعبد الله في زوائد «المسند» (١١٠٥، ١١١٤) - ومن طريقه الضياء (٧٩٠) - والبزار (٧٢٥)، وأبو يعلى (٣٧٤) - ومن طريقه الضياء (٧٩١) من طريق أبي بكر بن عياش.

والإمام أحمد (٧٦٢)، وعبد بن حميد (٩٣)، وعبد الله في زوائد «المسند» (١١٠٤، ١١١٥)، وأبو يعلى (٢٨٢، ٣٧٢، ٣٧٣) - ومن طريقه الضياء (٧٨٩) - من طريق إسرائيل.

وابن أخي ميمي في الفوائد (٥٩٤)، وأبو بكر يوسف بن يعقوب بن إسحاق ابن البُهلول في «الأمالي» (٢/ب) من طريق بُهلول بن حسان، عن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان،

وابن بَشْرَان في «الأمالي» (ج٢٨/٨/ب) من طريق سويد بن سعيد، عن عبد الحميد بن الحسن الهلالي.

خمستهم (شعبة، والثَّوْري، وأبو بكر، وإسرائيل، وإبراهيم، وعبد الحميد) عنه به، ولفظ شعبة والثَّوْري وإسرائيل مختصر، ورواية إبراهيم، وعبد الحميد فيها زيادة، ولم يسق البزار لفظ أبي بكر.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٨٢٨)، والثَّعْلَبِيُّ في «الكشف

والبيان» (١٠/٢٥٠)، والسِّلَفِي في «المشيخة البغدادية» (٢٣٣/أ) من طريق أحمد بن أبي طيبة، عن عَنْبَسَةَ بنِ الأَزهر، عنه به بمعناه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن هانئ بن هانئ، وهُبيرة بن يَرِيْم، عن علي ﵁.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٤٢٥) من طريق إسماعيل بن عمرو البَجَلِيِّ، عن عبد الغفار بن القاسم، عنه به، بنحوه وفيه زيادة.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة ﵂.

أخرجه أبو بكر يوسف بن يعقوب بن إسحاق ابن البُهلول في «الأمالي» (٢/ب) عن جدّه إسحاق بن البُهلول بن حسان الأَنْباري، عن أبيه بُهلول ابن حسان، عن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان، عنه به، بنحوه وفيه زيادة.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على شعبة بن الحجاج، **فروى عنه الوجه الأول:**

- هشيم بن بشير السلمي، ثقة ثبت، كثير التدليس[1]، وذكر البخاري

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٧٢/ت٦٥٩٥).



أنه ربما وهم في الأسانيد[1]، وهشيم لم يصرح بالسماع من شعبة.

وروى عن شعبة الوجه الثاني:

أبو داود الطيالسي، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر غندر، والنَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ، وسَلْمُ بنُ قتيبة، ويحيى القطان، وهؤلاء أثبت أصحاب شعبة تقدموا مراراً إلا: سَلْمَ بنَ قتيبة الشَّعِيري، وهو ثقة ربما وهم على شعبة[2]، لكن قد توبع.

والوجه الأول الذي رواه هشيم وهم كما قاله الدارقطني ﷺ في كلامه على الحديث، فالمحفوظ رواية الجماعة عن شعبة، وأظن هشيماً أخذه ممن لا يضبط ثم دلَّسه؛ فقد سبق أنه لم يصرح بالسماع.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، فالوجه الثاني رواه عنه:

شعبة - في المحفوظ عنه - والثَّوْري، وإسرائيل، وأبو بكر بن عياش، وعبد الحميد بن الحسن - وهو ممن لا بأس به ما لم ينفرد أو يخالف[3] - وهم في الجملة أثبات في أبي إسحاق.

---

(١) «العلل الكبير» (١/١٣٦).

(٢) «تهذيب الكمال» (١١/٢٣٢/ت٢٤٣٣).

(٣) السابق (١٦/٤٢٥/ت٣٧١١).



ورواه أبو شيبة إبراهيم بن عثمان العَبْسِيُّ فاضطرب فيه، فتارة وافق الجماعة عن أبي إسحاق على الوجه الثاني، وتارة رواه على الوجه الخامس مخالفاً الجماعة، سالكاً المحجةَ المعروفة، وأبو شيبة ضعيف باتفاق لكثرة ما يأتي به من مناكير[1].

والراوي عنه في الوجهين: بُهلول بن حسان التَّنُوخي، أبو الهيثم الأَنْباري؛ ترجمه الخطيب وأسند عن حفيده الثقة: بُهلول بن إسحاق بن بُهلول[2] قال: «كان جدي البُهلول بن حسان قد طلب الأخبار، واللغة، والشعر، وأيام الناس، وعلوم العرب، فعلم من ذلك شيئاً كثيراً، وروى منه رواية واسعة، ثم طلب الحديث، والفقه، والتفسير، والسير، وأكثر من ذلك ثم تزهد إلى أن مات بالأنبار في سنة أربع ومئتين»[3]، فقد يؤخذ من هذا أن الرجل صاحب طلبٍ وحفظٍ، لكن يغلب على ظني أن الاضطراب من أبي شيبة فقد عُرف بالمناكير.

وعلى كلٍّ فهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق من رواية ثقات أصحابه: شعبة، والثَّوْري، وإسرائيل.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢/١٤٧/ت٢١٢).

(٢) وثقه الدارقطني كما في سؤالات حمزة (٢١٢)، وانظر: «تاريخ بغداد» (٧/١٠٩).

(٣) «تاريخ بغداد» (٧/١٠٨).

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

عَنْبَسَةُ بنُ الأزهر الشَّيْبَانِيُّ، وهو ممن لا بأس به ما لم يخالف[1]، والراوي عنه: أحمد بن أبي طيبة عيسى بن سليمان الدارمي الجُرْجاني، ولا بأس به وربما أغرب[2]، وقول الدارقطني رحمه الله: «ورواه أحمد بن أبي طيبة، عن عَنْبَسَةَ بنِ الأَزهر، عن أبي إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن علي رضي الله عنه، وَوَهِمَ فيه» لا أدري عنى أحمد أو شيخه عنبسة، وهو وهم على كل حال كما قاله الدارقطني رحمه الله لأن راويه خالف الأثبات من أصحاب أبي إسحاق.

وروى الوجه الرابع عن أبي إسحاق:

إسماعيل بن عمرو البَجَلِيُّ - وهو ضعيف صاحب مناكير[3] - عن عبد الغفار بن القاسم أبي مريم الأنصاري - وهو متروك[4] - فهذا الوجه إن سَلِمَ من إسماعيل فلا يَسْلَمُ من عبد الغفار، فذِكْرُ هانئ بن هانئ في الإسناد غير محفوظ عن أبي إسحاق، وقد تفرد به إسماعيل كما ذكره الطبراني.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢٢/٤٠٢/ت٤٥٢٨).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١/٤٥).

(٣) «اللسان» (٢/١١٨).

(٤) السابق (٥/٤٦).



ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الخامس:

إبراهيم بن عثمان أبو شيبة العَبْسِيُّ، وتقدم في دراسة الوجه الثاني بيان حاله واضطرابه في الرواية، فسلك في هذا الوجه الجادة، وخالف الجماعة.

قال الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ بعد سياقه الاختلاف: «والصحيح حديث هبيرة»، ومما تقدم في الدراسة يتبين أن الصواب عن أبي إسحاق ـ كما قال الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ ـ الوجه الذي رواه شعبة وغيره، عنه، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وهذا الوجه وقعت في ألفاظه زيادات تفرد بها من لا يحتج بانفراده، كزيادة أبي بكر بن عياش: «وشَدَّ المِئْزَرَ» أو: «ورَفَعَ المِئْزَرَ»، وتارة يقول: «ويَرْفَعُ السُّتُوْرَ»، فلم يتابع عليها من حديث علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلا في رواية هشيم، عن شعبة على الوجه الأول، وتقدم أنه وجه غير محفوظ، ويظهر لي أن هذه الألفاظ ليست محفوظة من حديث علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولعلها انتقلت من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا الآتي لفظه والله أعلم.

وكذا زيادة عبد الحميد بن الحسن في أوله مرفوعاً: «من كان مُلتمساً ـ يعني ليلة القدر ـ فَلْيَلْتَمِسْهَا في العشر الأواخر..» فهذه الزيادة لم يتابع عليها، ولا يحتج بتفرده.

والحديث على الوجه الراجح في سنده هُبيرة بن يَرِيْم، وتقدم أنه لا

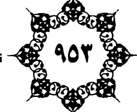
بأس به[1]، وله شاهد عند البخاري (١٩٢٠) من حديث عائشة ﵂ قالت: «كان النبي ﷺ إذا دخل العشرُ شَدَّ مِئْزَرَهُ، وأَحيى ليلَهُ، وأَيقظ أهلَه».

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن علي ﵁ صحيح بشاهده؛ وصححه الترمذي ﵀ من حديث الثَّوْري، عن أبي إسحاق.



(١) انظر: (ص٧٢٧).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عاصم، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «فيما سقت السماء العُشْر، وما سقي بالغَرْبِ والدَّالِيَةِ فنصف العُشْر».

فقال: «يرويه أبو إسحاق واختلف عنه:

فرفعه محمد بن سالم العَنْبَسي أبو سهل - وهو ضعيف - عن أبي إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

[ووقفه][1] الثَّوْري عن أبي إسحاق.

والصحيح موقوف، وأنكر أحمد بن حنبل حديث محمد بن سالم وقال: أُراه موضوعاً»[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ - أبو إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٢- أبو إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

(١) المطبوع: «وقفه»، وما بين المعقوفين من طبعة الدباسي (٢/ ٤١).

(٢) «العلل» (٤/ ٧١/س٤٣٦).

ومما لم يذكر الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن عاصم أو الحارث، عن علي موقوفاً.

٤ـ أبو إسحاق، عن عاصم والحارث، عن علي موقوفاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عاصم، عن علي ﷺ مرفوعاً.

أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٢٣٩)، وفي «العلل» (١٣٣٢)، والبزار (٦٩٠)، والعقيلي (١٢٣٦/٤)، وابن عدي (١٥٦/٦) من طريق محمد بن سالم.

والبزار (٦٩١) عن علي بن الحسين بن إبراهيم، عن أبي بدر شجاع ابن الوليد، عن زهير بن معاوية.

كلاهما (محمد، وزهير) عنه به، ولفظ عبد الله: عن علي ﷺ مرفوعاً: «فيما سقت السماء ففيه العُشْر، وما سقي بالغَرْب والدَّالِيَة ففيه نصف العُشْر»، والباقون نحوه وفي بعضها زيادة، وفي رواية أبي بدر، عن زهير الشك في الرفع.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عاصم، عن علي ﷺ موقوفاً.

أخرجه أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي في «الخراج» (٥٤)، ويحيى بن آدم في «الخراج» (٣٧٩) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»



(١٣١/٤) ـ عن إسرائيل بن يونس.

وأبو يوسف في «الخراج» (٥٤) عن الحسن بن عُمَارة.

ويحيى في «الخراج» (٣٧٦) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٣١/٤) ـ عن عمار بن رُزيق.

ويحيى في (٣٧٤، ٣٧٥) من طريق شريك النَّخَعِيِّ، وقيس بن الربيع.

ويحيى في (٣٧٧)، وأبو عبيد في «الأموال» (١٤١٧) عن أبي بكر بن عياش.

وعبد الرزاق (٧٢٣٣)، وابن أبي شيبة (١٤٥/٣)، وحميد بن زنجويه في «الأموال» (١٩٦٨) من طريق سفيان الثَّوْريِّ.

سبعتهم (إسرائيل، والحسن، وعمار، وشريك، وقيس، وأبو بكر، والثَّوْري) عنه به بنحوه، وزاد يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عياش التصريح بالسماع بين أبي إسحاق وعاصم، وفي رواية أبي يوسف عن إسرائيل: «وقال في موضع عن النبي ﷺ: ما سُقي بالدَّوَالي».

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عاصم، أو الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه يحيى بن آدم في «الخراج» (٣٧٨) عن الحسن بن صالح، عنه به نحوه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن عاصم، والحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه ابن زنجويه (١٩٦٥) عن أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، عن زهير، عنه به نحوه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض الرواة عن أبي إسحاق وهم:

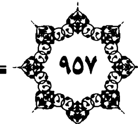
١- إسرائيل بن يونس، فقال أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي في روايته عن إسرائيل بعد سياقها موقوفة على الوجه الثاني: «وقال في موضع: عن النبي صلى الله عليه وسلم»، ورواه يحيى بن آدم، عن إسرائيل وليس فيه ما قاله أبو يوسف عنه، وقول يحيى أصح لأنه ثقة[1]، وأما أبو يوسف فلا بأس بحديثه ما لم ينفرد[2]، وقد تفرد هنا.

٢- زهير بن معاوية، فروى عنه الوجه الأول:

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٨٨/٣١/ت٦٧٧٨).

(٢) قال البخاري في «الضعفاء» (٤١٢): «تركه يحيى وابن مهدي وغيرهما»، وقال «التاريخ» (٣٩٧/٨): «تركوه»، والظاهر أنه للرأي فقد وثقه النسائي، وقال ابن عدي (١٤٥/٧): «وإذا روى عنه ثقة، وروى هو عن ثقة فلا بأس به وبرواياته»، انظر: «اللسان» (٣٦٩/٧).



أبو بدر شجاع بن الوليد السَّكُوني، صدوق ربما وهم[1]، لكنه شك في رفع الحديث.

وروى عنه الوجه الرابع:

أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، ثقة ثبت[2].

والنظر في رواية زهير من جهتين:

الأولى: الشك في رفع الحديث، وهو في رواية أبي بدر، عن زهير، والبزار جعل الشك من زهير، وهذا قد لا يُسلم له، فالرواية التي ساقها البزار ليست صريحة في نسبة الشك إلى زهير، فيحتمل أنه من أبي بدر أو من الراوي عنه وهو: علي بن الحسين ابن إشكاب البغدادي، وكونه من واحدٍ منهما أقرب في نظري لأن أبا نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ ـ وهو أحفظ وأثبت من أبي بدر شجاع بن الوليد ـ رواه موقوفاً من غير شك، وقوله عن زهير هو الموافق لرواية الثقات عن أبي إسحاق، وهو الأليق بحال زهير لحفظه وثقته، ويقويه أن الرفع لا يعرف محفوظاً إلا عن محمد بن سالم كما يفيده كلام الأئمة الآتي في إنكار الرفع عليه، ولو كان الرفع محفوظاً عن زهير لذكروه، ومع هذا فلا أدفع قول البزار لأنه محتمل.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٢/٣٨٢/ت٢٧٠٢).

(٢) السابق (٢٣/١٩٧/ت٤٧٣٢).

الثانية: زيادته ـ من رواية أبي نعيم ـ ذِكْرَ الحارث في الإسناد، فهذا وقع أيضاً ـ لكن مع التردد ـ في رواية الحسن بن صالح على الوجه الثالث عن أبي إسحاق، فهو مشعرٌ أن رفع الاختلاف إلى أبي إسحاق له حظٌ من النظر، وسيأتي البحث فيه.

فالأصح من رواية زهير الوجه الرابع.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق فروى عنه الوجه الأول:

ـ محمد بن سالم الهَمْدَانِيُّ، أبو سهل الكوفي، متروك الحديث لشدة ضعفه، ونكارة حديثه[1]، وروي من طريق زهير والأصح عنه الوقف.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

إسرائيل ـ في الأصح عنه ـ والحسن بن عُمَارة، وعمار بن رُزيق، وشريك النَّخَعِيُّ، وقيس بن الربيع، وأبو بكر بن عياش، والثَّوْري، وهؤلاء في الجملة من ثقات أصحاب أبي إسحاق، ومخالفة محمد بن سالم لهم مع تفرده بالرفع دليل على نكارة حديثه.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

الحسن بن صالح بن حي الهَمْدَانِيُّ، وهو ثقة متقن، قدمه الإمام أحمد

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٣٨/ت٥٢٣١).

على شريك[1]، وفي روايته التردد في ذكر الحارث، وأما زهير **فرواه على الوجه الرابع عن أبي إسحاق** عن عاصم، والحارث من غير تردد، وهذا مشعر كما قلتُ قبلُ بارتفاع الاختلاف إلى أبي إسحاق، وليس بين أصحاب زهير فقط، فالأقرب ـ والله أعلم ـ أنه من تغير حفظ أبي إسحاق رحمه الله، فلم يكن يذكر الحارث كما رواه القدماء كالثَّوْري، وإسرائيل، وشريك، ثم صار بعد ربما يتردد في ذكره، وتارة يجزم به كما قاله الحسن أو زهير.

أما الراجح في الحديث فوقفه كما قال الدارقطني رحمه الله، وهو ظاهر، وإليه ذهب عدد من الأئمة:

فقال عبد الله بن أحمد بعد تخريجه حديث محمد بن سالم: «فحدثت أبي بحديث عثمان، عن جرير فأنكره جداً، وكان أبي لا يحدثنا عن محمد بن سالم لضعفه عنده وإنكاره لحديثه»[2]، وقال في «العلل»[3]: «قال أبي: هذا الحديث أُراه موضوعاً، أنكره من حديث محمد بن سالم».

وذكر هذا الحديث العقيلي، وابن عدي، في جملة ما أُنكر على محمد ابن سالم، وقال العقيلي: «لا يتابع عليه».

---

(١) «تهذيب الكمال» (٦/١٧٧/ت١٢٣٨).

(٢) «المسند» (١/١٤٥).

(٣) (١/٥٥٨).



وبقي في الحديث زيادة أبي بكر بن عياش السماع بين أبي إسحاق، وعاصم، وأبو بكر ليس بالقوي في أبي إسحاق كما تقدم، فذكره السماع بينهما لا يصح، لكن هذا لا يعني رد الحديث بالعنعنة والاستدلال بها على التدليس، فأبو إسحاق معروف بالسماع من عاصم، وعنعنته محمولة على الاتصال حتى يدل شيء على وقوع التدليس كما سبق في ترجمته[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه موقوفاً حسن.



(١) انظر: (ص٢٤٢) وما بعدها.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أخذ مضجعه قال: اللَّهُمَّ أَسلمتُ نفسي إليك، وفَوَّضْتُ أمري إليك..» الحديث.

فقال: «يرويه علي بن عَابِس، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه، ووهم فيه.

وأصحاب أبي إسحاق يروونه عن أبي إسحاق، عن البراء رضي الله عنه، وهو الصحيح»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما.

وبما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

(١) «العلل» (٤/٧٢/س٤٣٧).

٤ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن البراء رضي الله عنه.

٥ـ أبو إسحاق، عن هلال بن يساف، عن البراء رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٢٣٩)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم» (٥١٨) من طريق علي بن عَابِس، عنه به، ولفظ الطبراني: عن علي رضي الله عنه: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أخذ مضجعه قال: اللهم أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا منجى منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، ونبيك الذي أرسلت».

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما.

أخرجه البخاري (٦٣١٣)، ومسلم (٢٠٨٣/٤)، والطيالسي (٧٤٣)، والإمام أحمد (١٨٥٣٨، ١٨٦٧٧)، والدارمي (٢٧٢٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٤٣)، وأبو يعلى (١٧٢١)، والبغوي في «الجعديات» (٤٣٥) ــ ومن طريقه الجوهري في «العوالي الحسان» (١٦١/ب)، وابن عبد الدائم في «الأحاديث العوالي» (ج٣/٢٣٢/أ)،



وابن البخاري في «المشيخة» (٦١٦، ٦١٧)، والحَرَّانِيُّ في «المشيخة» (١٣/ب) ـ والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١٣٨، ١١٣٩)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/٨٧)، وابن حبان (٥٥٢٧)، والطبراني في «الدعاء» (٢٤١)، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المحدث الفاصل» (٥٨٢)، وابن السني (٧٠٨)، وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/٢٤٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٣٨١)، وفي «الآداب» (٦٨٣)، والدَّامَغَاني في «الأحاديث والأخبار» (ج١/١٠٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٢٤٥)، والسِّلَفِي في «المشيخة البغدادية» (٢٨١/أ) من طريق شعبة بن الحجاج.

والبخاري (٧٤٨٨)، ومسلم (٥٨)، وابن أبي شيبة (١٠/٢٤٦/ ح٩٣٤٤) ـ ومن طريقه الطبراني في «الدعاء» (٢٤١) ـ من طريق أبي الأحوص.

وعبد الرزاق (١٩٨٢٩) ـ ومن طريقه الطبراني في «الدعاء» (٢٤١)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣١٧) ـ والطبراني في «الدعاء» (٢٤١) من طريق معمر بن راشد.

والحميدي (٧٤٠)، وابن أبي شيبة (٩/٧١/ح٦٥٧١، ١٠/٢٤٥/ ح٩٣٤٣)، والمروزي في «جزء ابن عيينة» (٤٨) ـ ومن طريقه الحِنَّائِيُّ في «الفوائد» (٦٩/ب)، وإسماعيل النيسابوري في «مجلس من الأمالي»

(٨/أ)، وابـن عـساكر في «تـاريخ دمـشق» (١٣/ ٥٤٠، ١٨/ ٧٩)، وفي «المشيخة» (٧٨/ب)، وعبد الغني المقدسي في «الترغيب في الدعاء» (٩٨)، وعلي المقدسي في «الأربعين المرتبة» (١٤٤ـ١٤٥)، والبكري في «الأربعين» (١٢٢)، وابن البخاري في «المشيخة» (٦١٤، ٦١٥)، والدمياطي في «معجم الشيوخ» (٢٤/ب، ٢٥/أ)، وابن جماعة في «المشيخة» (١/ ١٩٠، ١٩١)، والعلائي في «إثارة الفوائد» (٢/ ٥٦٦)، وابن حجر في «الأمالي الحلبية» (٢) ـ والترمذي (٣٣٩٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٤٦)، والطبراني في «الدعاء» (٢٤١)، وابن حجر في «الأمالي الحلبية» (١) من طريق سفيان ابن عيينة.

والإمام أحمد (١٨٦٧٤، ١٨٧٠٢)، وابن ماجه (٣٨٧٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٤٤) من طريق سفيان الثَّوْريِّ.

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٤١) عن محمد بن عبيد الله بن يزيد، عن أبيه، عن عثمان بن عمرو بن ساج القرشي، عن سعيد، عن إبراهيم، عن يزيد بن عبد الله ابن الهاد.

وفيها (١٠٦١٠)، والطبراني في «الدعاء» (٢٤١) من طريق عبد الله بن المختار، وحبيب بن الشهيد.

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٤٥) من طريق يحيى بن آدم،

والرويـاني (٣١٤)، والخرائطـي في «مكـارم الأخـلاق» (١٠٠٢) مـن طريق عبيد الله بن موسى،

والطبراني في «الدعاء» (٢٤١) من طريق عبد الله بن رجاء،

ثلاثتهم (يحيى، وعبيد الله، وعبد الله) عن إسرائيل.

والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١٣٦) عن محمد بـن عمـرو بـن يونس المعروف بالسوسي، عن عمرو بن محمد العَنْقَزِي،

والخرائطـي في «مكـارم الأخـلاق» (١٠٠١)، والطبرانـي في «الـدعاء» (٢٤٠)، والحـسن بـن شـاذان في «المنتقـى مـن حديثـه» (ج٢/١٢٩/ب)، والخِلَعِي في «الفوائد المنتقاة» (١٢٣/أ)، والخطيب في «الكفاية» (٢٠٩) من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ،

كلاهما (عمرو، وأبو نعيم) عن فطر بن خليفة.

والطبرانـي في «الـدعاء» (٢٤١)، وفي «المعجـم الـصغير» (٣)، وفي «مـسند الـشامين» (٥١٤) ـ ومـن طريقـه أبـو نعـيم في «الحليـة» (٥/١٠٤)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (١١٦٨) ـ عن أحمد بـن محمـد بـن يحيـى بـن حمزة، عن أبيه محمد، عـن أبيه يحيى، عـن ثـور بـن يزيـد، عـن عمـرو بـن قيس.

والطبرانـي في «الـدعاء» (٢٤١)، وشـهدة الدينوريـة في «المـشيخة»



(٣٩)[1] من طريق إبراهيم بن طَهْمَان.

والطبراني في «الدعاء» (٢٤١)، وفي «المعجم الأوسط» (٣٤٢٩) عن الحسن بن حباش الحِمَّانِيِّ الكوفي، عن محمد بن عبد الحميد العطار الكوفي، عن سيف بن عَمِيْرَةَ، عن أبان بن تغلب.

والطبراني في «الدعاء» (٢٤١)، وفي «المعجم الأوسط» (١٤٩٤) من طريق إسحاق بن إبراهيم الصواف، عن يحيى بن زكريا بن دينار الكوفي، عن إسماعيل بن أبي خالد.

والطبراني في «الدعاء» (٢٤١) عن محمد بن عمرو بن خالد الحَرَّانِيِّ، عن أبيه، عن زهير بن معاوية.

والطبراني في «الدعاء» (٢٤١) من طريق محمد بن إسحاق بن يسار،

وفيه أيضاً (٢٨٠) عن أحمد بن محمد الجَوَارِبِي، عن أبي فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرُّهاوي، عن أبيه محمد، عن أبيه يزيد، عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ.

---

(١) الحديث عندها من طريق القاضي أحمد بن محمد بن عيسى البرتي، عن أبي حنيفة، عن إبراهيم بن طَهْمَان، وهو تصحيف صوابه: عن أبي حذيفة؛ وهو: موسى بن مسعود النَّهْدِي، فالقاضي لم يدرك أبا حنيفة، وهو معروف بالرواية عن أبي حذيفة، انظر: «تاريخ بغداد» (٥/٦١).



والحسن بن شاذان في «الفوائد المنتقاة» (ج٢/١٠٦/ب) من طريق محمد ابن عيسى المَدائِني، عن الحسن بن قتيبة الخُزَاعِيِّ، عن يونس بن أبي إسحاق.

وشهدة الدينورية في «المشيخة» (٤٠) من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن محمد بن الحسن [الثَّعْلَبِيِّ][1]، عن حُبيِّب بن حَبِيْب.

وفيها (٤١) من طريق يزيد بن عطاء، عن عطاء بن السائب.

كلهم (شعبة، وأبو الأحوص، ومعمر، وابن عيينة، والثَّوْري، ويزيد، وعبد الله، وحبيب، وإسرائيل، وفطر، وعمرو، وابن طَهْمَان، وأبان، وإسماعيل، وزهير، وزيد، ويونس، وحبيب، وعطاء) عنه به، ولفظ البخاري عن شعبة: عن البراء ﵁: «أن النبي ﷺ أوصى رجلاً فقال: إذا أردت مضجعك فقل: اللهم أسلمت نفسي إليك، وفوضت أمري إليك، ووجهت وجهي إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت مت على الفطرة»، والباقون نحوه، ورواية الثَّوْري وإسرائيل أخصر قليلاً، وزاد أبو الأحوص، وبعض الرواة عن

(١) في الأصل: النقلي، وأشار المحقق إلى نسخة فيها: البعلي، والصواب: الثعلبي، وقارن برواية عند الخطيب بالإسناد عينِهِ في «تلخيص المتشابه» (١/١٦٠).

الثَّوْري، وإسرائيل: «وإن أصبحت أصبت خيراً»، وزاد فطر بن خليفة: «إذا أويت إلى فراشك طاهراً»، وبعضهم قال: «ورسولك الذي أرسلت»، وفي رواية ابن عيينة عند ابن أبي شيبة، والمروزي ذكره بالشك: «ونبيك الذي أرسلت، أو برسولك الذي أرسلت».

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٣٦) من طريق عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عنه به ولفظه: عن علي رضي الله عنه أنه كان إذا نام يقول: «اللهم أسلمت..» نحوه مختصراً.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن البراء رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٢٤٢) من طريق الفضل بن موفق، عن فطر بن خليفة، عنه، نحوه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن هلال بن يساف، عن البراء رضي الله عنه.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٤٧) من طريق معتمر ابن سليمان، عن ليث بن أبي سليم، عنه به، وأحال بلفظه على لفظ ابن عيينة.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على فطر بن خليفة، فروى عنه الوجه الثاني:

ـ عمرو بن محمد العَنْقَزِي، ثقة[1]، لكن الراوي عنه: محمد بن عمرو ابن يونس التَّغْلَبِيُّ، أبو جعفر الكوفي نزيل مصر، عُرف بالسوسي، أكثر عنه الطحاوي، وترجمه العقيلي وقال: «كان يذهب إلى الرفض وحدث بمناكير»[2]، وبنى الذهبي على قوله فذكره في «المغني»[3]، وقد ترجمه ابن حبان في «الثقات»[4]، ولم يترجح لي فيه شيء.

ـ أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، ثقة ثبت تقدم مراراً.

فهذا الوجه محفوظ عن فطر.

ورواه عنه الوجه الرابع:

ـ الفضل بن مُوَفَّق الثَّقَفِيُّ، ضعيف[5].

ورجحان الوجه الثاني عن فطر ظاهر، وأظن الفضلَ الثَّقَفِيَّ انقلب عليه حديث فطر، وذلك أن فطراً روى هذا الحديث عن أبي إسحاق وسعد

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٢٠/ت٤٤٤٤).

(٢) (٤/١١١).

(٣) (٥٨٨٠).

(٤) (٩/١٣٦).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢٣/٢٥٩/ت٤٧٥١).

ابن عبيدة، عن البراء ﷺ، فانقلب عليه اسم: سعد بن عبيدة إلى: أبي عبيدة.

وأما الخلاف على أبي إسحاق، فروى عنه الوجه الأول:

علي بن عَابِس، وتقدم أن علياً ضعيف لما يأتي به من المناكير عن الثقات، وهذا منها، فهذا غير محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثاني:

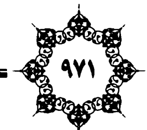
شعبة، وأبو الأحوص، ومعمر، وابن عيينة، والثَّوْري، ويزيد بن الهاد، وعبد الله بن المختار، وحبيب بن الشهيد، وإسرائيل، وفطر بن خليفة، وعمرو بن قيس، وإبراهيم بن طَهْمَان، وأبان بن تغلب، وإسماعيل بن أبي خالد، وزهير بن معاوية، وزيد بن أبي أُنَيْسَةَ، ويونس ابن أبي إسحاق، وحُبَيِّبُ بن حَبيب الزيات، وعطاء بن السائب، وهذا محفوظ اجتمع عليه أوثق أصحاب أبي إسحاق وغيرهم، ورواته تقدموا إلا عبد الله بن المختار البصري، وهو ثقة[(١)].

وفي بعض الروايات عن أبي إسحاق ضعف وهي:

١ـ أما رواية يزيد بن عبد الله ابن الهاد ففي سندها من لا يُحتج به، ومن لم يتميز لي، فالنسائي رواها عن محمد بن عبيد الله بن يزيد، عن أبيه،

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٦/١١١/ت٣٥٥٦).



عن عثمان بن عمرو بن ساج القرشي، عن سعيد، عن إبراهيم، عن يزيد ابن عبد الله ابن الهاد.

فمحمد بن عبيد الله بن يزيد هو: الشَّيْبَانِيُّ مولاهم، أبو جعفر الحَرَّانِيُّ قاضيها، المعروف بالقَرْدُوَاني، قال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين عندهم»، بل قال أبو عروبة الحَرَّانِيُّ: «لم يكن يعرف الحديث»[1]، وأبوه عبيد الله لا تعرف حاله[2]، وأما عثمان بن عمرو بن ساج الجَزَرِيُّ القرشي مولاهم، ففيه ضعف[3]، وسعيد وشيخه إبراهيم غير منسوبين، ولم يتميزا لي.

٢ـ رواية عمرو بن قيس مدارها على أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي، صاحب مناكير، قال أبو أحمد الحاكم: «فيه نظر»، وكان كبر فصار يتلقن، وغمزه ابن حبان لما ترجم أباه فقال: «وهو ثقة في نفسه يُتّقى من حديثه ما رواه عنه أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى بن حمزة وأخوه عبيدة فإنهما كانا يدخلان عليه كل شيء»[4].

٣ـ رواية أبان بن تغلب من طريق الحسن بن حَبّاش الحِمَّانِيِّ الكوفي،

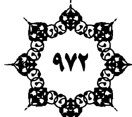
---

(١) «تهذيب التهذيب» (٣٢٥/٩).

(٢) السابق (٥٦/٧).

(٣) «التقريب» (٤٥٣٨)، وانظر: «تهذيب التهذيب» (١٤٤/٧).

(٤) «المغني» (٤٥٢)، «اللسان» (٣٩٣/١)، وترجمة أبيه في «الثقات» (٧٤/٩).



عن محمد بن عبد الحميد العطار الكوفي، عن سيف بن عَمِيْرَةَ الكوفي، عن أبان، فأما الحسن فمتكلم فيه من جهة ديانته قال الحافظ أبو الحسن محمد بن أحمد بن حماد بن سفيان الكوفي: «وكان الكلام فيه كثيراً، وكان في الظاهر يظهر الأمانة، كان يُرمى بغير ذلك في الدين بأمر عظيم»[1]، وشيخه محمدٌ ذكره ابن حبان في «الثقات»[2]، وما وجدتُ فيه أكثر من هذا، وسيفٌ ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يغرب»[3]، وقال الأَزْدِيُّ: «يتكلمون فيه»[4]، فالرواية ضعيفة لحال ابن حباش.

٤ـ رواية إسماعيل بن أبي خالد من طريق إسحاق بن إبراهيم الصواف، عن يحيى بن زكريا بن دينار الكوفي عنه، أما إسحاق فهو: أبو يعقوب الباهلي البصري، ثقة[5]، وأما يحيى فلم أقف على ترجمته.

٥ـ رواية زهير بن معاوية فيها شيخ الطبراني: محمد بن عمرو بن خالد الحَرَّانِيُّ، أبو عُلاثة المصري، ترجمه الذهبي ولم يذكر في حاله شيئاً[6].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٣٠٢/٧).

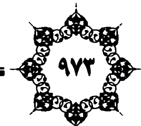
(٢) (٨٠/٩).

(٣) (٢٩٩/٨).

(٤) «الميزان» (٢٥٦/٢)، «المغني» (٢٧١٧).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٢١٦/١).

(٦) «تاريخ الإسلام» (سنة ٢٩٢/ ٢٨٦).



٦ـ رواية زيد بن أبي أُنَيْسَةَ فيها شيخ الطبراني: أحمد بن محمد الجَوَارِبي، أكثر عنه الطبراني، ولم أقف على ترجمته، وشيخه أبو فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرُّهاوي سكت عنه ابن أبي حاتم[١]، وترجمه الذهبي فلم يذكر في حاله شيئاً[٢]، أما أبوه محمد بن يزيد فضعيف[٣]، وأبوه يزيد بن سنان قواه بعض أهل العلم لكن الجمهور على تضعيفه، بل من الأئمة من ذهب إلى أنه متروك، وذكره ابن عدي بسرقة الحديث، ونص البخاري على أن ابنه محمداً يروي عنه مناكير[٤].

٧ـ رواية يونس بن أبي إسحاق فيها: محمد بن عيسى المَدائِني، متروك، وشيخه: الحسن بن قتيبة الخُزَاعِيُّ، متروك أيضاً[٥].

٨ـ رواية حُبيِّب بن حَبِيْب من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن محمد بن الحسن الثَّعْلَبِيِّ عنه، وابنُ الحسنِ لم أقف على ترجمته.

٩ـ رواية عطاء بن السائب فيها: يزيد بن عطاء اليَشْكُرِيُّ وهو لَيِّنٌ

(١) (٩/٢٨٨).

(٢) «تاريخ الإسلام» ـ ط/بشار (٦/٤٥٠).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٠/ت٥٧٠٠).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١١/٣٣٥).

(٥) سبقت ترجمتهما (ص٥٣٥).

الحديث(١)".

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثالث:

إسرائيل، وفي هذا الوجه خالف إسرائيلُ عليَّ بنَ عابس فوقفه على علي رضي الله عنه، وإسرائيل روى كلا الحديثين وميّز بين إسنادَيْهِما، فرَفَعَ حديثَ البراء رضي الله عنه، وَوَقَفَ حديثَ علي رضي الله عنه، وهذا يدل على ضبطه الروايتين، ولاشك أنه أغرب به عن بقية أصحاب جدّه.

وروى الوجه الخامس عن أبي إسحاق:

ليث بن أبي سُلَيْم، قال البخاري: «ليث بن أبي سُلَيْم صدوق وربما وهم في الشيء»، وقال الدارقطني: «إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء، وطاووس، ومجاهد حسب»، ويقوي هذا أن عبد الرحمن بن مهدي رأى ليثاً أحسن حالاً من عطاء بن السائب، والعمل في حديث عطاء على قبول روايته قبل الاختلاط، وقول ابن حجر في «التقريب» إن ليثاً اختلط حديثه ولم يتميز فَتُرِك؛ غيرُ مُسلَّم، وقارن قوله هنا بقوله في «التغليق» في كلامه على حديث اختلف فيه على ليث قال: «والصواب فيه عن ليث ما قاله الثَّوْري، لأن ليثاً ـ وهو: ابن أبي سُلَيْم ـ اختلط في آخر عمره ونسب إلى

(١) «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٥٠).



الضعف، فأما ما سُمِعَ منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح»[1]، وممن سمع منه في الاختلاط: جرير بن عبد الحميد، ومن في طبقة عيسى بن يونس السَّبِيْعِي»[2].

وهذا الوجه أشار الدارقطني إلى تفرد المعتمر بن سليمان به، عن ليث[3]، وعند النسائي بعد أن ساق رواية معتمر، عن ليث، قال معتمر: «وحدثني به الحجاج وغيره عن أبي إسحاق»، ولا أدري رواية الحجاج بن أَرْطَاة على أي وجه، فلم أقف عليها مسندة، فقد يفهم من قول معتمر أنه أراد متن الحديث لا الإسناد.

وسماع المعتمر من ليث متأخر بعد اختلاطه؛ لأنه دون عيسى بن يونس في الطبقة[4]، ولو كان هذا من قديم حديث ليث بن أبي سليم لم يُعارض به قول الثَّوْري، وشعبة، وإسرائيل من الأثبات في أبي إسحاق، كيفَ وهو من مُتأخِّر حديثه؟!، فهذا الوجه غير محفوظ عن أبي إسحاق.

والدارقطني رحمه الله يرى أن من رواه عن البراء رضي الله عنه هو الصحيح، وهذا

---

(١) «التهذيب» (٨/٤٦٥/ت٨٣٣)، «التقريب» (٥٦٨٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٧٩/ت٥٠١٧).

(٣) «أطراف الأفراد» (١٤٢٣).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٥٠/ت٦٠٨٠).

في مقابل رواية علي بن عَايِس المرفوعة ولم يذكر سواها، وهذا ظاهر، أما الرواية الموقوفة على علي بن أبي طالب رضي الله عنه فمحفوظة كما تقدم.

وهاهنا ثلاث تنبيهات تتعلق بمتن الحديث:

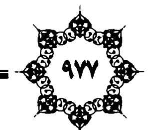
الأول: ذكر ابن حجر إدراجاً وقع في الحديث فقال: «وقع في رواية شعبة، عن أبي إسحاق في هذا الحديث عن البراء رضي الله عنه: «لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك»، وهذا القدر من الحديث مدرج، لم يسمعه أبو إسحاق من البراء رضي الله عنه؛ وإن كان ثابتاً في غير رواية أبي إسحاق عن البراء رضي الله عنه، وقد بين ذلك إسرائيل، عن جده أبي إسحاق ـ وهو من أثبت الناس فيه ـ أخرجه النسائي من طريقه فساق الحديث بتمامه ثم قال: كان أبو إسحاق يقول: «لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك» لم أسمع هذا من البراء رضي الله عنه، سمعتهم يذكرونه عنه»[1].

وما نقله ابن حجر عن أبي إسحاق انفرد بذكره عن إسرائيل: يحيى بن آدم، ولم أقف على من تابعه عليه من أصحاب إسرائيل، وقد يقويه أن عبيد الله بن موسى ـ وهو أثبت من روى عن إسرائيل ـ لم يذكر هذه الجملة في الحديث.

فإن قيل: هذه القطعة من الحديث جاءت من طريق ابن مهدي، وغندر،

---

(١) «الفتح» (١١/١١٤ـ١١٥).



وعفان كلهم عن شعبة، عن أبي إسحاق قال: سمعت البراء رضي الله عنه؛ فساق الحديث بتمامه وفيه هذه القطعة من الحديث، فيقال: لعل أبا إسحاق دلس في هذا الحديث تدليساً جزئياً، أعني أنه أدخل هذه القطعة التي صرح بأنه لم يسمعها من البراء رضي الله عنه مع جملة الحديث المسموع له فمشى ولم يُنتبه له.

ثانياً: تفرد فطر بن خليفة بذكر الوضوء في حديث أبي إسحاق عن البراء رضي الله عنه، ولم أقف على من تابعه عليه، وهو غريب من حديث أبي إسحاق، والظاهر أن فطراً نقل ذكر الوضوء من حديث سعد بن عبيدة، عن البراء رضي الله عنه إلى حديث أبي إسحاق عن البراء رضي الله عنه، وفطر يروي كلا الحديثين، فَمَنْ راجعَ طرق الحديث عنه رآه تارة يرويه عن أبي إسحاق، وتارة عن سعد، وتارة يجمعهما في سياق واحد، فحمل حديث أبي إسحاق على حديث سعد، وعندي أن ذكر الوضوء ليس محفوظاً في حديث أبي إسحاق، لكنه محفوظ من حديث سعد بن عبيدة، عن البراء رضي الله عنه من طرق متعددة ومنها: ما أخرجه البخاري (٢٤٧) من طريق سفيان الثَّوْريِّ، عن منصور، عن سعد بن عبيدة، عن البراء رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إذا أتيت مضجعك، فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك..» الحديث.

ثالثاً: في الحديث قوله ﷺ: «آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك



الذي أرسلت»، وتقدمت الإشارة إلى أن بعض الرواة قال هنا: «ورسولك الذي أرسلت»، وهو فيما يظهر نوع اختصار من بعضهم، أو ضعف ضبط، أو شك، وتقدمت الإشارة إلى تخريج البخاري حديث سفيان الثَّوْري، عن منصور، عن سعد بن عبيدة، عن البراء رضي الله عنه وفيه أنه قال: «فرددتها على النبي ﷺ فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، قلت: ورسولك، قال: لا، ونبيك الذي أرسلت»، وردّ البراء رضي الله عنه الدعاء لم أقف عليه في حديث أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، إلا في رواية الترمذي، عن ابن أبي عمر، عن سفيان بن عيينة، وهذه الزيادة غريبة في حديث أبي إسحاق، ولعل قول الترمذي رحمه الله بعد تخريجها: «هذا حديث حسن صحيح غريب» لأجلها[1]، وأحسن الألفاظ سياقاً عن أبي إسحاق: لفظُ شعبة وما ماثَلَهُ دون ما أغرب به بعضهم عن أبي إسحاق.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه موقوفاً

---

(١) وقع في رواية الحميدي، عن ابن عيينة: «..آمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت، فقالوا له: وبرسولك الذي أرسلت، فَأَبى؛ وقال: لا؛ ونبيك»، والظاهر أنه هذه المُقاوَلَةَ مع ابن عيينة فكأنه تارة يجزم بلفظ: ونبيك، وتارة يرويه بالشك.



حسن تفرد به إسرائيل عن جدّه.

وأما حديث أبي إسحاق، عن البراء ﵁ كما رواه شعبة فصحيح، وزيادة: «وإن أصبحت أصبت خيراً» فمحفوظة، وزيادة الوضوء غريبة غير محفوظة من حديث أبي إسحاق، وهي محفوظة من حديث سعد بن عبيدة، عن البراء ﵁.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: في صدقة الغنم، والإبل، والبقر، والرِّقِّ، حديث طويل.

فقال: «يرويه أبو إسحاق واختلف عنه:

فرفعه أبو أحمد الزُّبَيْري، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق على شك منه في رفعه، ووقفه غيره عن الثَّوْري.

ورواه عبد المجيد، عن معمر، عن أبي إسحاق مرفوعاً.

ورواه زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن عاصم والحارث، عن علي رضي الله عنه، وشك زهير في رفعه، كذلك قال الحسن بن موسى الأشيب، عن زهير.

ورواه أبو بدر شجاع بن الوليد، عن زهير، عن أبي إسحاق، عن عاصم والحارث، عن علي رضي الله عنه فرفعه بغير شك إلا أنه لم يذكر في حديثه إلا زكاة البقر فقط.

ورفعه الحسن بن عُمَارة، عن أبي إسحاق، عنهما، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

ورفعه سلمة بن صالح، وأيوب بن جابر، عن أبي إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه.



ووقفه شعبة، وأشعث بن سَوَّار، وعلي بـن صـالح، وأبـو بكـر بـن عياش وغيرهم، عن أبي إسحاق.

والصواب موقوف عن علي رضي الله عنه، والله أعلم.

وروى أبو سهل محمد بن سالم العَنْبَسي، عن أبي إسحاق بعض هذا الحديث ورفعه إلى النبي ﷺ، وأبو سهل ضعيف الحديث متروك»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن عاصم والحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق، عن عاصم والحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه ابن خزيمة (٢٢٦٢، ٢٢٩٧) من طريق أيوب بن جابر.

---

(١) «العلل» (٤/٧٣/س٤٣٨).



وابن جرير ـ كما في «اتحاف المهرة» (١٤٣٧٥) ـ عن محمد بن عبيد، عن المُعَلَّى بنِ هلالٍ.

وابن عدي (٢/ ٢٩٠) من طريق الحسن بن عُمَارة.

والدارقطني في «العلل» (٤/ ٧٦) من طريق أبي أحمد الزُّبَيْري، عن الثَّوْري.

أربعتهم (أيوب، والمعلى، والحسن، والثَّوْري) عنه به، ولم يسوقوا اللفظ بطوله، وذكر ابن حجر أن الطبري أخرجه بطوله، وشك الزُّبَيْري في رفع الحديث.

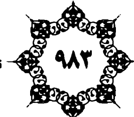
وعلقه الدارقطني عن سلمة بن صالح، وعن عبد المجيد، عن معمر ولم أقف على روايتيهما.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عاصم، عن علي ﵁ موقوفاً.

أخرجه عبد الرزاق (٦٨٢٩، ٦٨٤٢)،

وأبو عبيد في «الأموال» (٩٤٥) ـ وعنه حميد بن زنجويه في «الأموال» (١٤٠٢) ـ وابن أبي شيبة (٣/ ١٢٥)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٧٨) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٩٢) ـ من طريق يحيى القطان،

وأبو عبيد (٩٥١، ٩٥٣، ١١٦١)، وعبد الله بن أحمد في «المسائل»



(٧٥٣، ٧٥٤) من طريق ابن مهدي،

وابن أبي شيبة (١١٨/٣)، وابن حزم (٢١/٦) من طريق وكيع بن الجراح،

وابن أبي شيبة (٢١٩/٣)، وحميد (١٣٩٩، ١٤١٠، ١٤١١)، والفسوي (١٧٨/٣) - ومن طريقه البيهقي (٩٢/٤) - من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ،

والفسوي (١٧٨/٣) - ومن طريقه البيهقي (٩٢/٤) - من طريق ابن المبارك،

ستتهم (عبد الرزاق، والقطان، وابن مهدي، ووكيع، وأبو نعيم، وابن المبارك) عن الثَّوْري.

وعبد الرزاق (٦٧٩٤، ٦٨٢٩، ٦٨٤٢، ٦٩٠٢) - ومن طريقه ابن حزم (١٤/٦) - عن معمر.

وعبد الرزاق أيضاً (٦٩٠١) عن ابن جريج.

وأبو عبيد (٩٤٤، ١٠٠٢، ١٠٥٤، ١١٠٧، ١١٦٠)، وابن أبي شيبة (١٣٠/٣)، وعبد الله بن أحمد في «المسائل» (٧٥٨)، والبيهقي في «السنن» (١١٦/٤)، وفي «المعرفة» (٨٠٩١) من طريق أبي بكر بن عياش.

وابن أبي شيبة (١٢٢/٣، ١٢٥، ١٣٢) من طريق أبي الأحوص.

وفيه (٢/١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٩) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

وحميد (١٥٠٧)، والبيهقي (٤/٩٣) من طريق شعبة.

وحميد (١٤٧٣) من طريق حجاج بن أرطاة.

وفيه (١٥٠٦) من طريق أبي نعيم، عن زهير.

والبيهقي (٤/٩٣) من طريق شريك النَّخَعِيِّ.

وفيها (٤/١١٦) من طريق علي بن صالح.

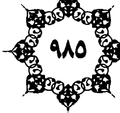
كلهم (الثَّوْري، ومعمر، وابن جريج، وأبو بكر، وأبو الأحوص، وزكريا، وشعبة، وحجاج، وزهير، وشريك، وعلي) عنه به، وكلهم يسوق شيئاً من الحديث، وفي لفظ معمر الأول زيادة تتعلق بالديات، وصرح ابن جريج بسماعه من أبي إسحاق.

وعلقه الدارقطني عن أشعث بن سَوَّار، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عاصم والحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه أبو داود (١٥٧٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن» (٤/٩٣)، وفي «المعرفة» (٨٠٩٣)، والضياء (٥٢٧) ـ والبيهقي (٤/٩٩، ١٠٦) من طريق عبد الله بن محمد النُّفَيْلِيِّ،

وابن خزيمة (٢٢٧٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥٨١٩)



من طريق عمرو بن خالد،

والدارقطني في السنن (٢/١٠٣/ح٣)، والبيهقي (٤/١١٦)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٣١١) من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد،

ثلاثتهم (عبد الله، وعمرو، وشجاع) عن زهير بن معاوية، عنه به، ومتن الحديث مفرق عند الجميع، وفي رواية عمرو والنُّفَيْلِيِّ شك زهير في رفع الحديث، ورفعه أبو بدر من غير شك لكنه فرقهما عند البيهقي، وعند الخطيب اقتصر على الحارث وحده، وفي رواية عمرو عند ابن خزيمة أُبهم اسم الحارث.

وعلق الدارقطني الحديث عن الحسن بن موسى، عن زهير، ولم أقف على روايته.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن عاصم والحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه حميد (١٤٦١، ١٤٧٥) من طريق أبي نعيم، عن زهير، عنه به موقوفاً من غير شك.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض الرواة عن أبي إسحاق وهم:



١ـ الثَّوْري، وقد اختلف عليه في رفع الحديث ووقفه من طريق عاصم، فرواه عنه مرفوعاً: أبو أحمد محمد بن عبد الله الزُّبَيْري، ثقة، وفي حديثه عن الثَّوْري وهم[١]، وقد شك الزُّبَيْري في رفع الحديث.

ورواه عن الثَّوْري موقوفاً:

عبد الرزاق الصنعاني، ويحيى القطان، وابن مهدي، ووكيع، وأبو نعيم، وابن المبارك، وهؤلاء فيهم الثقات الأثبات من أصحاب الثَّوْري؛ كلهم وَقَفَهُ من غير شكٍّ، وهذا هو المحفوظ عن الثَّوْري، فلو كان الزُّبَيْري رواه جازماً برفعه ما قبل منه لمخالفته هؤلاء؛ كيف وهو شاك فيه.

٢ـ زهير بن معاوية، وقد اختلف عليه أيضاً في رفع الحديث ووقفه وجمعه عاصماً والحارث في الرواية أو إفراد أحدهما، فرواه عن زهير مع الجزم برفعه:

ـ شجاع بن الوليد أبو بدر السَّكُوني، صدوق ربما وهم[٢].

ورواه عن زهير مع الشك في رفعه:

ـ عبد الله بن محمد النُّفَيْلِيُّ، ثقة حافظ[٣].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥/٤٧٦/ت٥٣٤٣).

(٢) السابق (١٢/٣٨٢/ت٢٧٠٢).

(٣) السابق (١٦/٨٨/ت٣٥٤٥).



ـ عمرو بن خالد الجَزَرِيُّ، ثقة[1].

ورواه عن زهير موقوفاً من غير شك:

ـ أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، ثقة ثبت[2].

والشك في الرفع من زهير نفسه، لأن عمرو بن خالد قال في روايته عن زهير: عن النبي ﷺ، ولكن أحسبه عن النبي ﷺ أحب إليَّ، ولعل هذا جعل أبا بدر يطّرح ذكر الشك عنه ويجزم بالرفع، أما أبو نعيم فكأنه قصّر به احتياطاً لما سمعه من غير زهير موقوفاً، وقد مرّت روايته عن الثَّوْري بالوقف.

وأما الاختلاف عليه في جمع عاصم والحارث، فالنُّفَيْلِيُّ، وعمرو روياه عن زهير بذِكْرِهما، واقتصر أبو نعيم على عاصم، وأما أبو بدر فإنه أفرد الرواية عن كل واحد منهما، والرواية عنهما محفوظة عن زهير والاقتصار على أحدهما ربما كان منه أو ممن دونه بحسب النشاط.

وعلى هذا فالاختلاف على أبي إسحاق يتلخص فيه ما يلي:

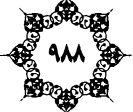
أما الاختلاف عنه في الرفع والوقف، فالرفع رواه عنه:

أيوب بن جابر الحَنَفِيُّ الكوفي، وتقدم أنه ضعيف، والمُعَلَّى بنُ هلالٍ

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢١/٦٠١/ت٤٣٥٦).

(٢) السابق (٢٣/١٩٧/ت٤٧٣٢).



الكوفي الطحان، وتقدم أنه كذاب بالاتفاق، والحسن بن عُمَارة البَجَلِيُّ، وتقدم أنه ضعيف بالاتفاق، وكذلك يرفعه زهير مع الشك في رواية الأكثر عنه، ورُوي عن الثَّوْري وليس بالمحفوظ كما تقدم.

وأما الوقف فرواه عنه:

الثَّوْري - في الصحيح عنه - ومعمر، وأبو بكر بن عياش، وأبو الأحوص، وزكريا، وشعبة، وحجاج بن أرطاة، وشريك النَّخَعِيُّ، وعلي بن صالح، عن أبي إسحاق.

فالدارقطني رحمه الله في الاختلاف عن أبي إسحاق وقفاً ورفعاً ذهب إلى تصويب الوقف على علي رضي الله عنه، وهو ظاهر لما يلي:

١- الوقفُ روايةُ الأثبات من أصحاب أبي إسحاق ممن تقدم سماعهم كالثَّوْري، وشعبة، وشريك.

٢- لم يرو الرفع جازماً به إلا الضعفاء، وأما شك زهير في رفعه، فلا يلتفت إليه مع جزم من تقدم ذكرهم بالوقف، هذا وهو شاك فيه، فيأتي فيه نظير ما تقدم في رواية الزُّبَيْري عن الثَّوْري.

وأما زيادة ذكر الحارث في الإسناد فأمر لم أقف عليه إلا من رواية زهير، ولم يذكره الحفاظ المتقدمون من أصحاب أبي إسحاق، وحكاه الدارقطني عن الحسن بن عُمَارة أنه جمعهما ولم أقف عليه كما تقدم إلا عن

عاصم فقط، والحسن ممن لا يعول على روايته على أي حال.

وأما زهير فيحتمل أن يكون جمع بين هذا الحديث في زكاة السائمة، وحديث علي رضي الله عنه الآخر في زكاة النقدين فذاك محفوظ عنهما[1]، وأما هذا فالحفاظ من أصحاب أبي إسحاق ذكروه عن عاصم فقط، وهو المحفوظ إن شاء الله.

وبقي في دراسة الحديث بيان ما انتقد في متنه وهي ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: في رواية عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه قال: «وفي خمس وعشرين من الإبل خمس شياه».

قال أبو عبيد ناقداً هذا الموضع في الرواية: «فقد تواترت الآثار من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة، وكتاب عمر رضي الله عنه، وما أفتى به التابعون بعد ذلك مَقُولٌ واحدٌ في صدقة الإبل من لدنْ خمسِ ذودٍ إلى عشرين ومئة، فلم يختلفوا إلا في حديث واحد يروى عن علي رضي الله عنه لا نراه حُفِظَ عنه»، ثم ساقه من حديث أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، ثم قال: «وهذا قول ليس عليه أحد من أهل الحجاز، ولا أهل العراق، ولا غيرهم نعلمه، وقد حُكي عن سفيان بن سعيد أنه كان يُنكر أن يكون هذا من كلام علي، ويقول: كان أفقه من أن يقول ذلك. وحكى بعضهم عنه أنه قال: أَبَى الناسُ ذلك على

(١) انظر: دراسة الحديث (١٦).

عليٍّ»[1].

ولا يفهم من كلام أبي عبيد أنه يريد تفرد أبي بكر بن عياش بروايته، بل يظهر أنه أراد انتقاد المتن فقط، وإلا فهذا القدر محفوظ من رواية شعبة، والثَّوْري - من رواية وكيع، وأبي نعيم عنه - وأبي الأحوص، وزهير - من رواية النُّفَيْلِيِّ عنه - ومعمر؛ كلهم تابعوا أبا بكر عليه فهو محفوظ عن أبي إسحاق بلا شك، لكن يظهر - والله أعلم - أن هذه القطعة شاذة، وأبو إسحاق الجُوْزَجَاني جعل الحمل فيها على عاصم نفسه[2].

الموضع الثاني: إذا زادت الإبل على مئة وعشرين ففي حديث علي رضي الله عنه هذا قال: «إذا زادت الإبل على عشرين ومئة استُؤنف بها الفريضة بالحساب الأول»، وهذا الحرف في الاستئناف جاء في حديثين:

أولهما: حديث علي رضي الله عنه من رواية يحيى القطان، وعبد الله بن المبارك، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه، وخالفهما أبو نعيم فروى عن الثَّوْري الحديث كما رواه سائر أصحاب

(١) «الأموال» (٣٧١)، وقال البيهقي في «المعرفة» (٦/ ٣٤): «ورأيت في كتاب التقريب عن يحيى بن آدم، عن سفيان أنه ذكر قول علي رضي الله عنه: يعني في خمس وعشرين وخمس شياه فقال: كان علي رضي الله عنه أفقه من أن يقول هذا، إنما هذا من قبل الرجال».

(٢) «أحوال الرجال» (٣٨).



أبي إسحاق: كشعبة، وشريك، وأبي الأحوص، وزهير - من رواية النُّفَيْلِيِّ عنه - ومعمر قالوا: «إذا زادت الإبل على مئة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون»، وهذا الموافق لأحاديث الزكاة عن النبي ﷺ والخلفاء أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما.

وثانيهما: حديث الثَّوْري عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم النَّخَعِيِّ قال: «إذا زادت الإبل على عشرين ومئة تُستأنف الفريضة على الحساب الأول»، وهذا أخرجه عبد الرزاق (٦٨٠٣)، وابن أبي شيبة (٣/١٢٥) والفسوي (٣/١٧٩) من طريق يحيى القطان، وصححه ابن معين من رواية وكيع[1]، ثلاثتهم (عبد الرزاق، ويحيى، ووكيع) عن الثَّوْري واللفظ للفسوي[2].

فتبين بما سبق أن أبا إسحاق ومن فوقه لم يختلفوا في هذا الحرف، وإنما وقع الاختلاف على الثَّوْري.

واختُلف فيمَن الغالط بذكر الاستئناف على ثلاثة أقوال:

الأول: أن الغلط من عاصم بن ضَمْرَةَ، وإليه ذهب الفسوي الحافظ،

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي (٤/٩٣).

(٢) وأخرجه أبو يوسف القاضي في «الآثار» (٤٢٣) عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم به.

نقله عنه البيهقي وحكاه عن غيره من أهل العلم دون تسميتهم[1]، والحمل على عاصم قد يفهم من قول ابن عدي: «وعاصم بن ضَمْرَةَ لم أذكر له حديثاً لكثرة ما يروي عن علي مما تفرد به ومما لا يتابعه الثقات عليه، والذي يرويه عن عاصم قومٌ ثقاتٌ البليةُ من عاصم ليس ممن يَروي عنه»[2]، يعني: إن كان فيه ما ينكر وهو من رواية الثقات فالبلية والغلط من عاصم لا من الرواة عنه.

وكون عاصم هو الغالط فيه بحث، بل وقفت على كلام للإمام الشافعي كأنه يدفع به عنه فقال: «روى هذا مجهول[3] عن علي رضي الله عنه، وأكثر الرواة عن ذلك المجهول يزعم أن الذي روى هذا عنه غلط عليه، وأن هذا ليس في حديثه، يريد قوله في الاستئناف»، واستدل الشافعي في موضع آخر برواية من روى عن أبي إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه خلاف ذلك، وساق الشافعي رواية شريك، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه: إذا زادت الإبل على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون، وقال عمرو بن الهيثم وغيره: عن شعبة، عن

---

(١) «المعرفة» (٣/١٧٩)، سنن البيهقي (٤/٩٣).

(٢) (٥/٢٢٤).

(٣) وصفه رحمه الله عاصم بن ضمرة بالجهالة ليس مُسلماً، وانظر ترجمته: (ص٧١٨).

أبي إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه مثله»[1].

وتحميل عاصم الغلط فيه بُعْدٌ؛ لأنه لو كان من عاصم لوجدته في رواية غير الثَّوْري، فَلِمَ جاءت في رواية الثَّوْري فقط مع كثرة من رواه عن أبي إسحاق؟!.

الثاني: أن الغلط من الراوي عن عاصم، وهذا مستفاد من قول الشافعي السابق: «وأكثر الرواة عن ذلك المجهول يزعم أن الذي روى هذا عنه غلط عليه وأن هذا ليس في حديثه».

وهذا يعني أن الغالط هو أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، لأن الحديث لا يعرف عن عاصم إلا من طريقه، وهذا يأتي فيه نظير ما تقدم، فلو كان هذا من غلط أبي إسحاق لكان في أكثر الروايات أو كلها، ولم تأت إلا في رواية الثَّوْري.

الثالث: أن الغلط من يحيى القطان، وإليه يذهب يحيى بن معين فقال: «كان يحيى بن سعيد يحدث بحديث يَغْلَطُ[2] فيه: عن سفيان الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه قال: إذا زادت الإبل على عشرين ومائة تستأنف الفريضة، قال يحيى بن معين: وحَدَّثَ به وكيع،

---

(١) نقله عنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٩٣).

(٢) شَكَلْتُهُ هكذا بدلالة الرواية التالية.



عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم قال: إذا زادت الإبل على عشرين ومائة تستأنف الفريضة على الحساب الأول، قال يحيى: هذا أصح الحديثين».

وقال المفضل بن غسان الغلابي: ذكر يحيى بن معين أن يحيى بن سعيد القطان، حدث عن سفيان، بحديث تفرد به عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه: إذا زادت الإبل على عشرين ومائة تستأنف الفريضة على الحساب الأول، فقال: هذا غلط، قال: وذكرت ليحيى حديث وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم قال: إذا زادت الإبل على عشرين ومائة تُستأنف الفريضة على الحساب الأول، فقال: هذا صحيح»[1].

لكن البيهقي بعد أن ساق الحكايتين عن ابن معين دفعه بمتابعة ابن المبارك للقطان، ثم ذكر توجيهاً لقول ابن معين فقال: «قول يحيى في هذه الرواية يحتمل أن يكون إنما عاب على يحيى القطان روايته عن سفيان حديثاً تفرد به سفيان وهو عند أهل العلم بالحديث غلط، وهو يتقي أمثال ذلك فلا يروي إلا ما هو صحيح عنده والله أعلم»[2].

وما ذهب إليه يحيى بن معين قوي، لأن يحيى القطان روى عن الثَّوْري

(١) سنن البيهقي الكبرى (٤/٩٢-٩٣).

(٢) المصدر السابق.



حديث علي رضي الله عنه، وحديث إبراهيم النَّخَعِيِّ، وذكر الاستئناف في كلا الحديث، وهذا يدل على أن القطان نقل هذه الزيادة من حديث إبراهيم إلى حديث علي رضي الله عنه، وتابعه على هذا الغلط ابن المبارك، وخالفهما أبو نعيم، ووكيع عن الثَّوْري، ورواية الأخيرَيْن موافقة لرواية أصحاب أبي إسحاق عن أبي إسحاق.

لكن لقائل أن يدفع عن القطان بمتابعة ابن المبارك وهما حافظان، فينتقل البحث بعد هذا إلى النظر في احتمال غلط الثَّوْري فيه لاسيما أنه لم يأت إلا في حديثه وحده، وهذا محل تأمل لجلالة الثَّوْري وحفظه الشديد فقد كان لا يكاد يغلط، لكن الغلط جائز عليه بل قد وقع[1].

الموضع الثالث: العِوَضُ في أخذ سِنٍّ أعلى أو أدنى من الواجب في الزكاة بشاتين أو عشرة دراهم، وجاء هذا في رواية الثَّوْري من طريق أبي نعيم، وابن مهدي، وفي رواية ابن جريج، ومعمر، ثلاثتهم عن أبي إسحاق به وهذا مما انتقده البيهقي على رواية عاصم فقال: «وهذا بخلاف رواية الناس

---

(١) كحديث: «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم»، وحديث: «لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس»، رواهما عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وحديث خولة بنت قيس رضي الله عنها: «الدنيا حلوة خضرة»، وحديث أم هانئ رضي الله عنها: «أَجَرْتُ حَمَوَيْنِ»، وإنما أردت ذكر أمثلة حتى لا يَسْتَبْشِعَ قولي أحدٌ، فرحم الله هذا الجبل لكن الأمر كما ذكر الإمام أحمد: «كم يكون حفظ الرجل».

في العَشَرَةِ»[1].

ولعل مقصوده أنه خولف في العشرة دراهم، وهو خلاف المحفوظ عن النبي ﷺ، فأخرج البخاري (١٤٥٣) وغيره من حديث أنس رضي الله عنه: أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله رسوله ﷺ: «من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة، وليست عنده جذعة، وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة، ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له، أو عشرين درهماً، ومن بلغت عنده صدقة الحقة، وليست عنده الحقة، وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة، ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين، ومن بلغت عنده صدقة الحقة، وليست عنده إلا بنت لبون، فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطي شاتين أو عشرين درهماً، ومن بلغت صدقته بنت لبون وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين، ومن بلغت صدقته بنت لبون وليست عنده، وعنده بنت مخاض، فإنها تقبل منه بنت مخاض ويعطي معها عشرين درهماً أو شاتين».

فالخلاصة أن حديث أبي إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه موافق لما في حديث أبي بكر رضي الله عنه، وما في كتاب عمر رضي الله عنه في الصدقات إلا في هذه المواضع الثلاثة فإنها شاذة، وقد تأملتُ ما سبق كثيراً ولم أرَ الجزمَ بحَمْل

(١) «المعرفة» (٦/ ٣٤).



الغلط على أحدٍ بعينه، وحسبي أني بينت ما سبق لعل الله يفتح بفضله ما يجلي الأمر، والله ذو الفضل العظيم.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه حسن إلا المواضع الثلاثة السابقة فهي شاذة.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه قال: «الوتر سنة سنها رسول الله ﷺ ليس بحتم، فأوترو يا أهل القرآن فإن الله يحب الوتر».

فقال: «هو حديث يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ عنه؛ حَدَّثَ به عن أبي إسحاق جماعة من الرفعاء منهم: منصور بن المعتمر، وسفيان الثَّوْري، وشعبة، وزكريا بن أبي زائدة، وإسرائيل، وزهير، وابن عيينة، وشريك، وعلي بن صالح، وأبو نوفل علي بن سليمان، وعبد الحميد بن الحسن، وسلمة بن صالح، ومحمد بن جابر، وأبو بكر بن عياش، وأبان بن تغلب، واتفقوا على قول واحد: عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه.

واختلف عن سفيان الثَّوْري، وعن منصور بن المعتمر:

فقال جرير: عن منصور، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ.

وقال أبو حفص الأبار[1]: عن منصور، عن أبي إسحاق، عن الحارث أو عن عاصم بن ضَمْرَةَ.

وأما أصحاب الثَّوْري فاتفقوا عنه على عاصم بن ضَمْرَةَ إلا عبد الله ابن المبارك، ومعاوية بن هشام فإنهما قالا: عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق،

(١) في الأصل: أبو حفص في الآبار.



عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

والمحفوظ قول من قال: عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه، والله أعلم»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن عاصم أو الحارث، عن علي رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الطيالسي (٨٩)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ك/٦/أ)، والبغوي في «الجعديات» (١٩٥٣) ـ ومن طريقه أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن المقرئ في «الفوائد» (ج١٣/١٨٧/ب)، والضياء (٥١٠) ـ والخطيب في «موضح أوهام الجمع» (٢/٢٨٢) من طريق إسرائيل.

وعبد الرزاق (٤٥٦٩) ـ ومن طريقه الإمام أحمد (٩٢٧)، وابن المنذر

---

(١) «العلل» (٤/٥٩/س٤٣٠).

في «الأوسط» (٢٦٠٥)، والضياء (٥٠٦) ـ عن معمر بن راشد.

وعبد الرزاق (٤٥٦٩) ـ ومن طريقه الإمام أحمد (٩٢٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٦٠٥)، والضياء (٥٠٦) ـ،

وابن أبي شيبة (٢/٢٩٦)، والإمام أحمد (٦٥٢)، وعبد الله بن أحمد في «المسائل» (٤٤٩)، وأبو يعلى (٦١٨) ـ ومن طريقه الضياء (٥٠٥) ـ والنسائي في «السنن الكبرى» (٤٤١، ١٣٨٥) ـ ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/٢٦٠) ـ من طريق وكيع بن الجراح،

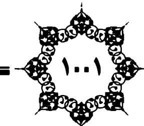
والإمام أحمد (٧٦١)، والترمذي (٢/٣١٦)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٤٣٢) من طريق ابن مهدي.

والبزار (٦٨٤)، والنسائي في «السنن» (١٦٧٦)، وعبد الرحمن بن أبي نصر في «مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه» (ل ١٥)، والضياء في «المنتقى من المسموع بمرو» (٧٨/ب) من طريق أبي نعيم،

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٠٠٩) من طريق زائدة بن قدامة،

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٨، ٤٦٧)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٥٠٩) من طريق أبي أحمد الزُّبَيْري،

ستتهم (عبد الرزاق، ووكيع، وابن مهدي، وأبو نعيم، وزائدة، والزُّبَيْري) عن سفيان الثَّوْري.



وابن أبي شيبة (٢/٢٩٥) عن أبي الأحوص.

والإمام أحمد (٧٨٦)، والبغوي في «الجعديات» (٢٥٦٥) ـ ومن طريقه الضياء (٥٣٤) ـ والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٦٨)، وابن العديم في «بغية الطلب» (٣/١٥٠٧) من طريق زهير بن معاوية.

والإمام أحمد (٨٤٢)، وعبد بن حميد (٧٠)، والدارمي (١٦٢٠)، والبزار (٦٨٣)، وأبو يعلى (٣١٧)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/٣٣١)، وعبد الغني المقدسي في «المنتقى من مسموع مرو» (٧٨/ب) من طريق شعبة.

والإمام أحمد (٨٧٧)، وأبو داود (١٤١١) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

وابن ماجه (١١٦٩)، والترمذي (٤٥٣)، وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٢٦١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٣٨٤)، وفي «السنن» (١٦٧٥)، وفي «مسند علي رضي الله عنه» كما في «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٧)، وابن خزيمة (١٠٦٧)، والطوسي في «المستخرج» (٤٣١)، والحاكم (١/٣٠٠) والضياء (٥٠٧، ٥٠٨) من طريق أبي بكر بن عياش[1].

---

(١) والحديث عند البزار (٦٨٥) عن محمد بن عبيد بن ثعلبة، عن أبيه، عن أبي بكر بن عياش، عن أبان بن تغلب، عن أبي إسحاق...، وأشار المحقق إلى أن الإسناد في كلا=

وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٢١٣) ـ ومن طريقه السِّلَفِي في «المشيخة البغدادية» (٣٢١/ب)، والضياء (٥٠٤) ـ والبزار (٦٧٠)، والمروزي في «الوتر» كما في مختصر المقريزي (١١٥)، وأبو يعلى (٥٨٥) ـ ومن طريقه الضياء (٥٠٣) ـ وابن المنذر في «الأوسط» (٢٦٠٨)، وأبو القاسم عبد الرحمن بن عمر الدمشقي في «الفوائد» (ج١/٤٠٢)، وأبو القاسم عبد الملك بن بَشْرَان في «الأمالي» (٢٩٣)، والبَحِيْرِيُّ في «الفوائد» (٣٥/أ)، والخطيب في «التاريخ» (١٠٢/١٢) من طريق جرير بن عبد الحميد، عن منصور بن المعتمر.

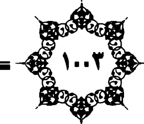
وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٢١٩) من طريق شريك النَّخَعِيِّ.

وعبد الله أيضاً (١٢٣١)، وابن قانع في «الفوائد» (١٥١/ب) من طريق علي بن صالح.

والبزار (٦٨٥) من طريق عبيد بن ثعلبة، عن أبان بن تغلب[1].

=النسختين هكذا، ولم أستطع الوقوف على تصويب للإسناد إلا أني أستظهر أن يكون صوابه هكذا: عن محمد عن أبيه، عن أبي بكر، وعن أبان كلاهما عن أبي إسحاق، والله أعلم.

(١) هذا الطريق إن صح ما استظهرته في الحاشية السابقة.



وابن خزيمة (١٣٧/٢) من طريق ابن عيينة.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٧٢٠) ـ وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٢٦٥/٨) ـ من طريق مغيرة بن مسلم.

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٦٨/٢) من طريق أبي عوانة.

كلهم (إسرائيل، ومعمر، والثَّوْري، وأبو الأحوص، وزهير، وشعبة، وزكريا، وأبو بكر، ومنصور، وشريك، وعلي، وأبان، وابن عيينة، ومغيرة، وأبو عوانة) عنه به، ولفظ الطيالسي عن إسرائيل: عن علي رضي الله عنه قال: «الوتر ليس بحتم؛ ولكنه سنة حسنة عن رسول الله ﷺ، إن الله وتر يحب الوتر، فأوتروا يا أهل القرآن».

ولفظ زهير وعلي بن صالح نحوه، ورواية ابن عيينة، وأبي بكر بن عياش، وأبي عوانة نحو لفظ إسرائيل إلا أنهم رفعوا القطعة الأخيرة من الحديث، واقتصر على هذه القطعة فقط مع رفعها: منصور، وزكريا.

ولم يذكر معمر، والثَّوْري، وشعبة، وشريك، ومغيرة بن مسلم القطعة الأخيرة، ولم يسق الطوسي لفظ الثَّوْري، ولا ابن خزيمة لفظ ابن عيينة بل أحال على لفظ أبي بكر بن عياش، وفي رواية زهير عند ابن العديم زيادة.

وعلقه الدارقطني عن: علي بن سليمان، وعبد الحميد بن الحسن،

وسلمة بن صالح، ومحمد بن جابر ولم أقف عليها مسندة.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٦٤١) من طريق حسان بن إبراهيم، عن أبان بن تغلب.

والدارقطني في «العلل» (٤/ ٧٩) من طريق معاوية بن هشام، عن الثَّوْري.

كلاهما (أبان، والثَّوْري) عنه به، بنحوه دون القطعة الأخيرة.

وعلقه الدارقطني عن ابن المبارك، عن الثَّوْري، ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عاصم أو الحارث، عن علي رضي الله عنه.

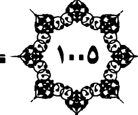
أخرجه البزار (٦٧١) من طريق أبي حفص الأبار، عن منصور، عنه به، بالقطعة الأخيرة من الحديث فقط مرفوعة.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ سفيان الثَّوْري، فروى عنه الوجه الأول:

عبد الرزاق، ووكيع، وابن مهدي، وأبو نعيم، وزائدة بن قدامة،



وأبو أحمد الزُّبَيْري، فهذا الوجه محفوظ فرواته فيهم أثبت أصحابه كابن مهدي، ووكيع، وأبي نعيم.

ورواه عن الثَّوْري على الوجه الثاني:

معاوية بن هشام القصار الكوفي، صدوق صاحب أوهام، وحديثه عن الثَّوْري خاصة ليس بالقوي[1]، فهذا الوجه عن الثَّوْري ظاهر الوهم لمخالفة راويه للثقات من أصحاب الثَّوْري.

٢ـ منصور بن المعتمر، فرواه عنه على الوجه الأول:

ـ جرير بن عبد الحميد الضَّبِّيُّ الرازي، ثقة صحيح الكتاب[2]، وهو من أوثق أصحاب منصور[3]، فهذا الوجه محفوظ عنه.

ورواه عن منصور على الوجه الثالث:

ـ أبو حفص عمر بن عبد الرحمن الكوفي الأبار، ثقة[4].

وجرير مذكور بمزيد اختصاص بمنصور، وليس في روايته شك كرواية حفص، وهي بعدُ موافقة لرواية الثقات من أصحاب السَّبِيْعِيِّ، لكن احتمال تعلق الوهم بمنصور نفسه ليس ببعيد لأنه يضطرب في حديث أبي إسحاق.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٨/٢١٨/ت٦٠٦٧).

(٢) السابق (٤/٥٤٠/ت٩١٨).

(٣) «شرح العلل» (٢/٧٢١).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢١/٤٢٦/ت٤٢٧٤).



٣ـ أبان بن تغلب، وتقدم أنه ثقة، فإن صح ما استظهرته في إسناد البزار، فالوجه الأول رواه عن أبان:

عبيد بن محمد بن ثعلبة العَامِرِيُّ، لم أقف له على ترجمة، والراوي عنه: ابنه محمد ذكره ابن حبان في «الثقات»[1]، ففي صحة هذا عن أبان نظر.

وروى الوجه الثاني عن أبان:

حسان بن إبراهيم الكِرْمَاني، لا بأس به، إلا أنه صاحب أفراد أنكرت عليه[2]، والحديث على هذا الوجه تفرد به حسان عن أبان بن تغلب كما قاله الطبراني، وتفرد حسان بالحديث محل نظر لما سبق، ولا يبعد أن يكون حسان انتقل ذهنه فسلك جادة معروفة عن أبي إسحاق.

فأما الاختلاف على أبي إسحاق فالوجه الأول رواه عنه:

إسرائيل، ومعمر، والثَّوْري، وأبو الأحوص، وزهير، وشعبة، وزكريا بن أبي زائدة، وأبو بكر بن عياش، ومنصور، وشريك، وعلي بن صالح، وابن عيينة، ومغيرة بن مسلم، وأبو عوانة اليَشْكُرِيُّ، فاتفقوا كلهم على روايته بإسناد واحد: عن أبي إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه،

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٦/٦٩/ت٥٤٤٥).

(٢) السابق (٦/٨/ت١١٨٥).



إلا أنهم اختلفوا في قطعة من الحديث وسيأتي الكلام عليها.

وأما الوجه الثاني عن أبي إسحاق فسبق أنه لا يصح عن الثَّوْري، ولا عن أبان بن تغلب، ومنصور يشك فيه مع أنه ليس مختصاً بأبي إسحاق، ولا بالقوي فيه، فالوجه غير محفوظ عن أبي إسحاق.

فالدارقطني رحمه الله رأى الوجه الأول هو المحفوظ عن أبي إسحاق، وهذا من حيث الإسناد لا يحفظ عن أبي إسحاق سواه.

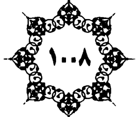
وأما الاختلاف بين رواة هذا الوجه في زيادة: «إن الله وتر يحب الوتر، فأوتروا يا أهل القرآن»، فالرواة عن أبي إسحاق في هذه اللفظة على أربعة أقسام:

١ـ منهم من لم يذكرها وهم: معمر، والثَّوْري، وشعبة، وشريك، ومغيرة بن مسلم.

٢ـ ومنهم من ذكرها موقوفة وهم: إسرائيل بن يونس، وزهير بن معاوية، وعلي بن صالح.

٣ـ ومنهم من ذكرها لكن مرفوعة وهم: ابن عيينة، وأبو بكر بن عياش، وأبو عوانة.

٤ـ ومنهم من اقتصر عليها مرفوعة وهم: منصور بن المعتمر، وزكريا ابن أبي زائدة.



ولا شك أن هذه الزيادة محفوظة عن أبي إسحاق لأن من زادها أثبات في أبي إسحاق وأقواهم فيه: إسرائيل، وعلي بن صالح، إلا أن من رفعها ليسوا في مرتبة من وقفها، وذلك أن ابن عيينة حديثه عن أبي إسحاق بعد الاختلاط، وأبو بكر بن عياش ليس بالقوي في السَّبِيْعِيِّ، وأما أبو عوانة فإن الأئمة يقدمون زهيراً عليه.

فهؤلاء ساقوا الحديث تاماً إلا أنهم أغربوا برفع هذه القطعة من الحديث، فمن أفرد هذه القطعة من الحديث ورفعها أشد إغراباً، ولهذا استغرب البزار رواية منصور.

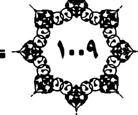
فالمحفوظ عن أبي إسحاق ـ إن شاء الله ـ وقف هذه القطعة، وهذا الاختلاف لم يشر إليه الدارقطني في كلامه على الحديث، لكن نبه عليه الترمذي رحمه الله، ويفهم من كلامه وسياقه للاختلاف أن رفع هذه القطعة غير محفوظ[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن عاصم، عن علي رضي الله عنه موقوفاً حسن.



(١) انظر: «الجامع» (٢/٣١٦)، «الأحاديث التي ذكر الترمذي فيها اختلافاً» (٢/٨٢٦).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث ناجِيَةَ بن كعب، عن علي رضي الله عنه قال: «قال أبو جهل للنبي صلى الله عليه وسلم: إنا لا نُكَذِّبُكَ وما أنت بمُكذَّبٍ، ولكن نُكذِّبُ الذي جئتَ به، فأنزل الله عز وجل: ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ (الأنعام:٣٣)».

فقال: «يرويه الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن ناجِيَةَ بن كعب، عن علي رضي الله عنه، قاله معاوية ابن هشام، عن الثَّوْري.

وغيره يرويه عن الثَّوْري مرسلاً؛ لا يذكر فيه علياً رضي الله عنه وهو المحفوظ.

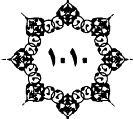
وقيل: عن معاوية بن هشام، عن شيبان، ولا يصح، وإنما هو: سفيان.

ورواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

(١) «العلل» (٤/١٤٣/س٤٧٤).



١ ـ أبو إسحاق، عن ناجِيَةَ بن كعب، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن ناجِيَةَ بن كعب مرسلاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ مرسلاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن ناجِيَةَ بن كعب، عن علي رضي الله عنه.

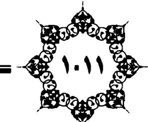
أخرجه الترمذي في «الجامع» (٣٠٦٤) وفي «العلل ـ ترتيبه» (٢/٨٩٠) ـ ومن طريقه القاضي عياض في «الشفا» (١/١٧٣) ـ وابن أبي حاتم في «التفسير» (٧٢٣٤)، والنحاس في «معاني القرآن» (٢/٤١٨)، والدارقطني في «العلل» (٤/١٤٣)، والضياء (٧٤٨) من طريق معاوية بن هشام، عن الثَّوْري.

والحاكم (٢/٣١٥) من طريق محمد بن سابق، عن إسرائيل.

كلاهما (الثَّوْري، وإسرائيل) عنه به، ولفظ الترمذي: عن علي رضي الله عنه قال: «إن أبا جهل قال للنبي صلى الله عليه وسلم: إنا لا نُكَذِّبُكَ، ولكن نُكَذِّبُ بما جئتَ به، فأنزل الله: ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ (الأنعام: ٣٣)»، والباقون نحوه، وفي رواية الحاكم زيادة.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن ناجِيَةَ بن كعب مرسلاً.

أخرجه الترمذي (٥/٢٤٤)، والطبري (١٣١٩٥)، وابن أبي حاتم (٧٢٣٥) من طريق ابن مهدي،



والطبري (١٣١٩٦) من طريق يحيى بن آدم،

كلاهما (ابن مهدي، ويحيى) عن الثَّوْري، عنه به، ولم يسق الترمذي اللفظ، ورواية ابن مهدي نحوه، ورواية يحيى مثله.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ مرسلاً.

علقه الدارقطني عن إسرائيل ولم أقف عليه مسنداً.

دراسة الاختلاف:

مما سبق من التخريج يتبين وقوع اختلاف على الثَّوْري، فروى عنه الوجه الأول:

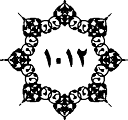
ـ معاوية بن هشام القصار الكوفي، صدوق صاحب أوهام، وحديثه عن الثَّوْري خاصة ليس بالقوي[١].

ورواه عن الثَّوْري على الوجه الثاني:

ابن مهدي، ويحيى بن آدم وهما ثقتان حافظان تقدما مراراً، ورجح الدارقطني هذا الوجه في رواية الثَّوْري، وكذلك رجحه البخاري[٢]،

(١) «تهذيب الكمال» (٢٨/٢١٨/ت٦٠٦٧).

(٢) «العلل الكبير» (٢/٨٩٠).



والترمذي، والترجيح ظاهر لأن ابن مهدي، ويحيى أرجح من معاوية، فالمحفوظ عن الثَّوْري هو هذا الوجه.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، فالوجه الأول رواه عنه:

إسرائيل، من رواية محمد بن سابق عنه، وسبق أنه غير محفوظ عن الثَّوْري، فأما رواية إسرائيل ففيها نظر من وجوه:

أ ـ الرواية الموصولة انفرد بها محمد بن سابق التميمي البزاز، وهو ممن لا بأس به ما لم يخالف[1]، وقد أنكر عليه الأئمة حديثاً تفرد به عن إسرائيل[2]، وليس مثله ممن يحتج بتفرده.

ب ـ تعليق الدارقطني لرواية إسرائيل على الوجه الثالث في الحديث يشعر بأنه لا يُحفظ لإسرائيل رواية على هذا الوجه الذي تفرد به ابن سابق.

ج ـ يشبه أن يكون ابن سابق قد دخل عليه حديث في حديث، وذلك أن أبا أحمد الزُّبَيْري ـ وهو: ثقة[3] ـ قد روى عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن ناجِيَةَ بن كعب، عن علي رضي الله عنه: أنه كان يقرأ هذا الحرف (فإنهم لا يُكْذِبُونَكَ) مخففة، أخرجه الضياء (٧٤٩)، فهذا محفوظ عن

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٣٣/ت٥٢٣٠).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٩/١٧٥).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٥/٤٧٦/ت٥٣٤٣).



إسرائيل، فلعل ابن سابق اشتبه عليه حديث القراءة بحديث سبب النزول، ويقوي هذا الاحتمال ما علقه الدارقطني عن إسرائيل على الوجه الثالث وهو مرسل أبي مَيْسَرَةَ ـ فإن صح ـ فهذا يدل على أن إسرائيل لم يرو سبب النزول إلا مرسلاً، وإنما اتصل بعلي رضي الله عنه ما يتعلق بالقراءة فقط، والله أعلم بالصواب.

وأما الوجه الثاني: رواه الثَّوْري، عنه، عن ناجِيَةَ بن كعب مرسلاً، وهذا محفوظ عن أبي إسحاق.

والحديث صححه الحاكم من رواية إسرائيل، والضياء من رواية الثَّوْري على الوجه الأول، وتقدم ما في كل منهما، فالتصحيح مرجوح، والصواب إرسال الحديث.

والحديث في إسناده ناجِيَةَ بن كعب الكوفي الأَسَدِيُّ، ذكر ابن المديني[1] أنه لم يرو عنه إلا أبو إسحاق، وهذا متعقب فقد ذكر البخاري، وأبو حاتم ممن روى عنه: أبا حسان مسلم بن عبد الله الأعرج[2]، وذكر الدارقطني

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١٠/٣٥٧).

(٢) «التاريخ الكبير» (٨/١٠٧)، «الجرح» (٨/٤٨٧) ونسبه ابن أبي حاتم عنزياً وزاد في الرواة عنه: يونس بن أبي إسحاق، وابن المديني فرق بين الأَسَدِيِّ والعنزي ورأى أن يونس أدرك ناجِيَةَ بن خُفَافٍ العنزي وليس ناجِيَةَ بن كعب الأَسَدِيَّ نقله عنه ابن حجر في «التهذيب»=

رواية فرات القزاز عنه[1]، وهي عند الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٤٩٠) من رواية زياد بن الحسن بن فرات، عن أبيه، عن فرات، وزياد منكر الحديث[2]، فلا يصح بمثل هذا الإسناد رواية ولا سماع.

وناجية أدركه شعبة بن الحجاج فمر به وهو يلعب بالشطرنج فلم يسمع منه[3].

فهذه الأمور تدل على أن ناجِيَةَ بن كعب ليس مجهولاً بل هو معروف.

فعلى هذا بقي الكلام في حاله من حيث الرواية، فقد وثقه العجلي، وقال ابن معين: «صالح».

وقال أبو حاتم: «شيخ»[4]، لكني رأيته نص على توثيقه إلا أنه في غير مظنته، قال ابن أبي حاتم في ترجمة ناجية بن المغيرة: «قلت له: أيهما أوثق ناجِيَةُ بن كعب أو ناجية بن المغيرة؟ قال: جميعاً ثقتان»[5]، فلعله وصفه

=(٣٥٧/١٠).

(١) سيأتي كلامه في دراسة الحديث التالي.

(٢) «تهذيب الكمال» (٤٥٢/٩/ت٢٠٣٦)، وانظر: «الجرح» (٣٥٢/١-٣٥٣) ساق أبو حاتم جملة من مناكيره منها هذا الإسناد.

(٣) «الثقات» لابن شاهين (٢٤٣/ت١٤٩١)، السير (٢١٥/٧).

(٤) «الجرح» (٤٨٦/٨).

(٥) السابق (٤٨٧/٨).



بالشيخ لقلة روايته.

وقال ابن حبان: «كان شيخاً صالحاً إلا أن في حديثه تخليطاً لا يشبه حديث أقرانه الثقات عن علي رضي الله عنه، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد وفيما وافق الثقات، فإن احتج به محتج أرجو أنه لا يجرح فعله ذلك»[1]، وقال الجُوْزَجَاني: «مذموم»[2] فلعله للتشيع، وخلص ابن حجر إلى توثيقه[3]، وهو الأقرب؛ إذ لا جرح معتبر فيه هذا مع توثيق أبي حاتم.

الحكم على الحديث:

الوجه المرسل إسناده صحيح إلى ناجِيَةَ بن كعب.



---

(١) «المجروحين» (٢/ ٤٠١).

(٢) «الشجرة في أحوال الرجال» (٤٢).

(٣) «التقريب» (٧١١٤).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث ناجِيَةَ بن كعب، عن علي رضي الله عنه قال: «لما مات أبو طالب أمرني النبي صلى الله عليه وسلم بغسله، فلما رجعت قال لي صلى الله عليه وسلم: اغتسل».

فقال: «هو حديث يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه:

فرواه شعبة، والثَّوْري، وإسرائيل، وشريك، وزهير، وقيس، ووَرْقاء، وإبراهيم بن طَهْمَان، عن أبي إسحاق، عن ناجِيَةَ بن كعب، عن علي رضي الله عنه.

وخالفهم الحسين بن واقد، وأبو حمزة السُّكَّري، روياه عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، وَوَهِما في ذكر الحارث.

ورواه الأعمش وقد اختلف عليه:

فقال عبد الواحد بن زياد: عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه.

وقال ابن نُمير: عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن رجل غير مسمى، عن علي رضي الله عنه.

وقال يزيد بن زريع: عن معمر، عن أبي إسحاق، عن أبيه، عن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من غسل ميتاً فليغتسل»، ولا يثبت هذا عن أبي إسحاق.

والمحفوظ قول الثَّوْري، وشعبة ومن تابعهما، عن أبي إسحاق، عن



ناجِيَةَ بن كعب، عن علي رضي الله عنه.

وكذلك رواه فرات القزاز، عن ناجِيَةَ بن كعب أيضاً»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه في متنه وإسناده، فروي عنه بلفظين، وفي كل منهما اختلاف عليه في الإسناد.

اللفظ الأول: حديث موت أبي طالب، واختلف عليه في إسناده على خمسة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن ناجِيَةَ بن كعب، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن رجل، عن علي رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٥ـ أبو إسحاق مرسلاً.

اللفظ الثاني: من غسل ميتاً فليغتسل، واختلف عليه في إسناده

(١) «العلل» (٤/٥٩/س٤٣٠).

على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن أبيه، عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٢ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

اللفظ الأول: حديث موت أبي طالب:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن ناجِيَةَ بن كعب، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه يونس بن بكير في زياداته على «السيرة» لابن إسحاق (٢٢٣) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٩٦/١٩) ـ عن يونس بن أبي إسحاق.

والطيالسي (١٢٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» (١٠٠٧) وفي «الدلائل» (٣٤٨/٢) ـ والشافعي في «الأم» (٢٥٢/٧)، وفي «المسند ـ ترتيبه» (٥٧٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» (١٠٠٦)، وفي «المعرفة» (٢١٣١) ـ والإمام أحمد (٧٥٩) ـ ومن طريقه وابن عساكر (٩٦/١٩)، والدمياطي في «جزء فيه ذكر شيوخه» (١٤٧/أ)، وابن سيد الناس في «عيون الأثر» (٢٢٩/١) ـ والنسائي في «السنن» (١٩٠) ـ ومن طريقه الضياء (٧٤٥) ـ وابن الجارود (٥٥٠)، وأبو الشيخ في «ذكر الأقران» (٤٠٠) من طريق شعبة ابن الحجاج.

والطيالسي (١٢٤) عن يزيد بن عطاء.

وعبد الرزاق (٩٩٣٦)، وابن سعد (١٢٤/١)، وابن أبي شيبة



(٢٦٩/٣، ٣٤٧، ١٢/٦٧/ح١٢١٣٨)، والإمام أحمد (١٠٩٣) ـ ومن طريقه الضياء (٧٤٦) ـ وأبو داود (٣٢٠٦)، وابن أبي مريم في «ما أسند الثَّوْري» (ج١/٤١/أ) ـ ومن طريقه البيهقي في «الدلائل» (٣٤٨/٢) ـ والنسائي في «السنن الكبرى» (١٩٥، ٢١٣٣، ٨٥٣٤)، وفي «السنن» (٢٠٠٦) ـ ومن طريقه ابن حزم (١١٧/٥)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٨٦٣) ـ والآجري في «الشريعة» (١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤)، والدارقطني في «العلل» (١٤٦/٤)، والإِخْمِيْمِيُّ في «حديثه» (ج٢/٢/ب)، والزهري في «حديثه» (٢٣٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٩٦/١٩) ـ والبيهقي (٣٩٨/٣)، وابن عساكر (٩٧/١٩)، والمزي (٢٥٧/٢٩) من طريق سفيان الثَّوْرِيِّ.

وعبد الرزاق (٣٩/٦/ح٩٩٣٦) عن معمر[1].

وسعيد بن منصور (٢٨١/٥/ح١٠٤١) ـ ومن طريقه الثَّعْلَبِيُّ في «الكشف والبيان» (١٠٠/٥) ـ وابن أبي شيبة (٣٤٧/٣)[2] عن أبي الأحوص.

وأبو يعلى (٤٢٣)، وفي «المعجم» (٢٣٩) ـ ومن طريقه أبو عمرو الحِيْرِيُّ في «فوائد الحاج» (ج٤/٦٥/ب)، والخطيب في «تلخيص المتشابه»

---

(١) سقط من الإسناد ذكر أبي إسحاق.

(٢) تنبيه: سقط ذكر ناجية في طبعة عوامة (١١٩٦٢)، وأكثر النسخ على إثباته كما يفهم من تعليق محققي طبعة الرشد (١١٩٥١).

(٦٣٢/٢)، وابن عساكر (٩٧/١٩)، والضياء (٧٤٧)، والذهبي في «السير» (٣٨٤/٧) ـ من طريق إبراهيم بن طَهْمَان.

وابن المنذر في «الأوسط» (٢٩٥٢)، والزهري في «حديثه» (٢٣٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٩٦/١٩) ـ والبيهقي (٣٠٤/١) من طريق إسرائيل.

والخُلْدِيُّ في «الفوائد» (٤٧/أ) عن القاسم بن محمد الكوفي الدلال، عن إبراهيم بن محمد بن ميمون، عن أبي إسحاق عيسى بن إبراهيم العَبْدِيِّ.

والزهري (٢٣٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٩٦/١٩) ـ عن أبي محمد عبد الله بن إسحاق المَدائِني، عن الحسن بن حماد سجادة، عن يحيى بن يعلى الأسلمي، عن شريك النَّخَعِيِّ.

عشرتهم (يونس، وشعبة، ويزيد، ومعمر، وسفيان، وأبو الأحوص، وإبراهيم، وإسرائيل، وعيسى، وشريك) عنه به، ولفظ يونس: عن علي ﵁ قال: «لما مات أبو طالب أتيت رسول الله ﵁ فقلت: إن أبا طالب عمك الكافر قد مات، فقال رسول الله ﷺ: اذهب فواره، فقلت: والله لا أواريه، فقال ﷺ: فمن يواريه إن لم تواره؟! فانطلق فواره ثم لا تُحْدث شيئاً حتى تأتيني، فانطلقت فواريته، ثم رجعت إلى رسول الله ﷺ، فقال ﷺ: انطلق فاغتسل ثم ائتني، ففعلت ثم أتيته، فلما أن أتيته دعا لي بدعوات ما أحب أن لي بهن ما على الأرض من شيء»، ونحوه لفظ إسرائيل، ونحوه مع نقص

ألفاظ: الثَّوْري، وإبراهيم، وشعبة إلا أنه لم يذكر الدعوات، وفي رواية أبي الأحوص وشريك زيادة: «فواريته ثم رجعت إليه وعليٌّ أثر التراب والغبار»، واقتصر يزيد على ذكر الدعوات، ورواية عبد الرزاق عن معمر مرسلة إلا أنه قرنه بالثَّوْري.

وعلقه الدارقطني عن زهير، وقيس بن الربيع، ووَرْقاء بن عمر، ولم أقف عليها مسندة.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه البيهقي (١/٣٠٥) من طريق صالح بن مقاتل، عن محمد بن الزِّبْرِقَان، عن إسماعيل بن مسلم، عنه به، بمعناه وفيه زيادة ألفاظ.

وعلقه الدارقطني عن الحسين بن واقد، وأبي حمزة السُّكَّري عنه به، ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (١٩٢١) من طريق عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عنه به، مختصراً.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن رجل، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه أبو الشيخ في «ذكر الأقران» (١٠٤) من طريق ابن نُمير، عن



الأعمش عنه به، مختصراً.

الوجه الخامس: أبو إسحاق مرسلاً.

أخرجه عبد الرزاق (٩٩٣٥) من طريق ابن جريج: أخبرني إسماعيل ابن مسلم، عنه به مختصراً وفيه زيادات.

اللفظ الثاني: من غسل ميتاً فليغتسل:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبيه، عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً.

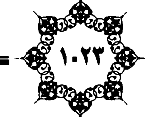
أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٧٦٠)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٣٦) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٢٨) ـ والبيهقي (١/٣٠٤) من طريق يزيد بن زريع، عن معمر، عنه به، ولفظ الطبراني: عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً: «من غسل ميتاً فليغتسل»، والباقون مثله.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه عبد الرزاق (٦١٠٨) ـ ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٥/٣٥٠/ح٢٩٦٨) ـ عن معمر، عنه به، بمثله.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:



١ـ سليمان الأعمش، فروى عنه الوجه الثالث:

ـ عبد الواحد بن زياد العَبْدِيُّ، ثقة مقدم في الأعمش وربما خالف، وقد يأتي عن الأعمش بالتحديث فيما يرويه غيره عنه بالعنعنة، فينبغي التأني في مثلها[١]، وهذا الوجه محفوظ عن الأعمش.

وروى عن الأعمش الوجه الرابع:

عبد الله بن نُمير الهَمْدَانِيُّ، ثقة[٢]، فهذا محفوظ.

وحاصل الخلاف بينهما أن عبد الواحد روى الحديث عن الأعمش فسمى شيخ أبي إسحاق: هانئ بن هانئ، وأما ابن نُمير فأبهمه، وهذا أمره يسير ويظهر ـ والله أعلم ـ أنه من قِبَلِ الأعمش، وسبق أنه يضطرب في أبي إسحاق، ويخطئ عليه.

٢ـ معمر بن راشد، والاختلاف عليه على ثلاثة أوجه:

أ ـ معمر، عن أبي إسحاق، عن ناجية، بالقصة مرسلة.

رواه عنه عبد الرزاق، فهذا محفوظ.

ب ـ معمر، عن أبي إسحاق، عن أبيه، عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً: «من غسل ميتاً».

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٨/٤٥٠/ت٣٥٨٥).

(٢) السابق (١٦/٢٢٥/ت٣٦١٨).



رواه عنه يزيد بن زريع، وهذا محفوظ.

ج ـ معمر، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي ﷺ موقوفاً: «من غسل ميتاً».

رواه عنه عبد الرزاق، فهذا محفوظ.

ورواية عبد الرزاق عن معمر أرجح من رواية البصريين كيزيد بن زريع، لكن يظهر ـ والله أعلم ـ أن الاختلاف سببه من معمر ويعود لأحد أمرين:

الأول: عدم ضبطه لحديث أبي إسحاق، فقد تقدم أنه ليس بالقوي فيه.

الثاني: تحديثه بالبصرة وليست معه كتبه فوقعت له أوهام.

أما الوجه الذي وافق فيه الثقات في ذكر ناجية فقد خالفهم فيه بالإرسال، وعبد الرزاق رواه عنه وعن الثَّوْري جميعاً، والجميع يروونه عن الثَّوْري موصولاً، فتبين أن الرواية المرسلة هي لمعمر، لأن عبد الرزاق ثبت فيه.

٣ـ إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف جداً[1]، واختلف عليه على وجهين، فروى عنه الوجه الثاني:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣/١٩٨/ت٤٨٣).



محمد بن الزِّبْرِقَان الأَهْوازي، وهو صدوق[1]، إلا أن الراوي عنه وهو: صالح بن مقاتل قال البيهقي عنه عقب روايته الحديث من طريقه: «وصالح بن محمد بن صالح يروي المناكير»[2]، فهذا الوجه لا يصح إسناده عن راويه فليس محفوظاً.

وروى عن إسماعيل الوجه الخامس:

ـ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي، ثقة كثير التدليس[3]، وقد صرح بالسماع هنا، فهذا محفوظ عنه.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق فقد روي عنه الحديث بلفظين، وفي كل منهما اختلاف عليه في الإسناد.

فاللفظ الأول: حديث موت أبي طالب ودَفْنِه، واختلف عليه في إسناده على أوجه، **فروى عنه الوجه الأول:**

يونس، وشعبة، ويزيد بن عطاء، ومعمر، وسفيان الثَّوْري، وأبو الأحوص، وإبراهيم بن طَهْمَان، وإسرائيل، وعيسى، عنه، عن ناجِيَةَ ابن كعب، عن علي رضي الله عنه، فهذا محفوظ عنه، فهؤلاء الثقات من أصحابه

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٠٨/ت٥٢١٨).

(٢) «السنن» (١/٣٠٥)، وانظر: «اللسان» (٤/١٧٩).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٨/٣٣٨/ت٣٥٣٩).

تقدموا مراراً إلا :

١ـ يزيد بن عطاء اليَشْكُرِيَّ، لَيِّنُ الحديث[١].

٢ـ عيسى بن إبراهيم أبا إسحاق العَبْدِيَّ، قال ابن عدي: «ليس له كثير حديث، وليس هو بالمعروف»[٢]، ومع هذا فالإسناد إليه لا يثبت، فالرواية من طريق القاسم بن محمد الدلال ومرَّ أنه ضعيف[٣]، وشيخ القاسم: إبراهيم بن محمد بن ميمون الكِنْدِيُّ شيعي جلد منكر الحديث[٤].

وروي الحديث من طريق شريك النَّخَعِيِّ ولا يثبت إسنادها، فالراوي عنه: يحيى بن يعلى الأسلمي الكوفي، ضعيف[٥].

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثاني:

روي من طريق إسماعيل بن مسلم وتقدم بيان أنه لا يصح عنه، وقد حكم الدارقطني ﷺ بوهم الحسين بن واقد، وأبي حمزة السُّكَّري حين روياه عن الحارث.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/٢١٠/ت٧٠٣٠).

(٢) «الكامل» (٥/٢٤٩).

(٣) انظر: (ص٥٣٩).

(٤) «اللسان» (١/٢٠١).

(٥) «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٠/ت٦٩٥١).



وروى عن أبي إسحاق الوجه الثالث، والرابع:

سليمان الأعمش، وروايته عن أبي إسحاق فيها شيء، وتردده في شيخ أبي إسحاق كما سبق في دراسة الاختلاف عليه يدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي؛ هذا مع خلافه للثقات ممن هم أخص بالسَّبِيْعِيِّ منه، فعلى هذا فروايته غير محفوظة.

وأما الوجه الخامس عن أبي إسحاق فسبق أنه لا يثبت عن راويه: إسماعيل بن مسلم، وهو في نفسه ضعيف جداً كما تقدم.

وأما اللفظ الثاني فهو: «من غسل ميتاً فليغتسل» فتقدم أن مداره على معمر، وأنه سبب الاختلاف كما تقدم تفصيله، فأما روايته الحديث عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً، فسبق في كلام الدارقطني رحمه الله على الاختلاف قوله: «ولا يثبت هذا عن أبي إسحاق»، وقبله قال أبو حاتم رحمه الله: «هذا حديث غلط»[1].

أما عدم ثبوته عن أبي إسحاق فلانفراد معمر به، وتقدم حاله في الرواية عن أبي إسحاق، فلا يثبت الحديث بتفرده به دون الأثبات من أصحاب أبي إسحاق.

---

(١) «العلل» للرازي (١٠٤٦).

وأما روايته الحديث عن علي ﷺ موقوفاً، فهذا تفرد به أيضاً فليس بمحفوظ عن أبي إسحاق، وإن كان قد جاء بإسناد آخر عن الحارث، عن علي ﷺ موقوفاً -رواه الشَّعْبيُّ، عن الحارث به لكن راويه عنه: جابر الجُعْفِيُّ رافضي ضعيف[1]، فهذا ليس في غرابته كالذي عن حذيفة رضي الله عنه.

فالمحفوظ عن أبي إسحاق إذاً هو الوجه الأول بإسناده ومتنه كما رجحه الدارقطني رحمه الله في الاختلاف، لاجتماع الحفاظ من أصحاب أبي إسحاق عليه، واجتماعهم دال على وهم مُخالفيهم.

والحديث على الوجه الراجح في إسناده ناجِيَةُ بن كعب الأَسَدِيُّ تقدمت ترجمته في الحديث الماضي وهو ثقة، وصحح حديثه هذا ابن الجارود، والضياء، وحسنه الذهبي[2]، إلا أن القَسَمَ في رواية يونس: «والله لا أواريه» لم أجد من تابعه على ذكره، وإنما قال ابنه إسرائيل وغيره: «ما أنا بمواريه» أو نحو ذلك فلفظ القَسَمِ غريب.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٤/٤٦٥/ت٨٧٩)، والرواية أخرجها ابن أبي شيبة (٣/٢٦٩)، ورواه أَجْلَحٌ الكِنْدِيُّ، عن الشعبي مرسلاً لم يذكر فيه: الحارث وهذا أصح عن الشعبي، أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً (٣/٣٤٨).

(٢) «تاريخ الإسلام» (السيرة النبوية/٢٣٥).



الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن ناجية، عن علي رضي الله عنه صحيح، ولفظ القسم في رواية يونس غريب.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث هُبيرة بن يَرِيْم، عن علي رضي الله عنه: «أن فاطمة رضي الله عنها اسْتَخْدَمَتِ النبيَّ ﷺ خادماً».

فقال: «هو حديث يرويه أبو إسحاق واختلف عنه:

فرواه عبد الحميد بن أبي جعفر، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن علي رضي الله عنه.

ورواه زكريا، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، وعمارة بن عَبْدٍ، عن علي رضي الله عنه، وكذلك قال أبو غسان، عن زهير.

وقال غيره: عن زهير، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، وعمارة بن عَبْدٍ، وهانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه، وكلها محفوظة»[1].

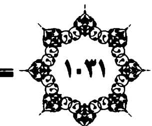
تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، وعمارة بن عَبْدٍ، عن علي رضي الله عنه.

(١) «العلل» (٤/١٤٩/س٤٧٧).



٣ـ أبو إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، وعمارة، وهانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد (١٢٤٩)، وأبو يعلى (٥٥١)، وابن بشكوال في «الغوامض والمبهمات» (٢٣٥) من طريق إسرائيل[1]، عنه به، ولفظ أحمد: عن علي رضي الله عنه قال: «قلت لفاطمة: لو أتيتِ النبيَّ ﷺ فسألتيه خادماً فقد أَجْهَدَكِ الطحنُ والعملُ، قالت: فانطلِق معي، قال: فانطلقتُ معها فسأَلْناه، فقال النبي ﷺ: ألا أدلكما على ما هو خير لكما من ذلك؟ إذا أويتُما إلى فراشِكُما فسبحا اللهَ ثلاثاً وثلاثين، واحمداه ثلاثاً وثلاثين، وكبراه أربعاً وثلاثين، فتلك مئة على اللسان، وألف في الميزان، فقال علي رضي الله عنه: ما تركتُها بعد ما سمعتُها من النبي ﷺ»، فقال رجل: ولا ليلةَ صفين؟ قال رضي الله عنه: ولا ليلة صفين»، والباقون نحوه، ولفظ أبي يعلى أخصر قليلاً.

---

(١) أخرج الخطيب في «المؤتنف» (٢١٢/أ) من طريق سنان بن مظاهر، عن عبد الحميد بن أبي جعفر الفراء، عن أبي إسحاق، كذا وقع فيه وأظن فيه سقطاً لأنه لا يدرك أبا إسحاق بل يروي عن إسرائيل وطبقته، وقد مرَّ في الحديث (٢٦)، وأما سنان فقد وثقه الدارقطني رحمه الله كما في سؤالات السلمي (ت١٤٣).

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، وعمارة بن عَبْدٍ، عن علي رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن زكريا، وعن أبي غسان، عن زهير، ولم أقف عليه من طريقهما مسنداً.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، وعمارة، وهانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه.

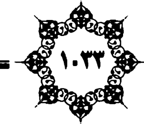
أخرجه أبو بكر الأَنْباري في «حديثه» (ج١/٢١/ب) ـ ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢١/٢٥٣) ـ من طريق أحمد بن عبد الملك الحَرَّانِيِّ، عن زهير، عنه به، بنحوه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني (٧٠٦٤)، وأبو نعيم في «ذكر أصبهان» (١/١٠٠)، وابن الشجري في «الأمالي» (١/٢٤٦) من طريق حُبَيِّب بن حبيب، عنه به، بنحوه وفيه زيادات.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق، **فروى عنه الوجه الأول:** إسرائيل بن يونس، فهذا محفوظ عنه.



وأما الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

فسبق أن الدارقطني رحمه الله علقه عن زكريا بن أبي زائدة، وعن أبي غسان، عن زهير، ولم أقف عليه من طريقهما مسنداً، لكن أرى أمره قريباً لأن الدارقطني رحمه الله حكم بحفظ الأوجه كلها، **وقد حدث به زهير على الوجه الثالث** فجمع الشيوخ الثلاثة وهو محفوظ عند الدارقطني رحمه الله، فمن اقتصر على اثنين منهما: هبيرة، وعمارة؛ فقوله محفوظ كذلك.

وروى الوجه الرابع عن أبي إسحاق:

حُبَيِّب بن حبيب أخو حمزة الزيات، وتقدم أنه واهي الحديث، ويأتي بما لا يتابع عليه، ولم يأت بالحارث في هذا الإسناد إلا هو، فقوله ليس بمحفوظ عن أبي إسحاق.

فالأوجه الثلاثة الأولى محفوظة عند الدارقطني رحمه الله وما قاله هو الظاهر لما يأتي:

١ـ رواة الأوجه ثقات.

٢ـ اتساع أبي إسحاق في الرواية، فيُحتمل له رواية الحديث من أكثر من وجه.

والحديث في إسناده هبيرة وتقدم أنه لا بأس به[1].

---

(١) انظر: (ص٧٢٧).

وأما عمارة بن عَبْدٍ الكوفي، فقال أبو حاتم الرازي عنه: «شيخ مجهول، لا يحتج بحديثه»، لكن قد عرفه غيره، فقال الإمام أحمد: «مستقيم الحديث، لا يروي عنه غير أبي إسحاق»، وذكره ابن حبان في «الثقات»[(١)]، والأظهر أن حديثه حسن.

وأما هانئ بن هانئ الهَمْدَانِيُّ، فابن المديني، والشافعي وصفاه بالجهالة[(٢)]، ووثقه العجلي[(٣)]، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال النسائي: «ليس به بأس»[(٤)]، وعليه فهو: صدوق.

وتابعهم عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، عن علي رضي الله عنه، أخرجه البخاري في مواضع منها (٣٧٠٥) من طريق شعبة، عن الحكم: سمعت ابن أبي ليلى قال: حدثنا علي رضي الله عنه أن فاطمة رضي الله عنها شكت ما تلقى من أثر الرحا، فأتى النبي ﷺ سَبْيٌ، فانطلقَتْ فلم تجده، فوجدتْ عائشةَ فأخبرَتْها، فلما جاء النبي ﷺ أخبرته عائشةُ رضي الله عنها بمجيء فاطمةَ رضي الله عنها، فجاء النبي ﷺ إلينا وقد أخذنا مضاجعنا، فذهبت لأقوم فقال ﷺ: «على

(١) «تهذيب الكمال» (٢١/٢٥٢/ت٤١٩٠).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١١/٢٣).

(٣) (٢/٣٢٥).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣٠/١٤٥/ت٦٥٤٨).

مكانكما»، فقعد بيننا حتى وجدت برد قدميه على صدري وقال: «ألا أعلمكما خيراً مما سَأَلْتُماني؟ إذا أخذتُما مضاجعكما تُكبرا أربعاً وثلاثين، وتُسبحا ثلاثاً وثلاثين، وتَحمدا ثلاثاً وثلاثين، فهو خير لكما من خادم».

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن شيوخه الثلاثة: هبيرة، وعمارة، وهانئ، عن علي رضي الله عنه صحيح.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث هانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه: «أشبه الناس برسول الله ﷺ الحسن والحسين».

فقال: "يرويه أبو إسحاق واختلف عنه:

فرواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه.

ورواه إسماعيل بن مسلم، عن أبي إسحاق، عن رجل قد سماه، عن علي رضي الله عنه، وهو: هانئ بن هانئ"[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن رجل، عن علي رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن علي رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

٥ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه.

(١) «العلل» (٤/١٤٩/س٤٧٧).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي ﵁.

أخرجه الطيالسي (١٣٢) - ومن طريقه المزي (٦/٢٢٦) - عن قيس بن الربيع.

وابن سعد في «الطبقات» - الجزء المتمم - (١/٢٤٧)، والترمذي (٣٧٧٩)، والدولابي في «الذرية الطاهرة» (١٠٨)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (١/٣٠٧) - ومن طريقه ابن عساكر (٥/١٨) - من طريق عبيد الله بن موسى،

وابن سعد في «الطبقات» - الجزء المتمم - (١/٢٤٧)، والبغوي في «معجم الصحابة» (ل ٨٨) - ومن طريقه ابن عساكر (٥/١٨) - واللالكائي (٢٧٣٩) من طريق أبي أحمد الزُّبَيْري،

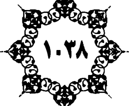
وابن سعد في «الطبقات» - الجزء المتمم - (١/٢٤٧)، وابن عساكر (٥/١٨)، والضياء (٧٨٠) من طريق مالك بن إسماعيل،

والإمام أحمد في «المسند» (٧٧٤)، وفي «الفضائل» (١٣٦٦) - ومن طريقه ابن عساكر (٥/١٨) - عن حجاج بن محمد،

والإمام أحمد (٨٥٤) - ومن طريقه ابن عساكر (٥/١٩)، والضياء (٧٨١) عن أسود بن عامر،

وابن حبان (٦٩٧٤) من طريق شبابة،

والمَخْلَدِيُّ في «الفوائد المنتخبة» (٢١٩/ب) - ومن طريقه ابن عساكر في



(١٨/٥) ـ عن الحسن بن محمد بن جابر، عن علي بن الحسن الذُّهْلي، عن خلف بن أيوب،

سبعتهم (عبيد الله، والزُّبَيْري، ومالك، وحجاج، وأسود، وشبابة، وخلف) عن إسرائيل.

وابن عساكر (١٩/٥) من طريق خارجة بن مصعب، عن الثَّوْري.

ثلاثتهم (قيس، وإسرائيل، والثَّوْري) عنه به، ولفظ الطيالسي: عن علي رضي الله عنه قال: «كان الحسن بن علي رضي الله عنه أشبه الناس برسول الله ﷺ من وجهه إلى سرّته، وكان الحسين رضي الله عنه أشبه الناس بالنبي ﷺ ما أسفل من ذلك»، والباقون قالوا في شبه الحسن رضي الله عنه: ما بين الصدر إلى الرأس، والباقي نحوه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن رجل، عن علي رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن إسماعيل بن مسلم، ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٥/٣/ح٢٧٦٨)، والآجري في «الشريعة» (١٦٣١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٧٦٨)، وابن عساكر (١٩/٥) من طريق يوسف بن أبي إسحاق.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٩٥/ح٢٧٦٩) من طريق حمزة الزيات.

وفي (٣/٩٥/ح٢٧٧٠) من طريق عون بن سلاّم، عن قيس بن الربيع.

وفي (٣/٩٦/ح٢٧٧١) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

وفي (٣/٩٦/ح٢٧٧٢) من طريق أحمد بن خالد الوَهْبي، عن إسرائيل.

خمستهم (يوسف، وحمزة، وقيس، وزكريا، وإسرائيل) عنه به، بنحوه وفيه زيادة.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

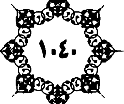
أخرجه ابن العديم في «بغية الطلب» (٦/٢٥٧٤) من طريق مخلد بن يزيد الحَرَّانِيِّ، عن محمد بن عبد الله[1]، عنه به، أخصر منه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن عساكر (٥/١٩) من طريق أشعث بن شعبة، عن إسرائيل، عنه به، بنحوه.

---

(١) سيأتي البحث في تسميته.



دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ قيس بن الربيع الأَسَدِيُّ، تقدم أن حديثه حسن إن كان من رواية القدماء كشعبة، والثَّوْري، وأما إذا روى عنه المتأخرون، أو حدث من كتابه فحديثه ضعيف لتغير حفظه، وقبوله التلقين؛ فحدث بما ليس من حديثه، وأما كتابه فأفسده ابنه، وراوي الوجه الأول عنه هو:

ـ أبو داود الطيالسي، ثقة حافظ، فهذا محفوظ عن قيس.

وروى الوجه الثالث عن قيس:

ـ عون بن سلاّم القرشي، ثقة[1]، فهذا محفوظ عنه.

٢ـ إسرائيل بن يونس، فروى عنه الوجه الأول:

عبيد الله بن موسى، وأبو أحمد الزُّبَيْري، ومالك بن إسماعيل أبو غسان، وحجاج بن محمد المِصِّيْصِيُّ، وأسود بن عامر، وشبابة بن سَوَّار، وخلف بن أيوب، وهؤلاء ثقات تقدموا مراراً إلا:

ـ حجاج بن محمد المِصِّيْصِيَّ، ثقة ثبت[2].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٤٨/ت٤٥٥٠).

(٢) السابق (٥/٤٥١/ت١١٢٧).





ـ أسود بن عامر شاذان، ثقة[1].

ـ خلف بن أيوب العَامِرِيَّ البَلْخِيَّ، لا بأس به[2]، وفي إسناد روايته نظر، فهي من طريق أبي علي الحسن بن محمد بن جابر، المعروف بِحَسَنٍ الوكيل لأنه كان وكيلاً لأبي عمرو الخفاف، وجعله سفيراً في الصلح بين الذُّهْلي والبخاري، ذكر هذا السمعاني وقال: «وهو من أهل الصدق»[3]، أما شيخه: علي بن الحسن الذُّهْلي النيسابوري المعروف بالأفطس، فقال الحاكم: «شيخ عصره بنيسابور»[4]، وقال الخليلي: «صدوق»[5]، لكن أبا حامد ابنَ الشَّرْقِيِّ الحافظَ غمزه في ترجمة سَمِيِّهِ: علي بن الحسن الدَّرَابَجِرْدِيِّ فقال الحاكم: «سمعت محمد بن حامد البزاز يقول: سمعت أبا حامد ابنَ الشَّرْقِيِّ يقول: أخبرنا علي بن الحسن، قيل له: الذُّهْلي؟

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣/٢٢٦/ت٥٠٣).

(٢) السابق (٨/٢٧٣/ت١٧٠١).

(٣) ترجمه في رسم: الوكيل من «الأنساب» (١٢/٢٨٦)، ونَسَبَهُ في هذا الموضع: السَّعْتَرِي، وطوى ذكرها ابن الأثير في «اللباب» (٣/٣٧٢)، ورأيت المزي ذكره في (١/٥٢٤) ونَسَبَه: الشَّعِيْري، ولم أجد ما يدل على الأصوب، ولم يذكره السمعاني في هاتين النسبتين (٧/٨١، ٣٥٢)، ولم أقف عليه في مظنته من «الإكمال» (٥/١١٥)، وتكملته (٣/٥٢٢)، و«تبصير المنتبه» (٢/٨١٤).

(٤) «تاريخ الإسلام» (سنة ٢٥١/٢١٠).

(٥) «الإرشاد» (٣/٨٢٦).



فقال: ذاك الأفطس؟! لا؛ هو متروكٌ، يروي عن شيوخ لم يسمع منهم، بل الثقة المأمون: علي بن الحسن الدَّرَابَجِرْدِيُّ»[1]، ولذا ذكره الذهبي في «المغني»[2]، ولم يترجح لي شيء في حاله، وسواء صحت الرواية عن خلف العَامِرِيِّ أم لم تصح فالوجه محفوظ عن إسرائيل.

وأما الوجه الثالث عن إسرائيل فرواه:

ـ أحمد بن خالد الوَهْبي، ثقة[3]، ولم يتابع عليه، وخالف الجماعة وفيهم عبيد الله بن موسى وهو أثبتهم في إسرائيل، فقول الجماعة أصح.

وروى عن إسرائيل الوجه الخامس:

ـ أشعث بن شعبة المِصِّيْصِيُّ، صدوق[4]، إلا أن الراوي عنه: سفيان ابن محمد المِصِّيْصِيُّ ضعيف باتفاق واتُّهم بسرقة الحديث[5]، فهذا الوجه لا يصح، وابن عساكر عَصَبَ الخطأ برأس أشعث، وسفيان المِصِّيْصِيُّ أولى به.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٠/٣٧٦)، وانظر: «تاريخ الإسلام» (سنة ٢٥١/٢١٠)، «اللسان» (٥/٢١٦).

(٢) (٤٢٤٦).

(٣) «تهذيب الكمال» (١/٢٩٩/ت٣٠).

(٤) السابق (٣/٢٧٠/ت٥٢٥).

(٥) «اللسان» (٤/٥٧).



فأما الاختلاف على أبي إسحاق فالوجه الأول رواه عنه:

قيس بن الربيع، وإسرائيل - في المحفوظ عنه - فهذا محفوظ عن أبي إسحاق.

وروي من حديث الثَّوْري، عن أبي إسحاق؛ ولا يصح عن الثَّوْري لمكان خارجة بن مصعب فإنه ضعيف جداً[1].

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثالث:

يوسف بن أبي إسحاق، وحمزة الزيات، وقيس بن الربيع، وزكريا بن أبي زائدة، وهذا محفوظ أيضاً.

وروي من طريق إسرائيل، وهو غير محفوظ عنه.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الرابع:

محمد بن عبد الله، ومحمد هذا يغلب على ظني - من خلال النظر في طبقة شيوخ الراوي عنه: مخلد بن يزيد الحَرَّانِيِّ - أنه: محمد بن عبد الله بن عُلاثة الحَرَّانِيُّ القاضي وهو من طبقة أصحاب السَّبِيْعِيِّ، ومحمد هذا ما لم ينفرد فإنه لا بأس به[2]، وقد تفرد بهذا الوجه عن أبي إسحاق، ولم يتابع

---

(١) «تهذيب الكمال» (٨/١٦/ت١٥٩٢).

(٢) السابق (٢٥/٥٢٤/ت٥٣٦٦).



على ذكر الحارث في إسناده، فهو غير محفوظ.

فبقي من الأوجه السابقة الأول والثالث، والدارقطني رحمه الله ذكر الوجه الأول فقط، والذي يظهر لي أن كلا الوجهين محفوظ لما يلي:

١ـ رواة الوجهين ثقات.

٢ـ يحتمل لأبي إسحاق حمل الحديث بوجهين لاتساعه في الرواية.

والوجه الأول فيه: هانئ بن هانئ: صدوق، وأما هبيرة فلا بأس به وقد تقدما.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن هانئ، وهبيرة، عن علي رضي الله عنه حسن.





وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث هانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ في عمار بن ياسر: «مرحباً بالطَّيِبِ المُطَيَّبِ».

فقال: «هو حديث رواه أبو إسحاق، عن هانئ بن هانئ، واختلف عن أبي إسحاق في لفظه:

فرواه الثَّوْري، وشريك، وإسرائيل، وزهير، عن أبي إسحاق واتفقوا على أن النبي ﷺ لما استأذن عليه عمار فقال: «مرحباً بالطَّيِبِ المُطَيَّبِ».

ورواه الأعمش، عن أبي إسحاق واختلف عنه:

فقال نوح بن دَرَّاج، عن الأعمش كقول الثَّوْري ومن تابعه.

وقال عثام بن علي: عن الأعمش بهذا الإسناد أن النبي ﷺ قال: «عمار ملئ إيماناً إلى مُشَاشِهِ»، والقول قول الثَّوْري ومن تابعه.

وعن الثَّوْري في المعنى إسناد آخر، يرويه عطاء بن مسلم، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن أوس بن أوس، عن النبي ﷺ: «دم عمار ولحمه حرام على النار»، تفرد به عطاء بن مسلم»[1].

---

(١) «العلل» (٤/١٥٠/س٤٧٩).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عنه في الإسناد والمتن على ثلاثة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «مرحباً بالطَّيبِ المُطَيَّبِ».

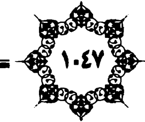
٢ـ أبو إسحاق، عن هانئ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «عمار ملئ إيماناً إلى مُشَاشِهِ».

٣ـ أبو إسحاق، عن أوس بن أوس، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «دم عمار ولحمه حرام على النار».

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «مرحباً بالطَّيبِ المُطَيَّبِ».

أخرجه الطيالسي (١١٩)، والإمام أحمد في «المسند» (٩٩٩، ١١٦٠)، وفي «فضائل الصحابة» (١٦٠٥) ـ ومن طريقه ابن عساكر (١٢/٦١٩)، والضياء (٧٧٧) ـ والبزار (٧٣٩)، والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند علي» (١٦)، وابن قانع في «الفوائد» (١٥٣/أ)، والطبراني في «الدعاء» (١٩٤٩)، وابن عساكر (١٢/٦١٩) من طريق شعبة بن الحجاج.

وابن أبي شيبة (١٢/١١٨/ح١٢٢٩٣) ـ ومن طريقه ابن حبان



(٧٠٧٥)، والدَّبُّوسي في «معجم الشيوخ» (٢٨/ب) ـ والإمام أحمد في «المسند» (٧٧٩، ١٠٧٩)، وفي «الفضائل» (١٥٩٩) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٦١٩/١٢) ـ وابن ماجه (١٤٦)، والآجري في «الشريعة» (١٩٧٠)، وابن عساكر (٦١٩/١٢) من طريق وكيع بن الجراح،

والإمام أحمد في «المسند» (١٠٣٣)، وفي «الفضائل» (١٥٩٩) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٦١٩/١٢) ـ والترمذي (٣٧٩٨)، وأبو يعلى (٤٠٣) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٦١٩/١٢)، والضياء (٧٧٥) ـ والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند علي» (١٤)، وابن عساكر (٦١٩/١٢) من طريق عبد الرحمن ابن مهدي،

والبخاري في «الأدب المفرد» (١٠٣٥)، والسَّرِي بن يحيى في «حديث سفيان بن سعيد الثَّوْري» (٤٣)، والبزار (٧٤١)، وابن قانع في «الفوائد» (١٥٣/أ)، والطبراني في «الدعاء» (١٩٤٩)، والآجري (١٩٧٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٤٠/١، ١٣٥/٧)، وابن عساكر (٦١٩/١٢) من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ،

والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢٢٩/٨)، والبزار (٧٤١)، والحاكم (٣٨٨/٣)، وابن عساكر (٦١٨/١٢) من طريق أبي عاصم الضحاك،

والسَّرِي بن يحيى في «حديث سفيان بن سعيد الثَّوْري» (٤٣)،

والخطيب في «تاريخ بغداد» (١/١٥١) ـ ومن طريقه ابن عساكر (١٢/٦١٩) ـ والبغوي في «شرح السنة» (٣٩٥١) من طريق قبيصة بن عقبة،

والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند علي» (١٥) من طريق يحيى بن اليمان،

والآجري (١٩٦٩، ١٩٧١) من طريق أبي أحمد الزُّبَيْري،

والدارقطني في «العلل» (٤/١٥٢) من طريق يحيى بن آدم،

ثمانيتهم (وكيع، وابن مهدي، وأبو نعيم، وأبو عاصم، وقبيصة، ويحيى، والزُّبَيْري، وابن آدم) عن الثَّوْري.

وأبو يعلى (٤٩٢) ـ ومن طريقه ابن عساكر (١٢/٦٢٠) ـ والطبراني في «الدعاء» (١٩٤٩) من طريق زكريا بن يحيى،

وأبو يعلى (٤٩٣) ـ ومن طريقه ابن عساكر (١٢/٦٢٠) ـ والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند علي» (١٧) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل،

وابن قانع في «الفوائد» (١٥٣/أ) من طريق محمد بن الطفيل،

وابن عساكر (١٢/٦٢٠) من طريق الأسود بن عامر، ويحيى بن عبد الحميد الحِمَّانِيِّ،

خمستهم (زكريا، وإسحاق، ومحمد، والأسود، والحِمَّانِيُّ) عن شريك النَّخَعِيِّ.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٧٩٤) من طريق حمزة بن عمران، عن زياد بن خيثمة.

والطبراني في «المعجم الصغير» (٢٣٨) - ومن طريقه الخطيب (٦/١٥٥)، وابن عساكر (١٢/٦٢٠) - من طريق سويد بن سعيد، عن الصبي بن الأشعث.

والطبراني في «الدعاء» (١٩٤٩)، والآجري (١٩٧٣)، والزهري في «حديثه» (٦١٠) - ومن طريقه ابن عساكر (١٢/٦١٩)[1] - ومن طريق غيره ابن عساكر (١٢/٦١٨) من طريق زهير بن معاوية.

والطبراني في «الدعاء» (١٩٤٩)، وأبو الشيخ في «ذكر الأقران» (٧٧)، والإسماعيلي في «المعجم» (٣/٧٨٣)، وابن المُظَفَّرِ في «غرائب مالك» (١٥٨)، والخطيب (١٣/٣١٥) - ومن طريقه ابن عساكر (١٢/٦٢٠) - من طريق نوح بن دَرَّاج،

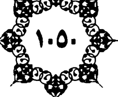
وابن منده في «الأمالي» (٤٥/ب) - ومن طريقه ابن عساكر في «المشيخة» (٢٢٧/ب) - من طريق محمد بن سليمان اليَشْكُرِيِّ، عن وكيع بن الجراح،

كلاهما (نوح، ووكيع) عن الأعمش.

وابن المُظَفَّرِ في «غرائب مالك» (١٥٧) من طريق إسماعيل بن أبي خالد.

---

(١) سقط ذكر زهير في طبعة «حديث الزهري»، والتصويب من «التاريخ».



والدارقطني في «العلل» (٤/ ١٥٢)، وابن عساكر (١٢/ ٦٢٠)، والضياء (٧٧٦) من طريق إسرائيل.

وابن عساكر (١٢/ ٦١٩، ٦٢٠) من طريق ابن عقدة، عن جعفر بن عبد الله [المحمدي][(١)]، عن أخيه محمد، عن إسحاق بن جعفر بن محمد الهاشمي، عن عبد الله بن حسين [بن][(٢)] عطاء بن يسار، عن موسى بن عقبة، وصفوان بن سليم.

كلهم (شعبة، والثَّوْري، وشريك، وزياد، والصبي، وزهير، والأعمش، وإسماعيل، وإسرائيل، وموسى، وصفوان) عنه به، ولفظ الطيالسي: عن علي ﷺ قال: استأذن عمار ﷺ على النبي ﷺ فقال: «الطَّيبُ المُطَيَّبُ، ائذنوا له»، والباقون نحوه، وبعضهم زاد فيه: «مرحباً»، ولم يسق أبو يعلى لفظ إسحاق، عن شريك، وشك شريك في اسم هانئ فقال: هانئ بن هانئ أو يزيد بن هانئ.

---

(١) تحرف إلى: المخزومي، وأصلحته من مواضع أخر في «التاريخ» (١٢/ ١٣٤، ١٨٨)، وقارن بما في «تلخيص المتشابه» (١/ ٤٨٧) وهو: جعفر بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب، وفي النسبة راجع السمعاني (١١/ ١٦٩).

(٢) تحرفت إلى: عن، وهو خطأ قديم ربما يقع في بعض نسخ ابن ماجه، انظر: «تهذيب الكمال» (١٤/ ٤١٩).



الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن هانئ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «عمار ملئ إيماناً إلى مُشَاشِهِ».

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/٢٢/ح١٠٣٩٩، ١٢/١٢١/ح١٢٣٠٥)، وفي كتاب «الإيمان» (٩٢) ـ ومن طريقه ابن أخي ميمي في «الفوائد» (١٧٤)، ابن عساكر (١٢/٦٢١) ـ وابن ماجه (١٤٧)، والبزار (٧٤٠)، وأبو يعلى (٤٠٤) ـ ومن طريقه ابن عساكر (١٢/٦٢١) ـ والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند علي رضي الله عنه» (٢٥٨)، وابن حبان (٧٠٧٦)، وأبو الشيخ في «ذكر الأقران» (٧٨)، وابن المقرئ في «المعجم» (١١) ـ ومن طريقه ابن عساكر (١٢/٦٢٠)، والضياء (٧٨٢) ـ وأبو نعيم في «الحلية» (١/١٣٩) من طريق عثام بن علي،

وابن قانع في «الفوائد» (١٥٣/أ) من طريق فضيل بن عبد الوهاب، عن شريك،

كلاهما (عثام، وشريك) عن الأعمش، عنه به، ولفظ «المصنف»: عن هانئ قال: «كنا جلوساً عند علي رضي الله عنه فدخل عمار رضي الله عنه فقال: مرحباً بالطَّيِّبِ المُطَيَّبِ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن عمار ملئ إيماناً إلى مُشَاشِهِ»، والباقون مثله إلا أن لفظ أبي الشيخ، وابن قانع ليس فيه قول علي الموقوف، وفي رواية البزار جعل الحديث كله مرفوعاً ولم يفصله، وخالف

البزارُ الجماعةَ في روايته عن نصر بن علي، عن عثام.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أوس بن أوس، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «دم عمار ولحمه حرام على النار».

أخرجه البزار (٧٦٠) - ومن طريقه ابن عساكر (٦٢٦/١٢) - والضياء في «المنتقى من مسموع مرو» (١٣٧/ب) من طريق عطاء بن مسلم، عن الثَّوْري، عنه به، ولفظ البزار: «دم عمار ولحمه حرام على النار أن تطعمه»، والباقون مثله، إلا أن الدارقطني لما حكى الوجه لم يذكر علياً رضي الله عنه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١- سفيان الثَّوْري، فروى عنه الوجه الأول:

وكيع بن الجراح، وابن مهدي، وأبو نعيم، وأبو عاصم النبيل، ويحيى ابن اليمان، وأبو أحمد الزُّبَيْري، ويحيى ابن آدم، وقبيصة بن عقبة، وهؤلاء تقدموا مراراً إلا:

- أبا عاصم الضحاك بن مخلد، ثقة ثبت[1].

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٣/٢٨١/ت٢٩٢٧).



ـ يحيى بن اليمان العجلي، ضعيف[1]، ولم يخرج له مسلم إلا حديثاً واحداً في المتابعات[2].

فهذا الوجه محفوظ عن الثَّوْري لأنه من رواية ثقات أصحابه.

وروى عن الثَّوْري الوجه الثالث:

عطاء بن مسلم الخفاف، صدوق سيء الحفظ[3]، فهذا غير محفوظ، وقد نص الدارقطني على تفرد عطاء به عن الثَّوْري في سياقه للحديث، وقال البزار: «وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا نعلم روى أبو إسحاق، عن أوس بن أوس، بشيء وإنما أتى هذا إذ كان وهمٌ من عطاء بن مسلم؛ لم يكن به بأسٌ ولم يكن حافظاً»، فتبين بما سبق إغراب عطاء به إسناداً ومتناً.

٢ـ شريك النَّخَعِيُّ، فروى عنه الوجه الأول:

ـ زكريا بن يحيى الواسطي زَحْمُويَه، ثقة، وهو متأخر الطبقة في السماع من شريك[4].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٥/ت٦٩٥٣).

(٢) (٤/٢٢٨٢/ح٢٩٧٢).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٠/١٠٤/ت٣٩٤٠).

(٤) «اللسان» (٣/٣٣٣).



ـ إسحاق بن أبي إسرائيل، ثقة تكلم فيه للوقف[1]، وسماعه كالذي قبله.

ـ محمد بن الطفيل النَّخَعِيُّ، ابن عم شريك، صدوق[2]، ولم يتبين لي سماعه من شريك أقديم أم لا؟ إلا أن شيوخه أقدم من شيوخ الباقين.

ـ يحيى الحِمَّانِيُّ، تقدم مراراً.

فهذا الوجه محفوظ عنه.

وروى عن شريك الوجه الثاني:

ـ فضيل بن عبد الوهاب الغَطَفَاني الكوفي، صدوق[3]، وسماعه كالذي قبله، لكن فضيلاً رواه عن شريك، عن الأعمش، والباقون رووه عن شريك عن أبي إسحاق مباشرة، فيظهر أن هذا غير محفوظ عن شريك لأن قول الجماعة عن شريك أصح.

٣ـ سليمان الأعمش، فروى عنه الوجه الأول:

ـ نوح بن دَرَّاج النَّخَعِيُّ، متروك[4].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢/٣٩٨/ت٣٣٨).

(٢) السابق (٢٥/٤١٢/ت٥٣١٠).

(٣) السابق (٢٣/٢٧٦/ت٤٧٦١).

(٤) السابق (٣٠/٤٣/ت٦٤٩٠).



ـ وكيع بن الجراح حافظ إلا أن الراوي عنه وهو: محمد بن سليمان اليَشْكُرِيُّ منكر الحديث متهم، وله عن وكيع خاصة عجائب[١].

فهذا الوجه غير محفوظ عن الأعمش.

وروى عن الأعمش الوجه الثاني:

ـ عثام بن علي الكلابي الكوفي، ثقة[٢]، وقد تفرد به عنه كما قال البزار بعد تخريجه، وروي من طريق شريك وهو خلاف المحفوظ عنه.

وخالفهم الثَّوْري؛ فرواه عن الأعمش، عن أبي عمار عَرِيْبِ بن حميد الهَمْداني الدُّهْنِيِّ، عن عمرو بن شُرَحْبيل، عن رجل من الصحابة مرفوعاً بلفظ: «لقد ملئ عمار إيماناً إلى مُشَاشِهِ».

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨٢١٥)، وفي «السنن» (٥٠٠٧) عن إسحاق بن منصور الكوسج، وعمرو بن علي الفلاس[٣]،

والحاكم في «المستدرك» (٣/٣٩٢) من طريق أبي موسى محمد بن المثنى العَنَزي،

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥/٣١١/ت٥٢٦٣)، «الميزان» (٣/٥٧٠).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٩/٣٣٥/ت٣٧٩١).

(٣) ذكره المزي في «التحفة» (١٥٦٥٣) وظاهر سياقه أنه في الكتابين عنهما، والذي وجدته في الكبرى عن إسحاق وحده، ولم يتعقبه ابن حجر فليُنظر.

ثلاثتهم (إسحاق، وعمرو، ومحمد)[1] عن عبد الرحمن بن مهدي،

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧٢٦٩) من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ،

كلاهما (ابن مهدي، وأبو نعيم) عن الثَّوْري به، وفي رواية الكوسج وحده: عن عمرو بن شُرَحْبيل: حدثنا رجل من أصحاب النبي ﷺ.

وخالفهما وكيع فقال عن ابن مهدي به: عن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ، أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/١١٨/ح١٢٢٩٤)، وفي «الإيمان» (٩١).

فإن صح ما ذكره الكوسج من السماع فالإرسال تقصير من وكيع، وإن لم يصح ـ لأنه أغرب به دون صاحِبَيْهِ ـ فلعل وكيعاً أرسله لأن الاتصال بالرجل المبهم من الصحابة لم يثبت، فلا يكون قوله مخالفاً من جهة عدم الاتصال لقول أبي نعيم، وقول الفلاس، والعَنَزي عن ابن مهدي، وعلى كل حال فهذا الوجه عن الأعمش أرجح لأن الثَّوْري أحفظ وأوثق في الأعمش من عثام الكلابي، فذكر الأعمش في حديث أبي إسحاق وهم[2].

---

(١) وخالفهم محمد بن أبي يعقوب فقال: عن عمرو بن شُرَحْبيل، عن عبد الله ﷺ، وعلق الحاكم صحته على حفظ محمد بن أبي يعقوب له، وقول الجماعة عن ابن مهدي ـ مع متابعة أبي نعيم ـ أصح، ولو كان هذا عندهم عن عبد الله ﷺ ما احتاجوا إلى إبهامه.

(٢) لم أجد تصريح الأعمش بالسماع من أبي عمار، وهو كثيراً ما يروي عن عمارة بن عمير=

فالدارقطني رحمه الله في الاختلاف على أبي إسحاق رجح قول الثَّوْري ومن تابعه، عن أبي إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه واقتصروا في متن الحديث على هذه القطعة: «مرحباً بالطَّيبِ المُطَيَّبِ» مرفوعة.

وترجيح الدارقطني ظاهر؛ إذ هو قول الحفاظ من أصحاب أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ كالثَّوْري، وشعبة، وإسرائيل، وغيرهم من حفاظ أصحابه[1]، ولأن باقي الأوجه في الحديث غير محفوظة.

والحديث على الوجه المحفوظ عن أبي إسحاق فيه: هانئ بن هانئ، سبق أنه صدوق.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن هانئ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً

=التيمي، وطلحة بن مُصَرِّفٍ اليامي، عن أبي عمار، فلينظر في ثبوت سماعه لأن ما سبق مشعر بالحاجة إلى النظر في سماعه منه والله أعلم.

(١) رواية موسى بن عقبة، وصفوان بن سليم من طريق ابن عقدة، عن جعفر بن عبد الله [المحمدي]، عن أخيه محمد، عن إسحاق بن جعفر بن محمد الهاشمي، عن عبد الله بن حسين [بن] عطاء بن يسار، عنهما، فالمحمدي وأخاه لم أجد ترجمتهما ولهما ذكر في كتب الشيعة، ولو سلم الإسناد منهما فعبد الله بن الحسين ضعيف كما في ترجمته من «تهذيب التهذيب» (١٨٧/٥).

بلفظ : «مرحباً بالطّيبِ المُطَيَّبِ» حسن ، وقال الترمذي رحمه الله : «حسن صحيح».



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي حذيفة سلمة بن صهيب، عن علي رضي الله عنه: خرج النبي ﷺ حين بزغ القمر كأنه فِلْقَةُ جَفْنَةٍ فقال ﷺ: «الليلةُ ليلةُ القدرِ».

فقال: «يرويه حُدَيْج بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أبي حذيفة، عن علي رضي الله عنه.

وخالفه شعبة، فرواه يوسف بن يعقوب السَّدُوسي، عنه، عن أبي إسحاق، عن أبي حذيفة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وغيره يرويه عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي حذيفة ـ رجل من أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ـ عن رجل من أصحاب النبي ﷺ غير مسمى، وهو المحفوظ»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن أبي حذيفة، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي حذيفة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

---

(١) «العلل» (٤/١٨٦/س٤٩٧).

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي حذيفة ـ رجل من أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ـ عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي حذيفة، عن علي رضي الله عنه.

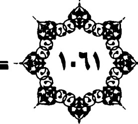
أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (٧٩٣)، وأبو يعلى (٥٢٥) ـ وعنه ابن عدي (٢/٤٣١) ـ وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١/١٩١)، والضياء في «المنتقى من مسموع مرو» (١٣٧/أ) من طريق حُدَيْج بن معاوية، عنه به، ولفظ عبد الله: عن علي رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «خرجت حين بزغ القمر كأنه فِلْقُ جَفْنَةٍ فقال: الليلةُ ليلةُ القدرِ»، والباقون نحوه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي حذيفة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

أخرجه ابن المُظَفَّرِ في حديث شعبة (٢١٦) من طريق يوسف بن يعقوب السَّدُوسي، عن شعبة، عنه به نحوه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي حذيفة ـ رجل من أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ـ عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

أخرجه الإمام أحمد (٢٣١٧٨) ـ ومن طريقه المزي (١١/٢٩٣) ـ والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٤١١) من طريق غندر، عن شعبة به، نحوه.



دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على شعبة بن الحجاج، فروى عنه الوجه الثاني:

يوسف بن يعقوب السَّدُوسيُّ الضُّبَعِيُّ - وهو صدوق[1].

وروى عن شعبة الوجه الثالث:

غندرٌ: محمد بن جعفر، وهو من أثبت أصحابه، وأصحهم عنه كتاباً، وقد سبق، وقوله هو الصحيح عن شعبة، فلعل يوسف لما سمع قولهم عن أبي حذيفة: «رجل من أصحاب ابن مسعود» سبق إلى وَهَلِهِ أن هذا الوصف جزء من إسناد الرواية، فجعل الحديث من مسند ابن مسعود رضي الله عنه، ولا شك أن غندر ضبط إسناده عن شعبة.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، **فرواه عنه على الوجه الأول:**

حُدَيْج بن معاوية الجُعْفِيُّ، ضعيف[2]، فهذا الوجه غير محفوظ عنه.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثالث:

- شعبة بن الحجاج، في المحفوظ من الرواية عنه كما مرَّ.

---

(1) «تهذيب الكمال» (٣٢/٤٨٢/ت٧١٦٧).

(2) السابق (٥/٤٨٨/ت١١٤٣).

فالدارقطني رحمه الله نص على أن المحفوظ هو الوجه الثالث الذي رواه شعبة، وترجيح الدارقطني في هذا الاختلاف ظاهر لمنزلة شعبة وحفظه، ومُخالِفُهُ ضعيفٌ.

والحديث في إسناده أبو حذيفة سلمة بن صهيب الهَمْدَانِيُّ الأَرْحَبِيُّ، ثقة من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه، ولم أقف على أحد وصفه بالتدليس[1]، وليس في الطرق بيان سماعه من الرجل المبهم رضي الله عنه، فبقي النظر في هذا للحكم بالاتصال وإلا صار منقطعاً لعدم العلم بالمعاصرة فضلاً عن ثبوت اللقاء أو إمكانه[2].

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن أبي حذيفة، عن رجل من الصحابة رضي الله عنهم منقطع إلا إن صح سماع أبي حذيفة من الصحابي المبهم رضي الله عنه.



---

(١) «تهذيب الكمال» (١١/٢٩١/ت٢٤٥٨).

(٢) انظر: «التنكيل» (١/٨٠)، «الاتصال والانقطاع» (١٥٧).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي حية بن قيس، عن علي رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً.

فقال: «رواه سفيان الثَّوْري، عن أبي إسحاق، واختلف عليه في إسناد، وفي لفظه:

فرواه موسى بن أعين، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن أبي حية ابن قيس، عن علي: الطهور ثلاثٌ ثلاثٌ، ومسحُ الرأس واحدةٌ.

ورواه عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق، والفِرْيابي، وأبو أحمد الزُّبَيْري، وأبو حذيفة، ويحي بن سعيد الأموي، وغيرهم، عن الثَّوْري بهذا الإسناد، ولم يقولوا فيه بأنه مسحَ رأسَهُ مرةً.

ورواه أيوب بن سويد، عن الثَّوْري بهذا الإسناد، ووهم في لفظه فقال: إذا أسبغ الوضوء مرة مرة أجزأه.

ورواه شعبة ـ وهو غريب عنه ـ وزيدُ بن أبي أُنَيْسَةَ، ورَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ، وزكريا بن أبي زائدة، ويونس بن أبي إسحاق، وابنه إسرائيل، وأبو الأحوص، وعبد الكبير بن دينار الصائغ، عن أبي إسحاق، عن أبي حية بن قيس، عن علي رضي الله عنه.

ورواه عبد الرحمن بن حميد الرُّؤاسِيُّ، عن أبي إسحاق، عن أبي حية،

وعبد خير، عن علي رضي الله عنه.

ورواه غَيْلان بن جامع، وعمار بن رُزيق، عن أبي إسحاق، عن عبد خير وحده، عن علي رضي الله عنه.

ورواه رقبة، وأبو وكيع الجراح بن مليح، عن أبي إسحاق، عن أبي حية، وعمرو ذي مر، عن علي رضي الله عنه.

ورواه علي بن عَابِس، عن أبي إسحاق، عن أبي تحي، عن علي رضي الله عنه، ووهم، وإنما أراد: عن أبي حية.

ورواه عمرو بن قيس المُلائي، عن أبي إسحاق، عن ناجِيَةَ بن كعب، عن علي رضي الله عنه.

ورواه أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

وكذلك روي عن أبي أحمد الزُّبَيْري، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

ورواه أشعث بن سَوَّار، عن أبي إسحاق، عمن سمع علياً رضي الله عنه ولم يُسمِّهِ.

وقيل: عن أشعث، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

وأصحها كلها قول من قال: عن أبي حية، وقول عبد الرحمن



ابن حميد: عن أبي حية، وعبد خير؛ فإنه ثقة وقد ضبطه: أبا حية، وزاد معه: عبد خير، وتابعه عمار بن رُزيق على: عبد خير، وأما قول عمرو ابن قيس، وقول أبي وكيع، وقول أبي بكر بن عياش [فغير][1] محفوظ والله أعلم.

ورواه سنان بن ربيعة، عن أبي إسحاق مرسلاً عن علي رضي الله عنه»[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على أحد عشر وجهاً:

١ ـ أبو إسحاق، عن أبي حية بن قيس، عن علي رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي حية، وعبد خير، عن علي رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن أبي حية، وعمرو ذي مر، عن علي رضي الله عنه.

٥ـ أبو إسحاق، عن أبي تحي، عن علي رضي الله عنه.

٦ـ أبو إسحاق، عن ناجِيَةَ بن كعب، عن علي رضي الله عنه.

٧ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

---

(١) الدباسي (٢/١٢٣).

(٢) «العلل» (٤/١٨٩/س٥٠١).



٨ـ أبو إسحاق، عمن سمعه، عن علي رضي الله عنه.

٩ـ أبو إسحاق، مرسلاً عن علي رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

١٠ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، وعبد خير، عن علي رضي الله عنه.

١١ـ أبو إسحاق، عن عمرو ذي مر، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي حية بن قيس، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه عبد الرزاق (١٢٠) ـ ومن طريقه الإمام أحمد (١٢٠٤)، وابنه عبد الله في زوائد «المسند» (١٣٤٤) ـ.

والإمام أحمد (١٢٧٢)،

والخطيب في «التاريخ» (٤/٢٢٥) من طريق أحمد بن الوليد بن أبي الوليد الفحام،

كلاهما (الأحمدان) عن أبي أحمد الزُّبَيْري،

والإمام أحمد (١٠٢٥، ١٣٥٠)، والترمذي (٤٤)، وأبو يعلى (٢٨٣، ٥٧١) ـ ومن طريقه الضياء (٧٩٧) ـ من طريق ابن مهدي،

وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٣٥٣) من طريق يحيى القطان، وفيه (٩٧١) عن عبد الله بن الوليد[1]،

---

(١) في هذا الموضع زيادة في الإسناد تصحح من أطراف المسند (٤/٤٩٥).



والبزار (٧٣٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٢٨) من طريق مؤمل بن إسماعيل،

والبزار (٧٣٥) من طريق أبي عاصم النبيل،

والمَحَامِلِيُّ في «الأمالي» (١٦٧) ـ وعنه الدارقطني في «العلل» (١٩٢/٤) ـ من طريق يحيى بن سعيد الأموي،

والديلمي في «مسند الفردوس» كما في «مسند علي» (٤٧٢٠) من طريق موسى بن أعين،

تسعتهم (عبد الرزاق، وأبو أحمد، وابن مهدي، والقطان، وعبد الله، ومؤمل، وأبو عاصم، والأموي، وموسى) عن سفيان الثَّوْري.

وعبد الرزاق (١٢١) ـ وعنه الإمام أحمد (١٠٥٠)، وابن قدامة في «مناقب الأسد» (٣٣/أ) ـ والبخاري في «الكنى» (٢٤)، وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٣٤٩)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٩/١، ٣٥)، والضياء (٧٩٦) من طريق إسرائيل.

وابن أبي شيبة (٨/١، ١٠٠) ـ وعنه ابن ماجه (٤٥٦)، وعبد الله في زوائد «المسند» (١٣٥١) ـ،

وأبو داود (١١٧، ١١٨) عن أبي توبة الربيع بن نافع، وعمرو بن عون،

وابن ماجه (٤٣٦)، والترمذي (٤٨) عن هناد بن السري،

وأبو داود أيضاً، والبيهقي (١/ ٧٥) من طريق مسدد،

والترمذي أيضاً، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠١)، وفي «المجتبى» (٩٦) - ومن طريقه الجوزقاني في «الأباطيل» (٣٢٧) - عن قتيبة بن سعيد،

وعبد الله في زوائد «المسند» (١٠٤٦) عن خلف بن هشام،

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٣٥) من طريق يحيى بن يحيى،

ثمانيتهم (ابن أبي شيبة، والربيع، وعمرو، ومسدد، وهناد، وقتيبة، وخلف، ويحيى) عن أبي الأحوص سلام بن سليم.

وعبد الله في زوائد «المسند» (١٣٥٩) من طريق العلاء بن هلال الرَّقِّيِّ: ثنا عبيد الله بن عمرو الرَّقِّيُّ[1]، عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ.

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٦٢)، وفي «المجتبى» (١١٥) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

والنسائي في «المجتبى» (١٣٦)، والدارقطني في «العلل» (٤/ ١٩٢) من

---

(١) كذا وقعت الرواية في الميمنية، وطبعة الرسالة (٢/ ٤٦٠/ح١٣٦٠)، وطبعة شاكر (٢/ ٣٤٨/ح١٣٥٩)، وطبعة المكنز (١/ ٣٤٢/ح١٣٧٧)، وكذلك نقلها ابن حجر في «الإتحاف» (١١/ ٦٧٧)، والظاهر وجود سقط قديم في النسخ، لأن العلاء لا يدرك عبيد الله، فولادته (١٨٤)، وعبيد الله توفي (١٨٠)، والغالب أنه يروي عنه بواسطة أبيه هلالٍ، أو عبد الله بن جعفر الرَّقِّيِّ، أو سليمان بن عبيد الله الرَّقِّيِّ ونحوهم، ولم أتبين مَن الساقط هنا.

طريق أبي داود سليمان بن سيف الطائي الحَرَّانِيِّ، عن أبي عتاب سهل بن حماد العَنْقَزي الدلال البصري، عن شعبة.

وأبو أحمد الحاكم في «الفوائد» (٦٧/ب ـ ٦٨/أ)، وأبو سعد الماليني الهروي في «جزء من حديثه» (١٧٠/أ) من طريق عمرو بن ثابت.

وابن العديم في «بغية الطلب» (١٦٦٩/٤) من طريق أبي عبد الله محمد ابن أحمد الرازي صاحب المشيخة المعروفة، عن أبي القاسم عبد الرحمن بن المُظَفَّرِ بن عبد الرحمن الكحال المصري، عن أبي بكر أحمد بن محمد بن المهندس المصري، عن أبي الحسن محمد بن محمد الباهلي البغدادي نزيل مصر المعروف بابن النفّاح، عن أبي بكر محمد بن أبان بن وزير البَلْخِيِّ مستملي وكيع بن الجراح، عن سفيان بن عيينة.

ثمانيتهم (الثَّوْري، وإسرائيل، وأبو الأحوص، وزيد، وزكريا، وشعبة، وعمرو، وابن عيينة) عنه به، ولفظ عبد الرزاق: عن علي رضي الله عنه أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً، ثم مسح برأسه، ثم شرب فضل وضوءه، ثم قال رضي الله عنه: «من سره أن ينظر إلى وضوء رسول الله ﷺ فلينظر إلى هذا»، ولفظ إسرائيل، وأبي الأحوص، وعمرو مطول إلا رواية البخاري عن إسرائيل، وفي رواية زيد بن أبي أُنَيْسَةَ ذكر مسح الرأس ثلاثاً، وفي رواية عمرو زيادة، ولم يسق الطحاوي اللفظ، ورواية ابن ماجه في الموضعين مختصرة وفي روايته

عن هناد اقتصر على ذكر مسح الرأس مرَّة.

وعلقه الدارقطني عن رَقَبَةَ بنِ مَصْقَلَةَ، ويونس، وعبد الكبير بن دينار، وعن الثَّوْري من رواية الفِرْيابي، وأيوب بن سويد، وأبي حذيفة، ولم أقف عليها.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي حية، وعبد خير، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الترمذي (٤٨، ٤٩) عن هناد بن السري، وقتيبة بن سعيد،

وعبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٠٤٧)، وأبو يعلى (٤٩٩، ٥٠٠) عن خلف بن هشام،

والبزار (٧٣٦، ٧٩٥) من طريق أبي داود الطيالسي،

أربعتهم (هناد، وقتيبة، وخلف، وأبو داود) عن أبي الأحوص.

وابن بَشْرَان في «الأمالي» (٢/١٨٦/ح١٣١٤) من طريق عبد الرحمن ابن حميد الرُّؤاسِيِّ.

كلاهما (أبو الأحوص، وعبد الرحمن) عنه به مطولاً إلا لفظ الطيالسي عند البزار ففيه: «ورأسه ثلاثاً».

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الخُلْدِيُّ في «الفوائد» (٤٠/ب) عن القاسم بن محمد الدلال،



عن إبراهيم بن الحسن الثَّعْلَبِيِّ، عن شعيب بن راشد، عنه به، أطول منه.

وعلقه الدارقطني عن غَيْلان بن جامع، وعمار بن رُزيق، ولم أقف عليه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي حية، وعمرو ذي مر، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٣٨٠) عن سفيان بن وكيع بن الجراح، عن أبيه، عن أبيه، عنه به، مطولاً.

وعلقه الدارقطني عن رَقَبَةَ بنِ مَصْقَلَةَ، ولم أقف عليه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن أبي تحي، عن علي رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن علي بن عَابِس، ولم أقف عليه.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن ناجِيَةَ بن كعب، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٨٤٩) عن أبي عبد الله محمود ابن محمد بن مَنُّوْيَه الواسطي، عن أبي محمد وهب بن بقية الواسطي، عن أبي جعفر محمد بن عبد الملك الواسطي الدقيقي، عن عمرو بن قيس عنه به، نحوه إلا أنه قال: «ومسح برأسه والقدمين ثلاثاً إلى الكعبين»، وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا عمرو بن قيس، ولا عن

عمرو بن قيس إلا محمد بن عبد الملك، تفرد به وهب بن بقية».

الوجه السابع: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٠٠) عن أبي بكر بن عياش.

والخُلْدِيُّ في «الفوائد» (٤٠/ب) عن القاسم بن محمد الدلال، عن إبراهيم بن الحسن الثَّعْلَبِيِّ، عن شعيب بن راشد.

والخطيب في «التاريخ» (٤/٢٢٥) من طريق أبي بكر أحمد بن عبد الله ابن يوسف الفارض، عن عمر بن شبة، عن أبي أحمد الزُّبَيْري، عن الثَّوْري.

ثلاثتهم (أبو بكر، وشعيب، والثَّوْري) عنه به، مثله إلا لفظ شعيب فمطول.

وعلقه الدارقطني عن أشعث بن سَوَّار، ولم أقف عليه.

الوجه الثامن: أبو إسحاق، عمن سمعه، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٥) من طريق أشعث بن سَوَّار، عنه به بنحوه وفيه زيادة.

الوجه التاسع: أبو إسحاق، مرسلاً عن علي رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن سنان بن ربيعة، ولم أقف عليه.



الوجه العاشر: أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، وعبد خير، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه ابن قانع في «الفوائد» (١٥١/ب) ـ ومن طريقه الخطيب (٩٧/٩) ـ من طريق سعيد بن عبدويه، عن الربيع بن ثعلب، عن يحيى بن عقبة بن أبي العَيْزار، عنه به، مطولاً.

الوجه الحادي عشر: أبو إسحاق، عن عمرو ذي مر، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه ابن سعد (٢٤٣/٦) عن عبيد الله بن موسى، عن حسن بن صالح، عنه به، ولفظه: «رأيت علياً توضأ، ثم أخذ كفاً من ماء فصبه على رأسه ثم دلكه».

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ سفيان الثَّوْري، فروى عنه الوجه الأول:

عبد الرزاق، وعبد الله بن الوليد، وأبو أحمد الزُّبَيْري، وابن مهدي، والقطان، ومؤمل بن إسماعيل، وأبو عاصم النبيل، ويحيى الأموي، وموسى بن أعين، وهؤلاء تقدموا مراراً إلا:



ـ عبد الله بن الوليد العدني، صدوق[1].

ـ مؤمل بن إسماعيل العَدَوِيُّ، صدوق سيء الحفظ، ولا يقبل تفرده[2].

ـ يحيى بن سعيد الأموي، ثقة، وله عن الأعمش غرائب[3].

ـ موسى بن أعين الحَرَّانِيُّ، ثقة[4].

فهذا الوجه محفوظ عن الثَّوْري.

وروى عن الثَّوْري الوجه السابع:

ـ أبو أحمد الزُّبَيْري، ثقة إلا أن في حديثه عن الثَّوْري أوهام، لكن الغلط في هذا الوجه ليس من الزُّبَيْري، بل من عمر بن شبة الراوي عنه، قال الخطيب: «والوهم في حديث ابن سيف من عمر بن شبة والله أعلم»، واستدل برواية من رواه عن الزُّبَيْري، موافقاً للجماعة عن الثَّوْري، فساق رواية أحمد بن الوليد بن أبي الوليد الفحام البغدادي، عن الزُّبَيْري، والفحام وثقه الخطيب[5]، وكذلك رواه الإمام أحمد عن الزُّبَيْري، فالمحفوظ

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٦/٢٧١/ت٣٦٤٣).

(٢) السابق (٢٩/١٧٦/ت٦٣١٩).

(٣) السابق (٣١/٣١٨/ت٦٨٣١).

(٤) السابق (٢٩/٢٧/ت٦٢٣٦).

(٥) «التاريخ» (٥/١٨٨)، وانظر: «تاريخ الإسلام» (سنة ٢٧٣/٢٧٨)، «الثقات» لابن قطلوبغا (٢/١٢٦).



عن الزُّبَيْري، وعن الثَّوْري هو الأول لأنه رواية الحفاظ عنهما.

٢ـ أبو الأحوص سلام بن سليم، فروى عنه الوجه الأول:

ابن أبي شيبة، والربيع بن نافع، وعمرو بن عون، ومسدد، وهناد بن السري، وقتيبة بن سعيد، وخلف بن هشام، ويحيى بن يحيى، وهؤلاء ثقات تقدموا إلا:

ـ الربيع بن نافع أبا توبة، ثقة حجة[١].

ـ يحيى بن يحيى التميمي، ثقة ثبت[٢].

فهذا الوجه محفوظ عن أبي الأحوص.

وروى عن أبي الأحوص الوجه الثاني:

هناد، وقتيبة، وخلف، وأبو داود، وهؤلاء تقدموا، وهو محفوظ عن أبي الأحوص أيضاً، وقد حفظ كلا الوجهين: هناد، وقتيبة، وخلف.

فأما الاختلاف على أبي إسحاق فالوجه الأول رواه عنه:

الثَّوْري، وإسرائيل، وأبو الأحوص، وزكريا بن أبي زائدة، وشعبة، وعمرو بن ثابت، وهذا محفوظ لثقة رواته في الجملة.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٩/١٠٣/ت١٨٧٢).

(٢) السابق (٣٢/٣١/ت٦٩٤٣).



ورواية زيد بن أبي أُنَيْسَةَ لا يصح إسنادها إليه ؛ لأنها من رواية العلاء ابن هلال بن عمر الباهلي وهو ضعيف صاحب مناكير[1] ، وأما عبيد الله بن عمرو الرَّقِّيُّ فثقة ليس عنده حديث منكر كما قال أبو حاتم ، وزعم ابن سعد أنه ربما أخطأ ، ولم يتابعه أحد على ذا القول[2] ، ومرّت الإشارة إلى وجود سقط في سند الرواية.

ورواية شعبة ذكر الدارقطني رحمه الله في كلامه على الحديث أنها غريبة عنه ، فتفرد بها أبو عتاب سهل بن حماد العَنْقَزي الدلال البصري ، عنه ، وفي كلام الدارقطني ذِكْرُ أنه قد رويت من طريق أبي نعيم الجُرْجاني ، عن عمر بن شبة ، عن مؤمل ، عن شعبة ، ولم أقف عليها مسندة ، وكأنه لم يقنع بها فحكم على الرواية من طريق شعبة بالغرابة ، وأما أبو عتاب فهو صدوق[3] .

وروي من طريق ابن عيينة لكنه من رواية أبي القاسم عبد الرحمن بن المُظَفَّرِ بن عبد الرحمن السلمي المصري الكحال النَّحْوِيِّ ، قال الرازي في مشيخته : «وكان من النحاة ومن أهل الأدب إلا أنه لَيَّنَ في الحديث على ما

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/٥٤٤/ت٤٥٨٩).

(٢) السابق (١٩/١٣٦/ت٣٦٧١).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٤/٢٤٩).



ذكر، والله تعالى يعفو عنه»[1]، وكأن في الإسناد غلطاً ألمحت إليه إشارةٌ لابن العديم بعد سياقه للرواية فتأمّله.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثاني:

أبو الأحوص، وعبد الرحمن بن حميد الرُّؤاسِيُّ، وهذا محفوظ فرواته ثقات تقدموا.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثالث:

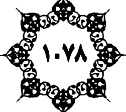
شعيب بن راشد، ومرَّ أنه صدوق إن شاء الله، إلا أن الإسناد إليه لا يصح وسبق الكلام عليه، فالقاسم ضعيف، وشيخه إبراهيم قليل الحديث؛ تفرده محل نظر[2].

لكن الرواية عن أبي إسحاق، عن عبد خير محفوظة كما سبق في دراسة الوجه الثاني قبله.

---

(١) (١٨٨ـ١٨٩) وذكر بعض مسموعاته عليه ومنها: «ومسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه تصنيف أحمد بن إبراهيم الدورقي، أخبرنا به عن ابن المهندس عن أبي الحسن الباهلي عنه، وفي آخره: من حديث محمد بن أبان البَلْخِي، رواية الباهلي عنه»، يعني: وقع في آخر مسند سعد رضي الله عنه بعضُ حديث البلخي، والحديث ساقه ابن العديم من طريق الباهلي، عن البلخي، وانظر: «تاريخ الإسلام» (سنة ٤٥٤/٣٦٦)، «اللسان» (٤/٤٣١).

(٢) تقدم الكلام على رواة هذه السلسلة (ص٧٦٧).



ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الرابع:

سفيان بن وكيع بن الجراح، عن أبيه، عن أبيه، وذكر عمرو ذي مرٍّ لم أقف عليه في المرفوع إلا من رواية سفيان بن وكيع، وهو ضعيف[1]، وهو غير محفوظ كما ذكره الدارقطني رحمه الله، والمحفوظ عن أبي إسحاق، عن عمرو روايته الحديث موقوفاً كما سيأتي في الوجه الحادي عشر.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه السادس:

عمرو بن قيس المُلائي، وهو ثقة حافظ تقدم، لكن هذا الوجه لم يأت إلا من هذا الطريق، وقد قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا عمرو بن قيس، ولا عن عمرو بن قيس إلا محمد بن عبد الملك، تفرد به وهب بن بقية»، وفيه زيادة ليست في الطرق الأخرى وهي: «ومسح برأسه والقدمين ثلاثاً إلى الكعبين»، فأما محمد فهو: أبو إسماعيل الواسطي الكبير، ذكره ابن حبان وقال: «يعتبر حديثه إذا بَيَّنَ السماعَ في خَبَرِهِ، في روايته، فإنه كان مدلساً يخطىء»[2]، وقال ابن حجر: «مقبول»[3]، وأما وهب بن بقية بن عثمان أبو محمد الواسطي المعروف بـ: وهبان فهو ثقة ذكر ابن معين أنه سمع

---

(١) «تهذيب الكمال» (١١/٢٠٠/ت٢٤١٨).

(٢) (٤٩/٩).

(٣) «التقريب» (٦١٤٢)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٦/ت٥٤٢٨).



وهو صغير مع توثيقه له، فهذا لعله يؤثر في روايته عن كبار شيوخه فيكون لِصِغَرِ سنّه أَثرٌ، أما هنا فلا[1]، والظاهر أن هذا الوجه غلط من محمد الواسطي أو أنه دَلَّسه، فعمرو بن قيس لا يَحْتَمِلُ مثل هذا الغلط، فالوجه غير محفوظ عن أبي إسحاق.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه السابع:

أبو بكر بن عياش، وشعيب بن راشد والرواية لا يصح إسنادها إليه كما سبق في الوجه الثالث، فبقيت رواية أبي بكر وحده، والدارقطني حكم على ذكر الحارث بأنه غير محفوظ، وكذلك رأى قبله أبو زرعة رحمه الله[2]، فالوجه غير محفوظ عن أبي إسحاق.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثامن:

أشعث بن سَوَّار، وهو ضعيف لأن الظاهر أن سماع الراوي عنه: حفص بن غياث بعد الاختلاط، وإبهام أشعث اسم شيخ أبي إسحاق يدل على أنه لم يضبطه، وإن كان ليس بالمنكر، وقد حفظ تسمية الشيخ غيره من الرواة.

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١١/١٥٩).

(٢) علل ابن أبي حاتم (١٤٤).

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه العاشر:

يحيى بن عقبة بن أبي العَيْزار، وهو كذاب منكر الحديث[1]، ودونه: سعيد بن عبدويه ترجمه الخطيب ولم يذكر في حاله شيئاً[2]، وشيخه: الربيع ابن ثعلب لم أجد ترجمته، وذكر عاصم لم يأت إلا من هذا الوجه، فهو غير محفوظ.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الحادي عشر:

حسن بن صالح، وهذا محفوظ لأن الحسن ثقة ثبت تقدم.

فالدارقطني رحمه الله رأى أصحها «قول من قال: عن أبي حية، وقول عبد الرحمن بن حميد: عن أبي حية، وعبد خير؛ فإنه ثقة وقد ضَبَطَهُ: أبا حية، وزاد معه: عبد خير، وتابعه عمار بن رُزيق على: عبد خير»، وسبق أن أبا الأحوص تابعه فجمع بينهما.

فالمحفوظ أن أبا إسحاق له في الحديث المرفوع شيخان: أبو حية، وعبد خير، فلعله تارة يحدث عن أحدهما، وتارة عن الآخر بحسب النشاط، ولا يُنكر له ـ مع اتساعه ـ الروايةُ عن شيخين.

---

(١) «اللسان» (٣٣٨/٧).

(٢) (٩٧/٩).



وله شيخ ثالث وهو: عمرو ذو مر، إلا أن المحفوظ عنه موقوفاً كما رواه الحسن بن صالح، وهذا غير مدفوع لثقة راويه وتمييزه له عن المرفوع، وسيأتي ما في متنه.

والحديث في إسناده: أبو حية بن قيس الوَادِعِيُّ الهَمْدَانِيُّ، وثقه محمد ابن نُمير[1] ـ وهو عُمدةٌ في معرفة الكوفيين[2] ـ، وذكره ابن حبان في «الثقات»[3]، وقال الإمام أحمد: «شيخ»، وهذا محمول على قلة الحديث فلا ينافي توثيقه، وقال ابن المديني: «مجهول»، وتبعه ابن الفرضي، والذهبي فقال: «لا يعرف»[4]؛ وقد عَرَفَهُ غيرهم، وأما قول ابن حجر بعد هذا: «مقبول»[5]، فغير مُسلم مع نقله توثيق ابن نُمير[6]، ولم أقف على سماع أبي إسحاق منه، كما لم أرَ مَنْ نفاه، بل ذكروا تفرد أبي إسحاق بالرواية عنه فالغالب أنه سمع منه.

وعبد خير هو: الخَيْوَانِيُّ تقدم مراراً وهو ثقة من كبار أصحاب علي رضي الله عنه.

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٨١).

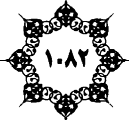
(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٥٦٨).

(٣) (٥/ ١٨٠).

(٤) «الميزان» (٤/ ٥١٩).

(٥) «التقريب» (٨١٣٠).

(٦) «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٢٦٩/ ت٧٣٣٤).



وأما عمرو ذو مُرٍّ فتقدم أنه ممن لا يحتج به[1]، وقد تفرد في الحديث بذكر دَلْكِ عليٍّ رضي الله عنه رأسَهُ؛ فهي لفظة منكرة، والحمل فيها على عمرو.

وبقي في الحديث التنبيه على قول الذهبي في ترجمة أبي حية: «تفرد عنه أبو إسحاق بوضوء علي رضي الله عنه فمسح رأسه ثلاثاً، وغسل رجليه إلى الكعبين ثلاثاً ثلاثاً، رواه عنه زهير، وأبو الأحوص».

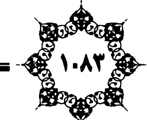
وفي هذا بحث؛ أما رواية زهير فلم أقف عليها، ومسح الرأس ثلاثاً جاء في رواية زيد بن أبي أُنَيْسَةَ وإسنادها ضعيف كما سبق.

وأما رواية أبي الأحوص فقد وقفت عليها من رواية تسعة عنه: ابن أبي شيبة، والربيع بن بدر، وعمرو بن عون، ومسدد، وهناد، وقتيبة، وخلف بن هشام، ويحيى بن يحيى، والطيالسي كلهم عدا يحيى ذكروا مسح الرأس فمنهم من ذكر غسل الأعضاء ثلاثاً ثلاثاً ثم قالوا: «ومسح برأسه، ثم غسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً»، وهذا ظاهر في أن مسح الرأس لم يقع ثلاثاً ثلاثاً، ورواه هناد بن السَّرِي وحده فاختصر الحديث وذكر مسح الرأس وحده مرّة.

وانفرد أبو داود الطيالسي دون الجميع، فرواه عن أبي الأحوص، بذكر غسل الرأس ثلاثاً، وقال البزار بعد تخريجها: «وهذا الكلام لا نعلم

---

(١) انظر: (ص٨٢١).



أحدا رواه عن أبي إسحاق، عن أبي حية بن قيس، عن علي ﷺ، إلا أبو الأحوص»، بل تفرد الطيالسي بهذا عنه، وظاهرٌ من السياق أنه لم يُميز بين الرأس وباقي الأعضاء في الغَسْلِ والمَسْحِ، فَجَعَلَ الكُلَّ مَغْسُولاً، وجعل الغَسْلَ كُلَّهُ ثلاثاً.

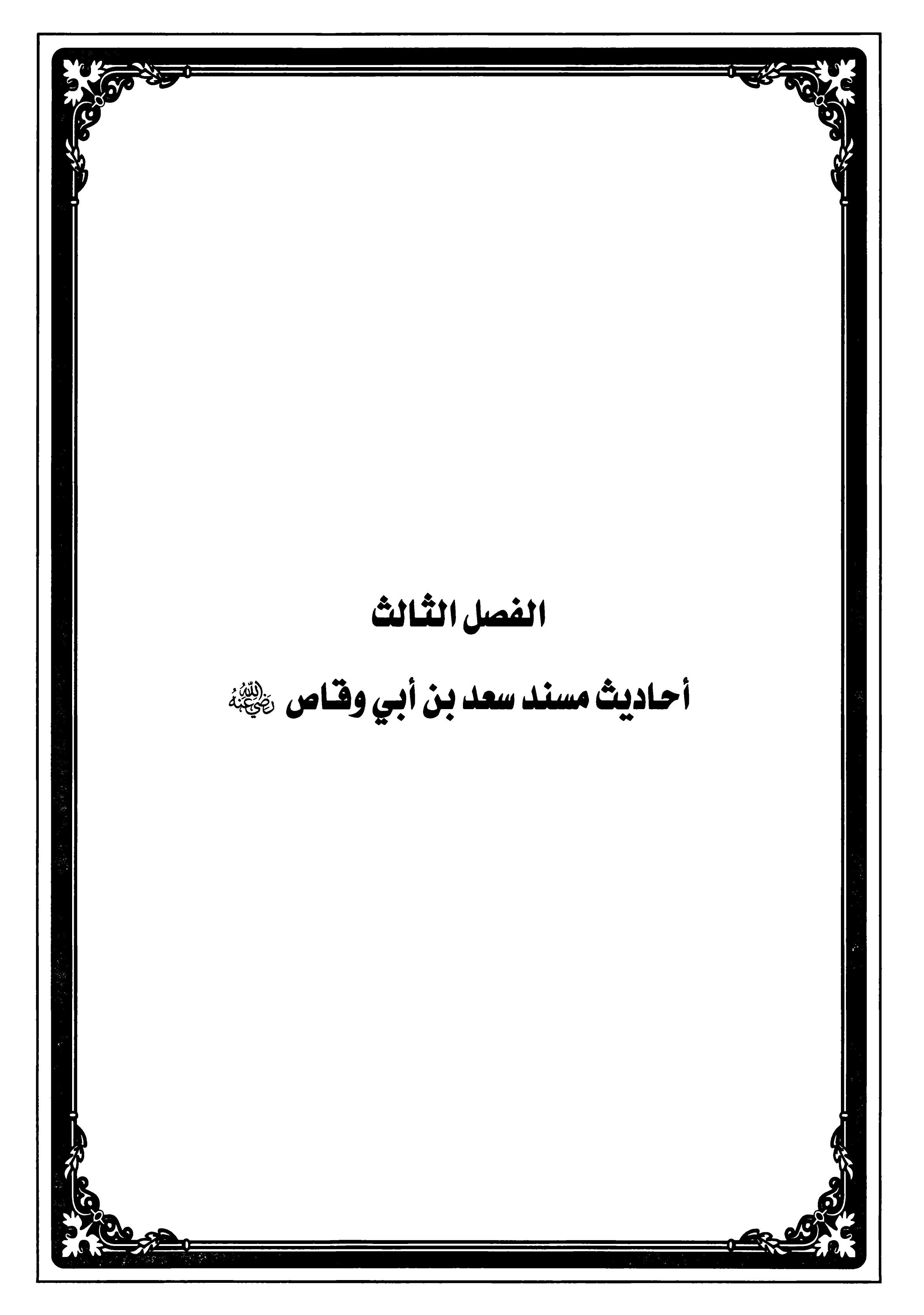
فإن كان مثل هذا مستند الذهبي فليس لأبي حية فيه يدٌ بدليل رواية الجماعة عن أبي الأحوص، والجماعة عن أبي إسحاق، ولستُ أُبعد أن يكون الشأن في رواية زهير كرواية أبي الأحوص والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن أبي حية، وعبد خير، عن علي ﷺ صحيح[1].



(١) خرجت حديث خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي ﷺ في رسالة الترمذي (١/٢٢٧) أشير إليه لعل فيه فائدة لمن يراجعه والله المستعان.



الفصل الثالث

أحاديث مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث مصعب بن سعد، عن سعد رضي الله عنه قال: حلفت باللات والعزى فأخبرت رسول الله ﷺ فقال: «انفث عن يسارك وقل: لا إله إلا الله، ولا تَعُدْ».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه:

فرواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن سعد رضي الله عنه.

وخالفه صفوان بن سليم، فرواه عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قاله إسحاق بن إبراهيم بن سعيد المُزَنِيُّ، عن صفوان بن سليم، ووهم فيه، والصواب قول إسرائيل»[(1)].

تخريج الحديث:

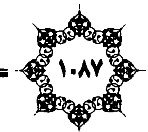
هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ ـ أبو إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

---

(١) «العلل» (٤/٣٢٣/س٥٩٤).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف ـ المفقود» (١٥)،

والدورقي في «مسند سعد» (٥٨) عن أحمد بن إبراهيم العَبْدِيِّ،

وابن حبان (٤٣٦٥) من طريق إسحاق بن إسماعيل الطَّالْقَاني،

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وإسحاق) عن عبيد الله بن موسى،

والإمام أحمد (١٥٩٠) ـ ومن طريقه الضياء (١٠٦٠) ـ، وابن ماجه (٢٠٧٩)، وابن حبان (٤٣٦٤) من طريق يحيى بن آدم،

والإمام أحمد (١٦٢٢) عن حُجَيْن بن المثنى، وأبي سعيد عبد الرحمن ابن عبد الله مولى بني هاشم،

والبزار (١١٤٠) عن محمد بن المثنى،

والطحاوي في «شرح المشكل» (٨٣٢) عن يزيد بن سنان،

والبيهقي في الدعوات الكبير (٥٧٣) من طريق الحسن بن مُكْرَمٍ،

ثلاثتهم (محمد، ويزيد، والحسن) عن عثمان بن عمر،

وأبو يعلى (٧١٩) ـ ومن طريقه، والضياء (١٠٦١) ـ من طريق أبي أحمد الزُّبَيْري،

وأبو يعلى أيضاً (٧٣٦) من طريق سَلْمِ بنِ قتيبة،



والطحاوي في «شرح المشكل» (٨٣٢) من طريق عبد الله بن رجاء،

ثمانيتهم (عبيد الله، ويحيى، وحجين، وأبو سعيد، وعثمان، والزُّبَيْري، وسَلْم، وابن رجاء) إسرائيل.

وسحنون في «المدونة الكبرى» (١٠٨/٣) من طريق ابن مهدي،

وابن عدي (٢٧٣/٧) من طريق محمد بن أبان الواسطي،

كلاهما (ابن مهدي، ومحمد) عن يزيد بن عطاء.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٤٦٩٩، ١٠٧٦١)، وفي المجتبى (٣٧٧٦) عن أبي داود سليمان بن سيف الطائي الحَرَّانِيِّ، عن الحسن بن محمد الحَرَّانِيِّ، عن زهير.

وفي «السنن الكبرى» (٤٧٠٠، ١٠٧٦٠، ١١٤٨١)، وفي «المجتبى» (٣٧٧٧) من طريق عبد الحميد بن محمد الحَرَّانِيِّ، وأحمد بن بكار الحَرَّانِيِّ، عن يونس.

أربعتهم (إسرائيل، ويزيد، وزهير، ويونس) عنه به، ولفظ ابن أبي شيبة، عن عبيد الله، عن إسرائيل: عن سعد رضي الله عنه قال: حلفت باللات والعزى، فأتيت النبي ﷺ فقلت: إني حلفت باللات والعزى، قال ﷺ: «قل: لا إله إلا الله ثلاثاً، وانفث عن شمالك، وتعوذ بالله من الشيطان، ثم لا تَعُدْ»، وزاد الطَّالْقَاني، والعَبْدِيُّ عن عبيد الله: «حلفت باللات والعزى، فقال لي صاحبي أو أصحابي: قد قلت هُجْراً»، وكذلك زادها: يحيى بن آدم،

وأبو سعيد، والزُّبَيْري عن إسرائيل، ومثلهم لفظ يونس بن أبي إسحاق، ورفع هذه الزيادة عثمان بن عمر، وسَلْمُ بنُ قتيبة عن إسرائيل، ولم يذكرها يزيد بن عطاء مثل لفظ ابن أبي شيبة، وانفرد زهير بلفظ: «بئس ما قلت، ائت رسول الله ﷺ فأخبره فإنا لا نراك إلا قد كفرت».

ولم يذكر التهليل محمد بن المثنى، عن عثمان بن عمر، وفي رواية يحيى ابن آدم عند ابن ماجه، والحسن بن مُكْرَمٍ، ويزيد بن سنان، عن عثمان بن عمر لم يذكروا عدداً للتهليل، وزاد يحيى بن آدم، عن إسرائيل، ويونس لفظ: «وحده لا شريك له».

أما النفث فلم يذكره يزيد بن عطاء مثل ابن أبي شيبة، عن عبيد الله، عن إسرائيل، والباقون ذكروه ثلاثاً إلا الحسن بن مُكْرَمٍ، عن عثمان بن عمر فجعله سبعاً.

وأما التعوذ فلم يذكره يزيد بن عطاء، والحسن بن مُكْرَمٍ، ويزيد بن سنان، عن عثمان بن عمر، والباقون ذكروه من غير عدد إلا يونس، وزهير، وأحمد العَبْدِيُّ، عن عبيد الله، عن إسرائيل فجعلوه ثلاثاً.

وزاد الاستغفار يزيد بن عطاء، ويزيد بن سنان، ومحمد بن المثنى، عن عثمان بن عمر[1]، وانفرد يونس بذكر سماع أبي إسحاق من مصعب.

---

(١) رواية عبد الله بن رجاء لم يتحرر لي لفظها لأن الطحاوي خرجها مقرونة برواية يزيد بن=



الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

أخرجه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٥٠٦) من طريق إبراهيم بن حمزة، عن إسحاق بن إبراهيم مولى مزينة، عن صفوان بن سليم قال: قال أبو إسحاق الهمذاني: قال مصعب بن سعد: قال أبو سعيد الخدري: حلفت باللات والعزى، فأتيت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله، إنا كنا حديثي عهد بجاهلية، وإني حلفت باللات والعزى، فقال رسول الله ﷺ: «قل: لا إله إلا الله ثلاثاً، ثم اتفل على يسارك، وتعوذ بالله من الشيطان».

دراسة الاختلاف:

روى الوجه الأول عن أبي إسحاق:

إسرائيل، ويزيد بن عطاء، وزهير، ويونس، فهذا محفوظ عنه.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

صفوان بن سليم المدني، ثقة ثبت[1]، لكن الراوي عنه: إسحاق بن إبراهيم المُزَنِيُّ منكر الحديث[2]، والدارقطني رحمه الله حكم بوهم إسحاق المُزَنِيِّ،

=سنان، عن عثمان بن عمر، ورواية عثمان في الجملة فيها أوهام.

(١) «تهذيب الكمال» (١٣/١٨٤/ت٢٨٨٢).

(٢) السابق (٢/٣٦٣/ت٣٢٦).



وهو ظاهر، وشيخه لا يَحْتَمِلُ مِثْلَ ذا الوهم.

والحديث على الوجه الأول في إسناده مصعب بن سعد، وسبق أنه ثقة باتفاق[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن مصعب، عن أبيه رضي الله عنه صحيح، وأجود ألفاظه رواية الجماعة عن إسرائيل في التهليل ثلاثاً، والتعوذ، والنفث دون ذكر عدد فيهما، ولا بأس برواية النفث ثلاثاً، والتعوذ ثلاثاً فقد توبع رواتها، أما تسبيع النفث فلفظة منكرة، وزيادة الاستغفار ليست محفوظة للين يزيد بن عطاء، وغرابتها من حديث إسرائيل، وغَلِطَ مَنْ رَفَعَ قولَهم: «قلتَ هجراً» فالمحفوظُ وَقْفُهُ.



(١) انظر: (ص١٠٩٢).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث مصعب بن سعد، عن سعد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه:

فرواه يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن مصعب بن سعد، عن أبيه رضي الله عنه، قاله إسماعيل بن عياش، عن يونس.

وخالفه يزيد بن عطاء، رواه عن أبي إسحاق، عن عروة بن الجعد، عن سعد رضي الله عنه، وكلاهما غير ثابت»[(١)].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ - أبو إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

٢- أبو إسحاق، عن عروة بن أبي الجعد، عن سعد رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(١) «العلل» (٤/٣٢٥/س٥٩٧).



أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٨١٠)، وفي «الصغير» (٤٢٨) ـ ومن طريقه ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (٢/٢٥٤) ـ من طريق إسماعيل بن عياش، عن يونس، عنه به، باللفظ المذكور في السؤال.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عروة بن أبي الجعد، عن سعد رضي الله عنه.

أخرجه العقيلي (٣/١٠٢٤) من طريق عامر بن أبي الحسين الواسطي، عن يزيد بن عطاء، عنه به، مثله.

دراسة الاختلاف:

روى الوجه الأول عن أبي إسحاق:

يونس بن أبي إسحاق، والراوي عنه: إسماعيل بن عياش الحِمْصِي، صدوق في الشاميين، وحديثه عن غيرهم ضعيف لكثرت ما فيه من مناكير[1]، وشيخه يونس ليس بالقوي في حديث أبيه، فهذا الوجه لا يثبت بهذا الإسناد، وقد نص الطبراني على تفردهما به.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثاني:

يزيد بن عطاء، وسبق أنه لَيِّنُ الحديث، والراوي عنه: عامر بن

(١) «تهذيب الكمال» (٣/١٦٣/ت٤٧٢).

أبي الحسين الواسطي قال العقيلي: «لا يتابع على حديثه»[1]، فإن سَلِمَ من عامر لم يَسْلَمْ من يزيد، وإسناد ذا الوجه أغرب من إسناد الأول وفيه نكارة، وعليه فلا يثبت عن أبي إسحاق لضعف راويه.

والدارقطني رحمه الله نص على أنهما لا يثبتان، وقوله ليس بالخفي.

وقد صح الحديث من وجه آخر، فأخرجه البخاري (٢٣٤٨) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بمثله.

الحكم على الحديث:

حديث سعد رضي الله عنه ضعيف من وجهيه، وقد صح الحديث من رواية عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.



(١) «الضعفاء» (١٠٢٤/٣).



وسئل الإمام الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن:

حديث عمر بن سعد، عن سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «يؤجر الرجل في نفقته كلها حتى اللقمة يرفعها إلى في امرأته».

فقال: «هو حديث يرويه العَيْزارُ بنُ حُرَيْثٍ، عن عمر بن سعد، عن سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، واختلف عنه.. ورواه أبو إسحاق الهَمْدَانِيُّ، عن العَيْزار، واختلف عن أبي إسحاق:

فرواه إسرائيل، والثَّوْري، وأبو الأحوص، ومعمر، وحُدَيْج بن معاوية، وشعبة، عن أبي إسحاق، عن العَيْزار، عن عمر بن سعد، عن سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ.

ورواه أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، واختلف عنه:

فرواه مسلم بن سلام، عن أبي بكر، عن أبي إسحاق، بمتابعة إسرائيل والثَّوْري.

ورواه أبو بكر بن أبي شيبة، عن أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن عمر بن سعد، عن أبيه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، لم يذكر: العَيْزار، وكذلك قال أبو سنان، عن أبي إسحاق، واسم أبي سنان: سعيد بن سنان.

ورواه عبيد الله بن عبد الله السِّجِسْتاني ـ وهو شيخ من الشيوخ ـ عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد، أو عمر بن سعد، ولم يذكر: العَيْزار.

وروى الأعمش، عن أبي إسحاق فقال: عن مصعب بن سعد، عن سعد رضي الله عنه، ولم يذكر: العَيْزار.

والصحيح من ذلك قول الثَّوْري، وشعبة، وإسرائيل، عن أبي إسحاق.

ورواه زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، عن أبي إسحاق، عن العَيْزار ـ مرسلاً ـ عن النبي ﷺ، لم يذكروا[1] سعداً ولا [ابنه][2])[3].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ستة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ، عن عمر بن سعد، عن سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن عمر بن سعد، عن سعد رضي الله عنه.

---

(١) كذا ولعلها: «لم يذكر» لأنه لم يحكه إلا عن زيد.

(٢) في الأصل: «أبيه»، وكنت استصوبت في أصل الرسالة أنها: «لم يذكر مصعباً ولا أباه»، لكن ما مال إليه الشيخ محمد الدباسي في تصحيحه للكتاب (٢١٣٩/٢) بقوله: «وقد يكون الصواب: لم يذكر سعداً ولا ابنه» أقرب إلى رسم الكتاب، وموافق للرواية إنما كان الغلط في نَقْطِ كلمة: «ابنه».

(٣) «العلل» (٣٥١/٤/س٦٢٠).



٣ـ أبو إسحاق، عن مصعب أو عمر، عن سعد رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن مصعب، عن سعد رضي الله عنه.

٥ـ أبو إسحاق، عن العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٦ـ أبو إسحاق مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ، عن عمر بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه معمر (٢٠٣١٠) ـ ومن طريقه الإمام أحمد (١٤٩٢)، وعبد ابن حميد (١٣٩)، والبيهقي في «السنن» (٣٧٥/٣) وفي «الآداب» (٧١٤)، والبغوي في «شرح السنة» (١٥٤٠)، والضياء (١٠٢٨) ـ،

وابن المبارك في «الزهد ـ زوائد نعيم» (١١٥)[١]، والطيالسي (٢٠٨) ـ ومن طريقه عبد بن حميد (١٤٣)، وأبو نعيم في «مجلس من الأمالي» (١٦٠/أ)، والبيهقي في «الشعب» (٩٤٧٧)، وإسماعيل الأصبهاني في

(١) سقط ذكر سعد رضي الله عنه من الإسناد وليس اختلافاً على شعبة فيما يظهر، فالدارقطني رحمه الله لم يحك عن شعبة اختلافاً، والموصول موافق لرواية ثقات أصحاب شعبة الذين وقفت عليهم: غندر، والطيالسي، والنضر بن شميل، وعمرو بن مرزوق، ولم أقف على من رواه من طريق ابن المبارك لأتيقن السقط أو عدمه فالله أعلم.

«الترغيب والترهيب» (٥٦٧) - ومسدد كما في «إتحاف الخيرة» (٢/٣٨٣٨)، والإمام أحمد (١٥٣١)، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (٢٢٤)، والبزار (١١٩٠)، والشاشي (١٣٢)، وأبو نعيم في «مجلس من الأمالي» (١٦٠/أ)، والسِّلَفِي في «المشيخة البغدادية» (٣٣٩/أ - ب) و(٣٤٢/ب)، وابن عساكر (٢١٦/١٣) من طريق شعبة.

ووكيع في «الزهد» (٩٨) ـ ومن طريقه الإمام أحمد (١٥٧٥)، وابن أبي الدنيا في «الصبر والثواب عليه» (٥٣)، وابن عساكر (٢١٦/١٣)، والضياء (١٠٢٧) - ومسدد كما في «إتحاف الخيرة» (٢/٣٨٣٨)، والبغوي في «شرح السنة» (١٥٤١) من طريق إسرائيل.

وابن أبي شيبة كما في «إتحاف الخيرة» (٣٥٩٤، ٤/٣٨٣٨) عن أبي بكر بن عياش.

والإمام أحمد (١٤٨٧)، والدورقي (٧٠)، والبزار (١١٨٩)، والدارقطني في «العلل» (٣٥٣/٤)، والسِّلَفِي في «المشيخة البغدادية» (٣٤٢/ب) من طريق الثَّوْري.

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٩٠٦)، والشاشي (١٣٠، ١٣١) - ومن طريقه ابن عساكر (٢١٦/١٣) - من طريق أبي الأحوص.

ستتهم (معمر، وشعبة، وإسرائيل، وأبو بكر، والثَّوْري، وأبو الأحوص)



عنه به، ولفظ معمر: عن سعد رضي الله عنه مرفوعاً: «عجبت للمؤمن إن أصابه خير حمد الله وشكر، وإن أصابته مصيبة حمد الله وصبر، فالمؤمن يؤجر في أمره كله حتى يؤجر في اللقمة يرفعها إلى في امرأته»، والباقون نحوه إلا لفظ شعبة: «يرفعها إلى فيه»، والباقي نحوه.

وعلقه الدارقطني عن مسلم بن سلام، عن أبي بكر بن عياش، وعن حُدَيْج بن معاوية، ولم أقف عليهما.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عمر بن سعد، عن سعد رضي الله عنه.

أخرجه المخلص في «جزء منتقى من حديثه» (٨٦/أ) من طريق يزيد بن عطاء.

والبيهقي في «الشعب» (٤١٦٨) من طريق أبي سنان سعيد بن سنان.

كلاهما (يزيد، وسعيد) عنه به، نحوه.

وعلقه الدارقطني عن ابن أبي شيبة، عن أبي بكر بن عياش، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن مصعب أو عمر، عن سعد رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن عبيد الله بن عبد الله السِّجِسْتاني، ولم أقف عليه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن مصعب، عن سعد رضي الله عنه.

أخرجه البزار (١١٣٨)، والشجري في «الأمالي» (٢/٢٧٩) من طريق



عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عنه به، نحوه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ مرسلاً عن النبي ﷺ.

علقه الدارقطني عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، ولم أقف عليه.

الوجه السادس: أبو إسحاق مرسلاً عن النبي ﷺ.

أخرجه المروزي في «كتاب البر والصلة» (٣١٧) من طريق الحجاج بن أَرْطَاة، عنه به، أخصر منه.

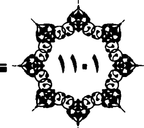
دراسة الاختلاف:

روى الوجه الأول عن أبي إسحاق:

معمر، وشعبة، وإسرائيل، وأبو بكر بن عياش، والثَّوْري، وأبو الأحوص، وهذا الوجه محفوظ عنه لأن من رواية أصحاب السَّبِيْعِيِّ الثقات الحفاظ.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

يزيد بن عطاء تقدم أنه لَيِّنُ الحديث، وأبو سنان سعيد بن سنان، تقدم أنه ثقة ربما أغرب.



فهذا الوجه ليس بمحفوظ، لمخالفته لقول الحفاظ من أصحاب السَّبِيْعِيِّ، وليس اجتماع يزيد بن عطاء، وأبي سنان سعيد بن سنان بشيء في مقابل قولهم للين الأول، والثاني يُغربُ ولم يُعرف له اختصاصٌ بأبي إسحاق.

وأما ما علّقه الدارقطني عن ابن أبي شيبة، عن أبي بكر بن عياش فلم أقف عليه، والموجود عند ابن أبي شيبة في «مسنده» ـ كما في «الإتحاف» ـ الرواية على الوجه الأول، فلعله انقلبت حكاية الأوجه في كلام الدارقطني رحمه الله؛ فأراد أن رواية مسلم بن سلام، عن أبي بكر بن عياش هي التي على الوجه الثاني.

ولو صح ما علقه الدارقطني فالظاهر من حكاية الدارقطني رحمه الله للخلاف عن أبي بكر بن عياش عدم ضبطه للحديث، فابن أبي حاتم رحمه الله حكى عنه رواية ثالثة لم يذكرها الدارقطني فقال: عن أبي إسحاق، عن يزيد بن أبي مريم، عن عمر به، فجعله عن يزيد بدل العَيْزار[1]، فهذه ثلاثة أوجه عنه، ومع أنه ليس بالقوي في أبي إسحاق، فالحجة فيما وافقَ فيه الحفاظَ عن السَّبِيْعِيِّ.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الرابع:

سليمان الأعمش؛ من رواية عبد الواحد بن زياد، وتقدم أن

(١) علل الرازي (٢٠٢٦).



عبد الواحد ثقة مقدم في الأعمش لكن ربما غلط عليه، وهذا الحديث لم يروه عن الأعمش إلا عبد الواحد كما قاله البزار، وفي موضع آخر أشار إلى رواية الأعمش ثم قال: «والصواب ما رواه شعبة والثَّوْري..»[1]، ومع هذا فإن الأعمش كما تقدم كثير الغلط والوهم على أبي إسحاق، وهذا منها فإن الأعمش خالف الجماعة في موضعين: إسقاط العَيْزار، وروايته للحديث عن مصعب بدل عمر، فهذا غير محفوظ عنه.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه السادس:

الحجاج بن أَرْطَاة، تقدم أنه لا يحتج بما تفرد به، ولم أقف له على متابع، فهذا غير محفوظ عنه.

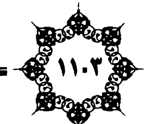
فالإمام الدارقطني رحمه الله رجح الوجه الأول وقال: «والصحيح من ذلك قول الثَّوْري، وشعبة، وإسرائيل، عن أبي إسحاق».

وكذلك رجح قولهم الإمام أبو حاتم رحمه الله مقابل رواية أبي بكر التي سبقت الإشارة إليها فقال: «الصحيح: أبو إسحاق، عن العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ، عن ابن سعد، عن أبيه رضي الله عنه، كذا رواه شعبة، وإسرائيل وجماعة»[2].

---

(١) (٢٨/٤).

(٢) علل الرازي (٢٠٢٦).



وقال البزار بعد روايته حديث الأعمش: «وإنما يعرف من حديث أبي إسحاق، عن العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ، عن عمر بن سعد، عن أبيه رضي الله عنه»[1].

وترجيح الأئمة ظاهر لما يلي:

١ـ هذا الوجه هو رواية الحفاظ من أصحاب أبي إسحاق، المختصين به؛ فاتفقوا على إسناده، ولا شك أن اجتماع شعبة، والثَّوْري، وإسرائيل، على إسناد واحد دليل صوابه، ودخول الوهم على مخالفيهم.

٢ـ ضبط هؤلاء الحفاظ إسناد الحديث: عن العَيْزار، وأما الباقون فسلكوا جادة مشهورة لأن رواية أبي إسحاق، عن مصعب أكثر من روايته عن أخيه عمر، وضبطوا زيادة: العَيْزار في الإسناد.

٣ـ زاد الحفاظ رجلاً بين أبي إسحاق، وعمر بن سعد، وقد عُرف أبو إسحاق بالتدليس، فقول من زاد العَيْزارَ أولى من قول من لم يذكره؛ لاسيما وإسقاطه تتابعَ عليه عددٌ فربما أشعرَ باحتمال تدليس أبي إسحاق له فعمر بن سعد بن أبي وقاص مدني سكن الكوفة فعاصره أبو إسحاق ولم أقف على سماعه منه، بل نفى سماعه منه ابن عساكر[2]، لكني لم أجزم بوقوع التدليس لأن الرواية عن أبي إسحاق بإسقاط العَيْزار إما فيها لينٌ، أو

(١) «المسند» (٣/٣٤٠).

(٢) (١٣/٢١٦).

وقع فيها غلط، فالأقرب تحميل العهدة مَنْ دونَهُ، والأصل البراءة من التدليس حتى يثبت بدليل وقوعه أو احتماله والله أعلم.

والحديث على هذا الوجه في إسناده: العَيْزارُ بنُ حُرَيْثٍ العَبْدِيُّ الكوفي، وهو ثقة[1] وسماع أبي إسحاق منه معروف، وشيخه: عمر بن سعد بن أبي وقاص المدني، سكن الكوفة، ولم يُتهم في الرواية إلا أن الناس أبغضوه وتركوا الرواية عنه لأنه كان على الجيش الذي بعثه عبيد الله بن زياد لقتال الحسين بن علي رضي الله عنهما، وقد وثقه العجلي[2]، وقال ابن حجر: «صدوق»[3].

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن العَيْزار، عن عمر بن سعد، عن أبيه رضي الله عنه حسن.



(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/٥٧٨/ت٤٦١٤).

(٢) السابق (٢١/٣٥٦/ت٤٢٤٠).

(٣) «التقريب» (٤٩٣٧).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عمر بن سعد، عن سعد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لو كنت متخذاً خليلاً..» الحديث.

فقال: «يرويه إسحاق بن إسماعيل حيوية أبو يزيد القطان، عن محمد بن أبان، عن أبي إسحاق، عن العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ، عن عمر بن سعد، عن سعد رضي الله عنه.

والصواب: عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه، والأول وهم من راويه، والله أعلم»(١).

وقال أيضاً: «.. ورواه ابن مهدي، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه، وهو الصحيح عن أبي إسحاق، وكذلك قال أصحاب أبي إسحاق عنه»(٢).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ - أبو إسحاق، عن العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ، عن عمر بن سعد، عن سعد

(١) «العلل» (٤/٣٥٥/س٦٢٣).

(٢) السابق (٥/٣١٩).

ابن أبي وقاص رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ، عن عمر بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

أخرجه الدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٥٠٦) من طريق إسحاق ابن إسماعيل، عن محمد بن أبان، عنه به.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

أخرجه مسلم في «الصحيح» (٤/١٨٥٥/ح٤)، والطيالسي (٢٩٨)، وابن سعد (٣/١٧٦)، والإمام أحمد في «المسند» (٣٩٠٩، ٤١٦١، ٤٣٥٤)، وفي «الفضائل» (١٥٩، ١٩٢)، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (١٠/٦٦)، والبزار (٢٠٧٢)، وأبو يعلى (٥٣٠٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٩/٦٤٦) ـ والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩٩٩)، والشاشي (٧٢٥)، وابن الأعرابي في «المعجم» (١٤٦٨)، وأبو نعيم في «فضائل الخلفاء» (٢٠)،



والمظفر بن الحسن ابن السبط في «الفوائد المنتقاة» (١٣١/أ)، والخِلَعِي في «الفوائد المنتقاة» (١٦٢/ب)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٨٦٦)، وابن عساكر (٦٤٦/٩) من طريق شعبة بن الحجاج.

ومسلم (١٨٥٥/٤/ح٥)، والإمام أحمد في «المسند» (٤١٣٦)، وفي «الفضائل» (١٥٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٦٤٧/٩) ـ والترمذي (٣٦٥٥)، والدارقطني في «العلل» (٥/١١ـ١٢)، وابن عساكر (٦٤٦/٩، ٦٤٧) من طريق الثَّوْري.

ومعمر في «الجامع» (٢٠٣٩٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٦٤٦/٩)، والضياء في «المنتقى من مسموع مرو» (١٣٢/ب) ـ.

والإمام أحمد في «الفضائل» (١٦٠)، وابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السنة» (٨٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر ـ وأبو نعيم في «فضائل الخلفاء» (٢٠)، وابن عساكر (٦٤٨/٩) من طريق أبي الأحوص.

والشاشي (٧٢١، ٧٢٢)، وابن عساكر (٦٤٧/٩) من طريق إسرائيل.

وحاجب الفَرْغَاني في «حديثه» (ج٢/٢٥٧/ب)، وابن عساكر (٦٤٧/٩) من طرق عن عبد الله بن نُمير،

وابن سمعون في «الأمالي» (ج١/١٧٩/أ ـ ب) عن عمر بن الحسن الأُشْنَانِي، عن يحيى بن إسماعيل بن محمد البَجَلِيِّ، عن جعفر بن علي بن

خالد البَجَلِيِّ، عن سيف بن عمر،

كلاهما (ابن نُمير، وسيف) عن حجاج بن أرطاة.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٣٩٣) من طريق أشعث بن سَوَّار.

وابن سمعون في «الأمالي» (ج١/١٧٩/أ ـ ب) عن عمر الأُشْنَانِي، عن يحيى البَجَلِيِّ، عن جعفر البَجَلِيِّ، عن سيف بن عمر، عن محمد بن عبيد الله العَرْزَمِيِّ.

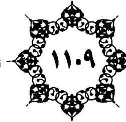
وابن عساكر (٩/٦٤٦) من طريق شبابة، عن وَرْقاء بن عمر، والمغيرة ابن مسلم.

وفيه أيضاً (٩/٦٤٦) من طريق يونس بن نافع البغدادي، حفص بن عمر بن ميمون، عن مالك بن مِغْوَلٍ.

وفي (٩/٦٤٧، ٦٥٧) من طريق هلال بن العلاء، عن سليمان بن عبيد الله الرَّقِّيِّ، عن عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ.

وابن عساكر (٩/٦٤٦)، والرافعي في «التدوين» (٢/٤٠٤) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

كلهم (شعبة، والثَّوْري، ومعمر، وأبو الأحوص، وإسرائيل، وأشعث، وحجاج، والعَرْزَمِيُّ، ووَرْقاء، والمغيرة، ومالك، وزيد، وزكريا) عنه به، ولفظ مسلم: عن عبد الله رضي الله عنه: عن النبي ﷺ أنه قال:



«لو كنت متخذاً من أمتي أحداً خليلاً لاتخذت أبا بكر»، والباقون نحوه إلا أن مسلماً لم يسق لفظ الثَّوْري، وفي لفظ حجاج زيادة.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

أخرجه ابن سمعون (ج١/١٧٦/أ) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٩/٦٤٥) ـ والخطيب (٣/١٣٤)، من طريق علي بن إبراهيم الواسطي، عن وهب بن جرير، عن شعبة، عنه به، مثله.

دراسة الاختلاف:

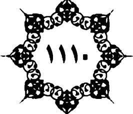
اختلف في هذا الحديث عن أبي إسحاق، **فروى عنه الوجه الأول:**

محمد بن أبان الجُعْفِيُّ، وهو ضعيف لا يعتمد عليه[١]، والراوي عنه: إسحاق بن إسماعيل؛ صدوق[٢]، ونص الدارقطني على تفرد إسحاق به فقال: «تفرد به حيوية ـ واسمه: إسحاق بن إسماعيل ـ عن محمد بن أبان، عن أبي إسحاق، عن العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ، عن عمر»، ولعل البلاء من محمد ابن أبان، فهذا غير محفوظ عن أبي إسحاق.

---

(١) «اللسان» (٦/١٠٩).

(٢) «الجرح» (٢/٢١٢).



ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثاني:

شعبة، والثَّوْري، ومعمر، وأبو الأحوص، وإسرائيل، وأشعث بن سَوَّار، وحجاج بن أرطاة، ومحمد العَرْزَمِيُّ، ووَرْقاء بن عمر، والمغيرة بن مسلم، ومالك بن مِغْوَلٍ، وزيد بن أبي أُنَيْسَةَ، وزكريا بن أبي زائدة، وهذا الوجه رواه الثقات من أصحابه، فهو محفوظ عنه، ورواته سبقوا مراراً إلا:

- وَرْقاء بن عمر اليَشْكُرِيَّ، ثقة في حديثه عن ابن أبي نَجِيح، صدوق في غيره، وحديثه عن منصور بن المعتمر فيه لين[1].

وأما رواية الحجاج بن أَرْطَاة فثابتة من طريق عبد الله بن نُمير عنه، لكن طريق سيف بن عمر لا يعتمد عليه، فسيفٌ ضعيف جداً[2]، ودونه في الإسناد: عمر بن الحسن الأُشْنَانِي وإن وثقه بعضهم لكن أبطل ذلك الدارقطني فضعفه واتهمه بالكذب، وقول الذهبي إن تكذيبه لا يصح عن الدارقطني لا أدري ما وجهه، فالعبارة نقلها الحاكم عنه[3]، وأما الذين فوقه: يحيى بن إسماعيل بن محمد البَجَلِيُّ، وجعفر بن علي بن خالد البَجَلِيُّ، فلم أجد ترجمتهما.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٣٣/ت٦٦٨٤)، «الكامل» (٧/٩٢)، «تاريخ بغداد» (١٣/٤٨٥).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/٢٩٥).

(٣) سؤالاته للدارقطني (٢٥٢)، وانظر: «الميزان» (٣/١٨٥).



ورواية محمد بن عبيد الله العَرْزَمِيِّ مروية بإسناد رواية الحجاج، وتقدم ما فيه.

ورواية زيد بن أبي أُنَيْسَةَ لا يصح إسنادها إليه؛ لأنها من رواية العلاء ابن هلال بن عمر الباهلي؛ ضعيف صاحب مناكير[1]، وشيخه: سليمان بن عبيد الله الرَّقِّيُّ صدوق ما لم يخالف[2]، وأما شيخه: عبيد الله بن عمرو الرَّقِّيُّ فثقة[3].

ورواية وَرْقاء بن عمر، والمغيرة بن مسلم ذكر الدارقطني - فيما نقله ابن عساكر عنه - تفرد شبابة بها.

ورواية مالك بن مِغْوَلٍ، من طريق يونس بن نافع البغدادي ولم أقف على ترجمته، وشيخه: حفص بن عمر بن ميمون ضعيف جداً[4].

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

وهب بن جرير بن حازم، ثقة[5]، والراوي عنه: علي بن إبراهيم

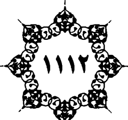
(١) تقدم (ص١٠٧٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٢/٣٦/ت٢٥٤٧).

(٣) تقدم (ص١٠٧٧).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٢/٤١٠).

(٥) «تهذيب الكمال» (٣١/١٢١/ت٦٧٥٣).



الواسطي، ثقة[١]، وتفرد علي بالحديث، عن وهب كما ذكره الدارقطني[٢]، لكن الحافظ أبا بكر محمد بن جعفر المَطِيري رحمه الله[٣] عصب التفرد برأس وهب ابن جرير فقال: «كذا قال وهب؛ لم يَقُلْهُ أَحَدٌ غيرُهُ»[٤].

ولعل قول الدارقطني رحمه الله أقرب، فعمرو بن مرزوق رواه عن وهب مثل رواية الجماعة عن شعبة منهم: الطيالسي، وغندر، وعفان وغيرهم، وكما رواه الحفاظ عن أبي إسحاق، وهذا الوجه لم يره الدارقطني رحمه الله محفوظاً، فلما حكى تفرد علي الواسطي به قال: «والمحفوظ عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه».

والذي قاله الدارقطني رحمه الله ظاهر؛ فالحديث على ذا الوجه غريب من حديث أبي إسحاق، ومن حديث شعبة عنه، ومن حديث وهب عن شعبة، ولعل علياً سبق إلى ذهنه هذا الإسناد لسهولته وكثرة وروده.

والوجه المحفوظ في إسناده: أبو الأحوص عوف بن مالك الأَشْجَعِيُّ، متفق على توثيقه[٥]، وسماع أبي إسحاق منه أشهر من أن يُنبه عليه.

---

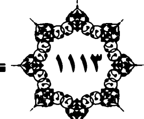
(١) «تهذيب الكمال» (٣١٥/٢٠).

(٢) «أطراف الأفراد» (٣٠٥/٢)، «تاريخ بغداد» (١٣٤/٣).

(٣) انظر ترجمته في: «السير» (٣٠١/١٥).

(٤) «تاريخ دمشق» (٦٤٥/٩).

(٥) «تهذيب الكمال» (٤٤٥/٢٢/ت٤٥٤٨).



الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود ﵁ صحيح.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث محمد بن سعد، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر».

فقال: «رواه زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن محمد بن سعد، عن أبيه رضي الله عنه.

وخالفه معمر؛ فرواه عن أبي إسحاق، عن عمر بن سعد، عن سعد رضي الله عنه.

وقيل: عن معمر، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد؛ ولا يصح، والصواب حديث محمد بن سعد»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن عمر بن سعد، عن سعد رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن عامر بن سعد، عن سعد رضي الله عنه.

(١) «العلل» (٤/٣٥٧/س٦٢٥).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد (١٥٣٧) ـ ومن طريقه الضياء (١٠٤٣) ـ والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٢٩)، وفي «التاريخ الكبير» (١/ ٨٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨٤٤)، والطبراني في «الدعاء» (٢٠٣٩)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٧٢٧/ ح٩٨٩)[1]، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١٠٩٩)، والنيسابوري في «المناهي وعقوبات المعاصي» (١٣٥/ ب)، والخطيب (٣/ ١١١)[2] من طريق زكريا بن أبي زائدة.

وابن ماجه (٣٩٤١)، والطبراني في «الدعاء» (٢٠٣٩) من طريق شريك.

والبزار (١١٧٢)، والطبراني (٢٠٣٩) من طريق عمرو بن ثابت.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٥٥٤)، واللالكائي (١٨٩٠) من طريق إسرائيل.

والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٤٥/ ح٣٢٥)، وفي «الدعاء» (٢٠٣٩) من طريق رَوْحِ بنِ مُسَافِرٍ.

---

(١) وقع في الإسناد تصحيف صوابه: إبراهيم، عن عيسى، عن زكريا.

(٢) تصحف: أبي إسحاق إلى: ابن إسحاق.



والطبراني في «الدعاء» (٢٠٣٩) من طريق عبيد بن إسحاق،

واللالكائي (١٨٨٩) عن علي بن محمد بن أحمد بن يعقوب، عن محمد بن أبي سعدان البغدادي نزيل الري، عن أحمد بن عبيد بن كثير العَامِرِيِّ، عن أبيه،

كلاهما (عبيد بن إسحاق، وعبيد بن كثير) عن زهير بن معاوية.

خمستهم (زكريا، وشريك، وعمرو، وإسرائيل، وروح، وزهير) عنه به، ولفظ الإمام أحمد: عن سعد رضي الله عنه: عن النبي ﷺ قال: «قتال المسلم كفر، وسبابه فسق»، والباقون نحوه، ورواية البخاري مختصرة.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عمر بن سعد، عن سعد رضي الله عنه.

أخرجه معمر في «الجامع» (٢٠٢٢٤) ـ ومن طريقه الإمام أحمد (١٥١٩) ـ ومن طريقه ابن عساكر (١٣/٢١٦)، والضياء (١٠٢٣) ـ وعبد ابن حميد (١٣٨) ـ ومن طريقه الضياء (١٠٢٢) ـ والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/٨٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٥٦٧)، وفي «المجتبى» (٤١٠٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨٤٥)، وابن حَذْلَمٍ في «حديثه» (ج١/١٤٩/أ)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٤٥/ح٣٢٤)، وفي «الدعاء» (٢٠٤٠) ـ ومن طريقه الضياء (١٠٢١) ـ والدارقطني في «العلل» (٤/٣٥٨)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١٠٩٨)، والبيهقي في

«الشعب» (٦١٩٨) ـ عنه به، نحوه وفيه زيادة إلا رواية المروزي، ولم يسق البخاري اللفظ.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عامر بن سعد، عن سعد رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن معمر، عنه به، ولم أقف عليه، وقال الدارقطني بعد ذكره: «لا يصح».

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق، **فرواه عنه على الوجه الأول:**

زكريا بن أبي زائدة، وشريك النَّخَعِيُّ، وعمرو بن ثابت، وإسرائيل، ورَوْحُ بنُ مُسَافِرٍ، وكل هؤلاء تقدموا إلا:

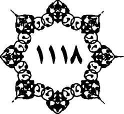
ـ رَوْحَ بنَ مُسَافِرٍ البصري، منكر الحديث[1].

وأما رواية الطبراني من طريق زهير ففيها عبيد بن إسحاق العطار وهو منكر الحديث[2]، وأما الرواية الأخرى من طريقه عند اللالكائي ففيها: محمد

---

(١) «اللسان» (٣/٣١٣).

(٢) السابق (٥/١٢٠)، وانظر: «العلل» للرازي (٢/١٥١).



ابن أحمد بن أبي سعدان البغدادي نزيل الري، ويقال: أحمد بن محمد بن أبي سعدان، من وجوه الصوفية في وقته ولم أعرف حاله في الحديث[1]، وأحمد ابن عبيد بن كثير العَامِرِيُّ لم أجد ترجمته، وأبوه عبيد متروك الحديث[2].

فهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثاني:

معمر بن راشد، وتقدم مراراً أن معمراً ليس بالقوي في أبي إسحاق، فهذا غير محفوظ عنه.

فذهب الدارقطني رحمه الله إلى تصويب الوجه الأول، وكذلك قاله البخاري رحمه الله[3]، وهذا الترجيح ظاهر لأنه من رواية إسرائيل، وزكريا، وشريك وهم أثبت من معمر في أبي إسحاق مع انفراده بالوجه الثاني، وليس بذاك في أبي إسحاق.

والحديث على الوجه الراجح في إسناده: محمد بن سعد بن أبي وقاص المدني، وهو ثقة[4]، ولم أقف على سماع أبي إسحاق منه، وليس له عن

(١) «تاريخ بغداد» (٤/٣٦١).

(٢) «اللسان» (٥/١٢٦).

(٣) «التاريخ» (١/٨٩).

(٤) «الثقات» للعجلي (٢/٢٣٩)، «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٥٨/ت٥٢٣٨)، «التقريب»=



محمد كبير رواية[1]، وسماعه منه ممكن، فمحمد أحد من خرج مع ابن الأشعث، وقتله الحجاج بن يوسف، فربما لقيه أبو إسحاق في جيش ابن الأشعث[2] أو في الكوفة، فروايته عنه مدلّسة.

الحكم على الحديث:

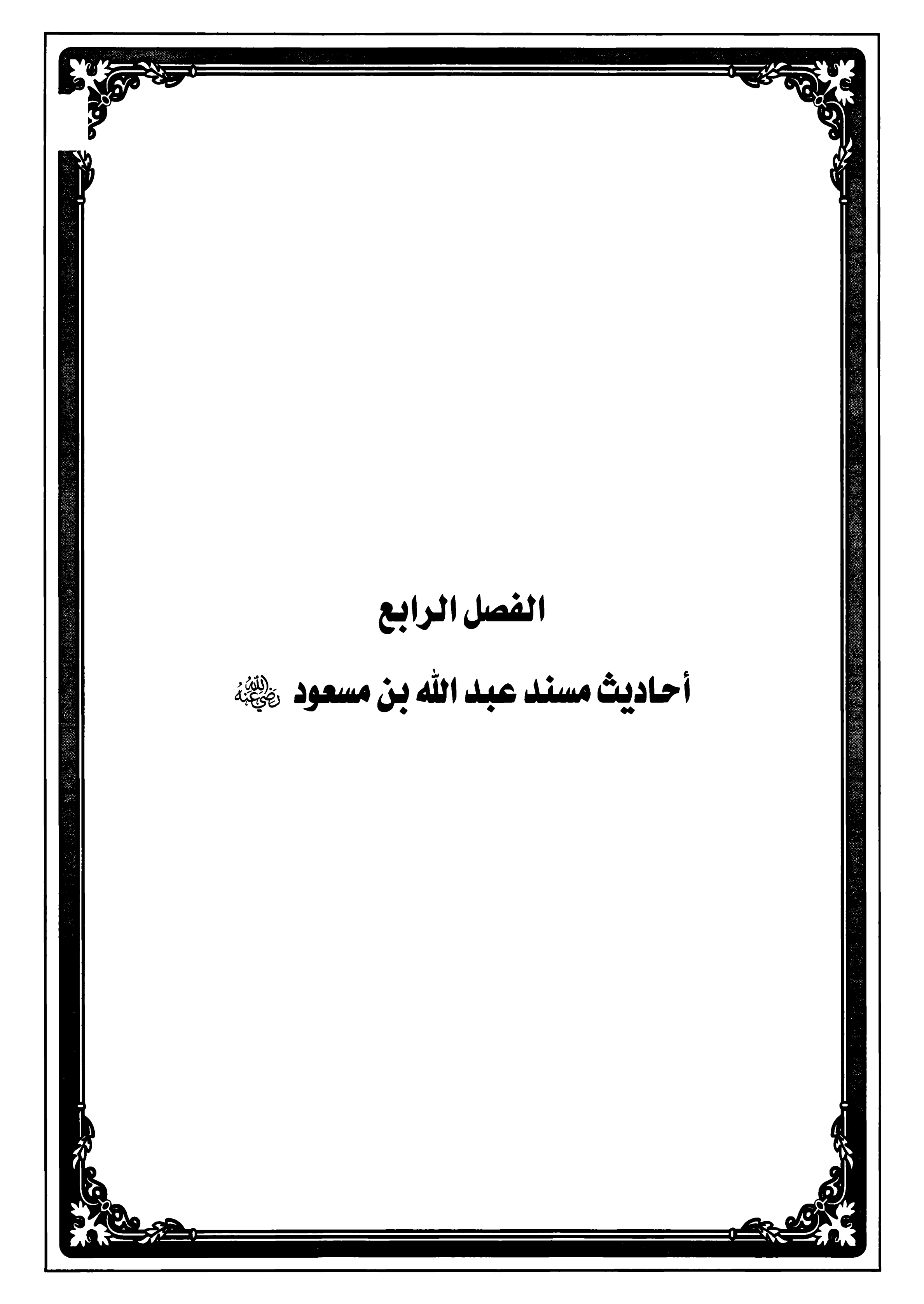
الحديث من رواية أبي إسحاق، عن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه رضي الله عنه منقطع لعدم العلم بسماع أبي إسحاق من محمد.



=(٥٩٤١).

(١) وقفت له على حديثين فقط، هذا الحديث في سباب المسلم، وحديث: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث».

(٢) تقدم (ص٨٧) أن أبا إسحاق كان في جيش ابن الأشعث، ولم قفل ابن الأشعث وقد خلع الحجاج اعتزله أبو إسحاق وبقي بكرمان حتى انجلت فتنته.



الفصل الرابع

أحاديث مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه كان يسلم عن يمينه، وعن يساره، وعن الخلاف فيه على أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ.

فقال: «رواه سفيان الثَّوْري، وزائدة بن قدامة، وعلي، والحسن ابنا صالح، وعمر بن عبيد الطَّنَافِسِيُّ، وأبو الأحوص، وشريك، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

واختلف عن إسرائيل، ويونس بن أبي إسحاق:

فرواه عنه النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ، ومعاوية بن عمرو، وأبو أحمد الزُّبَيْري، وحسين المروذي، وأبو النضر، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود.

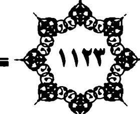
وقال يزيد بن زريع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الأسود وحده.

ورواه محمد بن الحسن، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن أبي الأحوص، والأسود.

وقال يحي القطان، عن يونس، عن أبي إسحاق، عن الأسود وحده.

وقال الحسين بن واقد، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود، وعلقمة.

وقال عبد الملك بن حسين أبو مالك، عن أبي إسحاق، عن



أبي الأحوص، والأسود، وعلقمة، وعبيدة.

وقال إبراهيم بن طَهْمَان، عن أبي إسحاق، عن علقمة، والأسود.

وقال أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن علقمة وحده.

ورواه يحي الحِمَّانِيُّ، عن أبي بكر فزاد فيه: الأسود.

وقال عبد الملك بن حسين، عن أبي إسحاق، عن الأسود، وعلقمة، ومسروق، وعبيدة.

ورواه خالد بن ميمون، عن أبي إسحاق، عن الأسود بن يزيد؛ قال ذلك إبراهيم بن طَهْمَان، عن سعيد بن أبي عروبة عنه.

وخالفه شعيب بن إسحاق، عن سعيد؛ جعله عن الأسود بن هلال.

ورواه يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن بكر ابن ماعز، عن الرَّبيع بن خُثَيْم، عن عبد الله ﷺ ولم يرفعه.

وروى هذا الحديث زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقمة، عن عبد الله ﷺ، وزاد فيه حديثاً آخر وهو: «أن النبي ﷺ كان يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود»، وتابع زهيراً: إسرائيل، ومحمد بن جابر.

وقال يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن ابن الأسود، عن أبيه، ولم يذكر علقمةَ، وأتى بالمتنين جميعاً، قال ذلك



محمد بن الحسن عنه.

وقال إسماعيل بن عياش، عنه، عن أبي إسحاق، عن ابن الأسود، عن أبيه، وعلقمة، وذكر التكبير دون التسليم.

وكذلك قال أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، وتابعهم حُدَيْجٌ، عن أبي إسحاق على الإسناد والمتن.

وقال الحسن بن صالح، عن أبي إسحاق، عن ابن الأسود، عن علقمة وحده، وأتى بالتكبير دون التسليم.

وقال أبو وكيع: عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله رضي الله عنه: التكبير دون التسليم؛ اختلف عنه، فقيل: عنه، [عن] عبد الرحمن بن يزيد، وعبد الرحمن بن الأسود»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على سبعة عشر وجهاً:

١ ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

---

(١) «العلل» (٥/٧/س٦٨٠).



٤ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

٥ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود، وعلقمة، وعبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

٦ـ أبو إسحاق، عن علقمة، والأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

٧ـ أبو إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

٨ـ أبو إسحاق، عن الأسود، وعلقمة، ومسروق، وعبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

٩ـ أبو إسحاق، عن الأسود بن هلال، عن عبد الله رضي الله عنه.

١٠ـ أبو إسحاق، عن بكر بن ماعز، عن الرَّبيع بن خُثَيْم، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

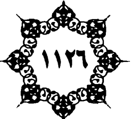
١١ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

١٢ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله رضي الله عنه.

١٣ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

١٤ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.



١٥ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٦ـ أبو إسحاق، عن البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

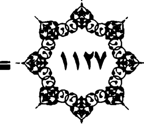
١٧ـ أبو إسحاق مرسلاً عن النبي ﷺ.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أخرجه عبد الرزاق (٣١٣٠) ـ ومن طريقه الإمام أحمد (٣٨٨٨)، وابن أبي مريم في جزء «ما أسند الثَّوْري» (٤٧/أ)، والشاشي (٦٩٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٥٠/ح١٠١٧٢) ـ والإمام أحمد (٣٦٩٩، ٤٢٤١)، وأبو داود (٩٩٦)، والترمذي (٢٩٥)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ق/١٧٥/أ)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٢٤٧)، وفي «المجتبى» (١٣٢٤)، وابن الجارود (٢٠٩)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٥٤٠)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٢٦٧)، وابن حبان (١٩٩٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٥٠/ح١٠١٧٢)، والدارقطني في «العلل» (٥/١١) من طريق الثَّوْري.

وعبد الرزاق (٣١٣٠) ـ ومن طريقه الإمام أحمد (٣٨٨٨)، والطبراني في «الكبير» (١٠/١٥٠/ح١٠١٧٢) ـ عن معمر.

وابن أبي شيبة في «المسند» (٣٥٧) ـ ومن طريقه ابن حبان (١٩٩٠) ـ



والإمام أحمد (٤٢٨٠)، وأبو داود (٩٩٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٢٤٦)، وفي «المجتبى» (١٣٢٣)، وابن خزيمة (٧٢٨)، وابن البُهلول في «جزء من حديثه» (١١٤/ب)، والحسين القطان في «جزء من حديثه» (١٣٧/أ) من طريق عمر بن عبيد الطَّنَافِسِيِّ.

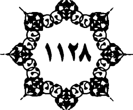
وابن أبي شيبة في «المسند» (٤١٢)، وأبو داود (٩٩٦)، والطبراني في «الكبير» (١٠/١٥٠/ح١٠١٧٢)، وابن جُمَيْعٍ في «المعجم» (ص٧٨)، والخِلَعِي في «الفوائد المنتقاة» (٥/ب) من طريق زائدة بن قدامة.

والإمام أحمد (٣٨٧٩) - ومن طريقه القَطِيْعي في جزء «الألف دينار» (١٥٩)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٤٢٥) - والطبراني في «الكبير» (١٠/١٥٠/ح١٠١٧٢) من طريق الحسن بن صالح.

وأبو داود (٩٩٦)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ق/١٧٥/أ)، وأبو يعلى (٥١٠٢)، وابن حبان (١٩٩١)، والطبراني في «الكبير» (١٠/١٥٠/ح١٠١٧٢) من طريق أبي الأحوص.

وأبو داود (٩٩٦)، والطبراني في «الكبير» (١٠/١٥١/ح١٠١٧٣) من طريق إسحاق الأزرق، عن شريك.

والنسائي في «المجتبى» (١٣٢٢)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (١١٣٢)، والطبراني في «الكبير» (١٠/١٥٠/ح١٠١٧٢) من طريق علي بن صالح.



وفيه من طريق الفضل بن موسى، عن الحسين بن واقد.

تسعتهم (الثَّوْري، ومعمر، وعمر، وزائدة، والحسن، وأبو الأحوص، وشريك، وعلي، والحسين) عنه به، ولفظ عبد الرزاق: عن عبد الله رضي الله عنه قال: «ما نسيت فيما نسيت عن رسول الله ﷺ أنه كان يسلم عن يمينه: السلام عليكم ورحمة الله، حتى نرى بياض خده، وعن يساره: السلام عليكم ورحمة الله، حتى نرى بياض خده أيضاً»، والباقون نحوه أخصر منه، وزاد الحسن بن صالح عند الإمام أحمد سماع أبي إسحاق من أبي الأحوص.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

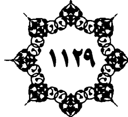
أخرجه الإمام أحمد (٣٨٤٩) عن هاشم بن القاسم، وأبي أحمد الزُّبَيْري،

والإمام أحمد (٣٨٤٩)، وأبو داود (٩٩٦) من طريق حسين بن محمد المروزي،

والشاشي (٦٩٥)، والطبراني في «الكبير» (١٠/١٥٢/ح١٠١٧٣) من طريق عبد الله بن رجاء،

والشاشي (٦٩٦) من طريق النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ،

خمستهم (هاشم، والزُّبَيْري، وحسين، وعبد الله، والنضر) عن



إسرائيل، عنه به، بنحوه أخصر منه.

وعلقه الدارقطني عن معاوية بن عمرو، عن إسرائيل، وعن محمد بن الحسن، عن يونس، ولم أقف عليهما.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (١/٢٦٨) من طريق أسد بن موسى، عن إسرائيل.

والشاشي (٤٢٨) من طريق شبابة، عن يونس.

كلاهما (إسرائيل، ويونس) عنه به، بنحوه أخصر منه، ولم يسق الطحاوي اللفظ.

وعلقه الدارقطني عن إبراهيم بن طَهْمَان، عن سعيد بن أبي عروبة، عن خالد بن ميمون، عن أبي إسحاق، وعن يحيى القطان، عن يونس، عن أبيه، ولم أقف عليه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١٢٤٨)، وفي «المجتبى» (١٣٢٥)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٢٦٨)، والدارقطني في «السنن» (١/٣٥٦/ح٣)،



والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/١٧٧) من طريق الحسين بن واقد، عنه به، بنحوه أخصر منه، وذكر السماع بينه وبين شيوخه عند الطحاوي، والبيهقي، وانظر «الإتحاف» لابن حجر (١٠/١٤٩).

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود، وعلقمة، وعبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن عبد الملك بن حسين، عنه ولم أقف عليه.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن علقمة، والأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه زاهر الشَّحَامي في «حديث السراج» (ج٥/٨٠/أ) من طريق إبراهيم بن طَهْمَان، عنه به، بنحوه مختصراً.

وعلقه الدارقطني عن يحيى الحِمَّانِيِّ، عن أبي بكر بن عياش، ولم أقف عليه.

الوجه السابع: أبو إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ق/١٧٥/أ - ب) من طريق محمد ابن سعيد ابن الأصبهاني[1]، عن أبي بكر بن عياش.

---

(١) لم يتبين الراوي عن أبي بكر بسبب تآكل الورقة، واستظهرت أنه محمد بن سعيد=



وزاهر الشَّحَامي في «حديث السراج» (ج٤/٦٩/أ) والضياء في «المنتقى من المسوع بمرو» (١١٥/أ) من طريق سعد بن محمد العوفي، عن سليمان بن قَرْم.

كلاهما (أبو بكر، وسليمان) عنه به، بنحوه مختصراً.

الوجه الثامن: أبو إسحاق، عن الأسود، وعلقمة، ومسروق، وعبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/١٥٣/ح١٠١٧٦)، وابن منده في «الأمالي» (٤٥/ب)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/٣٤٨) من طريق عبد الملك ابن حسين، عنه به، نحوه.

الوجه التاسع: أبو إسحاق، عن الأسود بن هلال، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/١٥٣/ح١٠١٧٥)، وفي «الأوسط» (٦٨١١) من طريق شعيب بن إسحاق، عن سعيد بن أبي عروبة، عن خالد ابن ميمون، عنه به، مختصراً.

الوجه العاشر: أبو إسحاق، عن بكر بن ماعز، عن الرَّبيع بن خُثَيْم، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

=ابن الأصبهاني، لأن ابن أبي خيثمة يروي من طريقه، عن أبي بكر بن عياش كثيراً، والله أعلم.

أخرجه زاهر الشَّحَامي في «حديث السراج» (ج٤/٦٩/أ) من طريق محمد بن إسحاق السراج، عن أبي كريب محمد بن العلاء، عن إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن أبيه يوسف، عن جدّه أبي إسحاق به، بمعناه.

الوجه الحادي عشر: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المسند» (٤٢٦)، وابن حزم في «المحلى» (١٣٠/٤) من طريق يحيى بن آدم،

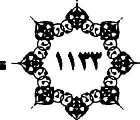
والبزار (١٦٠٩)، وابن حزم في «المحلى» (١٣٠/٤) من طريق معاذ بن معاذ،

والبزار أيضاً (١٦٠٩) من طريق أبي داود الطيالسي،

والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٦٨/١)، والخِلَعِي في «الفوائد المنتقاة» (٥/ب)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٧٧/٢) من طريق أبي بدر شجاع ابن الوليد،

والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٦٨/١) من طريق أبي الوليد الطيالسي، والأحوص بن جواب،

والشاشي (٣٥٥، ٤٢٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٧٧/٢)،



وفي «السنن الصغرى» (٤٥٥)، وفي «المعرفة» (٣٨٥٠) من طريق إسحاق بن منصور السَّلُولِيِّ،

والشاشي (٤٣١) من طريق علي بن الجعد،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٥٠/ح١٠١٧٢)، والزهري في «حديثه» (٦٢٣) من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٥٠/ح١٠١٧٢) من طريق معاوية بن عمرو، وأبي غسان مالك بن إسماعيل،

والدارقطني في «السنن» (١/٣٥٧/ح٤) من طريق حميد الرُّؤاسِيِّ،

وابن بَشْرَان في «الأمالي» (٣١٧) من طريق أبي جعفر النُّفَيْلِيِّ،

وابن حزم في «المحلى» (٣/٢٧٥) و(٤/١٣٠) من طريق أبي نعيم الفضل،

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/١٧٧)، وفي «السنن الصغرى» (٤٥٥) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم،

كلهم (يحيى، ومعاذ، والطيالسي، وشجاع، وأبو الوليد، والأحوص، وإسحاق، وعلي، وأحمد، ومعاوية، ومالك، وحميد، والنُّفَيْلِيُّ، وأبو نعيم، وهاشم) عن زهير.

والبزار (١٦١٠)، والشاشي (٤٣٠) من طريق عبيد الله بن موسى،



والشاشي (٣٥٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٧٧/٢)، وفي «المعرفة» (٣٨٥٠) من طريق إسحاق بن منصور السَّلُولِيِّ[(١)]،

كلاهما (عبيد الله، وإسحاق) عن إسرائيل.

كلاهما (زهير، وإسرائيل) عنه به، وكلهم ذكر حديث التكبير، والتسليم إلا في رواية أبي بدر عند الطحاوي، وابن الجعد عند الشاشي فليس فيها حديث التكبير، وزاد زهير في عامة الروايات ذكر فعل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ومثله رواية إسرائيل عند الطحاوي، والشاشي، والبيهقي.

وعلقه الدارقطني عن محمد بن جابر، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني عشر: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ق/١٧٥/ب) عن أبي نعيم، والبغوي في «الجعديات» (٢٢٦/٢/ح٢٥٢٥) عن علي بن الجعد،

---

(١) وقعت رواية عند الشاشي (٤٢٩) هكذا: «حدثنا أبو عمرو أحمد بن حازم بن أبي غرزة، نا إسحاق بن منصور أبو عبد الرحمن السَّلُولِيُّ، نا شريك، وزهير»، ويظهر لي أن ذكر شريك سبق قلم أو غلط من أحد ما، فالشاشي رواه قبل (٣٥٥) عن ابن أبي غرزة به فقال: «عن إسرائيل، وزهير»، وكذا رواه أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم الشَّيْبَانِيُّ الكوفي عند البيهقي في «السنن»، «المعرفة»، وعلي بن عبد الرحمن بن ماتي الكوفي عند البيهقي في «الشعب».

كلاهما (أبو نعيم، وعلي) عن زهير.

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٢٦٨) من طريق عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل.

كلاهما (زهير، وإسرائيل) عنه به، وذكر ابن الجعد حديث التكبير والتسليم، وأحال ابن أبي خيثمة على لفظ فيه ذكر التسليم فقط، ورواية إسرائيل بالتسليم فقط.

وعلقه عن محمد بن الحسن، عن يونس ولم أقف عليه.

الوجه الثالث عشر: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن الجراح بن مليح عنه به، ولم أقف عليه.

الوجه الرابع عشر: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه المَخْلَدِيُّ في «الفوائد المنتخبة» (٢١٤/ب) ـ ومن طريقه الشَّحَامي في «حديث السراج» (ج١٠/١٨٩/أ) ـ من طريق شجاع بن الوليد، ويحيى القطان، عن زهير، عنه به.

الوجه الخامس عشر: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن



علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ق/١٧٥/ب) عن أبي نعيم، عن زهير، عنه به، وفيه ذكر التسليم فقط.

الوجه السادس عشر: أبو إسحاق، عن البراء رضي الله عنه.

أخرجه ابن شاهين في «الأفراد» (٧٧) من طريق هشيم، حدثنا العوام ابن حَوْشب، عنه به، مختصراً.

الوجه السابع عشر: أبو إسحاق مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ق/١٧٥/ب) عن محمد بن سعيد ابن سليمان ابن الأصبهاني، عن شريك، عنه به، مختصراً.

دراسة الاختلاف:

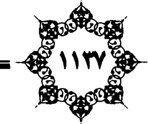
اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ شريك النَّخَعِيُّ، فروى عنه الوجه الأول:

إسحاق الأزرق، وهو ثقة ممن سمع منه قديماً قبل أن يلي القضاء، وحديثه عنه صحيح[1]، فهذا محفوظ عن شريك.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢/٤٩٦/ت٣٩٥).



وروى عن شريك الوجه السابع عشر:

محمد بن سعيد بن سليمان ابن الأصبهاني، ثقة ثبت[1]، وطبقته مترددة بين من سمع منه قديماً ومن سمع منه متأخراً، ولم أقف على نص يرجح أحدهما، ومع أنه محفوظ عن شريك فالأول أصح لأنه من قديم حديثه، ولعدم المتابع لشريك على الإرسال، فلعل شريكاً شك في إسناده أو نسي شيئاً منه فأرسله.

٢ـ إسرائيل، فروى عنه الوجه الثاني:

هاشم بن القاسم، وأبي أحمد محمد الزُّبَيْري، وحسين بن محمد المروزي، وعبد الله بن رجاء، والنَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ، وهؤلاء ثقات تقدموا مراراً إلا:

ـ هاشم بن القاسم الليثي، ثقة ثبت[2].

وروى عن إسرائيل الوجه الثالث:

أسد بن موسى، ثقة تقدم مراراً.

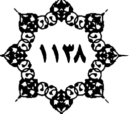
وروى عن إسرائيل الوجه الحادي عشر:

ـ عبيد الله بن موسى، تقدم مراراً، وهو أوثق أصحابه.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٧٢/ت٥٢٤٤).

(٢) السابق (٣٠/١٣٠/ت٦٥٤٠).



ـ إسحاق بن منصور السَّلُولِيُّ، صدوق.

وروى عن إسرائيل الوجه الثاني عشر:

عبيد الله بن موسى، فهذا أيضاً محفوظ.

والمحفوظ عن إسرائيل الرواية عن جدّه، عن أبي الأحوص، وأما عن الأسود فقد ضبط عبيد الله عن إسرائيل زيادة: عبد الرحمن بن الأسود في الإسناد عن أبي إسحاق، وهو أوثق الرواة عن إسرائيل، وزيادته دالة على حفظه فقوله أرجح.

وأما قول الجماعة عن إسرائيل فالظاهر ـ والله أعلم ـ أنهم سلكوا جادة مشهورة عن أبي إسحاق فكثيراً ما يروي عن الأسود مباشرة، ويروي عن ابنه عبد الرحمن بن الأسود عنه، ولاشك أن قول الزائد هنا أولى لاسيما وليس في الطرق تصريح أبي إسحاق بالسماع من الأسود، وإفراد الأسود بالذكر كما فعل أسد بن موسى أشد وهماً ـ في نظري ـ مِنْ وَهْمِ مَنْ ذكر أبا الأحوص والأسود جميعاً.

٣ـ زهير بن معاوية، فروى عنه الوجه الحادي عشر:

يحيى بن آدم، ومعاذ بن معاذ، وأبو داود الطيالسي، وشجاع بن الوليد، وأبو الوليد الطيالسي، والأحوص بن جواب، وإسحاق السَّلُولِيُّ، وعلي بن الجعد، وأحمد بن عبد الله بن يونس، ومعاوية بن عمرو، ومالك

ابن إسماعيل، وحميد بن عبد الرحمن الرُّؤاسِيُّ، وأبو جعفر النُّفَيْلِيُّ، وأبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، وهاشم بن القاسم.

وهؤلاء في الجملة ثقات تقدموا إلا:

١ـ معاذ بن معاذ العَنْبَري، ثقة ثبت[١].

٢ـ الأحوص بن جواب الضَّبِّيَّ، صدوق[٢].

٣ـ معاوية بن عمرو الأَزْدِيَّ، ثقة[٣].

فهذا الوجه محفوظ عن زهير.

وروى عنه الوجه الثاني عشر:

أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ ـ من رواية ابن أبي خيثمة عنه ـ وعلي بن الجعد، فهذا محفوظ أيضاً، وغاية ما فيه الاقتصار على رواية عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، فلا يخالف هذا رواية الجماعة عن زهير.

وروى عن زهير الوجه الرابع عشر:

شجاع بن الوليد، ويحيى القطان، وهذا الوجه مقتضاه أن يكون الحديث عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن، عن ابن مسعود، وعن

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٨/١٣٢/ت٦٠٣٦).

(٢) السابق (٢/٢٨٨/ت٢٨٦).

(٣) السابق (٢٨/٢٠٧/ت٦٠٦٤).



أبي إسحاق، عن علقمة، عن ابن مسعود، وهذا خلاف رواية الجماعة عن زهير في الوجه الحادي عشر، وهو خلاف المحفوظ عنه، والظاهر أنه وهم، ولا أدري ممن هو، ومحتمل أن يكون من زهير.

وروى عن زهير الوجه الخامس عشر:

أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، وغاية ما فيه الاقتصار على رواية عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، فلا يخالف هذا رواية الجماعة عن زهير المتقدمة في الوجه الحادي عشر.

فالمحفوظ عن زهير الرواية على الوجه الحادي عشر لأنه قول الجماعة عنه، والرواية على الوجه الثاني عشر، والخامس عشر لا تخالفها.

فأما الخلاف على أبي إسحاق، **فالوجه الأول رواه عنه:**

سفيان الثَّوْري، ومعمر، وعمر الطَّنَافِسِيُّ، وزائدة بن قدامة، والحسن، وعلي ابنا صالح، وأبو الأحوص، وشريك ـ في المحفوظ عنه ـ والحسين بن واقد، وهؤلاء تقدموا مراراً إلا:

١ـ عمر بن عبيد الطَّنَافِسِيَّ، وهو ثقة[١].

٢ـ زائدة بن قدامة الثَّقَفِيَّ، ثقة ثبت، وهو ممن سمع منه بأَخَرَةٍ[٢].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢١/٤٥٤/ت٤٢٨٢).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/٦١٣)، «تهذيب الكمال» (٩/٢٧٣/ت١٩٥٠).



فهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

إسرائيل بن يونس، وتقدم أن الأرجح عنه في رواية الأسود زيادة عبد الرحمن، وأما الرواية عن الأسود دون واسطة فمرجوحة والله أعلم.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

يونس بن أبي إسحاق، وليس بالقوي في حديث أبيه، وخالفه ابنه إسرائيل بن يونس، وزهير فزادا: عبد الرحمن بن الأسود بينهما وقولهما أثبت.

وروي هذا من طريق إسرائيل وهو مرجوح عنه كما سبق.

وروى الوجه الرابع عن أبي إسحاق:

الحسين بن واقد، صدوق ربما وهم كما تقدم مراراً، وقد تفرد حسين في هذا الوجه بذكر السماع بين أبي إسحاق، وشيوخه الثلاثة في هذا الوجه ولا يحفظ ذكر السماع إلا من طريقه، وهذا ما لا يحتمل لمثله، أما روايته من طريق أبي الأحوص فقد توبع عليها كما سبق في الوجه ألأول، وروايته من طريق الأسود، وعلقمة فسيأتي ما يتعلق بهما في الوجهين السادس، والسابع فالرواية عنهما مباشرة وهمٌ؛ فأصحابها لم يضبطوا الإسناد عن أبي إسحاق.

وروى الوجه السادس عن أبي إسحاق:

إبراهيم بن طَهْمَان، تقدم مراراً وهو ثقة يغرب، وهذا الوجه فيه مثل

الذي قبله فهو غير محفوظ.

وروى الوجه السابع عن أبي إسحاق:

- أبو بكر بن عياش تقدم أن سماعه من أبي إسحاق ليس بالقوي، وأما هو فإن حدث من كتابه فثقة، وأما من حفظه فضعيف.

- سليمان بن قَرْم الضَّبِّيُّ، تقدم وهو شيعي سيء الحفظ، والراوي عنه: سعد بن محمد العوفي جهمي قال الإمام أحمد عنه: «لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه، ولا كان موضعاً لذاك»[1].

وهذا الوجه فيه مثل سابِقَيْه فهو غير محفوظ عنه.

وروى الوجه الثامن عن أبي إسحاق:

عبد الملك بن حسين النَّخَعِيُّ، أبو مالك الواسطي، منكر الحديث[2]، وهذا الوجه غير محفوظ، وقد قال أبو نعيم الأصبهاني بعد روايته هذا الوجه: «لم يروه عن أبي إسحاق مجموعاً هكذا إلا أبو مالك عبد الملك بن الحسين النَّخَعِيُّ»، فهذا غير محفوظ.

وروى الوجه التاسع عن أبي إسحاق:

خالد بن ميمون الخراساني، لا بأس به[3]، والرواية عنه من طريق

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/١٢٦).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣٤/٢٤٧/ت٧٥٩٩).

(٣) «الجرح» (٣/٣٥٢).



شعيب بن إسحاق الأموي، عن سعيد بن أبي عروبة، عن خالد.

وشعيب ثقة لكن سماعه من سعيد بعد اختلاطه سنة ١٤٤[1]، وقد تفرد به كما نص عليه الطبراني في «المعجم الأوسط».

وعلق الدارقطني أن إبراهيم بن طَهْمَان قد خالف شعيباً في روايته عن سعيد، عن خالد بن ميمون فقال: عن الأسود بن يزيد، بخلاف قول شعيب: عن الأسود بن هلال، والأقرب أن هذا الغلط إنما هو من سعيد بن أبي عروبة بسبب اختلاطه، فذكر الأسود بن هلال غير محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى الوجه العاشر عن أبي إسحاق:

يوسف بن إسحاق، وهو ثقة تقدم مراراً، أما ابنه إبراهيم - ففيه ضعف، لكن حديثه عن أبيه خاصة حسن وقد تقدم أيضاً[2]، وهذا الوجه لم أقف عليه إلا من طريق محمد بن إسحاق السراج، عن أبي كريب محمد ابن العلاء، عن إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن أبيه يوسف، عن جدّه أبي إسحاق، فيشبه - والله أعلم - أنه حديث آخر ليس هو حديث الجماعة عن أبي إسحاق.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٢/٥٠١/ت٢٧٤٢).

(٢) انظر: (ص٧٤٣).

وروى الوجه الحادي عشر عن أبي إسحاق:

زهير، وإسرائيل، وقد تقدم في دارسة الاختلاف عليهما أنه محفوظ عنهما، ومحفوظ عن أبي إسحاق.

وروى الوجه الثاني عشر عن أبي إسحاق:

زهير؛ وهو محفوظ عنه، وغاية ما فيه ـ كما سبق ـ الاقتصار على رواية عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه.

وروى الوجه الرابع عشر عن أبي إسحاق:

زهير، تقدم في دراسة الاختلاف عليه أنه وهم، فهو غير محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى الوجه الخامس عشر عن أبي إسحاق:

زهير أيضاً، وتقدم أن غاية ما فيه الاقتصار على رواية عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، فهو محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى الوجه السادس عشر عن أبي إسحاق:

العوام بن حَوْشب الشَّيْبَانِيُّ الواسطي، ثقة ثبت[1]، وقال ابن شاهين بعد تخريجه هذا الوجه: «وهذا حديث غريب من حديث العوام بن حَوْشب، لا أعلم رواه عنه إلا هشيم، وهو يغرب عن العوام»، فالرواية غريبة من

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٢٧/ت٤٥٤١).



حديث العوام، ومن حديث أبي إسحاق.

ولو صح هذا إلى العوام فإنه غريب عن أبي إسحاق، وذلك أن العوام لم يتابع عليه، والحفاظ من أصحاب أبي إسحاق قد رووه من مسند ابن مسعود رضي الله عنه، ولم يذكر العوام بملازمة لأبي إسحاق حتى يحتمل له هذا التفرد الشديد، فلعلَّهُ أو هشيماً سلك جادة أسهل فقال: عن البراء رضي الله عنه[1].

وروى الوجه السابع عشر عن أبي إسحاق:

شريك النَّخَعِيُّ، وتقدم في دراسة الاختلاف عليه أن إرساله الحديث لم يتابعه عليه أحد من أصحاب أبي إسحاق، والظاهر أن التقصير بالإسناد منه.

فيتلخص مما سبق أن أبا إسحاق روى الحديث عن أبي الأحوص عوف ابن مالك الجُشَمِيِّ، وعن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النَّخَعِيِّ، عن أبيه، وعلقمة بن قيس النَّخَعِيِّ.

فأما حديثه عن أبي الأحوص فقد حفظه عنه:

سفيان الثَّوْري، وإسرائيل بن يونس، وشريك، والحسن، وعلي ابنا

---

(١) فائدة: قال عبد الله بن أحمد في «العلل» (٥٢٥١): «سئل عن حديج أخي زهير، قال: ليس لي بحديثه علم، قيل: إنه يحدث عن أبي إسحاق، عن البراء: أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه، وعن يساره، فقال: هذا منكر»، وانظر: علل المروذي (٢٣١).

صالح، وأبو الأحوص، وعمر الطَّنَافِسِيُّ، وزائدة بن قدامة، ومعمر بن راشد، والحسين بن واقد.

وهؤلاء فيهم حفاظ أصحابه، ولم يُختلف عليه في الرواية عن أبي الأحوص مباشرة دون إدخال أحدٍ بينهما في كل الطرق عنه.

وأما روايته عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقمة فهذا ـ كما تقدم ـ المحفوظ عنه، وحُفظ عنه الرواية عنهما مفرقين: عن عبد الرحمن، عن أبيه، وعن عبد الرحمن، عن علقمة.

وبعض الرواة لم يُحكم حِفْظَ عبد الرحمن، فصار يرويه عن الأسود أو علقمة دون واسطة، وكنت أميلُ إلى احتمال أن يكون هذا تدليساً من أبي إسحاق، لكن بعد التأمل ترجح لي أنه خلاف الراجح عنه كما سبق في الاختلاف على إسرائيل.

والدارقطني رحمه الله لم يرجح في كلامه على الاختلاف هنا شيئاً، لكنه لما خرج الحديث في «السنن» (١/ ٣٥٧) عن عبد الرحمن، عن الأسود، وعلقمة قال: «اختلف على أبي إسحاق في إسناده، ورواه زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه، وهو أحسنها إسناداً»، ونقل هذا عنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ١٧٧).



والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن أحسنها طريقان:

١ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

وأما تفريق رواية عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه تارة، أو عن علقمة تارة؛ فلا يَعيب الحديث بعد كونه محفوظاً عنه جَمْعُهُما، وتفريقهما محمولٌ إما على التفنن في الرواية، أو الاختصار منه أو من الرواة عنه.

والحديث على الوجه الأول فيه أبو الأحوص عوف بن مالك الجُشَمِيُّ، ثقة تقدم مراراً، وهو من شيوخ أبي إسحاق المعروفين، وصحح الترمذي رحمه الله حديثه فقال: «حسن صحيح».

وعلى الوجه الثاني فيه عبد الرحمن بن الأسود النَّخَعِيُّ، وهو ثقة[1]، أما الأسود، وعلقمة فمن الثقة والشهرة والصحبة لابن مسعود رضي الله عنه بالمحل الذي لا يخفى، وسماع بعضهم من بعضٍ معروف مشهور.

وبقي في البحث أمران:

الأول: حديث أبي إسحاق، عن بكر بن ماعز، عن الرَّبيع بن خُثَيْم، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً، الأقرب عندي ـ كما تقدم ـ أنه حديث آخر لا

(١) «تهذيب الكمال» (١٦/٥٣٠/ت٣٧٥٨).

علاقة له بحديث الجماعة المرفوع، وسند هذا الموقوف صحيح.

الثاني: كان شعبة رحمه الله ينكر حديث أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال الإمام أحمد رحمه الله: «حدثنا يحيى بن سعيد سمعته يقول: كان شعبة ينكر حديث أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله في التسليم عن يمينه وعن شماله، وكان ينكر حديث حماد، عن إبراهيم، عن عبد الله مرفوع»[(١)].

وفي موضع آخر قال: «حدثنا يحيى القطان قال: كان شعبة ينكر القنوت في الوتر وفي الفجر - فيما أعلم؛ يحيى يقول - وكان ينكر - يعني: شعبةَ - التسليمَ عن عبد الله؛ عن إبراهيم، وأبي إسحاق»[(٢)]، والرواية قبلها تبين معنى هذه.

وكذلك نقله أبو داود السِّجِسْتاني رحمه الله[(٣)] فقال: «شعبة كان ينكر هذا الحديثَ: حديثَ أبي إسحاق»[(٤)].

---

(١) «العلل» (٥٣٢).

(٢) السابق (٤٦٨٢).

(٣) «السنن» (١/ ٦٠٩).

(٤) وقع بعده بين معقوفين جملة: «أن يكون مرفوعاً»، وهذه الجملة ليست في طبعة عوامة (٢/ ٦٢) ولم يشر إلى شيئ يتعلق بها في النسخ، وفي طبعة الرسالة (١/ ٢٣٩) أشاروا إلى إثباتها من نسخةٍ لرواية ابن داسه أشار ناسخها إلى أنها زيادة من رواية ابن الأعرابي، =

وقال ابن رجب رحمه الله: «قد اختلف في إسناده على أبي إسحاق على أقوالٍ كثيرةٍ، وفي رفعه ووقفه، وكان شعبةُ ينكر أن يكون مرفوعاً»[1].

فيتلخص مما تقدم أن شعبة كان ينكر رفع الحديث عن عبد الله سواء طريق أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، أو طريق حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم النَّخَعِيِّ.

ومحل البحث هنا حديث أبي إسحاق[2]، والاختلاف عليه كثير كما تقدم، لكني لم أقف على الموقوف من رواية أبي إسحاق إلا الوجه الذي تقدم عن بكر بن ماعز، وباقي الطرق عنه كلها مرفوعة، ولا يصلح ـ في نظري ـ أن إنكار شعبة متعلق بمن رواه عن أبي إسحاق مرفوعاً لأنهم كثير وفيهم ثقات أصحابه كالثَّوْري، وإسرائيل، وزهير، فلاشك في حفظ الرفع عنه، لكن إنكار شعبة ـ والله أعلم ـ متعلق بأبي إسحاق نفسه، فكأنه يُغَلِّطُهُ في رفع الحديث، ويرى أنه موقوف.

هذا ما فهمته من قول شعبة إلا أني لم أجد من خالف أبا إسحاق في الرفع عن أبي الأحوص، فيبقى الأمر على قبول قوله حتى يبين الغلط لأنه

=فكأنه ـ والله أعلم ـ زاداها من رواية ابن الأعرابي وليست في الأصل من رواية ابن داسه، والحافظ المزي لم يذكر قول أبي داود بجملته، انظر: «التحفة» (١٣/٧، ١٢٤).

(١) (٥/٢٠٦).

(٢) انظر عن حديث حماد: البزار (١٦٣٤).

حافظ، وتقدم تصحيح الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ طريق أبي الأحوص، فإن سُلم الغلط في حديثه عن أبي الأحوص ففي روايته عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقمة غنيةٌ، قال العقيلي رَحِمَهُ اللَّهُ: «والأسانيد صحاح ثابتة في حديث ابن مسعود في تسليمتين»[1]، وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي التسليمتين حديث ابن مسعود ثابت صحيح، رواه عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقه، عن عبد الله..»[2].

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن طريق أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقمة، عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، صحيح مرفوعاً.



(١) «الضعفاء» (١/ ١٧٨).

(٢) «التمهيد» (١١/ ٢٠٧).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الأسود، ومسروق، عن عبد الله رضي الله عنه قال: «من شاء قاسَمْتُهُ أن سورة النساء القصرى نزلت بعد [البقرة]».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه زهير، عن أبي إسحاق، عن الأسود، ومسروق، وعبيدة.

وخالفه علي بن عَابِس، فرواه عن أبي إسحاق، عن الأسود، وعبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله رضي الله عنه، وزهير أثبت وحديثه أولى.

وقال شريك: عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله رضي الله عنه»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن الأسود، ومسروق، وعَبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن الأسود، وعبد الرحمن، عن عبد الله رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله رضي الله عنه.

(١) «العلل» (٥/١٨/س٦٨٥) وما بين المعقوفين تصحيح من روايات الحديث، وفي المخطوطة: «المائدة».

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الأسود، ومسروق، وعَبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥٧١٧، ١١٦٠٤)، وفي «المجتبى» (٣٥٢٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/٣٨٤/ح٩٦٤٤) من طريق زهير بن معاوية، عنه به، ولفظ النسائي: عن عبد الله رضي الله عنه: «أن سورة النساء القصرى نزلت بعد البقرة»، ولفظ الطبراني أطول منه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الأسود، وعبد الرحمن، عن عبد الله رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن علي بن عَابِس عنه به، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١١٦٠٥) من طريق عمرو بن عون، عن شريك، عنه به، أطول منه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، **فرواه عنه على الوجه الأول:** زهير، وهذا محفوظ عن أبي إسحاق.



ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثالث:

شريك، ويرويه عن شريك: عمرو بن عون، ثقة حجة، وهو واسطي سكن البصرة إلا أن ابن سعد، وحاتم بن الليث الجوهري حكيا وفاته بواسط سنة خمس وعشرين ومئتين[1]، وبالنظر إلى طبقته فإنه أصغر ممن نص أهل العلم على قدم سماعهم من شريك، واحتمال تقدم سماعه قريب لأمرين:

١ـ أنه واسطي، وإنما صح سماع بعض الرواة من شريك لما سمعوا منه بواسط قبل أن يلي القضاء بالكوفة.

٢ـ أن وفاته ليست بعيدة من هؤلاء فإن أكثرهم توفي بعد المئتين إلى عشر ومئتين، وقد سمع من شريك من تأخر حتى بعد الثلاثين ومئتين كأبي بكر بن أبي شيبة ومن في طبقته.

فالذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن رواية عمرو، عن شريك من قديم حديثه، وعليه فهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق؛ لأن شريكاً ـ كما تقدم ـ إذا كانت الرواية من قديم حديثه فهو مقدم في أبي إسحاق.

والدارقطني ﷺ رجح رواية زهير في مقابل الوجه الذي رواه علي بن عَابِس، فقال: «وزهير أثبت، وحديثه أولى»، وعلي إن صحت الرواية إليه فإنه ضعيف كما تقدم فلا يشتغل بخلافه لزهير ونحوه من الثقات.

---

(١) «الطبقات» (٣١٦/٧)، «تهذيب الكمال» (١٨٠/٢٢).

ولم يظهر لي وجه عدم اعتداد الدارقطني بمتابعة شريك لعلي بن عَابِس على ذكر عبد الرحمن بن يزيد، فإنه لو لم يحكها لأمكن القول باحتمال عدم الوقوف عليها أو نسيانها عند ذكر الاختلاف، وملاحظ أنه علياً ليس في روايته ـ إن صحت ـ ما ينفرد به، فالرواية عن الأسود تابعه عليها زهير، والرواية عن عبد الرحمن تابعه عليها شريك، فليست منكرة.

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن كلا الوجهين الأول، والثالث محفوظ عن أبي إسحاق لأن كلا الراويين غير مدفوع في السَّبِيْعِيِّ، بل هما من الأثبات فيه، وقد سوى ابن معين بينهما في الرواية عنه كما تقدم في ترجمتهما.

وأبو إسحاق مكثر في الرواية يحتمل له أخذ الحديث من غير واحد، وحديث أبي إسحاق عن الأسود، وعبد الرحمن بن يزيد النَّخَعِيِّ، ومسروق في الصحيحين، وسماعه من صحيح[1]، ولم أقف على من نفى سماعه منه.

وشيوخ أبي إسحاق أئمة ثقات مشهورون.

الحكم على الحديث:

حديث أبي إسحاق عن شيوخه الأربعة، عن عبد الله رضي الله عنه صحيح.

---

(١) سنن الدارمي، كتاب الفرائض، باب قول ابن مسعود في الجَدِّ (٢٩٦٩).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الأسود، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه في النهي عن الحجر والروثة في الاستنجاء.

فقال: «... ورواه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، عن عبد الرحمن بن الأسود، واختلف على أبي إسحاق، والاختلاف عنه [مذكور][1] فيما بعد...

ذكر الخلاف على أبي إسحاق في ذلك:

روى هذا الحديث أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه فيه اختلافاً شديداً:

فرواه زهير بن معاوية، وأبو حماد الحَنَفِيُّ، وأبو مريم، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله رضي الله عنه.

وتابعهما شريك ـ من رواية الحِمَّانِيِّ عنه ـ وزكريا بن أبي زائدة ـ من رواية ابنه يحي عنه ـ واختلف عن يحي، واختلف عن زكريا، وشريك.

ورواه يزيد بن عطاء، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

---

(١) في المطبوع: «مذكورة».

ورواه عمار بن رُزيق، ووَرْقاء بن عمر، ومعمر بن راشد، وسليمان ابن قَرْمٍ، وإبراهيم الصائغ، وعبد الكبير بن دينار الصائغ، وأبو شيبة إبراهيم بن عثمان، ومحمد بن جابر، وصباح بن يحي المُزَنِيُّ، ورَوْحُ بنُ مُسَافِرٍ، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

وكذلك روي عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

وكذلك قال عباد بن ثابت القَطَوَاني، وخالد العبد: عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

وكذلك قال إسحاق الأزرق، عن شريك.

ورواه أبو أحمد الزُّبَيْري، وعبيد الله بن موسى، وعيسى بن جعفر القاضي الرازي، ووكيع بن الجراح، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

ورواه الحميدي، عن ابن عيينة، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد.

وخالفه زيد بن المبارك الصنعاني، ومحمد الجَرْجَرائي وغيرهما، فرووه عن ابن عيينة، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله رضي الله عنه؛ لم يذكر فيه إسرائيل.



وكذلك رواه الفضل بن موسى السِّيْناني، عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله رضي الله عنه.

وخالفه عبد الرحيم بن سليمان، وإسحاق الأزرق، وإسماعيل ابن أبان، فرووه عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

واختلف عن يحي بن زكريا بن أبي زائدة في روايته لهذا الحديث عن أبيه:

فقال سهل بن عثمان: عن يحي بن زكريا، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن ـ ولم ينسبه ـ عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

وقال مِنْجَاب: عن يحي بن زكريا، عن أبيه، [عن أبي إسحاق][1]، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله رضي الله عنه.

وقيل: عن مِنْجَاب، عن يحي، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه، فلم يذكر بين أبي إسحاق، وبين الأسود أحداً.

وروي عن ابْنَيْ صالح بن حي، ومالك بن مِغْوَلٍ، ويوسف بن أبي إسحاق، وحُدَيْج بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن

(١) زيادة لابد منها، فالدارقطني رحمه الله سيسند هذا الطريق فيما يأتي (٥/٣٦/ح٤٣) بزيادة أبي إسحاق كما علقها هنا، لكن سقط من الإسناد ذكر الأسود، فالتصحيح من مجموع الموضعين.



عبد الله رضي الله عنه.

وكذلك قال مِنْجَاب: عن شريك، عن أبي إسحاق، عن الأسود.

وكذلك قال سلمة بن رجاء: عن زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن الأسود.

واختلف عن يونس بن أبي إسحاق في روايته لهذا الحديث عن أبيه:

فقال هارون بن عمران: عن يونس، عن أبيه، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

وقال الحسن بن قتيبة: عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن أبي عبيدة، وأبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

فأشبه أن يكون القولان عن يونس بن أبي إسحاق صحيحين.

ورواه أبو سنان سعيد بن سنان، عن أبي إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن عبد الله رضي الله عنه»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على عشرة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن الأسود، عن

(١) «العلل» (٥/١٨/س٦٨٥).



عبد الله رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن الأسود، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

٥ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله رضي الله عنه.

٦ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

٧ـ أبو إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

٨ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، وأبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

٩ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه(١).

١٠ـ أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن عبد الله رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه البخاري (١٥٦)، والطيالسي (٢٨٥)(٢) ـ ومن طريقه الإمام

---

(١) هذا الوجه ساقه لما أسند الأوجه ولم يذكره في الجواب وسيأتي في التخريج.

(٢) حدّث به الطيالسي فأسقط ذكر الأسود، وقال أبو بشر يونس بن حبيب عقبه: «أظن غير=

أحمد (٤٠٥٦)، والبزار (١٦٤٦) ـ وابن أبي شيبة (١/٢٨١/ح٤٢٤)، والإمام أحمد (٣٩٦٦)، وابن ماجه (٣١٤)، والبزار (١٦٤٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤٣)، وفي «السنن» (٤٢)، وأبو يعلى (٥١٢٧، ٥٣٣٦)[1]، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٩٦)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٢٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٧٤/ح٩٩٥٣)، والدارقطني في «العلل» (٥/٢٧، ٢٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٠٨، ٢/٤١٣)، وفي «الخلافيات» (٣٧٣، ٣٧٤) من طريق زهير بن معاوية.

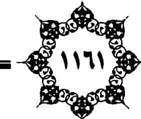
والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٧٤/ح٩٩٥٤) من طريق يحيى الحِمَّانِيِّ، عن شريك النَّخَعِيِّ.

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٧٤/ح٩٩٥٥)، والدارقطني في «العلل» (٥/٣٦/ح٤٢) من طريق سهل بن عثمان،

والدارقطني في «العلل» (٥/٣٦/ح٤٣) من طريق يحيى بن محمد

=أبي داود يقول: عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه»، فلعله نسيان من الطيالسي حين حدَّث به تلك المرة، ورواية أحمد، والبزار من طريقه بإثبات الأسود.

(١) في هذا الموضع شك الحسن بن موسى الأشيب في الحديث فقال: «ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود أراه: عن عبد الله» فأسقط ذكر الأسود، والعبرة بقول الجماعة عن زهير.



الذُّهْلي، عن مِنْجَاب[1]،

كلاهما (سهل، ومِنْجَاب) عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن أبيه زكريا.

والدارقطني في «العلل» (٥/٢٨) من طريق أحمد بن محمد بن يحيى القطان، عن يحيى بن آدم، عن أبي حماد مُفَضَّلِ بن صدقة الحَنَفِيِّ.

وعلقه البخاري (١/٢٥٦) مجزوماً به عن إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، عن أبيه، ولم أقف عليها مسندة، وبيض لها في «التغليق» (٢/١٠٢)، وفي «الفتح» (١/٢٥٨).

خمستهم (زهير، وشريك، وزكريا، ومفضل، ويوسف) عنه به، ولفظ البخاري: عن عبد الله ﵁ قال: «أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثة فأتيته بها، فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال: هذا ركس»، والباقون مثله إلا الطيالسي، وأبو يعلى فعندهما: «رجس»، ولفظ ابن المنذر مختصر، ولم يسق الدارقطني لفظ زكريا، وأبي حماد.

وعند الجميع أن أبا إسحاق قال: «ليس أبو عبيدة ذكره؛ لكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه»، وعند الطيالسي: «لكنه عبد الرحمن».

---

(١) سقط ذكر الأسود من الإسناد في هذا الموضع كما نبهت عليه (ص١١٦٨).



وعلقه الدارقطني عن أبي مريم الحَنَفِيِّ ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن الأسود، وعلقمة، عن عبد الله ﵁.

أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٢٢) عن إبراهيم بن أبي داود سليمان الْبُرُلُّسي،

والدارقطني في «العلل» (٥/٢٨) من طريق أحمد بن حماد بن مسلم التُّجِيْبِيِّ،

كلاهما (إبراهيم، وأحمد) عن زهير بن عباد،

والدارقطني في «العلل» (٥/٢٩) من طريق عثمان بن سعيد المُرِّيِّ،

كلاهما (زهير، وعثمان) عن يزيد بن عطاء، عنه به، نحوه، ولم يسق الطحاوي اللفظ وفي روايته سقط ذكر عبد الرحمن بن الأسود[1].

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله ﵁.

أخرجه الإمام أحمد (٤٣٠٠)، والبزار (١٦٠٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/٣٥٠/ح٣١٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٧٣/ح٩٩٥١)، والدارقطني في «السنن» (١/٥٥/ح٥)، وفي «العلل» (٥/٢٩/ح١٧)،

(١) انظر أيضاً: «الإتحاف» (١٠/٣٤٩/ح١٢٩١٤).



والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٠٣)، وفي «الخلافيات» (٣٧٨) من طريق معمر.

والدارقطني في «السنن» (١/ ٥٥/ح٥)، وفي «العلل» (٥/ ٣١/ح٢٢) عن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بُهلول، عن جده إسحاق، عن أبيه بُهلول، عن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان.

والدارقطني في «العلل» (٥/ ٣١/ح٢٣) عن أبي إسحاق إسماعيل بن يونس بن ياسين المعروف بالشيعي، عن إسحاق بن أبي إسرائيل،

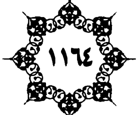
وأبو الحسن الحربي في «حديثه» (٤/ب) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ٧٠١) ـ عن أبي حفص عمر بن الحسن بن نصر الحلبي، عن محمد بن سليمان لوين،

كلاهما (إسحاق، ولوين) عن محمد بن جابر.

والدارقطني في «العلل» (٥/ ٣٢/ح٢٥)، والإِخْمِيْمِيُّ في «حديثه» (ج٢/ ٤/ب) من طريق رَوْحِ بنِ مُسَافِرٍ.

والدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٩) من طريق أحمد بن محمد بن يحيى القطان، عن يحيى بن آدم، عن عمار بن رُزيق.

وفي (٥/ ٢٩/ح١٤) عن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بُهلول، عن جده إسحاق، عن أبيه بُهلول، عن وَرْقاء بن عمر.



وفي (٥/٣٠/ح١٨) من طريق سعد بن محمد العوفي، عن سليمان بن قَرْم.

وفي (٥/٣٠/ح١٩) من طريق أبي يحيى محمد بن يحيى القَصْري، عن هاشم بن مخلد، عن أبي يحيى أيوب بن إبراهيم، عن إبراهيم بن ميمون الصائغ.

وفي (٥/٣١/ح٢٠) من طريق عبد الكبير بن دينار.

وفي (٥/٣٢/ح٢٤) من طريق إسماعيل بن محمد الكوفي، عن صباح ابن يحيى المُزَنِيِّ.

وفي (٥/٣٢/ح٢٦) من طريق عبد العزيز بن النعمان، عن شعبة.

وفي (٥/٣٢/ح٢٧، ٢٨) من طريق إسحاق الأزرق، عن شريك النَّخَعِيِّ.

كلهم (معمر، وإبراهيم، ومحمد، وروح، وعمار، ووَرْقاء، وسليمان، والصائغ، وعبد الكبير، وصباح، وشعبة، وشريك) عنه به، بنحوه وزاد معمر عند الجميع إلا البزار: «إنها ركس، ائتني بحجر»، وفي لفظ: «فائتني بغيرها»، وتابعه على الأخير أبو شيبة[1]، وانفرد إبراهيم

---

(١) ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/٢٥٧) أن عمار بن رُزيق تابع معمراً وأبا شيبة على هذا اللفظ ولم أقف عليه، فليُنظر، فإن صحت رجع الأمر إلى تغير حفظ أبي إسحاق.

الصائغ بذكر السماع من علقمة.

وعلقه الدارقطني عن عباد بن ثابت القَطَوَاني، وخالد بن عبد الرحمن العبد، عن إسرائيل، ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٥٥، ١٤/٢٢٣/ح١٨١٦٠)، والإمام أحمد (٣٦٨٥)، والترمذي في «الجامع» (١٧)، وفي «العلل الكبير» (١/٩٩)، والدارقطني في «العلل» (٥/٣٣/ح٢٩) من طريق وكيع،

والإمام أحمد (٤٤٣٥) من طريق حسين بن محمد،

والطوسي في «مختصر الأحكام» (١٦) من طريق يحيى بن آدم،

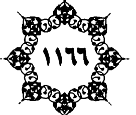
والشاشي (٩٢١)، والدارقطني في «العلل» (٥/٣٣/ح٣١) من طريق عبيد الله بن موسى،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٧٣/ح٩٩٥٢) من طريق عبد الله ابن رجاء،

والدارقطني في «العلل» (٥/٣٣/ح٣٠) من طريق عيسى بن جعفر،

وفي (٥/٣٣/ح٣٢) من طريق أحمد بن سنان القطان، عن أبي أحمد الزُّبَيْري،

وفي (٥/٣٧/ح٥٠) من طريق سلمة بن رجاء،



والبيهقي في «الخلافيات» (٣٧٧) من طريق أحمد بن خالد الوَهْبي،

تسعتهم (وكيع، وحسين، ويحيى، وعبيد الله، وعبد الله، وعيسى، والزُّبَيْري، وسلمة، والوَهْبي) عن إسرائيل.

والدارقطني في «العلل» (٥/ ٣٨/ح٥٣) من طريق محمد بن الحسن، عن يونس.

وفي (٥/ ٣٨/ح٥٤) من طريق زيد بن أخزم الطائي، عن أبي أحمد الزُّبَيْري، عن الثَّوْري.

وفي (٥/ ٣٨/ح٥٥) من طريق الصباح بن محارب، عن أبي سنان سعيد بن سنان.

أربعتهم (إسرائيل، ويونس، والثَّوْري، وأبو سنان) عنه به، نحوه إلا في رواية «الخلافيات» عن إسرائيل قال: «رجس»، ولم يسق الدارقطني لفظ الثَّوْري.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه الدارقطني في «العلل» (٥/ ٣٤/ح٣٣) من طريق عبد الله بن الزبير الحميدي[1]، عن ابن عيينة، عن إسرائيل.

(١) يلاحظ أن محقق «العلل» زاد في هذا الموضع: «محمد بن» فصار الراوي هو: أبو أحمد=



وفي (٥/٣٤/ح٣٤) من طريق زيد بن المبارك الصنعاني،

وفي (٥/٣٤/ح٣٥) من طريق محمد بن الصباح الجَرْجَرائي،

كلاهما (زيد، ومحمد) عن ابن عيينة.

وفي (٥/٣٤/ح٣٦) من طريق الفضل بن موسى، عن زكريا بن أبي زائدة.

ثلاثتهم (إسرائيل، وابن عيينة، وزكريا) عنه به، نحوه ولم يسق لفظ زكريا.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٧٥/ح٩٩٥٦) عن محمد بن عبد الله الحضرمي،

والدارقطني في «العلل» (٥/٣٥/ح٣٧) عن محمد بن القاسم بن زكريا[1]،

كلاهما (محمد الحضرمي، ومحمد بن القاسم) عن أبي كريب، عن

=الزُّبَيْري، وسفيان هو: الثَّوْري، وليس بجيد.

(١) سقط ذكر الأسود من الإسناد، وكذلك في طبعة الشيخ الدباسي (٢/٢٨٠)، والصواب زيادته بناء ما علقه عنه الدارقطني رحمه الله عند سياق الاختلاف.



عبد الرحيم بن سليمان،

والدارقطني في «العلل» (٥/٣٥/ح٣٩، ٤٠) من طريق إسحاق الأزرق،

وفي (٥/٣٥/ح٤١) من طريق إسماعيل بن أبان الغَنَوي،

ثلاثتهم (عبد الرحيم، وإسحاق، وإسماعيل) عن زكريا بن أبي زائدة، عنه به، بنحوه، ولم يسق الدارقطني لفظ إسماعيل، ويحيى بن زكريا.

الوجه السابع: أبو إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه الدارقطني في «العلل» (٥/٣٦/ح٤٥) من طريق أحمد بن الفرج الحِمْصِي، عن سلمة بن عبد الملك العَوْصِي، عن علي بن صالح.

وفي (٥/٣٦/ح٤٤) من طريق محمد بن عثمان، عن مِنْجَاب، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة،

وفي (٥/٣٧/ح٥٠) من طريق سلمة بن رجاء،

كلاهما (يحيى، وسلمة) عن زكريا.

وفي (٥/٣٦/ح٤٦) من طريق أبي جنادة، عن مالك بن مِغْوَلٍ، ويوسف بن أبي إسحاق.

وفي (٥/٣٦/ح٤٧، ٤٨) من طريق يحيى الحِمَّانِيِّ، عن حُدَيْج بن معاوية.



وفي (٥/٣٧/ح٤٩) من طريق محمد بن عثمان، عن مِنْجَاب، عن شريك.

ستتهم (علي، وزكريا، ومالك، ويوسف، وحديج، وشريك) عنه به، نحوه، ولفظ علي مختصر، ولم يسق لفظ مِنْجَاب، عن يحيى، ولا لفظ شريك.

وعلقه الدارقطني عن الحسن بن صالح ولم أقف عليه.

الوجه الثامن: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة وأبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

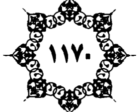
أخرجه الدارقطني في «العلل» (٥/٣٨/ح٥٢) من طريق محمد بن عيسى بن حيان، عن الحسن بن قتيبة، عن يونس، عنه به، نحوه إلا أنه شك فقال: «ركس أو رجس».

الوجه التاسع: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه الدارقطني في «العلل» (٥/٣٧/ح٥١) من طريق هارون بن عمران، عن يونس بن أبي إسحاق، عنه به، بنحوه.

الوجه العاشر: أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه العقيلي (٢/٦٠٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٧٥/ح٩٩٥٧)، وفي «المعجم الأوسط» (٥٦٣٧) من طريق الصباح بن محارب،



عن أبي سنان سعيد بن سنان، عنه به، وقال في لفظه عند الطبراني: «ألق الروثة فإنها ركس»، وزاد: «فتوضأ ولم يمس ماء».

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض الرواة عن أبي إسحاق وهم:

١ـ شريك النَّخَعِيُّ، فروى عنه الوجه الأول:

يحيى بن عبد الحميد الحِمَّانِيُّ، تقدم مراراً وهو متهم، ومع هذا فسماعه ليس من القديم.

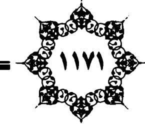
وروى عن شريك الوجه الثالث:

إسحاق بن يوسف الأزرق، ثقة تقدم مراراً، وسماعه من شريك قديم.

وروى عن شريك الوجه السابع:

مِنْجَاب بن الحارث التميمي، ثقة تقدم، إلا أن طبقته متأخرة بالنسبة لسماعه من شريك.

والصحيح من حديث شريك هو الوجه الذي رواه إسحاق، لأنه من قديم حديثه، والوجهان الباقيان وإن صحت عن شريك فليست من صحيح حديثه لتأخر سماع أو طبقة رواتها.



٢ـ زكريا بن أبي زائدة، فروى عنه الوجه الأول:

ـ يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ثقة حافظ تقدم مراراً، ورواها عنه مِنْجَاب بن الحارث التميمي ـ وهو ثقة تقدم ـ واختلف عليه:

فرواه يحيى بن محمد بن يحيى الذُّهْلي، الإمام الحافظ ابن الإمام الحافظ، عن مِنْجَاب على الوجه الأول، وخالفه محمد بن عثمان بن أبي شيبة فرواه عن مِنْجَاب على الوجه السابع بإسقاط عبد الرحمن، والأول أصح لأن يحيى الذُّهْلي أثبت من محمد بن عثمان[1].

وقد تابع الذُّهْليَّ: سهلُ بنُ عثمان الكِنْدِيُّ ـ وهو حافظ له غرائب[2] ـ فرواه عن يحيى إلا أنه ذَكَرَ عبدَ الرحمن مهملاً، وجاءت عنه رواية مَيَّزَه فيها فقال: ابن الأسود، أخرجها الطبراني من طريق عبد الله بن محمد بن العباس الأصبهاني ـ ولا بأس به[3] ـ فلعله كان يتردد فيه فإذا جزم به مَيَّزَهُ، وإذا شك ذكر عبد الرحمن مهملاً.

والمقصود هنا اتفاقهما على ذكر عبد الرحمن في الرواية عن يحيى بن زكريا، فقولهم مقدم على قول محمد ابن أبي شيبة بإسقاطه مع عدم المتابع له.

---

(١) انظر ترجمة يحيى في: «السير» (١٢/٢٨٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٢/١٩٧/ت٢٦١٨).

(٣) «طبقات أصبهان» (٣/٣٧١)، «ذكر أخبار أصبهان» (٢/٦٢)، وخرج حديثه أبو نعيم في «المستخرج» (٩٦، ٥٧١) وغيرها.

فالوجه الأول هو المحفوظ عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، أما المحفوظ عن أبيه فسيأتي.

وروى عن زكريا الوجه الخامس:

الفضل بن موسى السِّيْناني، ثقة ربما أغرب[1].

وروى عنه الوجه السادس:

- إسحاق الأزرق وقد تقدم.

- عبد الرحيم بن سليمان الكِنَاني، ثقة[2].

- إسماعيل بن أبان الغَنَوي، الكوفي، متروك الحديث بالإجماع[3].

وروى عنه الوجه السابع:

- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن مِنْجَاب، عن يحيى، وتقدم أنه مرجوح عن مِنْجَاب، ثم عن يحيى.

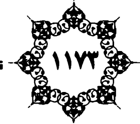
- سلمة بن رجاء التميمي، وهو صدوق ما لم ينفرد[4]، والرواية عنه جاءت من طريق أبي عبد الله محمد بن عمران بن موسى المروزي، عن يعقوب بن حميد بن كاسب، عنه، والمروزي لم أجد له ترجمة، ويعقوب

(١) «تهذيب الكمال» (٢٣/٢٥٤/ت٤٧٥٠).

(٢) السابق (١٨/٣٦/ت٣٤٠٧).

(٣) السابق (٣/١١/ت٤١٢).

(٤) السابق (١١/٢٧٩/ت٢٤٥١).



ضعيف[1]، فهذه الرواية لا تصح عن زكريا.

فأصح الأوجه عن زكريا الوجه الأول من رواية ابنه يحيى بن زكريا، لأنه أثبت وأحفظ من روى الحديث عن أبيه، ثم هو يروي عن أبيه فهذان وجهان لتقديمه على غيره.

وأما رواية الفضل السِّيْناني عن زكريا بحذف الأسود من الإسناد فقد أغرب بها عنه، وخالف جماعة الرواة عن زكريا فإنهم اتفقوا على ذكره.

٣ـ يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، تقدم مراراً، وروى عنه الوجه الأول:

إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، تقدم أن حديثه عن أبيه خاصة حسن.

وروى عنه الوجه السابع:

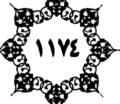
أبو جنادة، الظاهر ـ والله أعلم ـ أنه حصين بن مخارق بن وَرْقاء السَّلُولِيُّ، وهو متهم بوضع الحديث، فلا يحتج به.

٤ـ إسرائيل بن يونس، فروى عنه الوجه الرابع:

وكيع بن الجراح، وحسين بن محمد المروزي، ويحيى بن آدم،

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (١٥٥٠/٤)، «تهذيب الكمال» (٣١٨/٣٢/ت٧٠٨٦).



وعبيد الله بن موسى، وعبد الله بن رجاء، وعيسى بن جعفر، وأبو أحمد الزُّبَيْري، وسلمة بن رجاء، وأحمد بن خالد الوَهْبي.

وهؤلاء كلهم ثقات تقدموا مراراً إلا عيسى بن جعفر الرِّيَاحي، قاضي الري فهو صدوق[1]، وفي رواية سلمة بن رجاء التميمي نظير ما تقدم في روايته عن زكريا بن أبي زائدة.

فهذا الوجه محفوظ عن إسرائيل لرواية الجمع من الثقات له، وفيهم أثبت أصحابه.

وروى عن إسرائيل الوجه الخامس:

سفيان بن عيينة واختلفوا عليه، فرواه الحميدي عبد الله بن الزبير ـ ثقة إمام، وهو أثبت أصحاب ابن عيينة[2] ـ عن ابن عيينة، عن إسرائيل.

وخالفه محمد بن زيد اليماني الصنعاني ـ صدوق[3] ـ ومحمد بن الصباح الجَرْجَرائي ـ صدوق[4] ـ فروياه عن ابن عيينة، عن أبي إسحاق ولم يذكرا إسرائيل بينهما.

---

(١) «الجرح» (٦/٢٧٣)، «الثقات» (٨/٨٩٢).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٤/٥١٢/ت٣٢٧٠).

(٣) السابق (١٠/١٠٤/ت٢١٢٦).

(٤) السابق (٢٥/٣٨٤/ت٥٢٩٧).



وقول الحميدي عنه أصح، ولو صح قول زيد ومحمد فيحمل على أن ابن عيينة دلسه، وإسقاط الثقة مما عرف به، لكن الأول أولى، فلعلهما سلكا الجادة عن ابن عيينة في الرواية عن أبي إسحاق دون واسطة، ولكن الحميدي لحفظه أثبت الواسطة بينهما، فقوله أولى بالصواب.

وأما الاختلاف على إسرائيل فقد خالف ابن عيينة هنا جمعاً من الثقات من أصحاب إسرائيل، وقول الجماعة عنه أرجح من قول ابن عيينة وحده.

٥- يونس بن أبي إسحاق، فروى عنه الوجه الرابع:

محمد بن الحسن الشَّيْبَانِيُّ، ضعيف[(١)].

وروى الوجه الثامن عنه:

الحسن بن قتيبة الخُزَاعِيُّ، والراوي عنه: محمد بن عيسى بن حيان المَدائِني، وسبق أن كليهما متروك الحديث.

وروى الوجه التاسع عن يونس:

هارون بن عمران الموصلي، ذكره ابن أبي حاتم وسكت عنه[(٢)].

وهذه الأسانيد عن يونس لا تقوم بها حجة، والدارقطني رحمه الله لما ذكر روايتي يونس على الوجه الرابع والثامن في جوابه قال: «فأشبه أن يكون

---

(١) «الجرح» (٢٢٧/٧)، «الكامل» (١٧٤/٦)، «تاريخ بغداد» (١٧٩/٢)، «اللسان» (١٢٢/٥).

(٢) «الجرح» (٩٣/٩).



القولان عن يونس بن أبي إسحاق صحيحين»، أما الوجه التاسع فإنه لم يذكره في جوابه إنما ساقه لما أسند روايات الحديث، وفي صحة الرواية عنه بُعْدٌ لما سبق بيانه من أحوال رواتها.

٦ـ أبو سنان سعيد بن سنان ثقة ربما أغرب وقد تقدم، وروى عنه الوجه الرابع، والعاشر:

الصبَّاح بن محارب التيمي الكوفي، صدوق صحيح الكتاب[1]، إلا أن العقيلي ذكر أنه يخالف في حديثه، ثم ساق الحديث على الوجه العاشر، وظاهر كلامه أن الخلاف من قبل الصباح بن محارب، وذكر الطبراني تفرد الصباح بالحديث على الوجه العاشر، والذي يظهر أنه حدث بالحديث من كتابه ـ وهو صحيح ـ فوافق الثقةَ: إسرائيلَ على الوجه الرابع، وحدث به من حفظه فبدل إسناده تبديلاً فاحشاً.

أما الخلاف على أبي إسحاق فبقي منه ما يلي:

روى الوجه الأول عن أبي إسحاق:

زهير بن معاوية، وزكريا بن أبي زائدة، وأبو حماد الحَنَفِيُّ، ويوسف ابن إسحاق بن أبي إسحاق ـ في المحفوظ عنه ـ.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٣/١٠٨/ت٢٨٤٧).



وهـؤلاء تقـدموا إلا أبـا حمـاد مُفَـضَّلَ بـن صـدقة الحَنَفِـيَّ، ضـعيف يتفرد[1]، وروايته انفرد بها أحمد بن محمد بن يحيى القطان، عن يحيى بن آدم، عن مفضل، وأحمد هذا حفيدُ الإمام يحيى بن سعيد القطان وهو صدوق[2]، لكن الرواية غريبة جداً، فإن لم يقدح فيها تفرد أحمد القطان، فالمُفضّل ضعيف.

وروي من طريق شريك وليس بمحفوظ عنه.

فهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثاني:

يزيد بن عطاء اليَشْكُرِيُّ، لَيِّنُ الحديث، والمستغرب في روايته الجمع عن عبد الرحمن بن الأسود بين أبيه الأسود، وعلقمة، فمقتضى روايته أن عبد الرحمن يروي عن شيخين: أبيه، وعلقمة، وهذا مما لم يتابع عليه، لكن قد توبع على الرواية عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن، عن الأسود مفرداً في الوجه الثالث، وقد جاء عنه بإسقاط عبد الرحمن بن الأسود ومع إسقاطه لم يتابع أيضاً على روايته عن أبي إسحاق عنهما مجموعين، فالظاهر

---

(١) «الجرح» (٣١٥/٨)، «المجروحين» (٣٥٥/٢)، «اللسان» (١٤٠/٧).

(٢) «التهذيب» (٨٠/١).

ـ والله أعلم ـ أنه مضطرب فيه مع التفرد المشار إليه، فالوجه الثاني كما رواه يزيد بن عطاء ليس بالمحفوظ عن أبي إسحاق.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثالث:

معمر بن راشد، وأبو شيبة إبراهيم بن عثمان، ومحمد بن جابر، ورَوْحُ ابنُ مُسَافِرٍ، وعمار بن رُزيق، ووَرْقاء بن عمر، وسليمان بن قَرْم، وإبراهيم ابن ميمون الصائغ، وعبد الكبير بن دينار، وصباح بن يحيى المُزَنِيُّ، وشريك ـ في المحفوظ عنه ـ، وهؤلاء تقدموا إلا:

إبراهيم بن ميمون الصائغ، ثقة، ويظهر من طبقته أنه قديم السماع[(١)]، إلا أن حديثه يأتي من رواية محمد بن يحيى بن أيوب بن إبراهيم المروزي، عن هاشم بن مخلد بن إبراهيم المروزي، عن أيوب بن إبراهيم المروزي، عنه، وهي نسخة ذكرها ابن حبان في ترجمة أيوب[(٢)]، ولم يذكروا لأيوب راوياً إلا ابن أخيه هاشم بن مخلد، وقد حكم الذهبي بجهالة أيوب[(٣)]، وقال ابن حجر: «صدوق»[(٤)]، وقول الذهبي أقرب، فرواية هاشم وحده عنه لا ترفع

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢/٢٢٣/ت٢٥٦).

(٢) (١٢٦/٨).

(٣) «الميزان» (١/٢٨٤).

(٤) «التقريب» (٦٠٥).



عنه الجهالة، ثم في هذه الرواية التفردُ بذكر التصريح بسماع أبي إسحاق من علقمة، وهو منكر مخالف لما صح عن أبي إسحاق نفسه من عدم سماعه منه[1]، فلا يُغتر به، ولا يُبنى عليه كما ظنه بعضهم.

وبعض الروايات لم تثبت عن أصحابها، فرواية أبي شيبة إبراهيم بن عثمان ـ وهو ضعيف باتفاق لكثرة ما يأتي به من مناكير وتقدم مراراً ـ من طريق بُهلول بن حسان التَّنُوخي، تقدمت ترجمته وليس حاله بالبيّن من جهة رواية الحديث[2].

ـ ورواية وَرْقاء بن عمر هي بالإسناد نفسه السابق في رواية أبي شيبة.

ـ ورواية عمار بن رُزيق تفرد بها أحمد بن محمد القطان، عن يحيى بن آدم، عن عمار، وأحمد هذا سبق أنه صدوق، لكن الرواية غريبة جداً.

ـ ورواية سليمان بن قَرْم لا تصح لأنها من طريق: سعد بن محمد العوفي الجهمي قال الإمام أحمد عنه: «لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه، ولا كان موضعاً لذاك»[3]، وسليمان شيعي سيء الحفظ تقدم مراراً.

ـ والرواية عن صباح بن يحيى المُزَنِيِّ لا يصح إسنادها ففيها: إسماعيل

---

(١) انظر: «العلل» لعبد الله (٥٦٠٤)، «المراسيل» (٥٢٥)، «التاريخ الأوسط» (٤٣٦) وغيرها.

(٢) انظر: (ص٩٥٠).

(٣) انظر: (ص١١٤٣).



ابن محمد الكوفي، كذبه الدارقطني[1].

ـ والرواية من طريق شعبة لا تصح لانفراد عبد العزيز بن النعمان البصري ثم الموصلي بها، وهو مجهول الحال[2]، ولا يقبل لمثله التفرد عن شعبة.

وليس في هؤلاء من يحتج بروايته عن أبي إسحاق إلا شريك النَّخَعِيُّ، أما معمر فليس بالقوي في أبي إسحاق، وقد تفرد بزيادة: «فائتني بحجر»، وفي لفظ: «فائتني بغيرها»، وتابعه على الأخير أبو شيبة، فلا يفرح بمتابعته، ولا يعتد بتفرد معمر عن أبي إسحاق بهذه الألفاظ.

وأما عبد الكبير بن دينار أبو عبد الرحيم المروزي الصائغ، فتقدم أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، والحاكم ذكر له نسخة ينفرد بها عن أبي إسحاق[3].

فهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق، من رواية شريك عنه لأنه قديم في أبي إسحاق، وتابعه على أصل الرواية معمر، وعبد الكبير.

وروى الوجه الرابع عن أبي إسحاق:

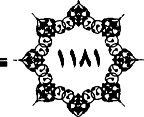
إسرائيل ـ في المحفوظ عنه ـ وأبو سنان سعيد بن سنان.

---

(١) «الضعفاء» (٨٨).

(٢) انظر: «أطراف الأفراد» (٤/١١٥)، «الجرح» (٥/٣٩٨)، «اللسان» (٥/٤٣).

(٣) انظر: (ص١٤٨).



وروي هذا الوجه من طريق أبي أحمد الزُّبَيْري، عن الثَّوْري، وتقدم أن الزُّبَيْري يهم في حديث الثَّوْري، فهو غريب عنه، ويمكن أن يكون ذكر الثَّوْري وهم من الزُّبَيْري فقد سبق أنه رواه عن إسرائيل أيضاً، فلعله سبق على لسانه ذكر الثَّوْري، وطريقة الدارقطني ﵀ مشعرة بلين الرواية من طريق الثَّوْري، فإنه لم يُسَمِّ الثَّوْري لما فصّل الاختلاف على أبي إسحاق، ولما أسند جملة من طرق الحديث قال: «وكذلك روي عن الثَّوْري» ثم ساقه، ولو كان هذا عند الثَّوْري لما تفرد به الزُّبَيْري دون الحفاظ من أصحابه ولاشتهر لمنزلة الثَّوْري في حديث أبي إسحاق.

وروي من طريق يونس، وسبق أنه لا يصح.

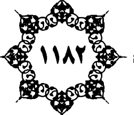
فهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق من رواية إسرائيل، وأبي سنان.

وروى الوجه الخامس عن أبي إسحاق:

إسرائيل، وابن عيينة، وزكريا، وتقدم في دراسة الاختلاف عليهم أن هذه الروايات خلاف المحفوظ عن جميعهم، فليس محفوظاً عن أبي إسحاق.

وروى الوجه السادس عن أبي إسحاق:

زكريا بن أبي زائدة، وتقدم أنه خلاف المحفوظ عنه فليس محفوظاً عن أبي إسحاق.



وروى الوجه السابع عن أبي إسحاق:

علي بن صالح، وزكريا بن أبي زائدة، ومالك بن مِغْوَلٍ، ويوسف بن إسحاق، وحُدَيْج بن معاوية، وشريك النَّخَعِيُّ، ولا يصح عن أكثرهم وإليك تفصيل ذلك:

فهذا الوجه غير محفوظ عن زكريا بن أبي زائدة ـ كما سبق ـ ولا هو من صحيح حديث شريك النَّخَعِيِّ.

ـ والرواية عن علي بن صالح لا يصح إسنادها لأنها من طريق أحمد بن الفرج الحِمْصِي، أبو عتبة الحجازي، ضعيف كان يحدث بما لم يسمعه، واتهمه حفاظ بلده لذلك بالكذب[1]، وشيخه: سلمة بن عبد الملك العَوْصِي صدوق ربما أخطأ[2].

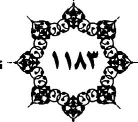
ـ والرواية عن مالك بن مِغْوَلٍ، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق لا تصح؛ لأنها من طريق أبي جنادة، والظاهر ـ والله أعلم ـ أنه حُصَيْن بن مُخَارِق بن وَرْقَاء السَّلُولي، وهو متهم بوضع الحديث، فلا يحتج به.

ـ ورواية حُدَيْج بن معاوية لا تصح أيضاً؛ لأنها من طريق يحيى الحِمَّانِيِّ وهو متهم كما سبق مراراً.

---

(١) «اللسان» (١/٣٤٦).

(٢) «تهذيب الكمال» (١١/٢٩٦/ت٢٤٦٠).



فهذا الوجه ليس بمحفوظ عن أبي إسحاق من أي طريق.

وروى الوجه الثامن، والتاسع عن أبي إسحاق:

يونس بن أبي إسحاق ولا يصحان عنه كما سبق، فهما غير محفوظين عن أبي إسحاق.

وروى الوجه العاشر عن أبي إسحاق:

أبو سنان سعيد بن سنان، وسبق بيان الوهم فيه من الصباح بن محارب، فهذا الوجه منكر عن أبي إسحاق.

فيتلخص أن المحفوظ عن أبي إسحاق هي الأوجه: الأول، والثالث، والرابع، وهي:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

فالدارقطني رحمه الله لم يرجح هنا في الخلاف على أبي إسحاق، وأما في «التتبع» فساق أوجه الخلاف على أبي إسحاق قال: «عشرة أقاويل من أبي إسحاق، أحسنها إسناداً الأول الذي أخرجه البخاري، وفي النفس منه

شيء لكثرة الاختلاف عن أبي إسحاق، والله أعلم»[1].

وسأذكر هنا ما وقفت عليه من كلام الأئمة المتقدمين، وما استعملوه من القرائن في الترجيح، وما ظهر لي مما انتهيت إليه:

فالوجه الأول مال إليه الإمام البخاري رحمه الله، وكذلك مال إليه أبو الحسن الدارقطني رحمه الله على أن في نفسه منه شيئاً، وهو الظاهر من صنيع الإسماعيلي رحمه الله[2].

وهذا الوجه تتابع عليه: زهير، وزكريا، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق.

وغاية ما في هذا الطريق ثلاثة أمور:

الأول: أن إسرائيل خالف رواة هذا الوجه.

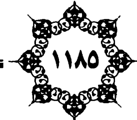
الثاني: أن أبا إسحاق دلس هذا الحديث ففي رواية زهير قال: «ليس أبو عبيدة ذكره، لكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه»، ولهذا قال ابن الشَّاذَكُوني: «ما سمعت بتدليس قط أعجب من هذا ولا أخفى، قال: أبو عبيدة لم يحدثني، ولكن عبد الرحمن، عن فلان، عن فلان، ولم يقل: حدثني فجاز الحديث وسار»[3].

---

(١) (٢٣٠).

(٢) «الهدي» (٣٤٩)، «الفتح» (١/ ٢٥٦).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (١٠٩)، «الخلافيات» (٢/ ٩٢).



الثالث: أن زهيراً متأخر السماع، ومن الأئمة من كان لا يعده في حديث أبي إسحاق ثبتاً.

فأما الجواب عن الأول فهو: أن إسرائيل - وإن خالف زهيراً - فإن زهيراً لم ينفرد بهذا الوجه، وهذا ملحظ مهم جداً، فأبو عيسى الترمذي رحمه الله لم يذكر سوى رواية زهير لهذا الوجه، فتكلم عليها وقرر ما يقتضي تلينها عنده، وقد تابع زهيراً عليها: زكريا بن أبي زائدة، ومَنْ يُماثلُ إسرائيلَ في الثَّبْتِ والرواية عن جدِّه: يوسفُ بن إسحاق ابن أبي إسحاق، ولم يذكره الأئمة بتأخرِ سماعٍ، بل وصف بأنه أحفظ ولد أبي إسحاق.

وأما الجواب عن الثاني: فوقوع التدليس محتمل كما قاله الشَّاذَكُوني، فيكون أبو إسحاق أراد تدليس الحديث عن عبد الرحمن بن الأسود فذكر هذه الصيغة في الرواية، وهذا محل بحث، لأن أصل الحديث مسموع لأبي إسحاق عن عبد الرحمن كما أفادته رواية يوسف بن إسحاق، فإذا صح سماعه الحديث من عبد الرحمن بن الأسود فتحمل صيغة الرواية التي عند زهير على إرادة التفنن في الرواية، أو أنه سئل عن سماعه الحديث عن أبي عبيدة فقال: «ليس أبو عبيدة» إلى آخره.

ويؤيد هذا - والله أعلم - أن الطيالسي قال في روايته عن زهير: «ليس أبو عبيدة ذكره، لكنه عبد الرحمن» وهذه لا شك أقوى في سماعه من



عبد الرحمن، مع أن القول بوقوع التدليس في رواية زهير ليس بالظاهر، بل الأقرب ضعفه، لأن زكريا، ويوسف لم يقولا عن أبي إسحاق كما قال زهير، بل رووه معنعناً كسائر الأوجه، فلقائل أن يقول: لا يمنع أن تكون رواية زهير عن أبي إسحاق كانت وقت مذاكرة مثلاً، مع أن زهيراً لم ينفرد بذكر هذه الصيغة، بل نقلها إسرائيل أيضاً، نص على هذا علي بن المديني[1]، إلا أني لم أقف عليها من رواية إسرائيل مسندة.

ويؤيد نفي وقوع التدليس أن يحيى القطان روى هذا الحديث عن زهير، وقد قال الإمام أبو بكر الإسماعيلي: «والقطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق»[2]، فرواية القطان هنا دليل على صحة سماع أبي إسحاق له من عبد الرحمن، فالقول بأنه دلسه محل نظر.

وأما الجواب عن الثالث: فإن زهيراً لم ينفرد بهذا الوجه كما تقدم بل تابعه زكريا، ويوسف، ولم يقع لأبي إسحاق هاهنا تخليط في الرواية بل صيغة الرواية التي نقلها زهير تدل على أن أبا إسحاق كان مستحضراً تماماً

---

(١) «المعرفة» (١٠٩)، «الخلافيات» (٢/٩٢).

(٢) انظر: «الجوهر النقي» (١/١٠٩)، «نصب الراية» (١/٢١٧)، «الهدي» (٣٤٩)، «الفتح» (١/٢٥٦).



ممن سمع الحديث[1].

وأما الوجه الثالث عن أبي إسحاق فلم أر لأحد ترجيحَهُ في الخلاف وإن كان محفوظاً عنه، فقد سبق مراراً أن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة شيئاً كما قاله بنفسه، وقد ادعى الكرابيسي أن أبا إسحاق سمع هذا الحديث بعينه من علقمة[2]، ولعل مستنده ما تقدمت الإشارة إليه من وقوع التصريح بسماع أبي إسحاق من علقمة في رواية إبراهيم الصائغ، وسبق أنه منكر مخالف لما صح عن أبي إسحاق نفسه من عدم سماعه علقمةَ، وعليه فليس قول الكرابيسي صحيحاً.

وأما الوجه الرابع عن أبي إسحاق فرجحه أبو عيسى الترمذي رحمه الله، وأبو زرعة الرازي رحمه الله، وسأنقل كلامهما ثم أذيل بما ظهر لي من خلال النظر في الأوجه.

قال أبو عيسى الترمذي رحمه الله بعد سياقه الحديث من رواية إسرائيل: «وهكذا روى قيس بن الربيع هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه، نحو حديث إسرائيل.

وروى معمر، وعمار بن رُزيق، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن

(١) انظر: «الفتح» (١/٢٥٧).

(٢) المصدر السابق، البدر المنير (٢/٣٦٣).



عبد الله رضي الله عنه.

وروى زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه الأسود بن يزيد، عن عبد الله رضي الله عنه.

وروى زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود بن يزيد، عن عبد الله رضي الله عنه.

وهذا حديث فيه اضطراب...».

قال أبو عيسى رحمه الله: «سألت عبد الله بن عبد الرحمن: أي الروايات في هذا الحديث عن أبي إسحاق أصح؟ فلم يقض فيه بشيء.

وسألت محمداً عن هذا فلم يقض فيه بشيء، وكأنه رأى حديث زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله رضي الله عنه أشبه، ووضعه في كتاب «الجامع».

قال أبو عيسى: وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيل، وقيس، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه، لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع.

قال أبو عيسى: وسمعت أبا موسى محمد بن المثنى يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثَّوْري، عن أبي إسحاق إلاّ لِمَا اتّكلت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم.



قال أبو عيسى: وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك، لأن سماعه منه بأَخَرَةٍ.

قال: وسمعت أحمد بن الحسن الترمذي يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا سمعت الحديث عن زائدة، وزهير فلا تبالي أن لا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق...»[1].

وبهذا يظهر أن جملة ما رجح به أبو عيسى رحمه الله هذا الوجه ما يلي:

١ـ كونه من رواية إسرائيل، وإسرائيل أثبت في حديث جدّه مِنْ كل مَنْ سمى أبو عيسى في الخلاف، ولهذا استشهد بقول ابن مهدي.

٢ـ كون المخالف لإسرائيل في أحد الأوجه هو زهير بن معاوية، وزهير ليس بالقوي في أبي إسحاق لتأخر سماعه منه، ولهذا ساق قول الإمام أحمد.

وقد سبق أن أجبت عن هذين الإيرادين، ويُلحظ أن أبا عيسى رحمه الله أغفل الكلام على الوجه الذي علقه عن معمر، وزكريا، ولعله يرى أن هذين الوجهين اللذَيْن وازن بينهما هما الأقوى في الاختلاف.

وأما قول أبي زرعة رحمه الله؛ فنقله ابن أبي حاتم قال: «سمعت أبا زرعة يقول في حديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه:

(١) «الجامع» (١/٢٥ـ٢٨)، وانظر نحوه في: «العلل الكبير» (١/٩٩ـ١٠٢).



أن النبي ﷺ استنجى بحجرين وألقى الروثة، فقال أبو زرعة: اختلفوا في هذا الإسناد؛ فمنهم من يقول: عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله رضي الله عنه.

ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

والصحيح عندي حديث أبي عبيدة ـ والله أعلم ـ وكذا يروي إسرائيل يعني: عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، وإسرائيل أحفظهم»[١].

وهذه القرينة في الترجيح سبق بيان ما يَرِد عليها، ويشكل على هذا الطريق قول أبي إسحاق: «ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن..» فإنه يحتمل أمرين:

١ـ أنه لم يسمع هذا الحديث من أبي عبيدة أصلاً، وإنما سمعه من عبد الرحمن بن الأسود[٢]، وإن صح هذا فهذا الوجه مدلَّس ولا بد، ويلزم عليه التوقف عن قبوله حتى تعرف الواسطة بينه وبين أبي عبيدة.

٢ـ أنه سمعه من أبي عبيدة لكنه لما حدث زهيراً نسي ذلك، فنفى ذكر أبي عبيدة له، فتكون هذه من باب «من حدث ونسي»، وهذه الأخيرة أقرب

(١) علل الرازي (٩٠).

(٢) «الفتح» (١/ ٢٥٧).



لأن الأئمة لم يعلوا هذا الوجه عن أبي إسحاق بالتدليس، ولو علموه مدلَّساً لذكروه.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه صحيح.

ومن طريق أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه منقطع لأن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة.

ومن طريق أبي إسحاق، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه رضي الله عنه منقطع لأن أبا عبيدة لم يسمع أباه رضي الله عنه.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قرأ: «﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ (القمر:١٥)».

فقال: «يرويه أبو إسحاق واختلف عنه:

فرواه الثَّوْري، وشعبة، وإسرائيل، وزهير، وزكريا بن أبي زائدة، وغيرهم، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

وقال شريك: عن أبي إسحاق، عن الأسود، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه، قاله جبارة، عن شريك، وذكر علقمة فيه غير محفوظ.

وقيل: عن يعقوب الحضرمي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه، ولا يصح، قاله محمد بن [ربح][1]، عن يعقوب.

وكذلك قاله عبد الله بن محمد بن المغيرة، عن إسرائيل، وقال في متنه: «فهل من [مُتَذَكِّر][2]»[3].

---

(١) في طبعة محفوظ: رمح، والتصويب من طبعة الدباسي (٢/٢٨٥) والمصادر التي أحال إليها.

(٢) كذا في طبعة محفوظ، والأطراف طبعة السريع (٢/٤٤)، وفي طبعة الدباسي (٢/٢٨٥): «مذكر».

(٣) «العلل» (٥/٣٩/س٦٨٧).



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن الأسود، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه البخاري (٣٣٤١، ٣٣٧٦)، والإمام أحمد (٣٨٥٢)، والترمذي (٢٩٣٧)، وأبو يعلى (٥٣٢٧)، والدارقطني في «العلل» (٥/٤١) من طريق الثَّوْري.

والبخاري (٤٨٧٣)، ومسلم (٨٢٣)، وابن أبي شيبة في «المسند» (٢٩٧)، والإمام أحمد (٤١٦٣) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (١٨٦٣) ـ من طريق غندر،

والبخاري (٤٨٧٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٥٥٥) من طريق يحيى القطان،

والبخاري (٤٨٧٢)، وفي «خلق أفعال العباد» (١١٥) من طريق عثمان بن جبلة،

والبخاري (٤٨٦٩)، وفي «خلق أفعال العباد» (١١٥)، وأبو داود

(٣٩٩٠) من طريق حفص بن عمر،

والطيالسي (٢٨٠) ـ ومن طريقه أبو عوانة (٣٩٧١) ـ،

والإمام أحمد (٣٩١٨، ٤١٦٣)، والدوري في «جزء في قراءات النبي ﷺ» (١١٠، ١١١) من طريق عفان بن مسلم،

وأبو عوانة (٣٩٧١)، وابن حبان (٦٣٢٧) من طريق أبي الوليد الطيالسي،

وأبو عوانة (٣٩٧١)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٠٦/٢) من طريق بشر بن عمر،

وأبو عوانة (٣٩٧٢)، والشاشي (٤٣٣) من طريق مسلم بن إبراهيم،

ثمانيتهم (غندر، ويحيى، وعثمان، والطيالسي، وحفص، وأبو الوليد، وبشر، ومسلم) عن شعبة.

والبخاري (٤٨٧١)، وفي «خلق الأفعال» (١١٥) ـ ومن طريقه البغوي في «معالم التنزيل» (٤٢٩/٧) ـ ومسلم (٨٢٣)، والإمام أحمد (٤٤٠١)، والبغوي في «الجعديات» (٢٥٣٤) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (١٨٦٢) ـ وأبو عوانة (٣٩٧٣)، والشاشي (٤٣٤)، وابن حبان (٦٣٢٨) من طريق زهير.

والبخاري (٤٨٧٣)، والإمام أحمد (٤١٠٥)، والحاكم (٢٤٩/٢)



من طريق وكيع،

والإمام أحمد (٣٧٥٥) من طريق حجاج بن محمد،

والدوري في «جزء قراءات النبي ﷺ» (١١٣) عن أبي عمارة حمزة بن القاسم،

والبزار (١٦٤٩) من طريق أبي أحمد الزُّبَيْري،

والشاشي (٤٣٢) من طريق النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ،

خمستهم (وكيع، وحجاج، وحمزة، والزُّبَيْري، والنضر) عن إسرائيل.

والدوري في «جزء قراءات النبي ﷺ» (١١٢) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

خمستهم (الثَّوْري، وشعبة، وزهير، وإسرائيل، وزكريا) عنه به، ولفظ البخاري: عن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قرأ: «﴿ **فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ** ﴾ (القمر: ١٥)» مثل قراءة العامة، والباقون نحوه، ولفظ وكيع عن إسرائيل أطول، ولم يسق الشاشي لفظ زهير، وفي رواية زهير عند الشيخين: «عن أبي إسحاق: أنه سمع رجلاً سأل الأسود».

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الأسود، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن جُبَارَةَ بنِ الْمُغَلِّسِ، عن شريك، عنه به، ولم أقف عليه.



الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﵁.

أخرجه الدارقطني في «الأفراد» كما في «الأطراف» (٣٨٢٤) من طريق محمد بن [ربح][1]، عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي، عن شعبة.

وأخرجه في «الأفراد» كما في «الأطراف» (٣٨٥٥) من طريق عبد الله ابن محمد بن المغيرة، عن إسرائيل.

كلاهما (شعبة، وإسرائيل) عنه به.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث رواه الثقات من أصحاب أبي إسحاق: الثَّوْري، وشعبة، وزهير، وإسرائيل، وزكريا على **الوجه الأول**، فهو محفوظ عنه.

وأما الوجه الثاني فراويه عن شريك: جُبَارَةُ بنُ المُغَلِّسِ الحِمَّانِيُّ ضعيف جداً لما في حديثه من المناكير والاضطراب[2]، وقد حكم الدارقطني ﵀ بأن ذكر علقمة هنا غير محفوظ، وهذا ظاهر.

وأما الوجه الثالث فرواه محمد بن رِبْح بن سليمان أبو بكر البزاز ـ وثقه الخطيب البغدادي[3] ـ عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي ـ وهو

(١) تحرف إلى: يحيى، والتصويب من طبعة السريع (٢/ ٤٠).

(٢) «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٨٩/ت٨٩١).

(٣) (٥/ ٢٧٨)، وضبط اسم والده من «تلخيص المتشابه» (٢/ ٧٦٠)، «الإكمال» (٤/ ٩٢)، =



صدوق[1] - عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، وتفرد محمد بن ربح بهذه الرواية[2]، وهي مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب شعبة، فهي منكرة عنه، ولا أدري الغلط من محمد أو يعقوب.

وأما رواية عبد الله بن محمد بن المغيرة الكوفي - وهو منكر الحديث[3] - عن إسرائيل، فتفرد بها عبد الله[4] وخالف الثقات من أصحاب إسرائيل، وقد حكم الدارقطني رحمه الله على هذا الوجه بأنه لا يصح وهو ظاهر.

وبهذا يتبين أن المحفوظ عن أبي إسحاق هو الوجه الأول فقط، لأنه رواية الحفاظ من أصحابه، والأوجه الباقية غير محفوظة عن أصحاب أبي إسحاق.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه خرجه الشيخان.



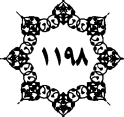
=«تبصير المنتبه» (٢/٦١١).

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/٣١٤/ت٧٠٨٤).

(٢) «أطراف الأفراد» (٣٨٢٤).

(٣) «اللسان» (٤/٣٣٣).

(٤) السابق (٣٨٥٥).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث صِلَةَ بنِ زُفَرٍ، عن ابن مسعود: «جاء العاقب والسيد صاحبا نجران إلى رسول الله ﷺ فأراد أن يُلاعِنَهُمَا فقال أحدهما لصاحبه..» الحديث، وفيه: «لأبعثن معكم رجلاً أميناً حق أمين» فبعث أبا عبيدة.

فقال: «يرويه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن ابن مسعود رضي الله عنه[1].

ورواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن حذيفة رضي الله عنه.

ويشبه أن يكون الصحيح حديث ابن مسعود رضي الله عنه»[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ ـ أبو إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ، عن عبد الله رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ، عن حذيفة رضي الله عنه.

---

(١) وقع بعده في بعض النسخ: «وتابعه الثوري»، ولعل حذفه أصوب، أو نقلها الناسخ خطأً بعد رواية إسرائيل، وهي متعلقة برواية شعبة، فيكون المقصود ذكر متابعة الثَّوْري لشعبة لا لإسرائيل، وانظر ما سيأتي في تخريج الطرق ودراسة الاختلاف.

(٢) «العلل» (٥/١١٣/س٧٦٠).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد (٣٩٣٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٧٤٢/٨) ـ والشاشي (٨٠٣) من طريق خلف بن الوليد،

والإمام أحمد (٣٩٣٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٧٤٢) ـ عن أسود ابن عامر،

وابن ماجه (١٣٦) عن علي بن محمد الطَّنَافِسِيِّ،

والحاكم (٢٦٧/٣) عن محمد بن يعقوب أبي العباس الأصم، عن الحسن بن علي بن عفان العَامِرِيِّ،

كلاهما (علي، والحسن) عن يحيى بن آدم،

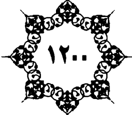
والبزار (١٩٢٠)، والشاشي (٨٠٤)، والبيهقي في «الدلائل» (٣٩٢/٥) من طريق عبيد الله بن موسى،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٨١٩٦) من طريق قاسم بن يزيد الجَرْمِيِّ،

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٥١١) من طريق أسد بن موسى،

ستتهم (خلف، وأسود، ويحيى، وعبيد الله، وقاسم، وأسد) عن إسرائيل.

والجوهري في «الأمالي» (٩٥/ب) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٧٤٢/٨)



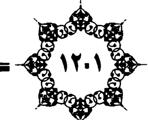
- من طريق إبراهيم بن يوسف، عن أبيه يوسف بن أبي إسحاق.

كلاهما (إسرائيل، ويوسف) عنه به، ولفظ الإمام أحمد عن خلف: عن عبد الله رضي الله عنه قال: «جاء العاقب والسيد صاحبا نجران؛ قال: وأرادا أن يُلاعِنَا رسولَ الله ﷺ، قال: فقال أحدهما لصاحبه: لا تُلاعِنْهُ، فوالله لئن كان نبياً فلاعَنَّا لا نُفلح نحن ولا عَقِبُنا أبداً، قال: فأتياه فقالا: لا نُلاعِنُكَ، ولكنّا نُعطيكَ ما سألتَ، فابْعَثْ معنا رجلاً أميناً، فقال النبي ﷺ: لأبعثن رجلاً أميناً حَقَّ أمين، حَقَّ أمين، قال رضي الله عنه: فاستشرف لها أصحاب محمد ﷺ، قال رضي الله عنه: فقال ﷺ: قم يا أبا عبيدة بن الجراح، قال رضي الله عنه: فلما قفا قال ﷺ: هذا أمين هذه الأمة»، والباقون نحوه[1].

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ، عن حذيفة رضي الله عنه.

أخرجه البخاري (٣٧٤٥، ٤٣٨١، ٧٢٥٤)، ومسلم (٢٤٢٠)، والطيالسي (٤١٢) - ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١٧٥/٧)، وابن عساكر (٧٤١/٨) - وابن سعد (٤١٢/٣)، والإمام أحمد (٢٣٤٢٥، ٢٣٤٤٥)، وابن ماجه (١٣٥)، والبزار (٢٩٢٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨١٩٨، ٨١٩٩، ١١٢٩٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٥٠٩)،

(١) ينظر التعليق السابق حول ذكر متابعة الثوري.



وأبو نعيم في «الحلية» (١٧٥/٧) وفي «معرفة الصحابة» (٥٩١)، والخِلَعِي في «الفوائد المنتقاة» (١٢٠/ب، ١٢١/أ)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨٦/١٠)، وابن عساكر (٧٤٠/٨، ٧٤١) من طريق شعبة.

والبخاري (٤٣٨٠) ـ ومن طريقه الخِلَعِي في «الفوائد المنتقاة» (٢٠١/ب) ـ عن عباس بن الحسين القَنْطَري، عن يحيى بن آدم، عن إسرائيل[1].

ومسلم (١٨٨٢/٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨١٩٧)، وابن عساكر (٧٤١/٨) من طريق أبي داود الحَفَرِيِّ،

وابن سعد (٤١٢/١)، وابن أبي شيبة (١٣٦/١٢/ح١٢٣٤٨)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٣٤٥٥)، وفي «فضائل الصحابة» (١٢٧٦) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٧٤١/٨) ـ والترمذي (٣٧٩٦)، والخلال في «السنة» (٣٤٧)، وابن عساكر (٧٤١/٨) من طريق وكيع،

---

(١) تنبيه: أخرج ابن شبه في «تاريخ المدينة» (٥٨٤/٢) الحديث عن عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، ووقع سقط بعده فأكمله المحقق من تفسير ابن كثير فوضع بين قوسين: (عن صلة، عن حذيفة)، وابن كثير لم يسق رواية ابن شبه أصلاً بل رواية البخاري، فلم يصلح إكمال هذا الموضع من رواية البخاري، فالتصرف قبيح، واغتررتُ به في أصل الرسالة وبنيت عليه في الاختلاف، ولم أقف على رواية ابن رجاء في موضع آخر لأتيقن كيفيتها فلتُنظر.

وابن عساكر (٨/٧٤١) من طريق محمد الفِرْيابي،

ثلاثتهم (أبو داود، ووكيع، ومحمد) عن الثَّوْري.

وابن أبي شيبة (١٤/٥٥١/ح١٨٨٦٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٥١٠)، وابن حبان (٧٠٠٠)، وابن عساكر (٨/٧٤١) من طريق زكريا ابن أبي زائدة.

أربعتهم (شعبة، وإسرائيل، والثَّوْري، وزكريا) عنه به، نحوه، ولفظ شعبة، والثَّوْري وزكريا مختصر، وأحال الطحاوي بلفظ زكريا على لفظ شعبة، وفي رواية شعبة الثانية عند الإمام أحمد، والأولى، والثالثة عند النسائي ذكر سماع أبي إسحاق من صلة.

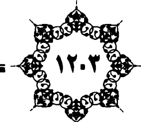
دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على يحيى بن آدم في روايته عن إسرائيل، فروى عنه الوجه الأول:

ـ علي بن محمد الطَّنَافِسِيُّ الكوفي، ثقة[1].

ـ الحسن بن علي بن عفان العَامِرِيُّ الكوفي، وثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن أبي حاتم: «صدوق»، وأفاد الذهبي بأن له

(١) «تهذيب التهذيب» (٧/٣٧٨).



بضعة وعشرين شيخاً كوفيون، وليست له رحلة[1].

ورواه عن يحيى على الوجه الثاني: عباس بن الحسين القَنْطَري البغدادي ويقال: البصري، وهذا وثقه عبد الله بن الإمام أحمد وقال: «سألت أبي عنه فذكره بخير»[2]، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال السمعاني: «أحد الثقات المشهورين»[3]، ولعل أبا حاتم لم يعرفه فجهّله[4]، وقال ابن حجر: «ثقة»[5]، وقد خرج له البخاري في الصحيح هذا الحديث وآخر متابعة[6]، لكنه يُخالف عن يحيى بن آدم[7].

والأصح عن يحيى ـ فيما يظهر ـ قولُ علي الطَّنَافِسِيِّ، والحسن العَامِرِيِّ لأنهما بلدياه، وقولُهما موافقٌ قولَ الجماعةِ عن إسرائيل وفيهم عبيد الله أثبت أصحابه، أما عباس بن الحسين فإن بغدادي أو بصري، فروايته عن يحيى من رواية الغرباء، ثم تفرده بالرواية من مثل هذه الطبقة يعد تفرداً

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/٣٠١)، «السير» (١٣/٢٤).

(٢) «فضائل الصحابة» (١/١٠٥).

(٣) «الأنساب» (١٠/٢٤٤).

(٤) «الجرح» (٦/٢١٥).

(٥) «التقريب» (٣١٨٢)، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٥/١١٦)، «الهدي» (٤٣٣).

(٦) (١١٥٢).

(٧) علل الدارقطني (٥/١٠٥ـ١٠٦) وحكم بوهمه.

شديداً، ثم عباسٌ يُخالَفُ في حديثه عن يحيى كما سبق، وهنا كذلك، فيشبه أنه سلك الجادة في روايات صِلَةَ بنِ زُفَرٍ فقال: عن حذيفة رضي الله عنه، ولم يقل: عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وأما الخلاف على أبي إسحاق، فالوجه الأول رواه:

إسرائيل، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، فهذا محفوظ عنه.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

شعبة، والثَّوْري، وزكريا بن أبي زائدة، وهذا أيضاً محفوظ لأن رواته ثقات مقدمون فيه، وروي من طريق إسرائيل وهو خلاف الأرجح عنه.

وقد اختلف قول الدارقطني رحمه الله في هذا الحديث، فهنا رجح الوجه الأول فقال: «ويشبه أن يكون الصحيح حديث ابن مسعود رضي الله عنه».

وأما في «التتبع» فقال: «أخرجا جميعًا حديث شعبة، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن حذيفة رضي الله عنه قصة مجيء أهل نجران وفيه: لأبعثنَّ رجلاً أميناً، زاد مسلم: الثَّوْري، عن أبي إسحاق مثله، قال: رواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ولا يثبت قول إسرائيل»[1].

---

(١) (٥٢).

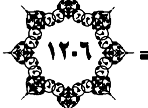


والبخاري ساق رواية عباس بن الحسين، عن يحيى بن آدم، عن إسرائيل على الوجه الثاني، ثم ساق رواية شعبة، فقال الحافظ ابن حجر شارحاً مقصود البخاري، ومناقشاً قول الدارقطني في «العلل» الذي رجح فيه رواية إسرائيل: «قوله: حدثني عباس بن الحسين هو بغدادي ثقة ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في التهجد مقروناً، قوله: حدثنا يحيى بن آدم في رواية الحاكم في «المستدرك» عن الأصم، عن الحسن بن علي ابن عفان، عن يحيى بن آدم بهذا الإسناد عن ابن مسعود رضي الله عنه بدل حذيفة رضي الله عنه، وكذلك أخرجه أحمد، والنسائي، وابن ماجه من طرق أخرى عن إسرائيل، ورجح الدارقطني في «العلل» هذه، وفيه نظر، فإن شعبة قد روى أصل الحديث عن أبي إسحاق فقال: عن حذيفة كما في الباب أيضاً، وكأن البخاري فهم ذلك فاستظهر برواية شعبة، والذي يظهر أن الطريقين صحيحان، فقد رواه ابن أبي شيبة أيضاً، والإسماعيلي من رواية زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن صِلَةَ، عن حذيفة رضي الله عنه»(١).

ولم يَعْرِضْ لما سبقَ أن استفادَهُ في «هدي الساري»(٢) من كلام الدارقطني في موافقته للشيخين على تصحيح الرواية عن حذيفة رضي الله عنه، وردِّ

(١) «الفتح» (٨/ ٩٤).

(٢) (٣٦٧).



قول إسرائيل.

والترجيح هنا موضع اجتهاد ـ ولاشك ـ فاختيار الدارقطني رحمه الله هنا يمكن أن يرجح بأمور:

١ـ راويه ثبت في أبي إسحاق، ومن أهل بيته، وله به اختصاص، ومتابعة ابنُ عمه يوسف له تدفع احتمال النكارة في رواية إسرائيل لاسيما مع رِفْعَةِ مخالفيه.

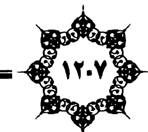
٢ـ الجادة في حديث صلة: عن حذيفة رضي الله عنه، وهو مخرج في كتب الجماعة كلهم، فهو أشهر وأكثر من حديثه عن ابن مسعود رضي الله عنه، فعندهم له عن ابن مسعود رضي الله عنه هذا الحديث فقط، وعند الإمام أحمد حديثان فقط[1]، فَحِفْظُ ما خالفَ الجادةَ يحتاج إلى مزيد عناية.

٣ـ في أكثر الروايات عن إسرائيل ذكر قصة الوفد، أما رواية شعبة، والثَّوْري، وزكريا فأخصر منها، فذِكْرُهُ تمام القصة مشعرٌ بالحفظ، أما رواية يوسف ففيها أصل القصة كرواية شعبة.

وأما ترجيح الوجه الثاني فلحفظ رواته وجلالتهم وكثرتهم، واتفاق شعبة، والثَّوْري عليه مع ما عرف من تقديمهما في الرواية عن أبي إسحاق.

وأصح الوجهين ـ فيما يظهر لي ـ الوجه الثاني، ولست أدفع الوجه

(١) «أطراف المسند» (١٥٩/٤).



الأول لما قدمته من المرجحات، فيشبه ـ والله أعلم بالصواب ـ أن يكون محفوظاً.

وصِلَةُ بنُ زُفَرٍ العَبْسِيُّ، ثقة باتفاق، وسماعه من ابن مسعود، وحذيفة رضي الله عنهما صحيح[1]، وسماع أبي إسحاق منه مشهور معروف، وقد صرح به في رواية شعبة.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن صلة، عن حذيفة رضي الله عنه خرجه الشيخان، وحديث صلة، عن ابن مسعود رضي الله عنه صحيح إن شاء الله.



(١) «تهذيب الكمال» (١٣/٢٣٣/ت٢٩٠٢).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه قال: «أرض الجنة سَجْسَجٌ؛ لا حر، ولا برد، ولا ليل، ولا نهار، ولا شمس، ولا قمر».

فقال: «يرويه الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله.

وخالفه زكريا، فرواه عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه، وقول زكريا أصح»[(1)].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن علقمة قوله.

٤ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ، عن علقمة قوله.

(١) «العلل» (٥/١٥١/س٧٨٣).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله ﷺ.

أخرجه الحسين المروزي في زيادات «الزهد» (١٢٥٢)، والسَّرَقُسْطي في «الدلائل» (٤٨٩) من طريق ابن مهدي،

وابن أبي حاتم في تفسيره (٦٠٠٣) من طريق وكيع،

كلاهما (ابن مهدي، ووكيع) عن الثَّوْري، عنه به، ولفظه: عن عبد الله ﷺ قال: «الجنة سَجْسَجٌ، لا حر فيها، ولا برد».

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ، عن علقمة، عن عبد الله ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/١٠٠/ح١٥٨١٧) ـ وعنه عبد الله بن أحمد في زوائد «الزهد» (١١٨٧)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٢٧) ـ وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ق/١٧٣/ب)، والزهري في «حديثه» (٢)، وأبو سعد الهروي في «حديثه» (١٦٧/أ) من طريق زكريا بن أبي زائدة، عنه به، نحوه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن علقمة قوله.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٤٠)،

والبغوي في «الجعديات» (٢٥٢٧) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «صفة

الجنة» (١٢٧) ـ،

كلاهما (ابن أبي الدنيا، والبغوي) عن علي بن الجعد[1]، عن زهير.

وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٢٧) من طريق عمرو بن ثابت.

كلاهما (زهير، وعمرو) عنه به، نحوه وفيه زيادة.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ، عن علقمة قوله.

أخرجه البيهقي في «البعث والنشور» (٣١٨) من طريق يحيى بن اليمان، عن الثَّوْري، عنه به، مثله.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على الثَّوْري، فروى عنه الوجه الأول:

عبد الرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، وهما إمامان ثقتان ثبتان، من كبراء أصحابه، فهذا محفوظ عن الثَّوْري.

وروى عن الثَّوْري الوجه الرابع:

---

(١) سقط ذكر أبي إسحاق من إسناد ابن أبي الدنيا، ولم يشر المحقق إلى اختلاف في النسخ، وراجعت طبعات أخرى وفيها السقط أيضاً، فالأغلب أنه غلط قديم في النسخ أو وهم من ابن أبي الدنيا.



يحيى بن اليمان العجلي، ضعيف، وفي حديثه عن الثَّوْري خاصة خطأ كثير[1]، ولم يخرج له مسلم إلا حديثاً واحداً في المتابعات[2].

فالمحفوظ عن الثَّوْري هو الوجه الأول فقط.

وأما الخلاف على أبي إسحاق فبقي منه ثلاثة أوجه:

فرواه الثَّوْري ـ في المحفوظ عنه ـ عن أبي إسحاق على **الوجه الأول.**

ورواه زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق على **الوجه الثاني.**

ورواه زهير، وعمرو بن ثابت ـ وسبق أنه رافضي متفق على ضعفه، والجمهور تركوا حديث ـ عن أبي إسحاق على **الوجه الثالث.**

والإمام الدارقطني رحمه الله يرى الوجه الثاني الذي رواه زكريا أصح من قول الثَّوْري.

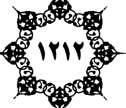
وهاهنا نصان عن أبي حاتم، وأبي زرعة يحسن نقلهما أولاً قبل الخوض في الترجيح لتعلقهما بترجيح الوجه الثالث.

أولهما: قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه قال: الجنة سَجْسَجٌ لاحر

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٥/ت٦٩٥٣).

(٢) صحيح مسلم (٢٩٧٢).



فيها ولا برد.

قلت لأبي: هل سمع أبو إسحاق من علقمة؟ قال أبي: رآه ولم يسمع منه، وقد روى هذا الحديث زكريا بن أبي زائدة فقال: عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ»[1].

ويؤخذ من هذا النص أن إسرائيل تابع الثَّوْري على الوجه الأول، مع ملاحظة أن السؤال لم يكن عن رواية الثَّوْري كما هي في الوجه الأول، ولا ذكرها أبو حاتم في الجواب، بل الموازنة بين روايتي إسرائيل، وزكريا، وترجيح قول زكريا ليس بالصريح.

وثانيهما: قال ابن أبي حاتم أيضاً: «سئل أبو زرعة عن حديث رواه مالك بن إسماعيل، وعمرو بن خالد، عن زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه قال: «الجنة سَجْسَجٌ لا حر فيها ولا قر».

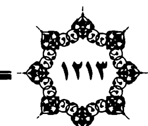
ورواه زكريا أبي زائدة فقال: عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

ورواه الثورى، عن أبي إسحاق، عن علقمة.

ورواه جرير، عن منصور، عن أبي إسحاق، عن علقمة.

---

(١) علل الرازي (٢١٣٥).



ورواه علي بن الجعد، عن زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن علقمة قال: الجنة سَجْسَجٌ لم يجاوزوا به.

فقيل لأبي زرعة: أيها أصح؟

فقال: الحديث حديث الثَّوْري، ومنصور، وزهير من رواية علي بن الجعد»[1].

وهذا النص يؤخذ منه ما يلي:

١ـ وقوع الاختلاف على زهير، فبعضهم روى عنه الوجه الأول كما رواه الثَّوْري، وبعضهم رواه كالوجه الثالث الذي سبق في التخريج.

٢ـ للثوري رواية على الوجه الثالث.

٣ـ متابعة منصور بن المعتمر لرواة الوجه الثالث.

٤ـ ترجيح أبي زرعة الوجه الثالث في الاختلاف لاجتماع الثَّوْري، ومنصور، وزهير ـ من رواية ابن الجعد ـ فلم يجاوزا به علقمة، فيشبه على هذا أن من ذكر ابن مسعود رضي الله عنه ربما سلك الجادة، ومُلاحظٌ أنه لم يلتفت لقول زكريا بزيادة ابن عَوْسَجَةَ.

٥ـ يلاحظ أن السؤال لم يكن عن رواية الثَّوْري على الوجه الأول هنا، ولا ذكرها في الجواب.

---

(١) علل الرازي (٢١٦٩).



والترجيح يتعلق بموضعين:

الأول: زيادة عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ في الإسناد، وهذا تفرد به زكريا ابن أبي زائدة، واختيار الدارقطني رحمه الله أن قوله أصح من قول من لم يذكره كالثَّوْري، لكن ينبغي ملاحظة أن الدارقطني رحمه الله لم يُرد الترجيح بين قول الثَّوْري، وزكريا، فالوجهان محفوظان عن أبي إسحاق، لكن قول زكريا عنده أصح من جهة زيادة رجلٍ بين راويين لم يسمع أحدهما من الآخر، وقد يُفهم من قول أبي حاتم رحمه الله حيث لم يتعقب ما حكاه عن زكريا بإعلال لكنه ليس بالصريح كما سبق.

وقد يُعترض على قول الدارقطني رحمه الله من جهة أن زكريا متأخر السماع، فإن كان أبو إسحاق سمى واسطة سمع منها الحديث عن علقمة فقد يكون وهم في تسميتها لتغير حفظه، ويقوي هذا أن زهيراً متأخر السماع مثل زكريا ولم يذكر في روايته عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ، ومثله رواية جرير، عن منصور بن المعتمر في سؤال ابن أبي حاتم رحمه الله ليس فيها ابن عَوْسَجَةَ، وهذا يُورث ريبةً في صحة قول زكريا.

الثاني: الاختلاف في رفع الحديث إلى ابن مسعود رضي الله عنه أو قَصْره على علقمة، فالوجه الأول بذكر ابن مسعود رضي الله عنه رواه الثَّوْري فهو محفوظ عن أبي إسحاق لجلالة الثَّوْري وإتقانه لحديث أبي إسحاق، ولو جاء من طريق



الثَّوْري وحده لكفاه، كيف وقد تابعه - إن صح - إسرائيل، وزهير؟ وهذا الوجه عن الثَّوْري لم يرد في السؤال للإمامين الرازيين، ولا ذكراه في الجواب.

أما قول زهير في الوجه الثالث وأنه لم يُجاوز به علقمة، ومثلها ما في سؤال ابن أبي حاتم عن الثَّوْري، ومنصور - لو صح عنهما - فغاية ما فيه أن يقال: إنه تقصير بالإسناد.

والإسناد على الوجه الأول منقطع لأنه أبا إسحاق لم يسمع من علقمة، وليس هذا تدليساً لأنه لا إيهام هنا، فقد عُلم أنه لم يسمع منه.

وأما الإسناد على الوجه الثاني إن صح قول زكريا ففيه: عبد الرحمن ابن عَوْسَجَةَ الهَمْدَانِيُّ الكوفي، وهو ثقة معاصر لأبي إسحاق[1]، لكني لم أقف على سماع صحيح لأبي إسحاق منه إلا شيء أخطأ فيه جرير بن حازم[2]، وغيره يرويه دون ذكر السماع[3]، وَحَفِظَ عنه حفيدُهُ الثقةُ: يوسفُ بنُ إسحاق الروايةَ عن طلحة بن مُصَرِّفٍ، عن ابن عَوْسَجَةَ[4]، فما

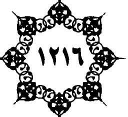
---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٧/٣٢٢/ت٣٩٢٢).

(٢) انظر: «المسند» (١٨٦٤٤)، ابن خزيمة (١٥٥٢)، علل الرازي (٣٤٣).

(٣) انظر: ابن أبي شيبة (١/٣٧٨)، «المسند» (١٨٦٦٦، ١٨٦٦٩)، «المستدرك» (١/٥٧١)، «معرفة الصحابة» (١١٦٣)، «حديث الزهري» (٣٩٨).

(٤) انظر: الترمذي (١٩٥٧)، «الحلية» (٥/٢٧).



رواه بإسقاطه فقد دَلَّسَهُ أبو إسحاق[1]، والذي يغلب على الظن أنه ليس له سماع من ابن عَوْسَجَةَ.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله ﷺ منقطع لأن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة، ومثله الرواية بالاقتصار على علقمة كما في ترجيح أبي زرعة، ولو صح قول زكريا فهو مدلس لما سبق ذكره.



(١) وقد يدلس أبو إسحاق بإسقاط الواسطتين: طلحةَ وابنِ عوسجة، انظر: «المسند» (١٨٦٦٣)، علل الرازي (٤٠٤)، «الكامل» لابن عدي (١/٤٢٣، ٤٢٥، ٣/٣٦٣، ٦/٤٣٣-٤٣٤).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «الوائدة والموؤدة في النار».

فقال: «يرويه زكريا بن أبي زائدة، عن الشَّعْبِيِّ مرسلاً عن النبي ﷺ، قال زكريا: فحدثني أبو إسحاق أن الشَّعْبِيَّ حدثه، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه، قال ذلك مسروق بن المَرْزُبان، عن يحي بن زكريا، عن أبيه، وهكذا رواه أبو إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

وقال إسحاق الأزرق: عن زكريا، عن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ مرسلاً عن النبي ﷺ.

.. وروى هذا الحديث أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ ـ وقد اختلف عنه ـ فرواه شريك، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

ورواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه»(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ستة أوجه:

---

(١) «العلل» (٥/١٦٠/س٧٩٤).

١ ـ أبو إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

٣ـ أبو إسحاق مرسلاً عن النبي ﷺ.

٤ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

٥ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٦ـ أبو إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/٧٣)، وأبو داود (٤٦٨٤) ـ ومن طريقه البيهقي في «القضاء والقدر» (٦١٩) ـ عن إبراهيم بن موسى،

والبزار (١٥٩٦) من طريق المعلى بن منصور،

وابن حبان (٧٤٨٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١١٤/ح١٠٠٥٩) من طريق مسروق بن المَرْزُبان،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١١٤/ح١٠٠٥٩) من طريق عبدان ابن محمد العسكري،

أربعتهم (إبراهيم، والمعلى، ومسروق، وعبدان) عن يحيى بن زكريا،



عن أبيه زكريا بن أبي زائدة، عنه به، ولفظ أبي داود: عن عامر قال: قال رسول الله ﷺ «الوائدة والموؤدة في النار»، قال يحيى: قال أبي: فحدثني أبو إسحاق، أن عامراً حدثه بذلك عن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

والباقون مثله إلا الطبراني فلم يذكر الرواية المرسلة عن الشَّعْبِيِّ.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

لم أقف عليه بهذا الإسناد مرفوعاً، وسيأتي بهذا الإسناد موقوفاً في الوجه السادس.

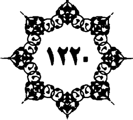
الوجه الثالث: أبو إسحاق مرسلاً عن النبي ﷺ.

علقه الدارقطني عن إسحاق الأزرق، عن زكريا، عنه به، ولم أقف عليه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه البزار (١٦٠٥)، وابن بطه في «الإبانة» (٢/٨٠/ح١٤٨٣) من طريق أحمد بن سنان القطان، عن أبي أحمد الزُّبَيْري، عن شريك.

وابن أبي حاتم كما في «التفسير» لابن كثير (٤/٤٧٧) عن أحمد بن



سنان، عن الزُّبَيْري، عن إسرائيل.

كلاهما (شريك، وإسرائيل) عنه به، مثله.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﵁ مرفوعاً.

أخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٢٢٦، ٨٩٣)، وابن المقرئ في «المعجم» (٢٦٢) من طريق العباس بن يزيد البَحْراني، عن أبي أحمد الزُّبَيْري، عن الثَّوْري.

وابن بطه في «الإبانة» (٢/٨٠/ح١٤٨٢) من طريق أحمد بن سنان، ومحمد بن الوليد البُسْري، عن أبي أحمد الزُّبَيْري، عن إسرائيل.

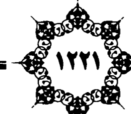
كلاهما (الثَّوْري، وإسرائيل) عنه به، مثله.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله ﵁ موقوفاً.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/٧٣) عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عنه به، ولم يسق لفظه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث عن إسرائيل، فروى عنه الوجه الرابع، والخامس:



أبو أحمد الزُّبَيْري، وهو ثقة تقدم مراراً، واختلف عليه في الرواية:

فروى أحمد بن سنان القطان ـ وهو إمام حافظ متقن[1] ـ عن الزُّبَيْري، عن إسرائيل، وشريك على الوجه الرابع، وتابعه محمد بن الوليد البُسْري ـ وهو ثقة[2] ـ عن الزُّبَيْري، عن إسرائيل وَحْدَهُ على الوجه الخامس.

ورواه العباس بن يزيد البَحْراني ـ وهو ثقة قد يخطئ ويغرب[3] ـ عن الزُّبَيْري، عن الثَّوْري على الوجه الخامس، وأغرب به البَحْراني كما قاله أبو الشيخ في ترجمته.

فالمحفوظ عن الزُّبَيْري روايتا القطان والبُسْري، وسيأتي ما فيها.

ورواه عن إسرائيل على الوجه السادس:

عبيد الله بن موسى، وهو أثبت أصحاب إسرائيل.

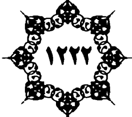
فقول عبيد الله أصح عن إسرائيل، لأنه أثبت من الزُّبَيْري، والزُّبَيْري نقل ذكر أبي الأحوص من حديث شريك إلى حديثه عن إسرائيل، ورفعه عنه، والصواب عن إسرائيل الوجه السادس كما رواه عبيد الله، فذكر أبي الأحوص في حديث إسرائيل غير محفوظ.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١/٣٢٢/ت٤٥).

(٢) السابق (٢٦/٥٩١/ت٥٦٧٤).

(٣) السابق (١٤/٢٦١/ت٣١٤٦).



وأما الخلاف على أبي إسحاق فبقي منه ما يلي:

الوجه الأول رواه عنه: زكريا بن أبي زائدة، وقال البزار عقبها: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً جوّده إلا ابن أبي زائدة، عن أبيه»، وظاهرٌ مقصودُهُ، فزكريا زاد ذكر الشَّعْبِيُّ فاتصل الإسناد، ورفع الحديث، ونص الدارقطني على تفرد يحيى بن زكريا، عن أبيه بالحديث[1].

الوجه الرابع رواه عنه: شريك النَّخَعِيُّ، وراويه عنه: أبو أحمد الزُّبَيْري، وسماعه متقدم بالنظر إلى طبقته، لكن تفرد بذكر أبي الأحوص، وقد ألمح البزار إلى شيءٍ ما في حديث شريك، فبعد روايته له قال: «هكذا رواه شريك»، ويشبه ـ والله أعلم ـ أن الرواية بذكر أبي الأحوص غير محفوظة، لأنه لو كان الحديث عنده عن أبي الأحوص ـ مع الغرابة في إسناده ـ ما احتاج إلى روايته عن علقمة مع انقطاعه.

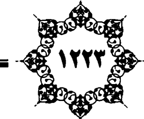
الوجه السادس رواه عنه: إسرائيل.

فبقي من الأوجه بناء على ما سبق: الوجه الأول، والسادس.

ولم يرجح الإمام الدارقطني رحمه الله في هذا الاختلاف، ويظهر ـ والله أعلم ـ أن قول إسرائيل هو الأصوب عن أبي إسحاق لأنه أقدم سماعاً وأخص بجدّه من زكريا مع ما سبق بيانه من تفرده بالوجه الأول، وهذا ربما

---

(١) (٣٧٦٣).



كان مفهوماً من كلام البخاري عن الحديث فقد ساق رواية زكريا على الوجه الأول، ثم أعقبها برواية إسرائيل على الوجه السادس[1]، ويشبه - والله أعلم - أن الحديث موقوفاً مختصرٌ من حديث علقمة، عن سلمة بن يزيد الجُعْفِيِّ رضي الله عنه في شأن أمهما مليكة، وهكذا هو في روايات الناس عن الشَّعْبِيِّ، عن علقمة[2]، فزكريا وصل الإسناد عن أبي إسحاق بذكر الشَّعْبِيِّ، ونقل الرفع من حديث الشَّعْبِيِّ، عن علقمة، عن سلمة رضي الله عنه، إلى حديث علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه، فالأقرب عن أبي إسحاق - كما سبق - قول إسرائيل.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً منقطع لأن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة.



---

(١) «التاريخ الكبير» (٤/ ٧٢-٧٣).

(٢) انظر: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣/١٣٤٥)، «تحفة الأشراف» (٤/ ٥٤)، «إتحاف المهرة» (٥/ ٦٢١).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عبد الله بن حَلاَّم، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إذا رأى أحدكم امرأة أعجبته فليأت أهله فإن الذي معها مثل الذي معها».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه:

فرواه الثَّوْري؛ فرفعه قبيصة، ومعاوية بن هشام، عن الثَّوْري.

ووقفه أبو نعيم، وأبو حذيفة.

ورواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن حبيب ـ وهو أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ ـ عن ابن مسعود رضي الله عنه فرفعه عنه.

ورواه معاوية بن هشام، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن مرسلاً، والموقوف عن الثَّوْري أصح.

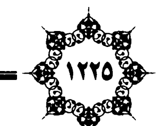
وقيل: عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، عن النبي ﷺ مرسلاً»(1).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن عبد الله بن حَلاَّم، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) «العلل» (٥/١٩٦/س٨١٧).



٢ـ أبو إسحاق، عن عبد الله بن حَلاَّم، عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، عن عبد الله ﷺ مرفوعاً.

٤ـ أبو إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ مرسلاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عبد الله بن حَلاَّم، عن عبد الله ﷺ مرفوعاً.

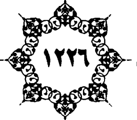
أخرجه الدارمي (٢٢٦١)، والسَّرِي بن يحيى في «حديث الثَّوْري» (٧٦) ـ ومن طريقه الدارقطني في «العلل» (٥/١٩٧) ـ ومن طريق آخر أخرجه الدارقطني في «العلل» (٥/١٩٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٠٥٣)، والخطيب في «الفصل للوصل» (٢/٨٤٧/ح٥) من طريق قبيصة ابن عقبة،

والدارقطني في «العلل» (٥/١٩٨) ـ ومن طريقه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/٨٤٧/ح٧) ـ من طريق معاوية بن هشام،

كلاهما (قبيصة، ومعاوية) عن سفيان الثَّوْري.

والخطيب في «الفصل للوصل» (٢/٨٤٦/ح٣) من طريق عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل.

كلاهما (الثَّوْري، وإسرائيل) عنه به.



ولفظ الدارمي: عن عبد الله ﷺ قال: قال: رأى رسول الله ﷺ امرأة فأعجبته، فأتى سودة ﷺ وهي تصنع طيباً وعندها نساء فأخلينه فقضى حاجته ثم قال ﷺ: «أيما رجل رأى امرأة تعجبه فليقم إلى أهله فإن معها مثل الذي معها»، والباقين نحوه، وفي بعض روايات الخطيب الاقتصار على الحديث دون القصة.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عبد الله بن حَلَّام، عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢١/٤) عن وكيع،

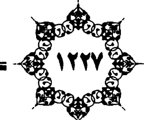
وابن أبي شيبة (٣٢١/٤)، والخطيب في «الفصل للوصل» (٨٤٨/٢/ ح١٠) من طريق ابن مهدي،

والدارقطني في «العلل» (١٩٨/٥) - ومن طريقه الخطيب في «الفصل للوصل» (٨٤٩/٢/ح١١) - من طريق أبي نعيم،

وفي «الفصل للوصل» (٨٤٨/٢/ح٨) من طريق محمد بن كثير،

وفي (٨٤٨/٢/ح١٠) من طريق يحيى القطان،

خمستهم (وكيع، وابن مهدي، وأبو نعيم، ومحمد، ويحيى) عن الثَّوْري، عنه به، نحوه دون القصة، وأحال الدارقطني بلفظ أبي نعيم، والخطيب بلفظ ابن مهدي.



وعلقه الدارقطني عن أبي حذيفة، عن الثَّوْري ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/٨٤٤/ح١، ٢) من طريق عمرو بن محمد بن أبي رزين، وعثمان بن عمر، عن إسرائيل، عنه به، ولفظ عثمان مثله، وأحال بلفظ عمرو.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ مرسلاً.

أخرجه ابن أبي شيبة (٤/٣٢١) عن عبد الرحيم بن سليمان الكِنَاني،

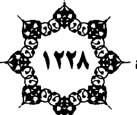
والدارقطني في «العلل» (٥/١٩٨) ـ ومن طريقه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/٨٤٧/ح٧) ـ من طريق معاوية بن هشام،

والخطيب في «الفصل للوصل» (٢/٨٤٧/ح٦) من طريق قبيصة بن عقبة،

وفي (٢/٨٤٩/ح١٢) من طريق أبي نعيم،

وفي (٢/٨٤٩/ح١٣) من طريق القطان،

خمستهم (عبد الرحيم، ومعاوية، وقبيصة، وأبو نعيم، والقطان) عن الثَّوْري.



والخطيب في «الفصل للوصل» (٢/٨٤٦/ح٣) من طريق عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل.

كلاهما (الثَّوْري، وإسرائيل) عنه به، نحوه دون القصة إلا لفظ إسرائيل، وأحال الخطيب بلفظ القطان، وأحال ابن أبي شيبة بلفظ عبد الرحيم على لفظ طريق آخر وفيه بدل سودة رضي الله عنها: أم سلمة رضي الله عنها.

وعلقه الدارقطني عن موسى بن عقبة ولم أقف عليه.

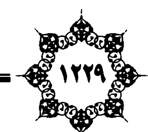
دراسة الاختلاف:

روى أبو إسحاق هذا الحديث عن شيخين: أبي عبد الرحمن عبد الله ابن حبيب السُّلَمِيِّ، وعبد الله بن حَلَّام.

فأما حديثه عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، فرواه عنه الثَّوْري - ولم يختلف عليه في إرساله - وإسرائيل واختلف عليه فيه على وجهين، فروى عنه الوجه الثالث:

- عثمان بن عمر العَبْدِيُّ، وهو ثقة تقدم.
- عمرو بن محمد بن أبي رزين الخُزَاعِيُّ وهو صدوق[1].

(١) «تهذيب التهذيب» (٨/٩٧).



وروى عن إسرائيل الوجه الرابع :

عبيد الله بن موسى وسبق مراراً أنه أوثق أصحابه.

والصواب عن إسرائيل قول عبيد الله ، والوهم في رواية عثمان ، وعمرو جاء من جهة سياقهما الحديث عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ ، وعبد الله بن حَلاَّم ، عن ابن مسعود رضي الله عنه ، فلعلهما حملا حديث أبي عبد الرحمن ، على حديث ابن حَلاَّم ، فظناه يرويه عن ابن مسعود رضي الله عنه أيضاً ، أما عبيد الله فقد فصل الحديثين كما رواه من طريقه الخطيب ، فروى مرسل أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ وساقه بتمامه ، ثم عطف عليه حديث عبد الله بن حَلاَّم ، عن ابن مسعود رضي الله عنه ، وهكذا رواه الثَّوْري ، عن أبي إسحاق ، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ مرسلاً.

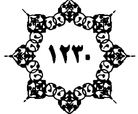
وأما حديثه عن عبد الله بن حَلاَّم ، فرواه عنه الثَّوْري ، وإسرائيل.

فأما الثَّوْري فاختلف عليه على وجهين ، فرواه عنه على الوجه الأول :

ـ قبيصة بن عقبة السَّوائِيُّ ، سبق أنه ثقة ، وحديثه عن الثَّوْري محتج به ما لم يخالف أصحاب الثَّوْري الكبار.

ـ معاوية بن هشام القصار الكوفي ، سبق أنه صدوق صاحب أوهام ، وحديثه عن الثَّوْري خاصة ليس بالقوي.

ورواه عن الثَّوْري على الوجه الثاني :



وكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، ومحمد بن كثير، ويحيى القطان، وهؤلاء فيهم الحفاظ من أصحاب الثَّوْري.

وقد نص الدارقطني رحمه الله على أن الموقوف عن الثَّوْري أصح، وهو ظاهر، ويقويه أن قبيصة، ومعاوية قد وافقوا بعض هؤلاء الحفاظ على روايتهم الوجه الرابع، فلعلهما وهما على الثَّوْري في رفع الحديث على الوجه الأول لأنهما جمعا الإسنادين في سياق واحد.

ويقي من الاختلاف على أبي إسحاق في حديث عبد الله بن حَلاَّم ما يلي:

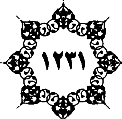
الوجه الأول من طريق إسرائيل.

والوجه الثاني من طريق الثَّوْري.

فالدارقطني رحمه الله لم يرجح بينهما، وكذا البخاري رحمه الله قبله[1].

وسئل أبو حاتم رحمه الله عن الاختلاف بينهما فرجح قول الثَّوْري فقال:

(١) «التاريخ الكبير» (٥/٦٩)، تنبيه: جاءت ترجمة عبد الله بن حَلاَّم في المطبوع هكذا: «عبد الله بن حَلاَّم، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا رأى احدكم امرأة تعجبه فليأت أهله، قاله إسرائيل، عن أبى إسحاق، عن عبد الله ولم يرفعه، وأبو نعيم، وابن مهدى، عن سفيان، عن أبى إسحاق..»، وصواب العبارة هكذا: «قاله إسرائيل، عن أبى إسحاق، عن عبد الله، ولم يرفعه أبو نعيم، وابن مهدى، عن سفيان..».



«سفيان أحفظ من إسرائيل، والحديث هو موقوف»[1].

وتقديمه الثَّوْري في الحفظ رأيٌ لأبي حاتم، وقد سبق بيان الاختلاف بين الأئمة في خصوص حديث أبي إسحاق، وأن من الأئمة من يقدم إسرائيل.

والذي أميل إليه أن الأرجح قول الثَّوْري، لأنه ميز بين الرفع في مرسل أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، والوقف في حديث عبد الله بن حَلاَّم، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وأما الوهم في رفع حديث عبد الله بن حَلاَّم، عن ابن مسعود فالظاهر ـ والله أعلم ـ أن سببه الجمع بين الحديثين، فحمل إسرائيل حديث ابن حَلاَّم على حديث أبي عبد الرحمن فظنه مرفوعاً مثله.

والحديث من وجهه الثاني فيه عبد الله بن حَلاَّم العَبْسِيُّ، وهو قليل الحديث[2]، وقد سكت عنه البخاري، وابن أبي حاتم[3]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[4]، فليس فيه توثيق معتمد، ففي حاله جهالة، ولم أقف على سماع أبي إسحاق منه، والأصل عدمه.

وأما سماع ابن حَلاَّم من ابن مسعود رضي الله عنه فلم أقف عليه أيضاً، وفي

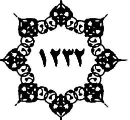
---

(١) «العلل» (١/٣٩٤/ح١١٨٠).

(٢) طبقات ابن سعد (٦/٢٠٤).

(٣) «التاريخ» (٥/٦٩)، «الجرح» (٥/٤٠).

(٤) (٥/٢٧).



بعض الطرق ما يشعر بالإرسال، ففي رواية ابن أبي شيبة، عن ابن مهدي، ووكيع، ورواية الخطيب من طريق القطان، ثلاثتهم عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن حَلَّام قال: قال عبد الله رضي الله عنه.

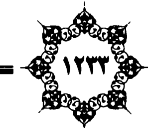
وأما الوجه الرابع ففيه سماع أبي إسحاق، من أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، وقد سبق إثبات أن لأبي إسحاق سماعاً من أبي عبد الرحمن، لكنه ربما دلس عنه، ولم أقف على تصريحه بالسماع منه والأصل عدمه.

وقد جاء معنى الحديث من وجه آخر، فأخرج مسلم (١٤٠٣) من حديث جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رأى امرأة فأتى امرأته زينب وهي تَمْعَسُ مَنِيْئَةً لها فقضى حاجته ثم خرج إلى أصحابه فقال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله، فإن ذلك يرد ما في نفسه».

الحكم على الحديث:

الحديث على الوجه الثاني فيه الانقطاعُ بين أبي إسحاق وعبد الله بن حَلَّام، والجهالةُ بحاله، والإرسال بينه وبين ابن مسعود رضي الله عنه، وأما الوجه الرابع فمرسل، وفي إسناده انقطاع بين أبي إسحاق وأبي عبد الرحمن.





وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عمرو بن ميمون، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إن المرأة من أهل الجنة لتلبس سبعين حلة من حرير..» الحديث.

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، وعطاء بن السائب، واختلف عنهما:

فرواه فضيل بن مرزوق، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وخالفه إسرائيل، والثَّوْري، وأسباط بن نصر، فرووه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً..»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون قوله.

---

(١) «العلل» (٥/٢٢٧/س٨٣٧).

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله ﵁ مرفوعاً.

أخرجه البزار (١٨٥٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٩٨/ ح١٠٣٢١)، وفي «المعجم الأوسط» (٩١٥) ـ وعنه أبو نعيم في «صفة الجنة» (٢٥٤) من طريق فضيل بن مرزوق، عنه به، ولفظ البزار: عن عبد الله ﵁، عن النبي ﷺ قال: «أول زمرة تدخل الجنة من أمتي وجوههم كالقمر ليلة البدر، والزمرة الثانية كأحسن كوكب دري في السماء، لكل امرئ منهم زوجتان على كل زوجة سبعون حلة يرى مخ سوقهن من وراء الحلل كما يرى الشراب الأحمر في الزجاجة البيضاء»، والباقون مثله.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله ﵁ موقوفاً.

أخرجه معمر في «الجامع» (٢٠٨٦٧) ـ ومن طريقه عبد الرزاق في «التفسير» (٢/١٧٧)، وابن المبارك في «الزهد ـ زوائد نعيم» (٢٦٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/١٩٤/ح٨٨٦٤) ـ عنه به، مثل القطعة الأخيرة من المرفوع.

وعلقه الدارقطني عن الثَّوْري، وإسرائيل، وأسباط ولم أقف عليها.



الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون قوله.

أخرجه هناد في «الزهد» (١٢) من طريق يونس بن أبي إسحاق.

والطبري في «جامع البيان» (٢٣/ ٦٦) من طريق ابن مهدي، عن الثَّوْري.

كلاهما (يونس، والثَّوْري) عنه به، بنحو القطعة الأخيرة من الحديث.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق على ثلاثة أوجه، **فروى عنه الوجه الأول:**

فضيل بن مرزوق الرُّؤاسِيُّ، سبق أنه صدوق ربما وهم، وقد تفرد بهذا الحديث كما نص عليه البزار، والطبراني، ويشبه أن يكون فضيل وهم في رفع الحديث لأنه روى الحديث بإسنادين؛ فرواه عن عطية العوفي، عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً، وعن أبي إسحاق، عن عمرو، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً، فلعله حمل حديث عبد الله رضي الله عنه على حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثاني:

معمر بن راشد، وتقدم بيان حاله في أبي إسحاق، وأنه ليس بالقوي، فإن كان ما ذكره الدارقطني رحمه الله من متابعة الثَّوْري، وإسرائيل له محفوظاً

فهذا الوجه محفوظ، وإن لم يصح عنهما فليس بمحفوظ عن أبي إسحاق.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

الثَّوْري، ويونس، وهذا الوجه محفوظ لإمامة راويه وحفظه.

ولم يعرض الإمام رحمه الله للترجيح في حديث أبي إسحاق، لكنه بعد أن ساق الخلاف على عطاء بن السائب رجح الوقف.

ويظهر أن المحفوظ عن أبي إسحاق هو الوجه الثالث، إلا إن صح الوجه الثاني عن الثَّوْري، وإسرائيل فيكون الوجه الثاني أرجح، ويحمل الثالث على أن رواته قصروا به.

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الثالث عن عمرو بن ميمون موقوفاً صحيح.





وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عمرو بن ميمون، عن ابن مسعود رضي الله عنه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعجبه أن يدعو ثلاثاً، ويستغفر ثلاثاً.

فقال: «يرويه الثَّوْري، وشعبة، وزهير، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رضي الله عنه.

وخالفهم عبد الكبير بن دينار، فرواه عن أبي إسحاق، عن عمرو ابن ميمون، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه، وذلك وهم.

وقيل عن عبد الكبير مثل قول شعبة ومن تابعه»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله رضي الله عنه.

(١) «العلل» (٥/٢٢٨/س٨٣٨).

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه الطيالسي (٣٢٥) ـ ومن طريقه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٢٦٨) ـ والشاشي (٦٧٨)، والطبراني في «الدعاء» (٥٣)، والحاكم في «المعرفة» (٢٩٥) من طريق زهير.

والإمام أحمد (٣٧٤٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٩١)، وابن السني (٣٦٨) من طريق يحيى بن آدم،

والإمام أحمد (٣٧٤٤)، وابن سمعون في «الأمالي» (٢٠١/ب)، وتمام (٦٤٦) من طريق أبي أحمد الزُّبَيْري،

والإمام أحمد (٣٧٦٩) عن أبي سعيد عبد الرحمن بن عبد الله مولى بني هاشم،

وأبو داود (١٥١٩) من طريق أبي الوليد الطيالسي،

وأبو يعلى (٥٢٧٧)، وابن حبان (٩٢٣) من طريق ابن مهدي،

والشاشي (٦٧٧) من طريق عبيد الله بن موسى،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٩٧/ح١٠٣١٧)، وفي «الدعاء» (٥١) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٤/٣٤٧)، وعبد الغني المقدسي في «الدعاء» (١٥٣/ب) ـ من طريق عبد الله بن رجاء،

سبعتهم (يحيى، والزُّبَيْري، وأبو سعيد، والطيالسي، وابن مهدي،

وعبيد الله، وابن رجاء) عن إسرائيل.

والشاشي (٦٧٦) من طريق سعد بن محمد العوفي، عن سليمان بن قَرْم.

والطبراني في «الدعاء» (٥٢)، والدارقطني في «العلل» (٥/٢٢٨) من طريق الثَّوْري.

وأبو نعيم في «الحلية» (٤/١٥٣، ٣٤٧) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

أربعتهم (زهير، وإسرائيل، وسليمان، والثَّوْري، وزكريا) عنه به، ولفظ الطيالسي عن عبد الله رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ كان يدعو ثلاثاً، ويستغفر ثلاثاً»، والباقون نحوه، ولفظ الثَّوْري، وزهير عند الطبراني مختصر.

وعلقه الدارقطني عن شعبة، وعبد الكريم بن دينار ولم أقف عليه[1].

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن عبد الكبير بن دينار، عنه به، ولم أقف عليه.

(١) وردت جملة استحباب الدعاء ثلاثاً من طريق الثَّوْري، وزكريا في بعض طرق حديث إلقاء سلى الجزور على ظهر النبي ﷺ وهو ساجد، لكني لم أخرجه هنا، ونبهت عليه لئلا يظن فواته، فانظر: صحيح مسلم (١٧٩٤)، «السنن الكبرى» للنسائي (٨٦١٦)، أبو عوانة (٦٧٧٥)، «شرح المشكل» (٣٩٥١) وغيرها.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد (٣٧٧٠) عن أبي سعيد مولى بني هاشم، عن إسرائيل، عنه به، مثله.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على إسرائيل، فروى عنه الوجه الأول:

يحيى بن آدم، وأبو أحمد الزُّبَيْري، وأبو سعيد مولى بني هاشم، والطيالسي، وابن مهدي، وعبيد الله بن موسى، وعبد الله بن رجاء، وهؤلاء ثقات وعبيد الله بن موسى أحفظهم لحديث إسرائيل.

وخالفهم أبو سعيد مولى بني هاشم مرّة، فروى عن إسرائيل الوجه الثالث، وقد تقدم أنه ربما وهم، وقد أغرب بهذا الوجه عن إسرائيل، مع اضطرابه فيه، فتارة وافق الجماعة، وتارة خالفهم برواية الوجه الثالث، وليس بمحفوظ عن إسرائيل لأنه خلاف قول الجماعة عنه.

أما الاختلاف على أبي إسحاق فلم يتبق منه - فيما وقفت عليه - إلا **الوجه الأول** من رواية زهير، والثَّوْري، وإسرائيل - في المحفوظ عنه - وزكريا، وهؤلاء حفاظٌ لحديث أبي إسحاق، فقولهم محفوظ عنه.

وأما رواية سليمان بن قَرْم الضَّبِّيِّ فلا يلتفت لها، فهو شيعي سيء

الحفظ، والراوي عنه: سعد بن محمد العوفي جهمي قال الإمام أحمد عنه: «لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه ولا كان موضعاً لذاك»[1].

وأما الوجه الثاني عن أبي إسحاق فعلقه الدارقطني ﷺ عن عبد الكبير ابن دينار أبو عبد الرحيم المروزي الصائغ، فتقدم أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، والحاكم ذكر له نسخة ينفرد بها عن أبي إسحاق[2]، ولو صح عنه فهو مظنة للنكارة لكونه ينفرد بنسخة عن مثل أبي إسحاق، ويقوي كونه صاحبَ غرائبٍ مُخالَفَتُهُ الثقات من أصحاب أبي إسحاق في هذا الحديث ـ إن صح عنه ـ وحكم الدارقطني ﷺ عليه بالوهم هنا ظاهر، مع أنه علق عنه وجهاً آخر يوافق فيه الجماعة عن أبي إسحاق ولم أقف عليه أيضاً.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن ابن مسعود رضي الله عنه صحيح.



(١) «تاريخ بغداد» (٩/١٢٦).

(٢) انظر: (ص١٤٨).

وسئل الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ عن:

حديث عمرو بن ميمون، عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «أما فيكم أحد يقرأ ثلث القرآن في ليلة»؟ قالوا: ومن يطيق ذلك؟ قال ﷺ: «قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه شريك، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ.

وخالفه أبو طيبة الجُرْجاني، فرواه عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عمرو بن ميمون، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقول شريك أصح، وذِكْرُ الحارث فيه وهم..»[1].

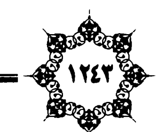
تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثمانية أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) «العلل» (٥/٢٢٨/س٨٣٩).



ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

٥ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن بعض الصحابة رضي الله عنه.

٦ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٧ـ أبو إسحاق، عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قوله.

٨ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون قوله.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه البزار (١٨٥٦)، وابن الضُّرَيْس في «فضائل القرآن» (٢٤٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٩٧/ح١٠٣١٨) من طريق علي بن حكيم،

وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٦١) من طريق يحيى بن إسماعيل الخَوَّاص الكوفي،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٩٧/ح١٠٣١٨) من طريق مِنْجَاب بن الحارث التميمي،

ثلاثتهم (علي، ويحيى، ومِنْجَاب) عن شريك، عنه به، ولفظ البزار: عن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه: «أما يستطيع أحدكم

أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة»؟ قالوا: يا رسول الله ومن يطيق هذا؟ قال ﷺ: «أما يستطيع أحدكم أن يقرأ قل هو الله أحد فإنها تعدل ثلث القرآن»، والباقون نحوه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الحارث، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن أبي طيبة عيسى بن سليمان الجُرْجاني عنه، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

أخرجه الدارقطني في «العلل» (٦/ ١٧٩)، والخلال في «فضائل سورة الإخلاص» (٢٤)، والخطيب في «حديث الستة من التابعين» (٢٩) من طريق عبد الصمد بن حسان، عن الثَّوْري، عنه به، بنحوه، ولفظ الخلال، والخطيب مختصر.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٥٤، ٧/ ١٣٤)، وفي «ذكر أخبار



أصبهان» (٢/٢٢٣) من طريق أبي كريب، عن وكيع، عن الثَّوْري، عنه به، مختصراً.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن بعض الصحابة رضي الله عنهم.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/١٣٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٢٥) من طريق زكريا بن أبي زائدة، عنه به، مختصراً، ولم يسق البخاري اللفظ.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون مرسلاً عن النبي ﷺ.

أخرجه عبد الرزاق (٦٠٠٣) عن معمر.

وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢٦٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٢٧) من طريق ابن مهدي، عن الثَّوْري.

والنسائي (١٠٥٢٦) من طريق زائدة بن قدامة.

ثلاثتهم (معمر، والثَّوْري، وزائدة) عنه به، مختصراً.

الوجه السابع: أبو إسحاق، عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قوله.

أخرجه النسائي (١٠٤٦٢) عن يوسف بن سعيد المِصِّيْصِيِّ، عن حجاج بن محمد المِصِّيْصِيِّ، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن

أبي إسحاق به موقوفاً وأحال بلفظه.

الوجه الثامن: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون قوله.

أخرجه ابن الضُّرَيْس في «فضائل القرآن» (٢٦١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٢٨) من طريق شعبة، عنه به، مختصراً.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على الثَّوْري، فروى عنه الوجه الثالث:

عبد الصمد بن حسان، أبو يحيى المروروذي، خادم سفيان، وله كتاب عنه[١]، وهو صدوق له عن الثَّوْري أفراد[٢]، وقد تفرد بهذا الوجه عن الثَّوْري، وخالفه من هو أوثق في الثَّوْري كما سيأتي في الوجه السادس، وعبد الصمد وإن كان صاحب كتاب إلا أن الأئمة لم يعدوه من حفاظ أصحاب الثَّوْري، وتفرده به عن الثَّوْري شديد إذ لا يروى عن أبي إسحاق إلا من هذا الوجه.

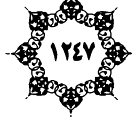
وروى عن الثَّوْري الوجه الرابع:

وكيع بن الجراح، والراوي عنه: أبو كريب محمد بن العلاء، وقد

---

(١) علل الرازي (٢/١٠٢).

(٢) ابن سعد (٧/٣٧٥)، «الجرح» (٦/٥١)، «الثقات» (٨/٤١٥)، «الإرشاد» (٣/٩٤٦، ٩٤٧).



نقل أبو نعيم عن شيخه أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة الأصبهاني ـ وكان أوحد زمانه في الحفظ[1] ـ قال: «تفرد بهذا الحديث أبو كريب، عن وكيع»[2]، وقال: «لا أعلم حدث به عن أبي أيوب غير أبي كريب..»[3].

والنص الثاني يدل على شدة الغرابة في رواية أبي كريب، فحديث ليس عند أصحاب وكيع، ولا الثَّوْري، ولا أبي إسحاق، وتفرد به أبو كريب ـ مع تأخر الطبقة ـ محل نظر.

وروى عن الثَّوْري الوجه السادس:

عبد الرحمن بن مهدي، وهذا الوجه هو المحفوظ عن الثَّوْري لإمامة راويه وغرابة الأوجه الأخرى عنه.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، فروى عنه الوجه الأول:

شريك بن عبد الله النَّخَعِيُّ، تقدم التفصيل في حاله، إلا أن علي بن حكيم الأَوْدِيَّ ـ وهو ثقة[4] ـ ويحيى بن إسماعيل الخَوَّاص ـ وهو مقبول[5] ـ

(١) انظر ترجمته في: «السير» (١٦/٨٣).

(٢) «الحلية» (٧/١٣٤).

(٣) «ذكر أخبار أصبهان» (٢/٢٢٣).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٠/٤١٥/ت٤٠٥٨).

(٥) السابق (٣١/٢٠٦/ت٦٧٨٧).



ومِنْجَاب بن الحارث التميمي - وهو ثقة أيضاً[1] - متأخروا السماع من شريك؛ لتأخر طبقتهم، فهو غير محفوظ عن أبي إسحاق لأنه ليس من صحيح حديث شريك، ولعله - لتغير حفظه بعد القضاء - لزم الجادة فأسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وأما الوجه الثاني عن أبي إسحاق فعلقه الدارقطني عن عيسى بن سليمان، أبي طيبة الجُرْجاني، فهذا إن صح إسناده إليه فلا يصح عن أبي إسحاق لأن أبا طيبة ضعيف لكثرة خطئه ووهمه، والدارقطني رحمه الله حكم على زيادته ذكر الحارث في الإسناد بالوهم.

والوجه الخامس عن أبي إسحاق رواه:

زكريا بن أبي زائدة، وسماعه من أبي إسحاق متأخر وهو محفوظ عنه.

والوجه السادس عن أبي إسحاق رواه:

الثَّوْري - في المحفوظ عنه - وزائدة بن قدامة، ومعمر بن راشد، وهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق.

والوجه السابع عن أبي إسحاق رواه:

عطاء بن أبي رباح، لكن في هذا الوجه غلط على أبي إسحاق لا أدري ممن هو؟ فقد اتفق ثقات أصحابه على روايته عنه عن عمرو بن ميمون وإن

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٨/٤٩٠/ت٦١٧٥)، «الكاشف» (٥٦٢٦)، «التقريب» (٦٩٣٠).

اختلفوا بعده، أما إسقاطه فلم أقف عليه إلا بهذا الإسناد.

والوجه الثامن عن أبي إسحاق رواه:

شعبة بن الحجاج، وهذا محفوظ عن أبي إسحاق.

فالدارقطني رحمه الله وازن بين الوجهين الأَوَّلَيْنِ كما سبق في الكلام على الوجه الثاني.

أما الأصح عن أبي إسحاق بالنظر إلى سائر الأوجه فهو الوجه السادس لأنه من رواية الثَّوْري وهو أحفظ من رواه.

فأما الوجه الأول فتقدم ما فيه.

وأما الوجه الخامس فالأقرب أنه بسبب تغير حفظ أبي إسحاق فالغلط منه.

وأما الثامن فالأقرب أنه تقصير من شعبة.

وحديث «قل هو الله أحد» تعدل ثلث القرآن صح من حديث آخرين كأبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أخرجه البخاري (٥٠١٣، ٥٠١٤، ٥٠١٥).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون مرسلٌ، وقد صح من رواية أبي سعيد رضي الله عنه.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث مسروق، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب».

فقال: «.. وروى هذا الحديث موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، عن مسروق، وهو غريب عنه، تفرد به محمد بن جعفر بن أبي كثير عنه.

قيل: فإن ابن لهيعة رواه عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق كذلك.

فقال: لا أحفظه.

وقال إسرائيل: عن أبي إسحاق، عن مسروق: نهى رسول الله ﷺ عن لطم الخدود، وشق الجيوب»(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ ـ أبو إسحاق، عن مسروق، عن عبد الله رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، مسروق مرسلاً.

(١) «العلل» (٥/٢٤٦/س٨٥٧).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن مسروق، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (٢٢٢٥)، .والخرائطي في «اعتلال القلوب» (٣٦٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٩١/ح١٠٢٩٧)، والزهري في «حديثه» (٥٢١) من طريق محمد بن جعفر ابن أبي كثير،

والجُرْجاني في «الأمالي» (١٧٧/أ) من طريق حسان بن غالب، عن ابن لهيعة،

كلاهما (محمد، وابن لهيعة) عن موسى بن عقبة، عنه به، ولفظ ابن الأعرابي: عن ابن مسعود رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ نهى عن لطم الخدود، وشق الجيوب»، والباقون مثله إلا الخرائطي فاقتصر على الشق الأول فقط.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن مسروق مرسلاً.

أخرجه ابن بَشْرَان في «الأمالي» (٥٥، ٥٢٩) من طريق إسرائيل، عنه به، مثله.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق، **فروى الوجه الأول عنه:**

موسى بن عقبة المدني، تقدم أنه ثقة ولا يصح تليين ابن معين له، وإذا تفرد وخالف الثقات من أصحاب أبي إسحاق فيحتمل أن يكون الحديث مما

سمعه من رجل اسمه : عبد الله بن علي ؛ وهو مجهول[1] ، وسيأتي هذا في كلام أبي حاتم.

ولا يصح الحديث عنه إلا من رواية محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري ؛ وهو ثقة[2] ، وأما متابعة ابن لهيعة فلا يصح الإسناد إليه ؛ لأنه من رواية حسان بن غالب بن نجيح المصري ، وهو منكر الحديث[3].

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثاني :

إسرائيل بن يونس ، وهذا الوجه محفوظ عنه.

أما الإمام الدارقطني رحمه الله فلم يرجح بين هذين الوجهين صراحة ، بل استغرب الوجه الأول ؛ ويظهر لي من قوله : «وهو غريب عنه» أي عن موسى بن عقبة ، وهو كذلك غريب من حديث أبي إسحاق لتفرد موسى به.

وسئل الإمام أبو حاتم رحمه الله عن الصحيح في هذا الحديث فقال : «إسرائيل أحفظ ، وموسى بن عقبة يروي هذه الأحاديث عن رجل يقال له : عبد الله بن علي ، عن أبي إسحاق ، وعبد الله هذا رجل مجهول»[4].

---

(١) علل الرازي (١٠٥٦).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٤/٥٨٣/ت٥١١٧).

(٣) «المجروحين» (١/٢٧١)، «المدخل» للحاكم (١٣٢/ت٤٦)، «اللسان» (٣/٩).

(٤) علل الرازي (١٠٥٦).



وما رجحه أبو حاتم ظاهر، فموسى بن عقبة مدني، وعرف عنه تدليس أحاديث عن رجل مجهول، ولم أقف على تصريحه بالسماع من أبي إسحاق في هذا الحديث، وإسرائيل أحفظ منه لحديث جده وأخص به، فقوي الحمل على أخذ موسى الحديثَ من عبد الله بن علي المجهول.

والحديث في إسناده مسروق بن الأجدع الهَمْدَانِيُّ، ثقة مخضرم[1].

وقد صح الحديث عن مسروق موصولاً من غير طريق أبي إسحاق، فأخرج البخاري (١٢٩٤) من طريق إبراهيم النَّخَعِيُّ.

وفي (١٢٩٧، ١٢٩٨) من طريق عبد الله بن مرة.

وفي (٣٥١٩) من طريق زبيد اليامي.

ثلاثتهم (إبراهيم، وعبد الله، وزبيد) عن مسروق، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً مثله وزاد: «ودعا بدعوى الجاهلية».

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن مسروق مرسل، وصح موصولاً من طرق أخرى عن مسروق، عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً.



(١) «تهذيب الكمال» (٢٧/٤٥١/ت٥٩٠٢).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث هُبيرة بن يَرِيْم، عن عبد لله رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «من أتى ساحراً فصدقه بما يقول فقد برئ بما أنزل على محمد ﷺ».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه الحِمَّانِيُّ، عن أبي خالد، عن عمرو بن قيس، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وتابعه ثابت الزاهد، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق.

وكل من رواه عن أبي إسحاق غير من ذكرنا فقد وقفه وهو الصواب.

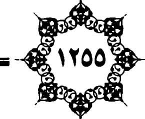
وقال مُفَضَّلُ بن صالح، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه، ووهم في ذلك»[1].

وسئل عن حديث أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه به موقوفاً.

فقال: «يرويه مُفَضَّلُ بن صالح، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، ووهم فيه، والصواب: عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، ومفضل أبو جميلة النحاس، كوفيٌّ صالحٌ.

---

(١) «العلل» (٥/٢٨١/س٨٨٣).



ورواه يحي الحِمَّانِيُّ، عن أبي خالد الأحمر، عن عمرو بن قيس، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، ووهم الحِمَّانِيُّ في رفعه.

وخالفه عثمان بن أبي شيبة، وهارون بن إسحاق، فروياه، عن أبي خالد موقوفاً، وهو الصحيح»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق، عن سعيد بن وهب، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) «العلل» (٥/٣٢٨/س٩٢٢).



أخرجه البغوي في «الجعديات» (١٩٦٤) ـ وعنه ابن عدي (٢٨٢/٣، ٢٣٩/٧) ـ وأبو نعيم في «الحلية» (١٠٤/٥) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحِمَّانِيُّ، عن أبي خالد سليمان بن حيان الأحمر، عن عمرو بن قيس، عنه به، ولم يسق لفظه.

وعلقه الدارقطني عن ثابت بن محمد الزاهد، عن الثَّوْري، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، هُبيرة بن يَرِيْم، عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

أخرجه ابن وهب في «الجامع» (٦٨٧) عن جرير بن حازم.

والطيالسي (٣٨١)، والبغوي (٤٢٨، ٤٣٨، ١٩٥٩) ـ وعنه الدارقطني في «العلل» (٣٢٩/٥)، وأبو حفص عمر الكتاني في «حديثه» (١٣٧/ب) ـ من طريق شعبة.

وابن أبي شيبة (٣٤/٨/ح٣٥٧٩)، والبغوي (١٩٦١)، والخلال في «السنة» (١٤٠٧، ١٤٨٤) من طريق وكيع،

وابن أبي شيبة (٣٤/٨/ح٣٥٧٩) من طريق يحيى بن آدم،

وابن خزيمة في «التوكل» كما في «إتحاف المهرة» (١٣٢٨٤)، واللالكائي (١٩٠٠) من طريق ابن مهدي

والبغوي (١٩٦١) من طريق يعلى بن عبيد، والفِرْيابي، وأبي أحمد



الزُّبَيْري، وأبي داود الحَفَرِيِّ، وأسود بن عامر،

والبغوي (١٩٦١)، والبيهقي (٨/١٣٦)، والخطيب (٨/٦٠) من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ،

والبغوي (١٩٦١)، والبيهقي (٨/١٣٦) من طريق عبيد الله بن موسى،

وابن عدي (٧/١٣٣) من طريق محمد بن كثير،

والبيهقي (٨/١٣٦) من طريق ثابت بن محمد الكِنَاني،

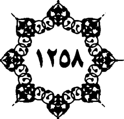
كلهم (وكيع، ويحيى، وابن مهدي، ويعلى، والفِرْيابي، والزُّبَيْري، والحَفَرِيِّ، وأسود، وأبو نعيم، وعبيد الله، ومحمد، وثابت) عن سفيان الثَّوْري.

والبزار (١٨٧٣)، وأبو محمد يزاد بن عبد الرحمن بن يزداد في حديث «أبي سعيد عبد الله بن سعيد الأشج» (٢١٣/ب) عن أبي سعيد الأشج،

والبغوي (١٩٦٥) ـ وعنه ابن عدي (٧/٢٣٩) ـ عن هارون بن إسحاق،

كلاهما (أبو سعيد، وهارون) عن أبي خالد الأحمر، عن عمرو بن قيس.

وأبو يعلى (٥٤٠٨) ـ وعنه أبو الشيخ في «أحاديثه» (٩٢)، وأبو عمرو



الحِيْرِيُّ في «فوائد الحاج» (٦٦/أ) ـ من طريق إبراهيم بن طَهْمَان.

والبغوي (١٩٥٨) ـ وعنه الدارقطني في «العلل» (٥/٣٢٩)، وأبو حفص عمر الكتاني في «حديثه» (١٣٧/ب) ـ من طريق زهير.

والبغوي (١٩٥٨) ـ وعنه أبو بكر ابن المقرئ في «الفوائد» (ج١٣/١٨٧/ب)، والدارقطني في «العلل» (٥/٣٢٩)، وأبو حفص عمر الكتاني في «حديثه» (١٣٧/ب) ـ من طريق إسرائيل.

والبغوي (١٩٦٢)، وأبو محمد يزاد بن عبد الرحمن بن يزداد في حديث «أبي سعيد عبد الله بن سعيد الأشج» (٢١٣/ب) من طريق السيد بن عيسى.

والبغوي (١٩٦٢) من طريق أبي الأحوص، وأبي بكر بن عياش، وشريك.

وفي (١٩٦٣) من طريق معمر، وعبد العزيز بن مسلم القَسْمَلِيِّ.

كلهم (جرير، وشعبة، والثَّوْري، وعمرو، وإبراهيم، وزهير، وإسرائيل، والسيد، وأبو الأحوص، وأبو بكر، وشريك، ومعمر، وعبد العزيز) عنه به، ولفظ ابن وهب في «الجامع»: عن عبد الله رضي الله عنه: «من أتى عرافاً، أو ساحراً، أو كاهناً، ثم صدقه بما يقول كان كمن كفر بما نُزِّل على محمد عليه السلام» والباقون نحوه، وبعضهم لا يذكر الساحر والكاهن.

وعلقه الدارقطني عن عثمان بن أبي شيبة، عن أبي خالد، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه ابن عدي (٤١١/٦) من طريق مُفَضَّلُ بن صالح، عنه به، بنحوه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن سعيد بن وهب، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٤٦/٨) من طريق أحمد بن يوسف بن إسحاق السُّبَحي، عن عبد الله بن خُبَيْقٍ، عن يوسف بن أسباط، عن سفيان الثَّوْري، عنه به نحوه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على سفيان الثَّوْري، وأبي خالد سليمان بن حيان الأحمر، الراوي عن عمرو بن قيس.

أما الاختلاف على الثَّوْري، فروى الوجه الثاني عنه ثقات أصحابه



كابن مهدي، وأبي نعيم، ووكيع وغيرهم.

وروى الوجه الرابع عنه:

أحمد بن يوسف بن إسحاق السُّبَحي، عن عبد الله بن خُبَيْقٍ، عن يوسف بن أسباط، أما أحمد فلم أقف على ترجمته، وابن خُبَيْقٍ زاهد مشهور، وله أفراد عن يوسف[1]، وأما يوسف بن أسباط فضعيف جداً دَفَنَ كتبَهُ فصار لا يأتي بحديث على وجهه من غير تعمد كذب[2]، فهذا الوجه منكر عن الثَّوْري.

وأما الاختلاف على أبي خالد الأحمر فعلى وجهين، فروى الوجه الأول عنه:

يحيى بن عبد الحميد الحِمَّانِيُّ، ويحيى تقدم مراراً وهو - مع حفظه - متهم بسرقة الحديث، وقد تفرد بهذا الحديث.

وروى الوجه الثاني عن أبي خالد:

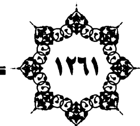
- هارون بن إسحاق الهَمْدَانِيُّ، وهو ثقة[3].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٤٦/٥)، «تاريخ الإسلام» (سنة ٢٦٠/١٧٦).

(٢) «الكامل» (١٥٧/٧)، «اللسان» (٣٨٦/٧).

(٣) «تهذيب الكمال» (٦٥٠٦/٧٥/٣٠).



- عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج الكوفي، وهو ثقة[1].

وقد تردد ابن عدي في الذي وقع منه الوهم؛ هل هو الحِمَّانِيُّ أو أبو خالد[2]، أما حكم الدارقطني رحمه الله فظاهره أن الوهم من الحِمَّانِيِّ، ويقويه تفرده به، وقد خالفه الثقات من أصحاب أبي خالد الأحمر، وهو أيضاً خلاف المحفوظ عن جملة أصحاب أبي إسحاق الذين رووه موقوفاً على عبد الله رضي الله عنه.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، فالوجه الثاني رواه عنه:

جرير بن حازم، وشعبة، والثَّوْري، وعمرو بن قيس - في المحفوظ عنهما - وإبراهيم بن طَهْمَان، وزهير، وإسرائيل، والسيد بن عيسى، وأبو الأحوص، وأبو بكر بن عياش، وشريك، ومعمر، وعبد العزيز القَسْمَلِيُّ، وهؤلاء تقدموا مراراً، وفيهم حفاظ أصحابه، فلا شك أنه محفوظ عنه، ومقدم على رواية الحِمَّانِيِّ، عن عمرو بن قيس المرفوعة.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

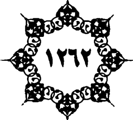
مُفَضَّلُ بن صالح الأَسَدِيُّ، أبو جميلة الكوفي، منكر الحديث[3]، وقد

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٥/٢٧/ت٣٣٠٣).

(٢) «الكامل» (٣/٢٨٢).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٨/٤٠٩/ت٦١٤٧).



أبدل إسناد الحديث من هُبيرة بن يَرِيْم إلى أبي الأحوص، وهذا يدل على مقدار النكارة في حديثه.

وقد نص الإمام الدارقطني رحمه الله على أن الوجه الثاني هو الصواب، وعلى وهم الحِمَّانِيِّ في رفع الحديث، ووهم مُفَضَّلِ بن صالح في إبداله إسناد الحديث.

وترجيحه ظاهر لأنهما خالفا الجمع الكثير من أصحاب أبي إسحاق، وفيهم حفاظ أصحابه كشعبة، والثَّوْري، وإسرائيل وغيرهم.

والحديث على الوجه الثاني في إسناده: هُبيرة بن يَرِيْم، وتقدم مراراً أنه لا بأس به، وفي رواية شعبة تصريحه بالسماع من ابن مسعود رضي الله عنه، وسماع أبي إسحاق من هبيرة.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً حسن.





وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي عبيدة، عن عبد لله رضي الله عنه: قلت: يا رسول الله أي الأعمال أفضل؟ قال ﷺ: «الصلاة لمواقيتها، وبر الوالدين، والجهاد في سبيل الله».

فقال: «يرويه زهير بن معاوية، وموسى بن عقبة، ومحمد بن جابر، وعلي بن صالح، ومعمر، وعمار بن رُزيق، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة.

ورواه إسرائيل، وإبراهيم بن طَهْمَان، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة.

ورواه عبد العزيز بن مسلم القَسْمَلِيُّ، وأخوه مغيرة بن مسلم، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

وكذلك قال أبو سلمة الخراساني، عن أبي إسحاق، واسم أبي سلمة: مغيرة بن مسلم[1].

---

(١) هكذا النص في طبعة د. محفوظ، وطبعة الشيخ الدباسي (٢/٤٨٣)، ومقتضاه أن أبا سلمة الخراساني مغيرة بن مسلم هو غير المغيرة بن مسلم أخي عبد العزيز، والأقرب أنهما واحد، والمغيرة وأخوه خراسانيا الأصل، إلا أن المغيرة نزل المدائن، وأخوه نزل البصرة، ونسبته هكذا الأقرب أنها من تلميذه مروان بن معاوية الفَزَاري وهو معروف بتدليس=

وكذلك قال عون بن سلاّم، عن زهير.

وقيل: عن مالك بن مِغْوَلٍ، عن أبي إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ عمـرو ابن شُرَحْبيل، عن عبد الله ﷺ، ولا يثبت هذا القول.

والصحيح حديث أبي الأحوص، وأبي عبيـدة»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، وأبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ عمرو بن شُرَحْبيل، عن عبد الله رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجـه معمـر في «الجـامع» (٢٠٢٩٥) ـ ومـن طريقـه الإمـام أحمـد (٤٢٨٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢٦/ح٩٨١٦)، والمروزي في

=الشيوخ، وقد روى عنه مرة فنسبه: السراج وهي نسبة معروفة لمغيرة وأخيه، انظر: «تاريخ بغداد» (١٣/١٩٣)، «المتفق والمفترق» (٣/٣٠٠).

(١) «العلل» (٥/٢٨٩/س٨٩٠).



«تعظيم قدر الصلاة» (١٦٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٩١٦) -.

والإمام أحمد (٤٢٤٣) عن وكيع،

والطوسي في «الأربعين» (٢٠) عن أبي نعيم،

والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١٦٩٦/٣) من طريق غياث بن جابر،

ثلاثتهم (وكيع، وأبو نعيم، وغياث) عن إسرائيل.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٦/١٠/ح٩٨١٦) عن محمد بن عمرو ابن خالد الحَرَّانِيِّ، عن أبيه،

ومحمد بن الفضل بن نظيف المصري في «الفوائد» (١٠٤/أ) عن العباس ابن محمد الرَّافِقِي، عن صباح بن محمد بن صباح، عن المعافي بن سليمان الجَزَرِيِّ،

كلاهما (عمرو، والمعافى) عن زهير.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٦/١٠/ح٩٨١٦)، وابن عساكر (٣١٥/١٨) من طريق موسى بن عقبة.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٦/١٠/ح٩٨١٦) من طريق معمر بن سهل، عن عامر بن مدرك، عن علي بن صالح بن حي.

وفيه أيضاً (٩٨١٦) عن أبي سيار أحمد بن حمويه التُّسْتَرِيِّ، عن يحيى



ابن يزيد الأَهْوازي، عن أبي همام محمد بن الزِّبْرِقَان، عن إسماعيل بن مسلم القَسْمَلِيِّ.

وفيه أيضاً (٩٨١٦) من طريق الجراح بن الضحاك.

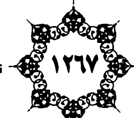
وابن عدي (٦٥/٢) من طريق بُهلول بن عبيد البصري.

وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (٢٨٩)، وأحمد بن المقرب الكَرْخِيُّ في «الأربعين» (٢٢٨/أ) من طريق محمد بن جابر.

كلهم (معمر، وإسرائيل، وزهير، وموسى، وعلي، وإسماعيل، والجراح، وبُهلول، ومحمد)[1] عنه به، ولفظ معمر: عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ قلت: أي الأعمال أفضل؟ قال ﷺ: «الصلوات الخمس لوقتهن، وبر الوالدين، والجهاد في سبيل الله عز وجل»، والباقون نحوه إلا أنهم لم يذكروا قوله: «الخمس»، وذكروا سؤال عبد الله رضي الله عنه كل مرة: «ثم أي» إلا بُهلولاً، ومحمد بن جابر، ولم يسق الطبراني لفظ علي بن صالح ومن معه بل أحال على لفظ معمر، وفي رواية ابن نظيف عن زهير بدل الجهاد: «وأن يَسْلَمَ الناس من لسانك».

---

(١) وقعت رواية عند الطبراني في «الكبير» (٢٦/١٠/ح٩٨١٦) من طريق سنان بن مظاهر، عن عبد الحميد بن أبي جعفر، عن أبي إسحاق، وهاهنا سقط سبق التنبيه عليه (ح٢٦، ٤٥)، وسيأتي في (١٠٨).



وعلقه الدارقطني عن عمار بن رُزيق ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، وأبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد (٣٩٧٣) عن يحيى بن آدم، وحسين بن محمد،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢٧/ح٩٨١٧) من طريق عبد الله ابن رجاء،

والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١٦٥) من طريق عبيد الله بن موسى.

أربعتهم (يحيى، وحسين، وعبد الله، وعبيد الله) عن إسرائيل، عنه به، نحوه، ولفظ عبيد الله مختصر.

وعلقه الدارقطني عن إبراهيم بن طَهْمَان ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه أبو يعلى (٥٣٢٩)، والشاشي (٦٩٨)، وابن حبان (١٤٧٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢٧/ح٩٨١٨)، والفاكهي في «حديث ابن أبي مسرة» (١٢٦) ـ وعنه ابن بَشْرَان في «الأمالي» (٥٢١) ـ والفراوي في «العوالي المئة» (١٠/أ) ـ ومن طريقه دانيال الكركي في «مشيخته»

(ج٧/٥٩/ب). وابن عساكر في «الأربعون في الحث على الجهاد» (٣) من طريق عبد العزيز بن مسلم[1].

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢١٢٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢٧/ح٩٨١٨) من طريق إبراهيم بن طَهْمَان.

والشاشي (٦٩٧) من طريق عبيد الله، عن إسرائيل.

والخُلْدِيُّ في «الفوائد» (٥٧/أ)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢٧/ح٩٨١٨) من طريق يحيى الحِمَّانِيِّ، عن أبي عوانة، ومحمد بن أبان.

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢٧/ح٩٨١٨) من طريق المغيرة بن مسلم.

ستتهم (عبد العزيز، وإبراهيم، وإسرائيل، وأبو عوانة، ومحمد، والمغيرة) عنه به بنحوه، ولم يسق الطبراني إلا لفظ إبراهيم، وأحال بالباقي عليه.

وعلقه الدارقطني عن عون بن سلاّم، عن زهير، ولم أقف عليه.

---

(١) كذا روى عنه جمع من الثقات، وأخرجه أبو الشيخ في «ذكر الأقران» (٥٧) عن محمد بن أحمد بن معدان، عن أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرَّقَاشي، عن عبد الرحمن بن المبارك العَيْشي، عن عبد العزيز بن مسلم، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، فلعله غلط من أبي قلابة.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ عمرو بن شُرَحْبيل، عن عبد الله رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن مالك بن مِغْوَلٍ، ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على إسرائيل، فروى عنه الوجه الأول:

وكيع بن الجراح، وأبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ - وتقدما مراراً وهما ثقتان حافظان - وغياث بن جابر - ولم أقف على ترجمته - فهذا الوجه محفوظ عنه.

وروى عن إسرائيل الوجه الثاني:

يحيى بن آدم، وحسين بن محمد المروزي، وعبد الله بن رجاء، وعبيد الله ابن موسى، وكلهم ثقات تقدموا مراراً، وعبيد الله أوثقهم فيه.

وروى عن إسرائيل الوجه الثالث:

عبيد الله بن موسى، تقدم.

والأمر في هذا الاختلاف قريب، إذ قد حُفظ عنه الجمع بين أبي الأحوص، وأبي عبيدة في الوجه الثاني، فلعله كان يحدث عنهما جميعاً، وربما حدث عن أحدهما.

وأما الخلاف على أبي إسحاق، **فالوجه الأول رواه:**

معمر، وإسرائيل، وموسى بن عقبة، والجراح بن الضحاك، وبُهلول ابن عبيد، ومحمد بن جابر، وهؤلاء تقدموا إلا:

بُهلول بن عبيد الكِنْدِيَّ، منكر الحديث[1].

وبالجملة فرواته ثقات، فهو محفوظ عنه.

وأما رواية زهير ففي أسانيدها ضعف، فرواية الطبراني فيها شيخه: محمد بن عمرو بن خالد الحَرَّانِيُّ، أبو عُلاثة المصري، ترجمه الذهبي ولم يذكر في حاله شيئاً[2]، ورواية ابن نظيف فيها: العباس بن محمد الرَّافِقِي، قال الحافظ يحيى بن علي ابن الطحان المصري قال: «تكلموا فيه»[3]، وشيخه: صباح بن محمد بن صباح لم أقف على ترجمته، وإن كان الذهبي أشار في ترجمة الرَّافِقِي إلى صحبته للمعافى بن سليمان[4]، وسبق أن في لفظ رواية ابن نظيف بدل الجهاد: «وأن يَسْلَمَ الناس من لسانك» وهي غريبة جداً في حديث أبي إسحاق والأقرب أنها ليست محفوظة.

ورواية علي بن صالح بن حي فيها معمر بن سهل الأَهْوازي ذكره

---

(١) «اللسان» (٢/٢٦٠).

(٢) «تاريخ الإسلام» (سنة ٢٩٢/٢٨٦)، وسبق أيضاً في (ص٩٧٣).

(٣) «اللسان» (٤/٢٥٠) وربما يتصحف: «الرَّافِقِي» إلى: «الرافعي».

(٤) «تاريخ الإسلام» (سنة ٣٥٠ـ٣٦٠/١٤١).



ابن حبان وقال: «شيخ متقن يغرب»[1]، وشيخه عامر بن مدرك لين[2].

ورواية إسماعيل بن مسلم القَسْمَلِيِّ فيها: أبو سيار أحمد بن حمويه التُّسْتَرِيُّ لم أعرف حاله[3]، وشيخه: يحيى بن يزيد الأَهْوازي ترجمه ابن حبان[4]، وأشار الذهبي إلى جهالة فيه وغمزه في حديث منكر رواه عن شيخه هنا: محمد بن الزِّبْرِقَان[5]، أما شيخه: محمد بن الزِّبْرِقَان فسبق أنه صدوق[6].

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

إسرائيل، فهذا محفوظ عنه.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

عبد العزيز بن مسلم، وإبراهيم بن طَهْمَان، وإسرائيل، والمغيرة بن مسلم، وهؤلاء تقدموا، فهذا محفوظ فرواته في الجملة ثقات.

---

(١) «الثقات» (٩/١٩٦).

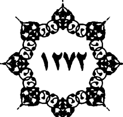
(٢) «تهذيب التهذيب» (٥/٨٠).

(٣) «الإكمال» (٤/٤٢٨)،.

(٤) (٩/٢٦٦).

(٥) «المغني» (٧٠٦٩)، انظر: «اللسان» (٧/٣٥٠).

(٦) انظر: (ص١٠٢٦).



وروابة أبي عوانة، ومحمد بن أبان من طريق يحيى الحِمَّانِيِّ عنهما، والحِمَّانِيُّ تقدم مراراً وهو متهم.

وأما الوجه الرابع عن أبي إسحاق: فالدارقطني علقه بصيغة التمريض عن مالك بن مِغْوَلٍ، وحكم بأنه **لا** يثبت.

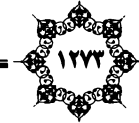
وأما الأوجه الثلاثة الأولى فقد رجح فيها الدارقطني رحمه الله فقال: «والصحيح حديث أبي الأحوص، وأبي عبيدة» وهذا ـ والله أعلم ـ في مقابل ما حكاه مُمَرَّضاً عن مالك بن مِغْوَلٍ وحكم بعدم ثبوته.

وترجيح الإمام رحمه الله يشمل الأقاويل الثلاثة الأولى، فقد حفظ عن أبي إسحاق الرواية عن أبي الأحوص وحده، وعن أبي عبيدة وحده، وقول إسرائيل مصدِّقٌ لكليهما إذ حفظ عن جدّه الجَمْعَ بين شيخَيْهِ، ويمكن أن يقال: قد حفظ إسرائيل عن جدّه الجمع بين أبي الأحوص، وأبي عبيدة، فصح قول من اقتصر في الرواية على أحدهما.

والحديث في إسناده أبو الأحوص، وأبو عبيدة، وقد تقدما، وكلاهما ثقة، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه رضي الله عنه.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه



صحيح، ومن رواية أبي عبيدة، عن أبيه ﵁ منقطع.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي عبيدة، عن عبد لله رضي الله عنه: انتهيت إلى أبي جهل وعليه بَيْضَةٌ، ومعه سيف جيد، ومعي سيف رَثٌّ فقتلته، فأتيت النبي ﷺ فقلت: قتلت أبا جهل، فاستحلفني ثلاث مرات، ثم قام معي إليهم فدعا عليهم.

فقال: «يرويه أبو إسحاق، واختلف عنه:

فرواه الأعمش، وشريك، وإسرائيل، وأبو وكيع، وزهير، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

ورواه يحي بن عبدويه - وهو يحي بن عبد الله مولى بني هاشم - عن أبي وكيع، فقال: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن ابن مسعود رضي الله عنه، وأبو عبيدة أصح»[1].

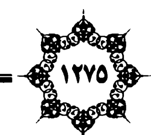
تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه وجهين:

١ - أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

٢- أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رضي الله عنه.

(١) «العلل» (٥/٢٩٤/س٨٩٣).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/٣٧٣/ح١٤٠٣٩، ١٤/٣٧٣/ح١٨٥٤٤)، والإمام أحمد (٤٢٤٦)، والشاشي (٩٣٢) من طريق إسرائيل.

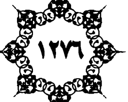
وابن أبي شيبة (١٤/٣٧٣/ح١٨٥٤٤)، والإمام أحمد (٤٢٤٦)، وأبو داود (٢٧١٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٧٨٨) من طريق الجراح بن مليح.

والإمام أحمد (٣٨٢٤)، والحربي في «غريب الحديث» (٢/٨٥٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/٨٠/ح٨٤٦٨، ٩/٨١/ح٨٤٦٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/٢٠٨)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (٧/٢٧)، والبيهقي (٩/٦٢) من طريق شريك.

والإمام أحمد (٣٨٥٦)، وابن السني (٥٦٢)، والطبراني (٩/٨٢/ح٨٤٧٢) من طريق أمية بن خالد، عن شعبة.

والإمام أحمد (٤٢٤٧)، والحارث ابن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (٦٨٦) ـ ومن طريقه أبو موسى المديني في «اللطائف» (٧٧/أ) ـ والطبراني (٩/٨٣/ح٨٤٧٣)، البيهقي في «دلائل النبوة» (٣/٨٨) من طريق الثَّوْري.

والإمام أحمد (٣٨٢٤) من طريق زهير.



وأبو داود (٢٧٠٢)، والطبراني في «المعجم» (٩/٨٢/ح٨٤٧١)، وفي «الدعاء» (١٠٧٨) من طريق يوسف بن أبي إسحاق.

والطبراني (٩/٨١/ح٨٤٧٠)، وأبو الشيخ في «ذكر الأقران» (٦٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/٦٢)، وفي «دلائل النبوة» (٣/٨٧) من طريق الأعمش.

ثمانيتهم (إسرائيل، والجراح، وشريك، وشعبة، والثَّوْري، وزهير، ويوسف، والأعمش) عنه به، ولفظ إسرائيل عند ابن أبي شيبة: عن عبد الله ﵁ قال: «انتهيت إلى أبي جهل يوم بدر وقد ضُربت رجله وهو صريع، وهو يَذُبُّ الناس عنه بسيفه، فقلت: الحمد لله الذي أخزاك يا عدو الله، قال: هل هو إلا رجل قتله قومه؟ قال: فجعلت أتناوله بسيف لي غير طائل، فأصبت يده فندر سيفه، فأخذته فضربته به حتى برد، ثم خرجت حتى أتيت النبي ﷺ كأنما أُقَلُّ من الأرض - يعني من السرعة - فأخبرته فقال: آلله الذي لا إله إلا هو، فرددها علي ثلاثاً، فخرج يمشي معي حتى قام عليه فقال ﷺ: الحمد لله الذي أخزاك يا عدو الله، هذا كان فرعون هذه الأمة»، ولفظ أحمد عن إسرائيل مثله، ولفظ الباقين نحوه، وزاد الجراح، وشريك أن النبي ﷺ نَفَّلَ عبد الله ﵁ سيف أبي جهل، واقتصر الطحاوي على هذه القطعة، وزاد شريك أن النبي ﷺ أمر بسحبه إلى القليب

وقال ﷺ: «وأُتْبِعَ أهلُ القليب لعنةً» ولفظ الحربي عنه مختصر، وزاد الثَّوْري، ويوسف أن النبي ﷺ قال: «الحمد لله الذي صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده»، وعند الطبراني عن الثَّوْري أنه حمل رأسه إلى النبي ﷺ، ولفظ شعبة مختصر.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه الطيالسي (٣٢٦) ـ ومن طريقه الطبراني (٩/٨٤/ح٨٤٧٥)، والبيهقي (٩/٩٢) ـ عن الجراح بن مليح.

والبزار (١٨٦١) من طريق أبي الأحوص.

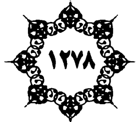
والنسائي في «السنن الكبرى» (٦٠٠٤) ـ ومن طريقه ابن حزم (٩/٣٨٩) ـ وأبو عوانة (٦٦٤١)، والطبراني (٩/٨٣/ح٨٤٥٤) من طريق زيد بن أبي أُنَيْسَةَ.

ثلاثتهم (الجراح، وأبو الأحوص، وزيد) عنه به، نحوه، وفي لفظ زيد زيادات، ولفظ أبي الأحوص مختصر.

وعلقه الدارقطني عن يحيى بن عبدويه، عن الجراح، ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على الجراح بن مليح، فروى عنه الوجه الأول:



ابنه وكيع بن الجراح، وهو إمام حافظ.

وروى عن الجراح الوجه الثاني:

أبو داود الطيالسي، وهو أيضاً إمام حافظ.

وهذا الاختلاف الأقرب فيه ـ والله أعلم ـ أنه من الجراح نفسه، فقد سبق أنه ليس بالضابط فلعله كان يتردد فيه، وقال البيهقي بعد سياقه حديث الجراح بن مليح على الوجه الثاني: «كذا قال: عن عمرو بن ميمون، والمحفوظ عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن أبيه»[1].

وأما الخلاف على أبي إسحاق، **فقد روى الوجه الأول عنه:**

إسرائيل، وشريك، والثَّوْري، وزهير، ويوسف، والأعمش.

أما رواية الجراح فقد مضى ما فيها، وأما رواية شعبة فتفرد بها أمية بن خالد البصري، وهو وإن كان ثقة لكن الإمام أحمد كان لا يحمد له تحديثه من غير كتاب، وقد ذكر العقيلي كلام الإمام أحمد ثم روى له هذا الحديث ثم قال: «رواه الناس عن شعبة، عن أبى إسحاق، عن أبى عبيدة مرسلاً»[2]، وقال الدارقطني: «غريب ومعروف برواية أمية بن خالد،

---

(١) (٩٣/٩).

(٢) (١٢٨/١).



وتابعه عمرو بن حَكَّام عن شعبة، عن أبي إسحاق عنه»[1]، ولم أقف على من رواه عن شعبة مرسلاً، وأنا متوقف في ثبوت الرواية عن شعبة.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

أبو الأحوص، وزيد بن أبي أُنَيْسَةَ.

والإمام الدارقطني رحمه الله ذكر الوجه الثاني عن يحيى بن عبدويه، عن الجراح، ولم يذكر أحداً تابع يحيى أو شيخه الجراح على هذا الوجه، فلعله لم يقف على الحديث من طريق الطيالسي، عن الجراح، أو طريقي أبي الأحوص، وزيد بن أبي أُنَيْسَةَ، عن أبي إسحاق.

وعلى هذا ففي الترجيح من هذه الحيثية نظر، وتقدم أن الجراح اضطرب فرواه على الوجهين.

وقد ذكر النسائي رحمه الله رواية الثَّوْري وزيد، ورجح قول الثَّوْري فقال: «ورواية سفيان هو[2] الصواب».

وما اختاره النسائي رحمه الله ظاهر، لأن الثَّوْري أحفظ من زيد، وهو الموافق لقول أكثر الحفاظ من أصحاب أبي إسحاق.

والحديث من رواية أبي عبيدة، عن أبيه رضي الله عنه منقطع كما تقدم، وفيه

---

(١) «أطراف الأفراد» (٣٨٨٣)، وانظر: «تاريخ بغداد» (٨/٢٦٤).

(٢) هكذا.



مواضع فيها إشكال وهي :

١ـ في رواية الجراح بن مليح، وشريك : أن النبي ﷺ نَفَّلَ ابن مسعود رضي الله عنه سيفه، وهذه الزيادة مما تفردا بها دون باقي الرواة، والمحفوظ أن النبي ﷺ قضى بسَلَبِ أبي جهل لمعاذ بن عمرو بن الجموح، كما خرجه البخاري (٣١٤١) من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه في قصة معاذ بن عمرو، ومعاذ ابن عفراء رضي الله عنهما لما أراهما عبد الرحمن رضي الله عنه أبا جهل فابتدراه بسيفيهما فضرباه حتى قتلاه، ثم انصرفا إلى رسول الله ﷺ فأخبراه فقال ﷺ : «أَيُّكما قتلَه»؟ قال كل واحد منهما : «أنا قتلته»، فقال ﷺ : «هل مسحتما سيفيكما»؟ قالا : «لا»، فنظر في السيفين فقال ﷺ : «كلاكما قتله»، وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح، ولا شك أن من جملة السلب سلاح المقتول.

ويمكن أن يقال ـ إن صح ما قاله الجراح وشريك ـ بأن النبي ﷺ نَفَّلَ ابن مسعود رضي الله عنه سيف أبي جهل لأنه بقي في يده بعد قتل معاذ بن عمرو، ومعاذ ابن عفراء رضي الله عنهما له، ثم أتاه ابن مسعود رضي الله عنه بعد فجعل يضربه بسيفه وكان غيرَ طائلٍ، فسقط السيف من يد أبي جهل فأخذه فضربه به، فنَفَّلَه النبي ﷺ سيفَهُ عند ذلك، ففي حديث أنس رضي الله عنه الآتي أن ابن مسعود رضي الله عنه أدركَهُ وبه رَمَقٌ، ويقوي هذا أن في جملة من طرق حديث ابن مسعود رضي الله عنه قوله : «قتلت أبا جهل» على معنى أنه تمم قتله فناسب استحقاق التنفيل والله أعلم.



٢ـ في حديث أبي عبيدة، عن أبيه رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أتته بشارة ابن مسعود رضي الله عنه بقتل أبي جهل فرح صلى الله عليه وسلم، واستحلفه ثلاثاً، وكأن هذا السياق يدل على أنه لم تسبق للنبي صلى الله عليه وسلم بشارة بقتله، وظاهر حديث ابن عوف رضي الله عنه أن معاذ بن عمرو، ومعاذ ابن عفراء رضي الله عنهما استبقا إليه أول المعركة فضرباه وأخبرا النبي صلى الله عليه وسلم بقتله.

وقد خرج البخاري (٣٩٦٢، ٣٩٦٣) من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر: «من ينظر ما فعل أبو جهل»؟ فانطلق ابن مسعود رضي الله عنه فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد، فأخذ بلحيته فقال: أنت أبا جهل[1]؟ قال: وهل فوق رجل قتله قومه؟ أو قال: قتلتموه.

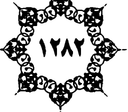
وأخرج البخاري (٣٩٦١) من طريق قيس بن أبي حازم، عن ابن مسعود رضي الله عنه، ولفظه: «أنه أتى أبا جهل وبه رَمَقٌ يوم بدر، فقال: أبو جهل: هل أعمد من رجل قتلتموه»، وبالجملة فهذا الموضع أشكل عليَّ.

فحديث أنس رضي الله عنه ليس فيه أكثر من أن ابن مسعود رضي الله عنه أخذ بلحيته وعنفه.

ويمكن أن يقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم بعث من ينظر ما فعل أبو جهل، وفي أثناء ذهاب ابن مسعود رضي الله عنه وجد معاذ بن عمرو، ومعاذ ابن عفراء رضي الله عنهما قد

---

(١) هكذا نطق بها أنس رضي الله عنه كما قرره ابن حجر في «الفتح» (٧/٢٩٥).



ضرباه وعادا لإخبار النبي ﷺ بما فعلاه، ثم عاد ابن مسعود رضي الله عنه بعدهما.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي عبيدة، عن أبيه رضي الله عنه منقطع، وله عن ابن مسعود طرق أخرى في «الصحيح» مختصرة.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي عبيدة، عن عبد لله رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء».

فقال: «يرويه أبو إسحاق، واختلف عنه:

فرواه حفص بن غياث - من رواية موسى بن داود عنه - عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وخالفه أبو شهاب، وأبو معاوية، وفضيل بن عياض، عن الأعمش فوقفوه.

ورفعه عمار بن رُزيق، وأبو أيوب الأفريقي، عن أبي إسحاق.

ورفعه زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، من رواية يحي بن [يزيد عنه.

ورفعه شعبة من رواية يحي بن السكن عنه][1].

ورفعه أبو الأحوص، واختلف عنه.

فأما قيس بن الربيع، وحفص بن سليمان، وإسرائيل، وأبو عوانة، والمَسْعُودِيُّ فوقفوه عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه، ولم يرفعوه.

---

(١) ما بين المعقوفين صوبته من طبعة الدباسي (٢/٤٩٢).

ورفعه يحي بن السكن، عن قيس.

والموقوف أصح.

وقيل: عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن رجل، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

وقيل: عن إسحاق الأزرق، عن زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن رجل، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

٤ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٥ـ أبو إسحاق، عن جرير بن عبد الله البَجَلِيِّ رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) «العلل» (٥/٢٩٨/س٨٩٧).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله ﷺ مرفوعاً.

أخرجه الطيالسي (٣٣٣) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٤/٢١٠) ـ.

وأبو يعلى (٥٠٦٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٤٥١) من طريق عبد الله بن عمر بن أبان،

والبغوي (٣٤٥١) من طريق أبي نعيم الفضل.

ثلاثتهم (أبو داود، وعبد الله، وأبو نعيم) عن سلام أبي الأحوص.

والطيالسي (٣٣٣)،

والدارقطني في «العلل» (٥/٣٠٠)، واللالكائي (٦٥٥) ـ ومن طريقه ابن قدامة في «إثبات صفة العلو» (٢٢) ـ من طريق يحيى بن السكن،

كلاهما (أبو داود، ويحيى) عن قيس بن الربيع.

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٨٣/ح١٠٢٧٧) ـ وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٤/٢١٠) ـ وأبو سعد الهروي في «جزء من حديثه» (١٧٠/ب) من طريق أبي أيوب عبد الله بن علي الإفريقي.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٠٣١)، وفي «المعجم الصغير» (٢٨١)، والدارقطني في «العلل» (٥/٣٠٠) من طريق موسى بن داود، عن حفص بن غياث، عن الأعمش.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٧٢١) من طريق إسماعيل بن



عياش، عن أبي شيبة يحيى بن يزيد الرُّهاوي، عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ.

وابن المقرئ في «المعجم» (١٢٣٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٦٤٧) من طريق عمار بن رُزيق.

والدارقطني في «العلل» (٣٠٠/٥)، واللالكائي (٦٥٥) - ومن طريقه ابن قدامة (٢٢) - والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤٦/١٤) - ومن طريقه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٥٦٣/٢) - من طريق يحيى بن السكن،

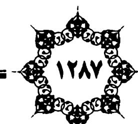
والحاكم (٢٤٨/٤) من طريق علي بن الحسن الهلالي، عن عبد الملك ابن إبراهيم الجَدِّي،

كلاهما (يحيى، وعبد الملك) عن شعبة.

سبعتهم (أبو الأحوص، وقيس، والإفريقي، والأعمش، وزيد، وعمار، وشعبة) عنه به، ولفظ الطيالسي عن أبي الأحوص، وقيس: «ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء»، والباقون مثله إلا رواية الدارقطني عن الأعمش، والطبراني عن زيد فلفظها: «من لم يرحم الناس لم يرحمه الله».

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

أخرجه وكيع في «الزهد» (٤٩٩) - وعنه هناد في «الزهد» (١٣٢٣) - عن إسرائيل، والجراح بن مليح.



وابن أبي شيبة (٥٢٨/٨/ح٥٤١٦)، والإمام أحمد في «الزهد» (٨٧٣) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش.

واللالكائي (٦٥٧) ـ ومن طريقه ابن قدامة في «إثبات صفة العلو» (٧٦) ـ من طريق مزداد بن جميل، وعبد الملك بن إبراهيم الجَدِّي، عن شعبة.

أربعتهم (إسرائيل، والجراح، والأعمش، وشعبة) عنه به، بمثله.

وعلقه الدارقطني عن قيس بن الربيع، وحفص بن سليمان، وأبي عوانة، والمَسْعُودِيِّ، وعن الأعمش من رواية أبي شهاب، وفضيل، ولم أقف عليها مسندة.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن رجل، عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

علقه الدارقطني عن إسرائيل بصيغة التمريض، ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

علقه الدارقطني عن إسحاق الأزرق، عن زكريا بن أبي زائدة بصيغة التمريض، ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن جرير بن عبد الله ﷺ مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٥٦/٢/ح٢٥٠٢) من طريق



مسدد، عن أبي الأحوص، عنه به، بمثله.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ الأعمش، فروى عنه الوجه الأول:

حفص بن غياث، وتفرد به عنه: موسى بن داود الكوفي، وهو مجهول[١]، فهذا غير محفوظ.

وروى عن الأعمش الوجه الثاني:

أبو معاوية الضرير، تقدم وهو ثقة ثبت في الأعمش، فهذا المحفوظ عنه.

٢ـ أبو الأحوص، فروى عنه الوجه الأول:

ـ أبو داود الطيالسي، تقدم وهو ثقة حافظ.

ـ عبد الله بن عمر بن أبان الملقب بِمُشْكُدَانَةَ، وهو شيعي صدوق[٢].

ـ أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، تقدم وهو ثقة حافظ.

وروى عن أبي الأحوص الوجه الخامس:

مسدد بن مسرهد البصري، تقدم وهو ثقة حافظ، إلا أن مسدداً وهم

---

(١) «اللسان» (١٧٧/٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣٤٥/١٥/ت٣٤٤٤).



في هذا فدخل عليه حديث في آخر وبيان ذلك أن مسدداً روى بهذا الإسناد: عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن جرير رضي الله عنه الحديث مرفوعاً بلفظ: «ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء»، وقد وهم فيه سنداً ومتناً، فمن جهة الإسناد يرويه أبو إسحاق، عن أبيه، عن جرير رضي الله عنه، رواه شعبة عند الإمام أحمد (١٩٢١٧)، وإسرائيل عند الإمام أحمد أيضاً (١٩٢٦١، ١٩٢٨٢)، والمحفوظ في لفظه: «من لم يرحم الناس لا يرحمه الله عز وجل».

فتبين بهذا أن مسدداً وهم في الرواية إسناداً ومتناً، ولعلهما تداخلا عليه لتشابه مَتْنيهما، ووجه كون الوهم من مسدد أن الخلاف ابتدأ منه، فقد خالفه ثلاثة عن أبي الأحوص كما تقدم، ولأنه خلاف المحفوظ عن أبي إسحاق سنداً ومتناً، وعليه فهذا الوجه ليس محفوظاً عن أبي الأحوص، وبالتالي ليس محفوظاً عن أبي إسحاق.

٣ـ شعبة بن الحجاج، وقد اختلف على الراوي عنه: عبد الملك بن إبراهيم الجَدِّي، فروى عنه الوجه الأول:

علي بن الحسن الهلالي، وهو ثقة[١].

وروى عن عبد الملك الوجه الثاني:

---

(١) (٢٠/٣٧٤/ت٤٠٤٣)



مزداد بن جميل، أبو ثوبان البَهْرَاني الحِمْصِي[1]، ولم أقف على بيان حاله.

والوجه الأول أقوى من الثاني - والله أعلم - فراويه معروف العدالة، مشهور بالثقة، بخلاف الآخر، وتابعه على هذا الوجه عن شعبة: يحيى بن السكن البصري، وليس بالقوي[2].

وثبوت الرواية عن شعبة بمثل هذا الإسناد فيه نظر، فعبد الملك الجَدّي صدوق[3] لكن ليس له اختصاص بشعبة، ولا له ذكر في الأثبات من أصحابه، فانفراده عنه بالحديث مرفوعاً محل نظر، وهو غريب جداً، وقد قال الساجي: «روى عن شعبة حديثاً لم يتابع عليه»[4]، ففيه إشارة إلى تفرده عن شعبة.

فإن قيل: قد خرج البخاري له عن شعبة، فجوابه أن البخاري لم يعتمده، بل خرج له موضعاً واحداً متابعة[5].

وأما متابعة يحيى بن السكن ففيها نظر أيضاً، وذلك أن يحيى روى

---

(١) «المعجم الأوسط» (٣٨٧٦)، «الأنساب» (٢/٢٤٥)، «المقتنى» (١/١٤٠).

(٢) «اللسان» (٧/٣٢٧).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٨/٢٨٠/ت٣٥١٣).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٦/٣٨٥).

(٥) «الفتح» (٥/٢٦١/ح٢٦٥٣).



الحديث عن شعبة، وقيس بن الربيع كلاهما عن أبي إسحاق، فيحتمل أنه حمل رواية شعبة على رواية قيس فرفع الجميع، هذا مع كونه خولف في قيس كما علقه الدارقطني، وبالجملة ففي ثبوت الرواية عن شعبة نظر كبير.

وأما الخلاف على أبي إسحاق، **فروى الوجه الأول:**

قيس بن الربيع، وعمار بن رُزيق، وأبو الأحوص، وأبو أيوب عبد الله بن علي الإفريقي، وهؤلاء تقدموا إلا أبا أيوب الإفريقي؛ ففي حديثه لين[(١)]، وتقدم ما فيه عن شعبة، وأنه لا يثبت عن الأعمش.

وأما رواية زيد بن أبي أُنَيْسَةَ ففيها إسماعيل بن عياش صدوق في الشاميين، وحديثه عن غيرهم ضعيف لكثرت ما فيه من مناكير[(٢)]، وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، إلا أبو شيبة، تفرد به: إسماعيل بن عياش»، وسيأتي بقية كلام على لفظ روايته.

ولفظ الرواية من طريق الأعمش، وزيد بن أبي أُنَيْسَةَ، في هذا الوجه مثل لفظ مسدد عن أبي الأحوص الذي سبق بيان غلطه، وسبق أيضاً أن الرواية لا تثبت عنهما.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٥/٣٢٤/ت٣٤٣٧).

(٢) انظر: (ص٥٠٥).

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثاني:

إسرائيل، والجراح بن مليح، والأعمش في المحفوظ عنه، وسبق أنه غير محفوظ عن شعبة.

ورجح الإمام الدارقطني رحمه الله وقف الحديث، فرواته أثبت ومنهم إسرائيل، وهو أقوى في جدّه من كل من خالفه، وقد تابعه الأعمش.

وقال الذهبي رحمه الله: «حديث أبي عوانة، وأبي الأحوص، وطائفة، عن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء»، ورواه عمار بن رُزيق، عن أبي إسحاق مرفوعاً، والوقف أصح؛ مع أن رواية أبي عبيدة، عن والده فيها إرسال»[1].

أما الرفع فهاهنا احتمال أن يكون من قِبَلِ أبي إسحاق لأنه لم ينفرد به واحد بل رواه عدد.

ورواية أبي عبيدة، عن أبيه رضي الله عنه منقطعة كما سبق.

ومعنى الحديث صح من رواية جرير البَجَلِيِّ رضي الله عنه، أخرجه البخاري (٦٠١٣) من طريق الأعمش، عن زيد بن وهب، وأبي ظبيان، عن جرير ابن عبد الله رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يرحم الله من لا يرحم الناس».

---

(١) «العلو» (١٦).



الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي عبيدة، عن أبيه رضي الله عنه منقطع، وصح معناه من حديث جرير البَجَلِيِّ رضي الله عنه.

